الإخوان المسلمون وحركة النهضة

الانكفاء إلى الظلّ

أليسون بارجيتر

'محلّلة بارعة'
Guardian



ترجمة
أحمد ناهد البداوي



الإخوان المسلمون وحركة النهضة

الانكفاء إلى الظلّ

أليسون بارجيتر

الإخوان المسلمون وحركة النهضة

الانكفاء إلى الظلّ

ترجمة

أحمد ناهد البداوي



Alison Pargeter, Return to the Shadows: The Muslim Brotherhood and An-Nahda since the Arab Spring,
Saqi Books, 2016

الطبعة العربية

الطبعة الورقية الأولى، ٢٠١٨

الطبعة الإلكترونية، ٢٠١٨

ISBN-978-614-03-0129-0

دار الساقي
بناية النور، شارع العويني، فردان، بيروت. ص.ب.: ١١٣/٥٣٤٢.
الرمز البريدي: ٦١١٤ - ٢٠٣٣
هاتف: ٨٦٦٤٤٢ ١ ٩٦١، فاكس: ٨٦٦٤٤٣ ١ ٩٦١

e-mail: info@daralsaqi.com
يمكنكم شراء كتبنا عبر موقعنا الإلكتروني

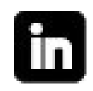
www.daralsaqi.com
تابعونا على



DarAlSaqi@



دار الساقي



Dar Al Saqi

شكر وتقدير

تأليف هذا الكتاب أتى بفضل منحة بحثية من "مؤسسة سميث ريتشاردسون"، إذ مكَّنني دعمها السخي من استكمال ما أنجزته في كتابي السابق عن **"الإخوان المسلمون"**، وسبر سياسات هذه الجماعة ونظيراتها بعد الأحداث العاصفة للربيع العربي. كما مكَّنني دعمها على وجه الخصوص من إجراء بحوث أولية عن "الإخوان المسلمون" في مصر وليبيا وحركة "النهضة" في تونس، عبر عدد من الزيارات البحثية إلى المنطقة وخارجها. وهكذا، يعتمد الكتاب بمعظمه على مقابلات أدرتها مع أعضاء من هذه الجماعات بالإضافة إلى مقابلات مع اختصاصيين وخبراء في هذا المجال. أوجّه شكري على الخصوص إلى ناديا تشادلو من "مؤسسة سميث ريتشاردسون" لدعمها الدائب لبحوثي عن "الإخوان المسلمون". كما أشكر لها سعة صدرها معي، إذ نشأت فكرة مشروع هذا البحث بُعَيد وصول "الإخوان المسلمون" إلى السلطة في مصر، لكنه أرجئ مواكبةً لتغير الظروف على نحو دراماتيكي على أرض الواقع. إنني ممتنة كل الامتنان على إعطائي الفرصة لتنفيذ هذا المشروع في مثل هذا الوقت المهم.

كما أود أن أشكر مؤسستي "إيري نيف ترست" و"دلفرتون ترست" لدعمهما هذا المشروع بمنح مكّنتني من التوسع في بحثي، وخاصة بزيارات ميدانية إضافية. كان ذلك أمراً لا يقدر بثمن بحكم فرار القادة الرئيسيّين من حركة "الإخوان المسلمون" المصرية من بلدهم. كذلك أقدِّم جزيل شكري إلى "معهد الخدمات المتحدة الملكي"، وخاصة إلى الأستاذ مايكل كلارك الذي استضاف هذا المشروع ودعم البحث.

كذلك، أود أن أشكر لين غاسبارد وسارة كليف من دار الساقي على ما قدمتاه من دعم ومساعدة في إنجاز هذا الكتاب، وأشكرهما على طول صبرهما. أنا أيضاً ممتنَّة جدّاً لتشارلز بيتون لتحريره نص الكتاب.

كما أتوجه بالعرفان الشديد للذين أبدوا استعدادهم لإجراء المقابلات، وبخاصة أعضاء من حركتي "الإخوان المسلمون" و"النهضة". وأخص بالشكر أسامة حداد ومحمد سودان من الجماعة المصرية، ومحمد عبد الملك والأمين بلحاج من جماعة "الإخوان المسلمون" في ليبيا، وعامر العريِّض وسيّد الفرجاني ووليد البنَّاني من حركة "النهضة". أشكر لهم صراحتهم ولطفهم وكرمهم. كما أتوجه بشكر خاص إلى الأستاذين أعْليّة عَلّاني والمهدي مبروك، وذلك لما أبدياه لي خلال زياراتي إلى تونس من مساعدة جليلة ولطافة، والأهم من ذلك حسن تبصرهما. كذلك أود أن أشكر شفيق جبر لاهتمامه بعملي ومساعدته في تيسير مقابلاتي في مصر فضلاً عن عمق نظره. وختاماً

أحب أن أشكر جميع الذين لا أستطيع ذكر أسمائهم لكن مساعدتهم لي كان لا غنى عنها.

المقدمة

عندما تبوأ محمد مرسي سدة الرئاسة في مصر في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، بدا العالم، أو الشرق الأوسط على الأقل، كأنه تغير بصورة لا رجعة فيها. فبعد أكثر من ثمانية عقود من القبوع تحت ظلال العمل شبه السري، اندفعت جماعة "الإخوان المسلمون"، وهي حركة أصولية سُنِّية نظر إليها منذ زمن طويل على أنها رائدة الإسلام السياسي، أخيراً إلى الواجهة. والأهم من ذلك إقدامها على فعل ذلك عبر صناديق الاقتراع. فعقب الانتفاضة التي هبت في مصر، في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وأفضت إلى الإطاحة بالرئيس حسني مبارك في الشهر التالي، تحركت الجماعة على وجه السرعة، كونها القوة المنظمة الوحيدة في البلاد، لملء الفراغ الذي إنفتح. وفاز حزب "الحرية والعدالة" التابع لـ"الإخوان" بالدعم الشعبي في كلٍّ من الانتخابات البرلمانية والرئاسية، واستعد ليضع مشروعه موضع التطبيق. تلك كانت لحظةً رمزية جدّاً في نظر "الإخوان" ونظر الحركات الإسلامية بصورة عامة. ها أخيراً قد حانت الفرصة لرائدة الاسلام السياسي، جماعة "الإخوان المسلمون"، لكي تبرهن أن بمقدور حزبٍ إسلامي أن يقود دولة عربية في العصر الحديث! كما أن الفرصة قد حانت لكي تدير مصر في اتجاه مختلف، تضع فيه حداً لسيطرة النظام المدعوم من العسكر، الذي حكم مصر على مدى أجيال، وتعيد فيه ربط المجتمع، كما ترى، بذاته الأصلية.

كان انتظاراً طويلاً. فتاريخ الجماعة التي أنشأها معلم المدرسة الابتدائية حسن البنّا سنة ١٩٢٨ في الإسماعيلية تاريخ صبر واضطهاد. لقد بدأت بوصفها حركةً اجتماعية دينية منشغلة أساساً بمواجهة تحديات التحديث وما رآه البنَّا انحطاطاً روحيّاً وأخلاقيّاً للأمة. واعتقد البنَّا، مقتفياً بذلك أفكار المفكرين الإصلاحيين في القرن التاسع عشر، أن السبيل الوحيد لمواجهة مثل هذه التحديات هو إصلاح المجتمع عبر العودة إلى المجتمع الإسلامي المثالي الذي قام في الماضي. لقد كان مشروع البنَّا مشروع خلاصٍ يرمي إلى أن يشغل الإسلام محور كل شيء.

وبتطور جماعة "الإخوان المسلمون"، غدا انشغالها بالعمل السياسي يتخذ طابعاً أكثر مباشرة، ثم سرعان ما ظهرت بصفتها قوةَ معارضةٍ قوية لا في مصر وحدها بل في المنطقة بأسرها، حيث انبثقت لها فروع عدة. وعلى هذا، كان محتماً اصطدامها بالأنظمة القومية العلمانية في ذلك الزمان وتعرضها لقمع شديد. ليس هذا لأنها حركة ما نادت إطلاقاً برغبتها في الحكم، فشعارها الشهير كان "مشاركة لا مغالبة"، شعار ردده مرةً بعد مرة كبار قادة الحركة طوال سنة ٢٠١١. والحق أن "الإخوان" استثمروا طاقة وفيرة على مدى سنين

طويلة ليدللوا على أنهم غير متعطشين للسلطة، بل بوسعهم العمل ضمن الإطر القائمة للدولة. وكان هذا الأمر جزءاً من مقاربة الجماعة شبه الانفصامي، التي تجمع بين المساومة والمهادنة من جهة، والعمل المعارض من جهة أخرى، بغية اقتطاع دائرة عمل أكبر لنفسها.

كذلك اتصفت الجماعة بنزعتها إلى التدرج، إذ مالت إلى الاعتقاد أن إصلاح المجتمع يبدأ بإصلاح الفرد وأن مشروعها مشروع طويل الأمد، الأمر الذي أثار على مر السنين استهجان عناصر أكثر تطرفاً، انشقوا، بحكم تململهم من الانتظار، عن الجماعة الأم، ليقيموا مجموعاتهم. ولئن مكّن موقف التدرج هذا الجماعة من التعمير أكثر بكثير من المجموعات الأخرى ذات الطابع الراديكالي والعنيف، فإن سنوات الانتظار الطويلة كانت قد أناخت بكلكلها عليها بحلول عشية انتفاضة ٢٠١١. في واقع الحال، لقد أثبتت الجماعة بكيانها الضخم والمتثاقل عجزها عن التحرر من تقاليدها حتى تواجه تحديات العمل بوصفها حركة حديثة في عصر حديث. أما محاولاتها في إصلاح نفسها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فما أسفرت إلا عن ثمار قليلة، وبدت الحركة كأنها اختارت الانسحاب من السياسة لا الولوج فيها.

كما جاهدت جماعة "الإخوان المسلمون" في التخلص من عوائقها النفسية التي ترسبت نتيجة سنين طويلة من المعاناة، ومن ضمنها عقدة الشعور المتمثلة بأنها ضحية يستهدفها الجميع. إن عجزها عن كسر هذه القيود معناه أنها بدت، بحلول الثورة في ٢٠١١، حركةً عفّى عليها الزمن، كأنها قطعة من الأثاث القديم، حالها في ذلك كحال النظام الذي يُفترَض أنها كانت تعارضه.

ولما نزل المصريون إلى الشوارع في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، تأثراً باحتجاجات تونس التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي، بدت جماعة "الإخوان" وهي تقف على الهامش، لكنها ما إن أدركت عظم ما يحدث، حتى تقدمت الصفوف ووظفت ما كان حتى ذلك الحين قوة سابتة بدرجة كبيرة، لتوجِّه الثورة كيفما تشاء. ولما حانت الفرصة أخيراً لتسلم مقاليد السلطة، أبدى "الإخوان" تلهفاً وأمسكوا بها بكلتا يديهم. وبدا هذا ما كانوا يتطلعون إليه طوال السنوات الماضية رغم تأكيدهم خلاف ذلك.

تسلّمُ "الإخوان" قياد السلطة لهو أمر عظيم الشأن لأن المنطقة بأسرها بانت كأنها على وشك أن تصير "إسلامية". فحركة "النهضة" التونسية، التي مع أنها لم تكن فعليّاً جزءاً من تنظيم جماعة "الإخوان المسلمون" الدولي، فإنها انبثقت من منشأ التقاليد والعقائد نفسه، كانت على وشك بلوغ السلطة في تونس. وما العودة المظفرة لزعيمها الشيخ راشد الغنوشي من منفاه إلى العاصمة تونس في كانون الثاني/ يناير٢٠١١، على وقع استقبال حاشد من مؤيديه إلا تعبير عن بزوغ فجر عصر جديد ستستعيد فيه المنطقة أصالتها واحترامها ذاتها. وفي تلك الأثناء، تمكنت جماعة "الإخوان المسلمون" الليبية، التي كانت تقبع فِي الظِل أكثِر من قريناتها في أماكن أخرى، نظراً إلى وحشية

نظام معمَّر القذّافي، أخيراَ، من الخروج إلى العلَن. لقد توقع من الجماعة الليبية، وإن لم يكن بوسعها التباهي بامتلاك قاعدة من الشبكات الشعبية والدعم الشعبي نظير ما لدى قرينتيها الأخرين، أن تبلي بلاءً حسناً في أول انتخابات ديموقراطية تجري في البلاد منذ عقود في حزيران/ يونيو ٢٠١٢.

ولهذا كانت تلك اللحظة بالنسبة إلى هذه الحركات الإسلامية لحظة انتصار لا مثيل لها، لحظة ترجمت على شكل اعتقاد واسع الانتشار مفاده بأنه أخيراً تبدى معنى للسنوات الطويلة من المعاناة، وأن المشروع الإسلامي بات أخيراً قريب المنال. لقد كان الشعور بالنصر واضحاً إلى أن وصل الحد ببعض "الإخوان" إلى إثارة موضوع إعادة بعث دولة الأمة الإسلامية، ففي ٢٠١١ صرح الغنوشي قائلاً: تعمل الحركات الإسلامية (في بلدان الربيع العربي) على الارتقاء بمستوى العلاقات مع البلدان الشقيقة للوصول إلى مستوى أعلى من التعاون والاعتماد المتبادل وتشابك المصالح، وتحقيق مستويات متدرجة من الوحدة المغاربية والعربية والخليجية والإسلامية. فهناك مؤسسات للوحدة تذكِّرنا بأننا أمة واحدة. [1] [2]

[1] أخذت نصوص الاقتباسات بنصها العربي من المصدر حيث ما توافرت باللغة العربية. (المترجم) [2] 'A Talk with the Ennahda Movement's Rachid Ghannouchi', Asharq Al–Wasat, 26 December 2011: english.aawsat.com/2011/12/article55243841/a–talk–with–the–ennahda–movements–rachid–ghannouchi [http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12078&article=655618]

الحقيقة أن الربيع العربي بشَّرَ بقدوم زمان أشبه بحلم إذ ظهر فيه كل شيء ممكن التحقيق رغم الصعوبات الكثيرة القائمة.

لكن كم كان المشهد مختلفاً بعد مرور سنة واحدة فقط! لقد أطيح بـ"الإخوان" في مصر بوساطة تحالف مؤقت بين "قوة الشعب" والعسكر، منهياً بذلك عهد مرسي. والأسوأ من ذلك انهيار القسم الأكبر من الجماعة ودخولها مرحلة من أشد المراحل قمعاً في التاريخ. "أما النهضة"، فتفادت السقوط في المصير نفسه بفضل فطنة زعيمها راشد الغنوشي إلى حدٍّ كبير، لكنها دفعت إلى الخلف وشرعت في التساؤل لمّا أجبِرت على الخروج من السلطة وأضحت محل انتقادات وعداوات مفرطة: أين الخطأ؟ على حين استنفدت كارثة ما بعد القذافي طاقات "الإخوان" في ليبيا. ولئن بقوا في المؤسسة الحاكمة، فإنهم صارعوا – إلى جانب مؤسسة الحكم نفسها – من أجل فرض السلطة. في نهاية المطاف، وجدت الحركات الثلاث نفسها وقد أبعدت عن مركز السلطة. الكاتب طارق عثمان وصف ذلك بالقول: "عاد الإسلام السياسي في المنطقة كما بدأ: مُهمَّشاً ومُضطهداً ومُلاحقاً، ولا يحظى بالثقة رغم نشوة امتلاك السُّلطة التي لم تستمر طويلاً" [3].

[3] Tarek Osman, Failings of Political Islam, *Cairo Review of Global Affairs*, Fall 2015:www.thecairoreview.com/uncategorized/failings–of–political–islam [مأساة–الإسلام–السياسي/https://www.thecairoreview.com/arabic]

أين الخطأ؟ لِمَ حدث بهذه السرعة؟ لقد أطلَق هذان السؤالان سلسلة هائلة من الجدل حول أسباب إخفاق "الإخوان"، لكن بعض المتابعين مضى إلى أبعد من ذلك متسائلين هل يمثل سقوط مرسي أزمة أشد خطراً، أزمةً وجوديةً إلى حدٍّ كبير، ترتبط بنهاية الإسلام السياسي نفسه؟ فقد أعلنت مجلة *Economist* البريطانية في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤، أن "النزعة الإسلامية لم تعد هي الحل" [4]. وذهب المحلل علي الرجَّال إلى القول: "لم يسقط الإخوان وحدهم، بل سقط معهم مشروع الإسلام السياسي. فمن التمكين والأخوَنة، صارت الجماعة إلى التيه والإقصاء، ومن أحلام السيطرة، إلى متاهات الانحدار" [5]. وبطريقة ما، أكد سقوط "الإخوان"، على ما يظهر، صحة ما ذهب إليه دعاة ما بعد النزعة الإسلامية، الذين جادلوا منذ وقت طويل بفشل الإسلام السياسي [6].

4 'Islamism is No Longer the Answer', Economist, 20 December 2014, at www.economist.com/news/middle–east–and–africa/21636776–political–islam–under–pressure–generals–monarchs–jihadistsand 5 'The Brotherhood's Fall and What It Means for Political Islam', Al–Monitor, 21 July 2013, at www.al–monitor.com/pulse/politics/2013/07/egypt–brotherhood–fall–political–islam–implications.html# ixzz453hlbJ4F.

6 راجع مثلاً: Olivier Roy, *The Failure of Political Islam*, Cambridge, MA, Harvard University Press, 1996.

لكن التماثل بين سقوط "الإخوان" ونهاية الإسلام السياسي أمر سابق لأوانه على أقل تقدير. فكما قال فواز جرجس، من المبكر جداً كتابة نعي الإسلام السياسي، لأسباب ليس أقلها أن سقوط مرسي كان ناتجاً إلى حدٍّ كبير عن الظروف التي ورثها من سلفه: البلاد غارقة في أزمة اقتصادية عميقة وتنخرها عقود طويلة من الفساد وسوء الإدارة [7]. كما أن وصول "الإخوان" إلى السلطة جاء في مرحلة تحولٍ مفاجئ وفوضوي في ساحة اتسمت بركودها على مدى أجيال طويلة. واحتاج الأمر فريقاً من صانعي المعجزات لتذليل ما لاقاه "الإخوان" من مصاعب. كذلك جادلت جوسلين سيزاري بأن مطابقة سقوط مرسي بنهاية الإسلام السياسي هو "قصرٌ للنزعة الإسلامية على حزب "الحرية والعدالة" الذي ما انبثق للوجود إلا بعد ثورة ٢٠١١" [8]. والواقع أنه رغم الضربة القاصمة التي وجهت إلى النزعة الإسلامية في مصر، فإنها مستمرة في أماكن أخرى. ففي تونس على سبيل المثال، وعلى ما لحق بحركة "النهضة" من ضعف، فهي لم تغادر اللعبة نهائياً، إذ ما لبثت قوة فعالة في الساحتين السياسية والاجتماعية معاً. وكما لاحظت سيزاري، "الإسلامية هي أولاً وقبل كل شيء حركة اجتماعية" [9]. إن قوة الإسلام السياسي، رغم إشغال السياسة دوراً محورياً لديه، كمنت على الدوام في أنها قوةٌ اجتماعية ودينية أيضاً، وهو أمر يجعل فعل إزاحته على غير السهولة التي يزاح بها الرئيس. ولعل الأهم من ذلك أنه مع كل ما أتى به الربيع العربي من تغييرات على

المنطقة، ليس أقلها كسر حاجز خوف تحدي السلطات القائمة، فإن الظروف الأساسية في المنطقة التي تمخض عنها الإسلام السياسي أصلاً لم تتغير بصورة جذرية، ما يترك المجال فسيحاً أمام للإسلام السياسي لكي يعمل ويتطور.

Jacob Resneck and Jabeen Bhatti, 'Does Morsi Ouster Signal End of" Political Islam"?', *USA Today*, 7 July 2013, at www.usatoday.com/story/news/world/2013/07/07/egypt–middle–east/2496403/. 7

Jocelyne Cesari, 'Egypt Post Morsi: Why There Is No Reason to Hope for a Real Democratic Transition', Huffington Post, 26 July 2013, at www.huffingtonpost.com/jocelyne–cesari/egypt–post–morsi_b_3658288.html. 8

9 المرجع السابق.

لكن، إذا لم يمت الإسلام السياسي، فهو مع ذلك في أزمة، وقد تعرض في نسخته المتمثلة في "الإخوان" إلى ضربة قاسية. هنالك عوامل عدة ساهمت في السقوط الكارثي لـ"الإخوان"، ناقشها مطولاً علماء أكاديميون كُثُر. وثمة إجماع واسع في واقع الحال على أن أخطاء "الإخوان" ذات صلة بالمجال السياسي أكثر مما هي بالديني، وناتجة بصورة كبيرة من افتقارهم المدقع إلى الخبرة والفهم السياسيَّين. فكما علق خليل العناني، أخفق "الإخوان" في "التعاطي مع مسألة السلطة بنحو فعَّال وناجع"، على حين كشفت مشكلاتهم التنظيمية "ضعف رؤيتهم السياسية وقصرها" [10]. وعلى نحو مماثل، بيّن أشرف الشريف كيف أساء "الإخوان" قراءة الوضع السياسي، تحدوهم الهيمنة السياسية بصورة حثيثة، مرتكبين إبّان هذه العملية سلسلة من الأخطاء. كذلك جادل بأن "الإخوان" كانوا من الناحية الفكرية "سطحيين وانتهازيين"، و"على استعداد كبير للتضحية بمبادئ من عقيدتهم لإحراز انتصارات سياسية قصيرة الأمد" [11]. كما نبه آخرون كثيرون إلى إخفاق "الإخوان" في العمل بطريقة توافقية، وهو أمر استعدى القوى السياسية الأخرى ضدهم وأضر بهم. فوصف إريك تريغر كيف عملت الأركان الأولية لقوة "الإخوان" السياسية – أي قدراتها البارعة في التنظيم والتحرك التي مكنت مرشحها الرئاسي من الفوز بالانتخابات بتفويض شعبي كبير رغم عيوبه – على الاستغناء عن الحاجة إلى العمل مع الآخرين، ما عجل بسقوطهم [12]. لقد اعتمد "الإخوان"، كما علق هاني صبرا، على مفهوم الغالبية الضيق، الذي يخلطون بينه وبين الديموقراطية، معتقدين أنهم أحرار في تطبيق أجندتهم [13].

Khalil Al Anani, 'The Muslim Brotherhood After Morsi', 2 October 2013, The Arab Center for Research and Policy Studies, at english.dohainstitute.org/release/eca3b305–1038–473b–a67e–b2a63af9ef21 10

[http://www.dohainstitute.org/release/c8e934fc–d3b4–4038–bf16–c6846b2413a7]

Ashraf El–Sherif, 'The Egyptian Muslim Brotherhood's Failures', Carnegie Endowment, 1 July 2014, at carnegieendowment.org/2014/07/01/egyptian–muslim–brotherhood–s–failure 11

12 Eric Trager, 'How Morsi Came Undone', *New York Daily News*, 5 July 2013, at

www.washingtoninstitute.org/policy–analysis/view/how–morsi–came–undone 13 Hani Sabra, ‘The New Egypt at (Almost) Two’, Foreign Policy, 14 January 2013, atforeignpolicy.com/2013/01/14/the–new–egypt–at–almost–two هذه الآراء جميعاً تعكس أن إخفاق "الإخوان" متأتٍّ من تضافر عوامل شتى منها الموضوعي ومنها الذاتي، لكنها تقترن إلى حدٍّ كبير بعجز الجماعة المبدئي عن تحويل نفسها من معارضة شبه سرية إلى فاعل سياسي موثوق ذي قدرة على التعامل مع ما يقذف في وجهه من تحديات. وبالفعل، دلل "الإخوان" بما لا شك فيه على عجزهم التام عن الارتقاء إلى مصاف تحدي أنها قوة سياسية حديثة في عصر حديث.

على أن إخفاقات "الإخوان" أبانت كذلك عن أزمة داخلية عميقة الجذور، فلقد برهنت الجماعة، مع وصفها بحاملة راية الإسلام السياسي لما أقبلت على وضع مشروعها موضع التطبيق، أنها لا تفتقر إلى خطط وإستراتيجيات سياسية صالحة للتطبيق فقط، بل وجدت أيضاً صعوبة في ترجمة مُثُلها الإسلامية إلى حلول سياسية واقعية. لقد استحال الإسلام السياسي – أو على الأقل بحالته المصاغة لدى جماعة "الإخوان" وقريناتها – كما سأبين لاحقاً، وعاءً خاوياً، لا يحوي إلا شعارات وعموميات لا يمكن لها أن تتمخض عن نتائج سياسية محسوسة وذات معنى. عاقبة ذلك لم تنحصر في إضاعة جماعة "الإخوان"، على ما يبدو، الطريق تماماً في اللحظة التي وصلت فيها إلى السلطة، بل أضحت حبيسة دوامة صنع سياسات قائمة على رد الفعل تتذبذب بين موقف وآخر استرضاءً لكل الدوائر الانتخابية. وبالفعل، إن رؤيتها اختصاراً ليست على ما يبدو أكثر من اعتقاد مفاده أنه إذا ما زاد عدد الأتقياء والمُصلَحين في قمة الهرم، فستُعدّل الأمور بطريقة أو أخرى على نحو سحري. وهكذا هوت جماعة "الإخوان"، في نهاية المطاف، نتيجة لضحالتها الفكرية وهشاشة عقائدها الأساسية التي ارتكزت عليها منذ ولادتها.

هذه الحال لا تنطبق على جماعة "الإخوان المسلمون" المصرية فقط. فلئن طرحت حركة "النهضة" التونسية نفسها على الدوام بوصفها الطرف الأكثر تقدمية من بين أطراف طيف الإسلام السياسي، فإنها كذلك لاقت صعوبة بوصولها إلى السلطة في التعبير حقاً عما تدعو إليه. زد على ذلك أن "النهضة" ارتكبت، رغم موقفها الأكثر تنوراً، عدداً من الأخطاء نفسها التي ارتكبتها قرينتها المصرية. لقد اندفعت صوب السلطة من دون أن تكون مستعدة لها، واستعْدت الآخرين عليها من جراء عجزها عن العمل بطريقة توافقية حقيقية، وفضلاً عن ذلك أظهرت عجزها عن تحويل نفسها إلى قوة وطنية حقيقية. وعلى حين دللت الحركة في نهاية المطاف على أنها أكثر فطنة من الجماعة المصرية، مستوعبة بعض العبر من سقوط مرسي، فإنها أُجبِرت خلال ذلك على المساومة إلى درجة بدت فيها حزباً سياسيّاً إسلاميّاً بلا إسلام.

وفي تلك الأثناء، لقد أعاق جماعة "الإخوان المسلمون" في ليبيا، التي لم تحظَ بانتباه كثيرين، ما عليها من ضعف منذ البداية، إذ كان يجري الالتفاف عليها عند كل منعطف تقريباً ، حتى في النطاق الإسلامي، فبانت قزماً إزاء عناصر أكثر تطرفاً. لكن هذا لم يحل دونها ودون إظهار بعض مكامن الضعف

نفسها التي لدى قرينتيها المصرية والتونسية.وبحكم ما لاقته الجماعة الليبية من صعوبة في تعزيز وجودها داخل البلاد، أُكرِهت على ربط عَرَبتها بقوة أعظم منها، إذ انتقت نشداناً للسلطة قوى الثورة والتطرف، فانتهى بها الأمر إلى الجلوس جنباً إلى جنب مع بعض أكثر العناصر تطرفاً من العاملين في الساحة الليبية.

ولئن أبانت تجربة حركة "النهضة وهي في السلطة دعمَ فرضية "الاشتمال – الاعتدال" – التي تقول إن الأحزاب الايديلوجية تنتقل، عبر أجواء سياسية منفتحة وتشاركية، إلى شغل موقع وسطي بغية جذب قطاعات واسعة من الناخبين [14]، وإن وفرةً من المناقشات العلمية ذات الصلة بالحركات الإسلامية تدور حول هذه الفرضية، فإن تجربة "الإخوان" في ليبيا قضت عليها قضاء تاماً. والواقع أنه مع اشتراك الحركات الثلاث في الميزات والعيوب نفسها، فإن استجاباتها تفاوتت تفاوتاً بيّناً لمّا فُتِح أمامها باب الديموقراطية، وهذا يبرز حقيقة أنه لا يمكن تطبيق نظريات اختزالية على حركات ذات طبيعة معقدة تعمل في أوساط معقدة.

14 Carrie Rosefsky Wickham, 2004," The Path to Moderation: Strategy and Learning in the Formation of Egypt's Wasat Party", *Comparative Politics* 36: 2 (2004) pp. 205–28.

يستكشف هذا الكتاب مسار هذه الحركات الإسلامية الثلاث أيام الربيع العربي وما بعدها. وهو حصيلة مشروع بحثي شمل مقابلة عدد كبير من قيادات وأعضاء "الإخوان المسلمون" و"النهضة" أثناء الاضطرابات التي حدثت في سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٤. الكتاب يدرس الكيفية التي تعاطت بها أقل الحركات " ثوريةً" مع انتفاضات بلدانها، والكيفية التي حاولت فيها أن تغير نفسها لتغدو جهات سياسية فعالة. كما يتقرّى الكتاب تجاربها في السلطة، وكيف ولماذا فقدت حظوتها بسرعة بالغة، مبيناً أن سذاجتها وانعدام رؤيتها هما أساسا سقوطها.

يركِّز الفصل الأول على الفرع الأم، إذ يتناول كيف استحال "الإخوان المسلمون" في مصر من ثوار مترددين إلى قوة لم تكتفِ بمساندة الثورات فحسب، بل جنت ثمارها كذلك. أما الفصل الثاني، فيتناول الأشهر الأولى لجماعة "الإخوان" في السلطة، ويبين الكيفية التي غرست فيها بذور سقوطها، ثم يتمعن الفصل الثالث في الأشهر الأخيرة للجماعة في السلطة، ويدرس كيف عجزت عن إنقاذ نفسها رغم كل محاولات لجوئها للتحشيد. ويركز الفصلان الرابع والخامس على جماعة "الإخوان" في ليبيا بإظهار الكيفية التي طلعت بها من المجهول لتضع نفسها في القلب من الساحة السياسية، ومن ثَمَّ التعثر بأخطائها. أما الفصلان السادس والسابع، فيتناولان حركة "النهضة"، ويبحثان كيفية صعود أكثر الحركات الإسلامية تقدمية إلى السلطة، وكيفية تمثّلت الأزمة المصرية. وإذ ما كانت الحركة بهذا التمثل

انتشلت نفسها، فقد خلقت مع ذلك لنفسها أزمة هوية. هذا الكتاب ليس إلا دراسة لصعود الإسلام السياسي وسقوطه كما هو ممثل بالمدرسة الإصلاحية لـ"الإخوان المسلمون" في ما بعد الربيع العربي، وهو يجادل أنه رغم وعود الحركات بكل من الأصالة (ربط المجتمع بذاته الأصيلة) والأيديولوجيا الموحِّدة، فإنها ما أنجزت أياً منهما، بل خلّفت وراءها مجتمعات تعاني التشرذم والتكتل والاستقطاب. وبقدر ما كانت لعملية هذه الشرذمة صلة بالمجتمعات التي تعمل فيها هذه الحركات، فإن لها صلة أيضاً بنقائص الحركات نفسها، لكن الحقيقة تبقى أن جماعة "الإخوان المسلمون" أخفقت إخفاقاً ذريعاً في تحويل نفسها إلى قوة وطنية حقيقية وحديثة تاقت إليها كثرة كثيرة من الجموع التي اندفعت في شوارع الثورة.

الجزء الأول

مصر

الفصل الأول

صعود "الإخوان المسلمون"

مع تدفق الآلاف من شباب مصر إلى الشوارع في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ احتجاجاً على نظام الرئيس حسني مبارك، أصيبت جماعة "الإخوان المسلمون" المصرية بالاختلال، إذ شعر "الإخوان"، على ما يبدو، رغم ما كان يتبدى في تونس البلد الجار من أحداث أطلقت رياح التغيير في المنطقة، أنهم بوغتوا بهذا الظهور المفاجئ لقوة الشعب مثلما بوغت بها النظام نفسه. لقد أبدت قيادة الجماعة، رغم كونها أقدم حركة معارضة ربما في البلاد، وأكثرها معاناة على مدى سنين طويلة، احتراساً من الاندفاع غير المأمون في وضع لم تتبين معالمه بعد. بدلاً من ذلك راقبت ما يتكشف أمامها متروية في ما سيكون عليه موقفها. هذه المقاربة الحذرة كانت في جزء منها ناتجة عن إحساس قوي بضرورة حفظ كيانها، إذ كانت تهاب، إثر سنوات طويلة من اضطهاد عانت منه تحت حكم الأنظمة السابقة، ارتكاب أي خطأ قد يفضي إلى تقليص المساحة المحددودة لنشاطها، مساحة اقتطعتها بجهد جهيد على مدى عقود من الزمن. كانت الجماعة، وإن ما لبثت محظورة قانوناً وأعضاؤها ما لبثوا عرضة للاعتقال والسوق إلى السجن بانتظام، قادرة مع ذلك على العمل خفيةً: تمارس أنشطتها التعليمية والخيرية، وتغمس بقدمها بين فينة وأخرى في غمار السياسة المصرية. وما كان للجماعة أن تهدر مكاسبها بتلك السهولة.

الأهم من ذلك أن الجماعة ما كانت يوماً حركة ثورية، لا سياسياً ولا أيديولوجياً، إذ تنهض تعاليمها على مقاربة التدرج، التي تركز على إصلاح المجتمع من القاعدة إلى القمة بغرض تهيئته للتأسيس اللاحق للدولة الإسلامية، مثلما صرح المرشد العام السابق للإخوان مهدي عاكف في أيار/ مايو ٢٠٠٥ قائلاً: "لسنا أهل ثورة. والثورة ليست من مفرداتنا"[15]. وبحكم تمسك الجماعة بهذا المبدأ منذ نشأتها سنة ١٩٢٨، فإنها ستحجم عن الاندفاع في الاحتجاجات المنادية بالإطاحة بالنظام، أو ليس على الأقل قبل أن تتضح لها الوجهة التي يمكن أن تمضي فيها هذه الاحتجاجات.

15 سعد القرش، **الثورة الآن: يوميات من ميدان التحرير**، القاهرة، مكتبة كُتُب خان، ٢٠١٢.

يضاف إلى ذلك أن الجماعة كانت عشية الثورة في موقع دفاعي ومتقوقعة كما يبدو على نفسها، وأناخ عليها بوضوح ثقل السنوات الطويلة من التضحية،

التي ما أثمرت إلا أقل من القليل. كما انجرت الجماعة إلى مشادات تافهة وحروب نفوذ. زد على ذلك تزايد الشعور بالتململ داخلها، إذ لم تسفر مساعيها إلى الانخراط عن قرب في الميدان السياسي في مستهل القرن الحادي والعشرين، عبر تطويرها خطاباً إصلاحيّاً جديداً بقصد إقناع أطراف محلية ودولية، إلا عن قلة قليلة من النتائج الملموسة، ما حفّز مزيداً من الدعوات من "الإخوان" تطالب الجماعة بإدارة ظهرها لشؤون السياسة والتركيز بدلاً من ذلك على أنشطتها التقليدية في الدعوة والتربية. وبطرق عدة، ظهرت الجماعة كأنها أخلدت إلى دورها بوصفها حركةً معارضة شبه سرية ليس في وسعها أن تضع مشروعها الإسلامي موضع التطبيق.

وبهذا المعنى، جاءت الثورة بمنزلة نداء لإيقاظ الجماعة، نداء رجَّها رجاً أخرجها من جمودها. وعلى ترددها بادئ ذي بدء، لكن ما إن اتضح لها أن مصر تقف على عتبة تغير كبير، حتى سلخت مقاربتها الحذرة وقذفت بنفسها بالكامل في أتون الأحداث الجارية. وسرعان ما تقدمت الجماعة الصفوف نظراً إلى انعدام حضور حركة أو قوة معارضة أخرى تماثلها حجماً أو وزناً. وعلى ما يبدو، راق لها هذا الموقع، إذ ضخت فيها الأحداث وإحساسها بقدرتها على التحشيد الجرأة، قدرة ما كان لها حتى ذلك الحين سوى أن تحزر امتلاكها بحكم كونها حركةً محظورة. وما إن حلت الفرصة حتى اكتسحت هذه الحركة "غير الثورية" الثورة بذراعيها حاملة إياها كأن الثورة ثورتها. ولئن صح القول إنّ "الإخوان" لم يشرعوا في الثورة، فإن اتهامات مثل تلك التي ساقها وزير الخارجية الأميركي، جون كيري – زعماً منه أن الجماعة "سرقت" الثورة من "أطفال الثورة" في ميدان التحرير [16] – اتهامات مضخَّمة. فما إن سلَّمت الجماعة نفسها للثورة حتى غدت قوتَها المحركة الرئيسية. فلولا "الإخوان" ليس واضحاً على الإطلاق هل كانت الثورة ستمضي إلى الحد الذي مضت إليه.

16 'Kerry: Muslim Brotherhood "Stole" Egypt's Revolution', *Associated Press*, 21 November 2013.

إدراك جماعة "الإخوان" أنها من حمل الثورة على أكتافها أورثها إحساساً عارماً بأنها ذات حق، حق أضفى عليه استشعار الجماعة ما يضمره لها مصيرها من إسناء أكبر. لقد داخلها الشعور، بعدما كابدت بصبر سنوات طويلة، أنها على موعد مع قدرها. لذا شرعت، حينما تمثلت الثورة داخلياً، في توجيه الأحداث وفق أجندتها. وما كاد يمر أسبوعان على الاحتجاجات حتى شرع "الإخوان" يفاوضون النظام نفسه الذي يحتجون عليه. لقد وثبت الحركة، بحكم نفورها من العمل الثوري، عندما واتتها الفرصة، لتعقد صفقة ما مع النظام رغم استهجان المتظاهرين في الشوارع والساحات – منهم فئات من شباب الجماعة نفسها – عقد أي نوع من أنواع المساومة مع قوى الماضي. لكن الجماعة كانت منشغلة أشد انشغال بنفسها وبأجندتها، فاندفعت قدماً حتى ادعت أنها تفاوض النظام باسم "الشعب".

واظبت الجماعة على الخط هذا بعد رحيل مبارك، فأنشأت تحالفاً غير رسمي مع العسكر، عملت فيه هاتان القوتان العجوزتان على التفاهم بينهما على شروط المرحلة الانتقالية. في واقع الحال، بدت الجماعة أكثر ارتياحاً في حضرة أثاث النظام القديم – رغم ما تجرعته من مرارة في أيامه – مما هي عليه في حضرة مجهولي ميدان التحرير. وأبانت الجماعة، لما أدركت درجة سطوتها، استعدادها لإنهاء الثورة بغية تحقيق مصالحها الخاصة. هذا ليس معناه تخليها عن الثورة تماماً، بل واصلت، لأنها لم تر تناقضاً في وضع قدم مع النظام والأخرى مع الثورة، دفع المحتجين في الشوارع لكي تمارس ضغطاً أو تملي شرطاً من شروطها كلما اقتضت الحاجة. باختصار لقد استثمر "الإخوان" الثورة بوصفها أداةً في مسعاها إلى ضمان إقامة نظام ما بعد الثورة كما يشاؤون.

آتت هذه الإستراتيجية أُكُلها، فقد أحلت الجماعة نفسها، بحلول موعد الانتخابات البرلمانية، التي أقيمت بين ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ و١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، في موقع تهيمن فيه على إدارة المرحلة الانتقالية، وحرّكت شبكاتها الشعبية لملء الفراغ السياسي الذي خلفه سقوط نظام مبارك، وأمسكت بدفة الثورة وقيادها، ما مكّنها من ادعاء الشرعية الثورية. وصاغت المرحلة الانتقالية لتستجر منها حداً أقصى من المنفعة لنفسها. كما تمتعت جماعة "الإخوان المسلمون" بشرعية إضافية ناجمة عما قضته من سنين طويلة في التضحية والمعاناة. وتمكنت من تصوير نفسها على أنها البديل النقي والمنزه عن النظام المخلوع. والأهم من ذلك ما حظيت به من شرعية أخرى في عيون الكثير من المصريين، قائمة على تعريف نفسها بالاسلام، أو هي تمثل الإسلام نفسه كما يرى بعض أتباعها. فلا عجب، إذن، أن اكتسحت الجماعة وقت الانتخابات، إذ حصل الائتلاف الذي شكلته على نسبة ٤٧.٢% من الأصوات، وبدت كأنها تسابق الريح.

هذا لا يعني أن "الإخوان" قد تخلوا عن حذرهم التقليدي. فقد عُنيت الجماعة أشد العناية منذ البدء، وعياً منها بالمخاوف التي أبدتها بعض القوى الدولية والمحلية، بتبديد أي انطباع يشي بتعطشها للسلطة. فأطلقت وعوداً متكررة برغبتها عن الهيمنة، أو الترشح للرئاسة، وأنها لا تروم إلا مقاسمة السلطة. كما اهتمت بالتشديد على أن لا نية لها بأسلمة الدولة، بل إنها توخت فقط إعادة تثبيت مصر بمرتكز تقاليدها وجذورها الإسلامية. واهتمت بتقديم صورة عن نفسها بوصفها حركة إسلامية سياسية معاصرة قادرة على مواجهة تحديات الحكم المعاصر.

لكن الجماعة جهدت، مع تقدم المرحلة الانتقالية، لكي تكون بمستوى مثل هذه المسؤولية الثقيلة، وارتدت سريعاً إلى أسلوبها القديم في العمل، داخلة في زيجات مصلحة شاقة ومناورة من أجل شق طريقها عبر ضرب وعود يصعب الوفاء بها. غدا فِعل الجماعة ارتكاسياً، إذ طفقت تستجيب للأحداث

حين وقوعها من دون أن تسند ذلك برؤية واضحة عن كيفية التعامل مع المرحلة الانتقالية، ناهيك عن مرحلة الحكم. وبهذا، أعطت الجماعة الانطباع في وقت مبكر جدّاً بأنه لا يمكن الوثوق بها، وأن مرامَها الحقيقي الأوحد هو الوصول إلى نهاية المرحلة الانتقالية ثم السلطة. لكن ذلك ما كان، على ما يبدو، مهماً في تلك اللحظة. فـ"الإخوان" كانوا يتحفزون، بعد نحو قرن من المعارضة شبه السرية، لتولي السلطة، وبدت مصر مقدِمة على فجر عصر جديد تماماً.

الثوريون المترددون

ليس غريباً شعور جماعة "الإخوان"، مع تكشف أحداث الثورة، أن أوانها قد حل. فالجماعة كابدت على مدى يزيد على ثمانية عقود من التهميش نزاعاً طويلاً ومريراً اتصف بانتكاساته أكثر من نجاحاته ودفعت فيه أثماناً باهضة. ورغم ما أظهرته الجماعة من قدرة مدهشة على الصمود، محولة نفسها إلى أكثر قوى المعارضة فعالية خلال هذا العملية، فإنها ما كانت يوماً قريبة قط من تولي السلطة، وأقصيت على الدوام إلى الهامش.

انبثقت جماعة "الإخوان"، التي أنشئت على يد معلم مدرسة اسمه حسن البنَّا سنة ١٩٢٨، ليس ردّاً، في بعض منه، على الوجود الاستعماري في مصر فحسب، وإنّما أيضاً ردٌّ على الشعور بالأزمة الذي ولّده انقضاء الخلافة الأخيرة: الإمبراطورية العثمانية. استقى البنَّا الذي كان يشغله جدّاً ما يراه من انحلال أخلاقي في المجتمع أفكارَه من مؤلفات العلماء الإصلاحيين في أخريات القرن التاسع عشر، مثل رشيد رضا ومحمد عبده، داعياً إلى رسالة بسيطة مكنونها أن السبيل الوحيد أمام العالم الإسلامي لمجابهة التحديات الناتجة عن التحديث والتغريب هو العودة إلى القيم (القويمة) للماضي الإسلامي. فكما يقول المفكر المصري حسن حنفي، كانت أفكار البنَّا تقوم على "إسلام بسيط وواضح... كانت أفكاره واضحة جدّاً وصافية جدّاً، ولم يكن يداخلها أي تعقيد فكري" [17]. والواقع أن الرسالة الأساسية لـ"الإخوان" هي أن الإسلام نظام شامل من القيم وإدارة الحُكْم من شأنه أن يجلب تجديداً اجتماعياً وأخلاقياً. ومن هنا جاء شعارها الشهير: "الإسلام هو الحل".

17 Francois Burgat and William Dowell, *The Islamic Movement in North Africa*, Austin, TX, Center for Middle Eastern Studies at The University of Texas, 1993, pp. 34–35.

وعليه، لم تكن جماعة "الإخوان" يوماً حركةً ذات رؤية تنشد إقامة نظام آخر، بل رمت بعقائدها المحافظة إلى صبغ النظام القائم بصبغة الإسلام وذلك بالتركيز على التغيير التدريجي من القاعدة إلى القمة. وتحقيقاً لهذه الغاية أولى "الإخوان" اهتمامهم بالتعليم وتشذيب الفرد، والأسرة تحصيلاً، رائين في

ذلك الوسيلة المثلى لإعداد المجتمع للتأسيس اللاحق للدولة الإسلامية. وإذا ما عملت الحركة على "تنشئة" أعضائها تنشئة صارمة، ثم جندتهم في التوعية الدينية، فسوف تتمكن من توسيع دائرة المسلمين الملتزمين حتى تشمل المجتمع بأسره [18]. واختصر أحد أبرز مفكريها، وهو سيد قطب، مقاربة "الإخوان" حين رد على سؤال مفاده هل كانت الحركة قد أرادت قتل الرئيس جمال عبد الناصر، قائلاً: "إن قتل عبد الناصر هدف تافه؛ إن هدفنا أن نبني أمة لا يخرج فيها أمثال عبد الناصر" [19].

18 Carrie Rosefsky Wickham, *The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement*, Princeton, NJ, Princeton University Press, 2013, p. 23.

19 صفحة "فايسبوك": إنجازات الإخوان المسلمون، ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٥: –ar ar.facebook.com/Achievements.Of.Ikhwans وبعدُ لقد كانت جماعة "الإخوان" على الدوام منذ مستهل نشأتها قوة تنظيمية أكثر مما هي فكرية، وهذا انعكاس لطبيعة شخص البنَّا نفسه الذي يصفه أمين سره السابق، فريد عبد الخالق، بأنه ليس رجل "أفكار مطلقة، بل مفكر تنظيميّ... لقد ترجم أفكاراً نظرية إلى حيز الواقع" [20]. لذا، إن رباط الإسلام هو ما يجمع حركة "الإخوان المسلمون" مقدمة نفسها على وصفها حامية للتراث المحلي الأصيل، وليس حركةً أفكار، ناهيك عن كونها أفكاراً ثورية.

20 "الإخوان المسلمون كما يراهم فريد عبد الخالق"، الحلقة الأولى، برنامج "شاهد على العصر"، قناة "الجزيرة"، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣

www.aljazeera.net أثبتت رسالة البنَّا فعاليتها، فسرعان ما اكتسبت الجماعة زخماً، وانتشرت على وجه السرعة في أرجاء مصر وخارجها. لكن، بينما بدأت أساساً بوصفها حركةً اجتماعية وثقافية، فإن انخراطها المتزايد في السياسة عنى أنها ما لبثت أن دخلت في نزاع مباشر مع الدولة: أولاً سنة ١٩٤٨ حظرُ الحُكم الملكي في مصر الجماعة عقب تورط جناحها السري في سلسلة من أعمال عنف موجهة ضد قوات الاستعمار البريطاني وعدد من الشخصيات العامة، ثانياً معارضة نظام التحديث العلماني للرئيس عبد الناصر، الذي جاء إلى السلطة إثر انقلاب عسكري سنة ١٩٥٢، للجماعة، إذ نظر إليها عبد الناصر بوصفها قوة معارضة رجعية. وإثر إخفاق محاولة اغتيال بحقه، عمل على تشديد الخناق على الجماعة، ونفذ سلسلة اعتقالات جماعية كادت تجهز على الجماعة.

خلال هذا الوقت شرعت أفكار أكثر راديكالية بالظهور داخل الجماعة. تجلى هذا بصورة كبيرة في أعمال سيد قطب، إذ خط يراعه سلسلة من المنشورات من سجنه يجادل فيها أنه من أجل بلوغ الدولة المثالية التي تكون فيها الحاكمية لله لا بد من السماح للأقلية التي تفهم دين الله حقَّ الفهم أن تطبق أحكامه، فهذا وحده كفيل بتطهير المجتمع من الجاهلية وإحياء النظام الأخلاقي القويم. وكان وصف قطب المثير للجدل جداً المجتمعَ المصري بأنه مجتمع جاهلي لم يستمرئه كثيرون داخل كيان الجماعة. وعليه، فلئن اجتذبت أفكار قطب مزيداً من عناصر "الإخوان" الراديكالية (يشار إليهم أحياناً باسم جماعة أو جيل ١٩٦٥)، لم يفضِ ذلك إلى ابتعادٍ عامٍّ للجماعة عن مبادئها الجوهرية التي قامت عليها.

دشن وصول الرئيس أنور السادات إلى الحكم سنة ١٩٧٠ بداية مرحلة انتعاش "الإخوان المسلمون"، لأن السادات رأى أن بوسعه استخدام ثقل "الإخوان" ليوازن به غرماءه من اليساريين والناصريين، فأطلق سراحهم من

السجون. وعلى حين ظلت الجماعة محظورة وعرضة لقمع دوري فإن لديها الآن على الأقل حيِّزاً تعمل فيه. والأهم من ذلك استفادة الجماعة مباشرة من الروح الحماسية التي أطلقتها الصحوة الإسلامية، التي توغلت في المنطقة خاصة بعد الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩. وفي ذلك الوقت بالذات، انضم عدد وافر من الطلاب الإسلاميين الشباب إلى "الإخوان المسلمون"، فنفخوا روح حياة جديدة في جسد المنظمة العليلة.

ولما تولى الرئيس حسني مبارك مقاليد السلطة سنة ١٩٨١، كانت الجماعة قد استحالت حركة معارضة رئيسية. تميزت علاقة مبارك بـ"الإخوان" بمراحل قمع وحشي مفرط تتعاورها مراحل احتواء. ومآل ذلك أن الجماعة باتت تعيش حالة متناقضة، فمن جهة، كان أعضاؤها يتعرضون إلى المحاوشة والاعتقال بانتظام، ومن جهة أخرى، سمح لها بتشغيل شبكات الرعاية الاجتماعية والخيرية والخاصة بها، وإدارة مساجدها وأعمالها التجارية وروابطها، كما سمح لأعضائها، في بعض المراحل، بتقلد مناصب رفيعة في الاتحادات والنقابات المهنية. بل كان لـ"الإخوان" مقرات في القاهرة، حيث كان قادتها يجرون مقابلاتهم المعتادة مع وسائل الإعلام. وعلى هذا، لم تجن الجماعة قاعدة شعبية فحسب، بل أصبحت دولة داخل الدولة. وإبّان هذه العملية غرزت جذوراً راسخة في المجتمع المصري.

حدث في عهد مبارك أن اقتحمت جماعة "الإخوان" ميدان العمل السياسي، إذ أتيح لها في ثمانينيات القرن العشرين التنافس في الانتخابات البرلمانية رغم أن أعضاءها أجبروا على المشاركة فيها بصفتهم مرشحين مستقلين أو متحالفين مع أحزاب أخرى. لقد وثبت الجماعة لاقتناص تلك الفرصة مع أنها كانت على وعي بأن تلك الانتخابات ليست إلا عملية تجميلية لوجه النظام. الحق أن الجماعة، المستعدة لتكييف نفسها مع المناخ السياسي السائد، كانت تستميت من أجل اقتطاع حيز لنفسها في أي ميدان ممكن، لكن المشاركة في تلك الانتخابات عكست أيضاً العقلية الاسترضائية التي صاحبت الجماعة منذ وقت طويل، فالحركة بينت دوماً قبولها العمل أو انضمامها إلى النظام الحاكم أملاً منها في المحافظة على وجود لها على الأرض، وفي النتيجة ضمان استمرارها في إدارة عملها الأساسي وهو إصلاح الفرد. لكن نزعتها الاسترضائية هذه قد تتمسح أحياناً بمسوح قريب من التملق الذليل. ففي ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، قال مرشد الجماعة آنذاك مهدي عاكف [21] لمجلة **آخر ساعة**: "نؤيد ترشيح مبارك (للرئاسة) وأتمنى الجلوس معه" [22].

21 محمد مهدي عاكف هو المرشد السابع للجماعة، تولى قيادتها ابتداء من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ حتى استقالته في ٢٠١٠، ليخلفه من ذلك الوقت المرشد الحالي محمد بديع. توفّي عاكف في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧.

22 القرش، **الثورة الآن**.

وعملت الجماعة في السنوات التي سبقت الثورة على توسيع موقفها الاسترضائي باتجاه المجتمع الدولي، باذلة جهوداً كبيرة لكي تصبح مقبولة أكثر من لدن القوى الغربية. دافع هذه الجهود يعود إلى حدٍّ كبير إلى أن المجتمع الدولي طفق يسلط الضوء بصورة أكبر على الجماعات الإسلامية في أعقاب هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة الأميركية. فليست مصادفةً شروع الجماعة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في تطوير خطاب إصلاحي أكثر تروج فيه لنفسها بوصفها حركة معتدلة بوسعها العمل في سياق تعددي وديموقراطي. ومثلما جادل الباحث ناتان براون، فإن "جماعة الإخوان المسلمون واجهت في مصر منذ نشأتها صعوبة في صوغ رسالتها بطريقة تراعي إطار العمل الإسلامي (وتستوحيه)، لكنها في الآن نفسه، تجتذب أو تسترضي أو تجامل أطرافاً خارجية مختلفة" [23]. هذا ليس معناه القول إنّ الجماعة خففت لهجتها المعادية للغرب لمّا تخاطب أنصارها. وعلى حين شوّفت الجماعة استرضاء ومداهنة في السياق المناسب، فإنها واصلت تعبئة مؤيديها عبر خطاب حماسي ينتقد بالضراوة نفسها النظام والغرب. ومع أن ازدواجية النهج هذه أثارت في وجه الجماعة اتهاماً بثنائية خطابها، فإن ذلك ما كان بالنسبة إليها سوى وسيلة تشق عبرها طريقها وسط ظروف معقدة جدّاً حتى تحافظ على وجودها.

23 Nathan Brown, *When Victory is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics*, Ithaca, NY, Cornell University Press, 2012, p.181.

لكنِ الجماعة باتت بمرور السنين حبيسة علاقة تعايش ساكنة مع النظام، ومثلما أشار براون أيضاً، "الأنظمة تحكم لتبقى والحركات الإسلامية تدفع الحدود المفروضة عليها وتنخرها، لكنها غالباً ما تصرف الطاقة نفسها لطمأنة النظام إلى أنها ستبقى ضمن هذه الحدود. الناتج مزيج من الاستقرار والتظاهر بالحيوية" [24]. كما أن الناتج أيضاً سياسة بلا جوهر، فأصبحت مصر تعيش حبيسة ضربٍ بليد من السياسة الزائفة، إذ ظهر النظام والجماعة معاً في غير زمانهما التاريخي.

24 المرجع السابق، ص. ٢٠٨.

حالة الركود السياسي هذه أضرت كثيراً بـ"الإخوان المسلمون" التي عرفت في السنوات السابقة للانتفاضة نوعاً من الأزمة الداخلية، فأخبار بعض الانقسامات التي نمت على مر السنين داخل الجماعة شاعت علناً، وبالأخص الانقسام بين أصحاب الميول الإصلاحية والمحافظين القدامى، الذي تسربت أخباره إلى وسائل الإعلام. ولئن كانت هذه الانقسامات في الأساس نزاعات نفوذ ومشاجرات تتعلق بالتكتيكات والتزاحم على المناصب القيادية أكثر مما هي ناجمة عن اختلافات فكرية عميقة الجذور، فإن ظهورها في وسائل الإعلام المصرية معناه أن قبضة الجماعة، المتسمة دوماً بميلها الشديد إلى السرية،

أوشكت على التراخي. ضف إلى ذلك تنامي الشعور لدى العناصر الأكثر محافظة بأن النضال لدخول الميدان السياسي الرسمي ما كان يستحق ما صُرف عليه من جهد. واعتقدت هذه العناصر، التي أعادت فرض هيمنتها على قيادة الجماعة بحلول سنة ٢٠١٠، أن الوقت حان لإعادة التركيز على الأنشطة التقليدية لـ"الإخوان" في الدعوة والتربية. ولهذا، بدت الجماعة عشية الاحتجاجات منطوية على نفسها وبعيدة عن السياسة أكثر من أي وقت مضى.

فليس مفاجئاً، بالنظر إلى هذا التاريخ، تردد "الإخوان" عن الانضمام إلى احتجاجات ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ التي تم توقيتها لتتزامن مع عيد الشرطة الوطني. فوق ذلك أن الجماعة لم تعرف معرفة تامة لحظئتذ من يقف خلف هذه الاحتجاجات، وهل كانت، بدرجة أهم، ستصمد وتدوم. فكما الحال في تونس، بدت الاحتجاجات كأنها قد خرجت تقريباً من العدم، ويحركها غضب عفوي على ما آل إليه الوضع العام. ومع أن زمراً من الناشطين الشباب نشروا دعوات على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي للتظاهر في (يوم الغضب) في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، فإن هنالك، بعدُ، كثيراً من الارتباك. كما كان هنالك إحساس قوي لدى المصريين بأن نظامهم الحاكم لا يسهل الإطاحة به كما أطيح بنظام الرئيس بن علي في تونس. ومثلما علق قيادي في "الحزب الناصري" وقتئذ: "إن جحافل الأمن لن تترك الفرصة للمواطنين والناشطين السياسيين للتظاهر، والمصريون لهم قدرة على الكلام أكثر من الفعل" [25]. فما كان للجماعة، بعد نحو قرن مضى على نشوئها، أن تندفع وتورط نفسها في احتجاجات قد لا تسفر عن أي شيء. وفي ١١ كانون الثاني/ يناير، أعلن "الإخوان" أنهم لن يشاركوا في المظاهرات المزمعة احتراماً منهم لـ"المناسبة الوطنية التي ينبغي للمصريين الاحتفاء بها معاً" [26].

25 ٦٠ ألف ناشط افتراضي يشاركون في مظاهرة عيد الشرطة، **أخبار الشروق**، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١: www.masress.com/shorouk/380000

26 القرش، **الثورة الآن**.

زد على ذلك أن الحركة كانت غير مستعدة للمشاركة في أي حدث يعرّضها لثأر الأجهزة الأمنية. فبصرف النظر عمن يقف وراء تلك الاحتجاجات، كانت الجماعة على علم بأنها ستكون أول كبش فداء إذا شاركت فيها. وحقاً توعدت القوى الأمنية عدداً من قيادات "الإخوان" في الأيام التي سبقت ٢٥ كانون الثاني/ يناير، وخشيت الجماعة من عمليات انتقام لاحقة. شرح هذا الخوف أحمد رامي، وهو من القيادات الوسطى في جماعة "الإخوان،" قائلاً: "اعتقدت الجماعة أن تظاهرة ٢٥ يناير لن تكون حدثاً شعبيّاً، وأنها لو شاركت بكل قوتها وتصدرت المشهد... ستستفز الأمن وتعطيه المبرر للانفراد بها وسحل أعضائها في الشوارع" [27]. لقد لاقت الجماعة ما يكفي من الاضطهاد على أيدي القوى

الأمنية على مدى عقود مديدة، وهو ما جعل الحفاظ على نفسها شغلها الشاغل.

27 هشام العوضي، "الإسلاميون في السلطة: حالة مصر"، **المستقبل العربي** ٤١٣، تموز/ يوليو ٢٠١٣: www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_mustaqbal_413_hicham%20al3wadi.pdf
إلى جانب ذلك، لقد شعر "الإخوان"، نظراً إلى ما جُبِلوا عليه من نفور من الثورات، بقلة الارتياح الكامل من الانخراط في أي شيء قد يطيح بالنظام. ففي اجتماع سري لعناصر من المعارضة في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، رفض محمد البلتاجي، وهو القائد المخضرم في الجماعة وعضو مكتب الإرشاد، التوقيع على بيان يدعو إلى الإنهاء السلمي لحكم مبارك وعائلته، مصرَّحاً بأن "الإخوان" لن يوافقوا أبداً على المشاركة في التوقيع على بيان يرد فيه ذِكْر اسم مبارك، أو ترِدُ فيه الدعوة إلى خلعه، وأضاف قائلاً: "نريد الاقتصار على حل مجلسي الشعب والشورى في مظاهرات ٢٥ يناير" [28].

28 سعد القرش، **الثورة الآن**.

لكن الجماعة كانت لا ترغب، في الآن نفسه، في البقاء خارج الصورة بالكامل. فإذا تكرر سيناريو تونس في مصر، فليس بمقدورها الجلوس جانباً إن شاءت لنفسها دوراً في مستقبل البلاد. وبعد، دُفع الكثير من كوادرها الشابة، المؤتلفين أكثر مع الشوارع، دفعاً قوياً للمشاركة في الاحتجاجات. وفي النتيجة اختارت الجماعة، كما عادتها، مقاربة تجنب المجازفة التي تجمع بين الموقفين، إذ رفضت ولوج الاحتجاجات بصفتها التنظيمية، وسمحت لمن يرغب من أعضائها في المشاركة فيها بصورة شخصية. استحضر أحمد رامي كيف أن مسؤوله المباشر في الجماعة تلقى في ٢٤ كانون الثاني/ يناير تعليمات من قادة "الإخوان" تؤكد أن كل من يرغب في المشاركة في المظاهرات فله ذلك، لكن ليس هناك تكليف من الجماعة بالنزول [29].

29 "رفيق الرئيس في السجن: إخوان وادي النطرون أخرجونا... وحماس بريئة من اقتحامه"، **أخبار الشروق**، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٣: www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=15052013&id=890876bb–334a–43c7–aa5d–a4154332d3ed وحتى عندما اتضح، أول ما أتضح، أن الأحداث الجارية كانت أكبر مما توقع لها أي شخص، تمسكت جماعة "الإخوان" بهذه المقاربة المزدوجة. ففي الثامنة من مساء ٢٥ كانون الثاني/ يناير، مضت مجموعة من طلاب "الإخوان المسلمون" إلى مكتب الإرشاد لإقناع القيادة بدعم الاحتجاجات. وكان حاضراً في المكتب بعض قادة الجماعة مثل محمود عزت ومحمود غزلان ومحمد مرسي وعصام العريان وسعد الكتاتني ومحمد البلتاجي وهشام عيسى. شرح الطلاب لمخضرمي الجماعة أهمية الأحداث الجارية وأن هناك أملاً كبيراً في نجاحها إن دعمت الجماعة الميدان بالأفراد وبالدعم المادي المطلوب للاعتصام. لكن ذلك ما كان كافياً لإقناع القيادة. فالتزم محمود عزت ردّ الجماعة الحذر قائلاً إن هذه المظاهرات بدأت شعبية وينبغي أن تبقى كذلك كما بدأت: "إن موقف الجماعة معلن وقرارها واضح، وكونوا أنتم مع الناس في الشارع... إن بقوا في الميدان أو انصرفوا" [30]. ثم وافق الحاضرون على إرسال البلتاجي بصحبة الطلاب حتى تكون الجماعة، مثل سائر القوى السياسية، ممثَّلةً في الاحتجاجات بقائد من قادتها المعروفين.

30 "الوطن تنشر نص مذكرة شباب الإخوان عن كواليس عدم مشاركة الجماعة يوم ٢٥ يناير ٢٠١١"، صحيفة **الوطن**، القاهرة، ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣: www.elwatannews.com/news/details/118898

لكن موقف "الإخوان" تغير في اليوم التالي لما بدؤوا إدراك حجم وأهمية ما يتكشف لهم، إذ تصاعدت الاحتجاجات وامتدت خارج القاهرة، فأصدرت الجماعة بياناً تعلن فيه مشاركتها في مظاهرات "جمعة الغضب" التي كانت

مقررة في ٢٨ كانون الثاني/ يناير. ونزلت بقدِّها وقديدها إلى هذه الاحتجاجات وانضمت إلى مظاهرات الأيام التالية بما في ذلك مليونية ١ شباط/ فبراير. لقد وعى "الإخوان" أن هذه الاحتجاجات تمثل فرصة فريدة والوقت قد حان لاغتنامها. وهكذا أيقظت الثورة أخيراً ذلك الفيل الضخم الجثة الذي كانت عليه الحركة.

لكنْ لدى الجماعة ما يكفي من الدهاء السياسي لتجنب البروز كما بيّن رشاد البيومي العضو القيادي في "الإخوان"، قائلاً: "منظمتنا تتجنب البروز التام. فنحن لا نرفع شعاراتنا في المسيرات. ولا نريد لهذه الثورة أن تصوَّر على أنها ثورة للإخوان المسلمون، أو أنها ثورة إسلامية" [31]. واللافت أنه عندما تعالت أصوات بعض "الإخوان" في ميدان التحرير بالهتاف "الله أكبر" و"لله الحمد"، طلب منهم قادة الجماعة ومنهم البلتاجي أن يهتفوا "تحيا مصر"، "إدراكاً منهم أن الإخوان مشاركون في الثورة، وليسوا مفجريها أو قادتها" [32]. كما روى صحافي غربي كيف صاح أحد أفراد "الإخوان" بزميل له كان يحمل كتاب القرآن أمام عدسات التلفزيون قائلاً: "كرمى لله، لا تحمل مصحفك. بل احمل علم مصر... المصحف ليس لوسائل الإعلام" [33]. لا شك أن "الإخوان" كانوا يعملون بدهاء، فهم يزوِّدون الاحتجاجات بكتلتها الحرجة، ويحولون دونها ودون إعطاء أي تصور عن أنها مسعى إسلامي لانتزاع السلطة.

31 Muslim Brotherhood's Rashad al–Bayoumi, "The Revolution Will Continue Until Our Demands Are Met"', *Spiegal Online*, 7 February 2011, at www.spiegel.de/international/world/muslim–brotherhood–s–rashad–al–bayoumi–the–revolution–will–continue–until–our–demands–are–met–a–743919.html

32 علاء الدين عبد المنعم، "شهود عيان على حجم ودور الإخوان في الثورة المصرية"، صحيفة **المصري اليوم**، القاهرة، ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١: www.almasryalyoum.com

33 Charles Sennott, 'Inside the Muslim Brotherhood: Part 1' *Global Post*, 21 February 2011, at www.globalpost.com/dispatch/egypt/110220/inside–the–muslim–brotherhood

لا ريب أن جماعة "الإخوان" ثبتت وجودها على الأرض، واضطلعت، عبر توظيفها ببراعة عقوداً من خبرة اكتنزتها من عملها في الجمعيات الخيرية وشبكات الرعاية الاجتماعية، بدور المنظم الرئيسي للاحتجاجات. لقد نصب "الإخوان" ألواحاً بلاستيكية في ميدان التحرير لاستخدامها خياماً للمعتصمين، وجلبوا الطعام والشاي الساخن لزملائهم المتظاهرين ووزعوا الأغطية والبطانيات، وأقاموا عيادة طوارئ للإسعافات الأولية داخل الميدان [34]. كما أعدوا مكبرات الصوت الأولى حتى يتمكنوا من التحكم بالرسائل التي تُضَخ إلى المتظاهرين [35]. كذلك اضطلع "الإخوان"، بالاشتراك مع جماعات معارضة أخرى، بدور الحماة عاملين على تنظيم أماكن الدخول والخروج في ميدان التحرير، وتفتيش الداخلين للحيلولة دون تسلل بلطجية الحكومة والدخلاء لخرق المظاهرات [36]. لقد بدا "الإخوان" في مجالهم الطبيعي.

34 المرجع السابق.

35 المرجع السابق.

36 Mariz Tadros, *The Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt: Democracy Redefined or Confined?*, London, Routledge, 2012, p. 35.

لكن، عندما اشتعلت موقعة الجمل المشينة في ٢ شباط/ فبراير، اضطرب "الإخوان" فجأة. ففي مساء اليوم السابق لذلك، كان مبارك قد ألقى خطاباً

يعرض فيه جملة من التنازلات، منها وعده إجراء انتخابات لن يرشح نفسه فيها. ولو أن بعض المحتجين غادر ميدان التحرير إثر ذلك، فإن الأكثرية أبت التفرق، ولا تطالب بشيء أقل من رحيل مبارك الفوري. فرد النظام على ذلك بقسوة. اقتحمت جماعات البلطجية من مؤيدي النظام وهي مسلحة بالهراوات والمضارب والسكاكين وبعضهم يمتطي ظهور الجمال والخيول ميدان التحرير وشرعوا في مهاجمة المحتجين، فقتلوا أحد عشر منهم وجرحوا نحو ألفين.

لقد وضعت هذه المحاولة الأخيرة لمبارك لإنقاذ نفسه "الإخوان المسلمون" في محنة، فكان ردهم المباشر الانسحاب من الاحتجاجات، ووفق ما استحضر أحد شباب "الإخوان": أثناء الاشتباكات عرفنا من أحد "الإخوان" من وسط القاهرة أن الجماعة أصدرت قرارها بالانسحاب. طلبنا من الأخ طارق عبد الجواد الذي كان في طريقه إلى الميدان أن يذهب أولاً إلى مكتب الإرشاد للاستيضاح، وكان ذلك مساء يوم الأربعاء (٢ شباط/ فبراير). فالتقى د. محمود عزت الذي قال له: "أنا أقول لك إننا اتخذنا القرار بالانسحاب، وأبلغْنا من في الميدان ذلك القرار". [37]

37 "ويكيليكس تكشف وثيقة قرار انسحاب الإخوان من الميدان بعد موقعة الجمل"، موقع "مصراوي"، ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٥: www.masrawy.com وانتَقد عبد المنعم أبو الفتوح، رغم كونه عضواً رفيعاً في جماعة "الإخوان" آنذاك، قرار الجماعة وقال: كانت موقعة الجمل معركة استبسل فيها "الإخوان" بشدة، لكن مكتب الإرشاد تدخل لسحب شباب "الإخوان المسلمون" من الميدان. لقد قلت لأعضاء مكتب الإرشاد: "عارٌ عليكم أن تنسحبوا من المعركة وتتركوا الآخرين هناك!" [38]

38 من مقابلة للكاتبة مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

رفض شباب "الإخوان" الانصياع لتعليمات القيادة. وجرت سلسلة من المحادثات الهاتفية الحادة بين القيادة والشباب، أوضحوا فيها عزمهم الشديد على الدفاع عن الميدان "حتى آخر رجل فيه". وعندما اتضح تصميم الشباب، تراجعت الجماعة وسحبت قرارها بالانسحاب. ووفق بعض التقارير، ما عجّل قرار الجماعة بالتراجع هو ظهور العالِم الإسلامي والمرجع الروحي لـ"الإخوان"، الشيخ يوسف القرضاوي، بطلب من بعض شباب الجماعة، على قناة "الجزيرة" الفضائية دعماً للاحتجاجات. وسواء أكان تدخُّل القرضاوي حاسماً في حسابات الجماعة أم لا، فمن الواضح أنها خلصت إلى أن مواصلة الاحتجاج هو أفضل خيار. وكما قال أبو الفتوح: لقد رفض شباب "الإخوان المسلمون" تنفيذ مطلب مكتب الإرشاد بالانسحاب، ولم يلبث أن تراجع مكتب الإرشاد موافقاً على أن يتابع شباب "الإخوان" معركتهم. [39]

39 المرجع السابق.

أسفر عدول القيادة عن رأيها عن تعبئة شاملة لـ"الإخوان" ومؤيديهم الذين التحقوا بالمعركة التي دامت حتى ٣ شباط/ فبراير. وأمسى وجودهم في

الميدان محوريّاَ. وطبقاَ للمفكر المصري سعد الدين إبراهيم، صدّ "الإخوان المسلمون كل أولئك البلطجية الذين أرسلهم نظام مبارك. كان شباب الإخوان أول المدافعين عن بقية الجموع، وتصدوا ببسالة لراكبي الجمال" [40]. والحق أنه لولا كوادر "الإخوان"، لربما سحقت الثورة في الحال، مثلما حاجج المفكر الإسلامي المصري محمد سليم العوَّا بأنه "لولا وجود الإخوان في موقعة الجمل ومجابهة الجبابرة، ما نجحت الثورة" [41]. وعلى نحو مشابه، قال أحمد دومة، وهو عضو "ائتلاف شباب الثورة"، إنه "لولا وجود شباب الإخوان ووقفتهم البطولية، لتبدلت موازين القوى" [42].

40 عامر شمَّاخ، **الإخوان المسلمون وثورة ٢٥ يناير** [ص. ٩٦ من الكتاب]: http://ketab4pdf.blogspot.com/2015/10/pdf–Download–book–Muslim–Brotherhood–revolution–January–25.html 41 المرجع السابق.

42 المرجع السابق.

لئن أبدت جماعة "الإخوان" تنظيمياً، ربما، تردداً في أول الأمر حِيال الثورة، فإن موقعة الجمل شهدت الجماعة وهي ترمي ثقلها كاملاً في الكفاح الذي كان مؤشراً على بداية النهاية لنظام مبارك. والأهم من ذلك إدراك "الإخوان" في هذه الموقعة قوتهم الذاتية. وبدءاً من تلك اللحظة تنامى لدى الجماعة شعور متين بقوتها وأهميتها بالإضافة إلى قوتها البالغة في التعبئة. ومن تلك اللحظة فصاعداً، غدت الجماعة صاحبة الكلمة الفصل توجه الثورة كيف تشاء.

بين الثورة والمفاوضات

أول عمل أقدمت عليه جماعة "الإخوان" بعد إدراكها قدرتها الذاتية هو تجنب الانخراط في أعمال ثورية أخرى، بل سخرت قوتها في محاولة لعقد صفقة مع النظام. ومع أن الجماعة صرحت في مناسبات عدة في بداية شباط/ فبراير بأنها لن تتعامل مع ما وصفته بـ"النظام غير الشرعي"، فإنها أعلنت في ٥ شباط/ فبراير قبولها العرض الذي قدمه نائب الرئيس المصري عمر سليمان إلى جميع القوى السياسية للمشاركة في حوار يسعى إلى تهدئة الناس في الشارع. لم يحظَ قبول الجماعة هذا العرض برضا المحتجين في الميدان، الذين أرعبتهم السهولة التي أبداها هذا الفاعل الثوري الجديد في المساومة. كما لم يتقبله شباب "الإخوان". وحين طلب محمد مرسي، وكان مشرف القسم السياسي للجماعة حينذاك، من شباب "الإخوان" أن يختاروا ممثلين عنهم للمشاركة في الحوار، صدّه الشباب ورفضوا رفضاً صريحاً ووجاهياً المشاركة [43].

43 "ويكيليكس تكشف وثيقة عن قرار انسحاب الإخوان من الميدان بعد موقعة الجمل"، موقع "مصراوي"، ٢٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٥: www.masrawy.com تلك كانت فرصة بالنسبة إلى جماعة

"الإخوان" تساوم بها النظام في محاولة لحوز مساحة أوسع لنفسها. الواقع أن الجماعة لم يداخلها تبكيت ضمير، فهي بينما تفاوض النظام، كانت تدعو في الوقت نفسه إلى الإطاحة به، أو كما علق المرحوم حسام تمَّام قائلاً: "تاريخياً وقفت الجماعة دائماً في صف النظام، حتى عندما واجهته واشتركت في الثورة عليه" [44]. سار "الإخوان" قدُماً، وفي ٦ شباط/ فبراير، جلس محمد مرسي وعضو مكتب الإرشاد سعد الكتاتني على طاولة الحوار مع نائب الرئيس عمر سليمان. ولم يكونوا وحدهم مَنْ قَبِل عرض سليمان، بل شاركهم ممثلو حزب "التجمع" و"الجمعية الوطنية للتغيير". كان سليمان جالساً في قاعة الاجتماع وصورة كبيرة لمبارك تتدلى فوق رأسه: مشهد دفع كاتب مصري إلى التعليق بأن المتحاورين عندما كانوا ينظرون إلى سليمان كانوا يرون مبارك فوقه، وتحت ظله يجري الحوار [45].

44 'Egypt: Islamist Muslim Brotherhood to Join Second Round of Talks with Govt', *Adnkronos International*, 10 February 2011, at www1.adnkronos.com/IGN/Aki/English/Security/Egypt–Islamist–Muslim–Brotherhood–to–join–second–round–of–talks–with–govt_311664031177.html

45 القرش، **الثورة الآن**.

عرض سليمان خلال المحادثات، وفق تقارير إعلامية، إطلاق سراح العضوين البارزين في "الإخوان" خيرت الشاطر وحسن مالك من السجن مقابل موافقة الجماعة على سحب مؤيديها خارج ميدان التحرير [46]. لكن الجماعة، التي كانت على وعي بما أكسبها به الشارع من قوة، رفضت العرض وركزت بدلاً من ذلك على مباحثات لإنشاء لجنة لتعديل أبرز مواد الدستور الخلافية. كما طالبت بحل مجلس الشعب، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، وإنهاء حالة الطوارئ. وما يثير الدهشة أنها بدأت تجادل أيضاً في أن على مبارك البقاء في السلطة حتى يتمكن من تعديل الدستور. علل الكتاتني ذلك بقوله: "إن من السلامة أن يبقى الرئيس ليجري هذه التعديلات سريعاً نظير ما يتمتع به من صلاحية دستورية" [47].

46 محمد حبيب، **الإخوان المسلمون: بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية**، القاهرة، سما للنشر، ٢٠١٣.

47 'Egypt Protests: Muslim Brotherhood's Concessions Prompt Anger', *Christian Science Monitor*, 7 February 2011. at www.csmonitor.com/World/Middle–East/2011/0207

إن السهولة، التي بدت فيها جماعة "الإخوان" وهي تخون الثورة، أثارت حنَق أولئك الذين ما عتموا يحتجون، فالتفاوض من وجهة نظرهم كان خيانة. وكان من الصعب جدّاً عليهم استيعاب موقف الجماعة نظراً إلى ما مورس من عنف في موقعة الجمل. أخذت الهتافات تعلو في ميدان التحرير بشعارات تتهم الجماعة بخيانة الثورة. حمل المحتجون لافتات مكتوب عليها: "لا تفاوض لا تمثيل قبل أن يتم الرحيل (لمبارك)! لا حكماء! لا إخوان! مطالبنا ستتحقق في الميدان!" [48].

48 Quoted in Tadros, *Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt, p. 37*.

لقد بررت الجماعة موقفها بأنها لم تفعل سوى تقديم "مطالب الشعب" إلى نائب الرئيس. وكان إحساس الجماعة بأهميتها الخاصة في هذه المرحلة قد بلغ شأواً لم يخالطه أدنى شك في أنها تتحدث باسم الجماهير. هذا الغرور أجج

غضب المحتجين، إذ شرعوا في اتهام الجماعة بخطف الثورة. لكن انشغال الأخيرة بتنفيذ أجندتها كان عارماً إلى حدّ أنه ما من عائق كان سيوقفها. زد على ذلك أن النظام برّ بوعد اتفاق إطلاق سراح السجناء السياسيين الذين كان كثيرون منهم من "الإخوان". الجماعة لن تتوقف الآن. وعليه، صرح الكتاتني في ١٠ شباط/ فبراير – اليوم نفسه الذي فاجأ فيه مبارك المصريين بإلقائه خطاباً يرفض فيه التنحي – بقوله: "سوف نشارك في الجولة الثانية من الحوار مع نائب الرئيس المصري عمر سليمان... لقد قررنا المشاركة في المباحثات لإيجاد طريق للخروج من الأزمة الحالية" [49].

[49] 'Egypt: Islamist Muslim Brotherhood to Join Second Round of Talks with Govt', *Adnkronos International*, 10 February 2011, at www1.adnkronos.com/IGN/Aki/English/Security/Egypt–Islamist–Muslim–Brotherhood–to–join–second–round–of–talks–with–govt_311664031177.html
الحوار لم يعقد، إذ أدت موجة الغضب التي أحدثها رفض مبارك التنحي إلى تصاعد الاحتجاجات، وفي ١١ شباط/ فبراير، اندفع المتظاهرون وحاصروا القصر الرئاسي مجبرين الرئيس على الفرار. وفي مساء ذلك اليوم، أعلن عمر سليمان رحيل الرئيس وتولي الجيش ممثّلاً بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.

لهذا اختارت الجماعة حتى في هذه المرحلة المبكرة من الثورة استرضاء النظام بدلاً من إحداث تغيير حقيقي. فرغبتها في توجيه المرحلة الانتقالية كانت قد بزت أي حافز آخر للكفاح من أجل ديموقراطية حقيقية.

بل باتت مهادنة النظام لدى الجماعة أكثر وضوحاً بعد رحيل مبارك إذ عزمت بعيد ذلك على تعليق الاحتجاجات والانصراف إلى التفاوض بشأن المرحلة الانتقالية حتى لو عنى ذلك التفاوض مع العسكر. فوفق القيادي الإخواني محمد سودان: "بعد ١١ فبراير قال معظم قياديي الجماعة: لنقم على تهدئة أوضاع البلاد، ونوقف الاحتجاجات، ونعقد صفقة مع الجيش" [50]. شوّف ذلك حقيقةَ أن رحيل مبارك كان في نظر "الإخوان" إيذاناً بانتهاء المرحلة الثورية، وليس ثمة داعٍ لإسقاط القوى التي ساندت الرئيس بالعمل الثوري، بل سعت الجماعة إلى العمل مع هذه القوى، ودخلت في تحالف تكتيكي غير رسمي مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة. التحالف كان مواتياً لجماعة "الإخوان" لأسباب متعددة: أولها أن الجماعة خشيت أن ينقلب الجيش فجأة على قوى التغيير، وإذا فعل ذلك، فستتعرض الجماعة للسحق، وثانيها إدراكها تماماً أنها إذا شاءت المشاركة في المستقبل السياسي للبلاد، فهي تحتاج، بوصفها حركة اجتماعية دينية وفاعلاً سياسياً، إلى شرعية، وتحتاج إلى الاعتماد على النيات الحسنة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة للحصول على تلك الشرعية، وثالثها علمها أنه لا بد لها إن تسلمت قيادَ السلطة لاحقاً من الاتكال على جهاز عسكري قوي قادر على فرض الأمن، ومواجهة ما بقي من الجهاز الأمني السيئ السمعة من عهد مبارك [51].

[50] من مقابلة للكاتبة مع محمد سودان، لندن، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

51 حبيب، **الإخوان المسلمون**.

لكن الأهم من هذا كله قضاء حسابات الجماعة أن أفضل سبيل أمامها لتوجيه المرحلة الانتقالية وتقرير موقعها في نظام ما بعد الثورة هو استغلال قدرتها الثورية الجديدة في مناورتها مع المجلس العسكري لاستخلاص أكبر قدر ممكن من التنازلات. وبغية إنجاز ذلك شرعت الجماعة تغازل المجلس العسكري. مثال ذلك إسراع القيادي محمد البلتاجي إبّان مؤتمر انعقد في الإسكندرية في آذار/ مارس ٢٠١١ إلى الرد على القيادي السلفي حازم صلاح أبو إسماعيل، الذي قال بخطأ الوثوق بالجيش، وذلك بالقول: "لدينا جيش جيد، وعلينا أن نثق به" [52]. وما بعث على الدهشة التزام "الإخوان" الصمت إزاء بعض الإساءات بحق المحتجين في ميدان التحرير. ومنها اختبار فحص العذرية الإجباري بحق عدد من المحتجات في ٩ آذار/ مارس، الذي نُفِّذ، كما ادعى اللواء عبد الفتاح السيسي، رئيس الاستخبارات العسكرية في ذلك الوقت، لـ"حماية" الجيش من ظهور محتمل لمزاعم بالاغتصاب [53]. لقد كانت الجماعة، على ما يبدو، راغبة في أن تطرح هذه الأمور المزعجة جانباً بغرض أن تكون الشريك المختار للمجلس العسكري.

52 من مقابلة للكاتبة مع محمد سودان، لندن، ٢٠١٤.

53 'Egypt: Military Pledges to Stop Forced "Virginity Tests"', Amnesty International, 27 June 2011, at www.amnesty.org/en/press–releases/2011/06/egypt–military–pledges–stop–forced–virginity–tests

لكن الجماعة أبدت حرصاً على ألا تمضي بعيداً في هذا الاتجاه، إذ داومت، خشية من انفضاض مؤيديها عنها وخسارة دعوى إشرافها على الثورة، على تقريع المجلس العسكري في الوقت نفسه الذي كانت تسترضيه فيه. وعملت في ما هو أهم من ذلك: إعادة أنصارها إلى الشوارع كلما أرادت زيادة الضغط على المجلس العسكري، أو تمتين شرعيتها الثورية. فعلى سبيل المثال، دعت الجماعة في أوائل نيسان/ أبريل، إلى مسيرة مليونية باسم "جمعة المحاكمة والتطهير" للضغط على الحكومة المؤقتة لمحاكمة عناصر من العهد المنصرم ما لبثوا يشغلون مناصب مؤثرة. كانت هذه الدعوة طريقة الجماعة في استعراض عضلاتها الثورية وتذكير المجلس العسكري بما تحوزه من قوة. وعلى هذا، داومت الجماعة على الإبحار بين المعسكرين المتضادين، تحدد وتختار متى تتلفع برداء الفاعل الثوري ومتى تستخدم الثورة أداة ضغط لتحقيق مطالبها.

أما المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فكان يرغب في الاصطفاف مع "الإخوان" بهذه الطريقة ليتمكن من تهدئة الشوارع. وفق لواء متقاعد: "غاية المجلس العسكري كانت حينذاك تهدئة الشوارع، وبما أن الإخوان هم الجماعة الأقوى تنظيماً والأكثر عدداً، فمن الطبيعي أن يشعر المجلس بمنطقية أن يترك لهم الرأي الحاسم" [54]. ثم إذا ما بغى المجلس الأعلى للقوات المسلحة توجيه المرحلة الانتقالية فإنه بحاجة إلى غطاء سياسي شعبي، والتوصل إلى تفاهم مع أقوى قوة في الشارع هو السبيل الواضح للحصول عليه. شرح اللواء المتقاعد نفسه: "عندما تدخُل حيّاً جديداً، عادة ما تبحث فيه عن أقوى البلطجية الذين بإمكانك التفاهم معهم. المجلس العسكري كان هو القادم الجديد، والبلطجية هم جماعة الإخوان المسلمون" [55]. باشرت هاتان

المؤسستان، وكلتاهما رجعية، وكلتاهما طبقاً لكلمات محمد حبيب نائب المرشد العام السابق تخضعان لثقافة السمع والطاعة نفسها [56]، باشرتا قِران مصلحة مضطرباً. فاستحال ما كان ثورةً، يقودها شباب طامحون نحو بداية جديدة، تفاهماً بين قوتين رجعيتين شائختين كانتا تتقاتلان في ما بينهما على مدى عقود من الزمن.

54 International Crisis Group, 'Lost in Transition: The World According to Egypt's SCAF', Middle East/North Africa Report, 121, 24 April 2012, at www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/North%20Africa/Egypt/121–lost–in–transition–the–world–according–to–egypts–scaf.pdf

55 المرجع السابق.

56 حبيب، **الإخوان المسلمون**.

قِران المصلحة هذا، الذي أوقف الثورة في مهدها، خلف عواقب بالغة الأثر في مصر وجماعة "الإخوان". لقد بعثت الجماعة بشبك الأيدي مع المجلس العسكري حياة جديدة على نحو فعلي بالقوة نفسها التي ستطيح بها بصورة وحشية بعد سنتين بقليل. وبالفعل، ندبت كثرة من "الإخوان" إيلاءهم المجلس العسكري ثقتهم بوصفه خطأهم الأكبر ربما. أوضح عبد الموجود الدرديري، وهو عضو مجلس الشعب عن حزب "الحرية والعدالة"، ذلك قائلاً: "هناك إدراك قوي لدى قادة الإخوان المسلمون بأننا ارتكبنا خطأً، وهو أننا لم نكن ثوريين بما فيه الكفاية" [57]. كما بيّن محمد سودان متفكراً: "لقد كان الخطأ خطأنا، أو خطأ قادتنا، عندما صدرت الأوامر للمحتجين بالعودة إلى منازلهم" [58].

57 من مقابلة للكاتبة مع د. عبد الموجود الدرديري عبر برنامج "سكايب"، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

58 المرجع السابق.

لكن جماعة "الإخوان" كانت في تلك الآونة واثقة من نفسها ومن قوتها، بحيث أعماها هذا عن رؤية العواقب المحتملة لأفعالها. فلم يدر بخلدها وهي تندفع إلى التحكم بالمرحلة الانتقالية، بأنها ستبذر، جراء توظيفها مقاربتها التوافقية المعتادة، بذور سقوطها. بل داخلَ الجماعة الاعتقاد وهي في نشوة الثورة، كما يبدو، بانها قادرة، فالشارع طوع بنانها وكذلك قوة الإسلام، على التعبئة، على هزيمة القوى التي أمسكت البلاد بقبضتها منذ أواسط القرن الماضي. وبقدر ما يتعلق الأمر بالجماعة فها هي هذه لحظتها ولا شيء سيعترض سبيلها.

اكتساب الشرعية الانتخابية

بعد رحيل مبارك وترحيب المجلس العسكري بالتفاوض، أدارت جماعة "الإخوان" اهتمامها صوب إسباغ الشرعية على قوتها المكتشفة حديثاً. وعت

الحركة، بفضل كونها أفضل قوة سياسية منظمة إذ تمخضت سنوات عملها السري عن شبكات واسعة من المؤيدين وبفضل ما تحوزه من سمعة بـ"نظافتها" وعدم فسادها، أنها في وضع أفضل مما هو عليه سائر القوى السياسية الأخرى للفوز في الانتخابات البرلمانية. ثم كان بوسعها، بخلاف الأحزاب المدنية والعلمانية النخبوية أو الأحزاب القومية ذات البعد السياسي المحض، الإفادة من كونها حركة اجتماعية–دينية بالإضافة إلى كونها سياسية، بمعنى أنها قادرة على تعبئة عدد غفير من أنصارها دعماً لها في الانتخابات.

صبت الجماعة جل طاقاتها لدفع مصر نحو عقد الانتخابات في أقرب وقت ممكن، ودعمت، تحقيقاً لهذه الغاية، لجنةَ تعديل الدستور التي شُكِّلت في أواسط شباط/ فبراير، والتي ضمت بين أعضائها المحامي الإخواني صبحي صالح، بالإضافة إلى المستشار طارق البشري، وهو الرئيس السابق للمحكمة الإدارية في مصر. كلفت هذه اللجنة صياغة جملة من التعديلات على الدستور لتنظيم الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي كان المجلس العسكري قد أعلن إجراءها في حزيران/ يونيو وصيف ٢٠١١، على الترتيب، ثم تطرح هذه التعديلات الدستورية على الشعب في استفتاء عام. تضمنت هذه التعديلات بنوداً تقضي بـ: تخفيض سنوات الولاية الرئاسية من ست سنوات إلى أربع وحددت الولاية بمرتين فقط، وعودة الإشراف القضائي على الانتخابات، وانتخاب جمعية تأسيسية من مئة عضو تنتخبهم غالبية أعضاء مجلسي الشعب والشورى. وعلى هذه الجمعية التأسيسية إعداد مسودة دستور جديد في غضون ستة أشهر وطرحه على الناس في استفتاء شعبي.[59]

59 For a full discussion of the proposed amendments, see Nathan J. Brown and Michele Dunne, 'Egypt's Draft Constitutional Amendments Answer Some Questions and Raise Others', Carnegie Endowment for International Peace, 1 March 2011, at carnegieendowment.org/2011/03/01/egypt–s–draft–constitutional–amendments–answer–some–questions–and–raise–others#

لئن ناسبت مثل هذه المقترحات روح الثورة وطابقت بعض مطالب الجماعات المعارضة في السنوات الخالية، فإن التعديلات لم تمضِ بعيداً في نظر عدد وفير من الناشطين الذين أرادوا إلغاء الدستور بالكامل واستبدال وثيقة جديدة تماماً به. كما كان هنالك دفع شديد من لدن بعض الجماعات لكتابة دستور جديد قبل أن تجري الانتخابات البرلمانية. ولكنّ "الإخوان" كانوا في عجلة لإقرار هذه التعديلات بأسرع ما يمكن. ليس لهذا علاقة بالمثل العليا المتصلة بالتحول إلى الديموقراطية، بل بأن إقرار التعديلات سيفتح الطريق أمام إجراء الانتخابات. وبعد، حملت تلك التعديلات ميزة إضافية. فلو أُقِرَّت، فذلك يعني أن مجلس الشعب، الذي توقع "الإخوان" أن يهيمنوا عليه، هو من سيكتب الدستور.

إذن، ليس مستغرباً استخدام الجماعة كل قوى التعبئة لديها حتى تبلغ مرامها في المدة التي سبقت الاستفتاء على التعديلات في آذار/ مارس ٢٠١١. وما هو

ذو مغزى بخاصة قرْن الجماعة الاقتراع بـ"نعم" بالاقتراع للإسلام. مثل هذه التكتيكات ليست جديدة عليها. فرغم تأكيدات الجماعة على مر السنين أنها لا تعدِل نفسها بالإسلام، فإنها غالباً ما صورت تفضيلاتها السياسية بوصفها خياراً يقوم على الإيمان والأخلاق. هذه الحملة ليست مختلفة إذ أشارت الجماعة مراراً إلى المادة الثانية من الدستور ("الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع") رغم أنها ليست من المواد المطروحة للتعديل. وحذّرت الجماعة المقترعين من أن معارضة التعديلات تكافئ رفضهم المادة الثانية من الدستور، وفي النتيجة رفضهم الإسلام نفسه [60]. كما تبنت الجماعة شعارات من قبيل "نعم مع الله" و"سنجلب لمصر الخير والصلاح". وهكذا قسمت "الإخوان" المصريين بين: مؤمن وغير مؤمن، ونقي وغير نقي، لتستخدم الأخلاق وسيلةً لفرض النتيجة السياسية التي تبتغيها.

60 International Crisis Group, "Lost in Transition".

وسواء أجاءت نتائج الاستفتاء ثمرة حملة "الإخوان" أم لا، فقد انتهت لمصلحتهم. وأُقِرَّت التعديلات بنسبة ٧٧.٣% من أصوات المقترعين، ما فتح الطريق لإجراء الانتخابات البرلمانية. لكن التنافس في الانتخابات يقتضي من جماعة "الإخوان" أن تنشئ لنفسها حزباً سياسيّاً. وعليه، أسست الجماعة في نيسان/ أبريل ٢٠١١ حزب "الحرية والعدالة". ذلك كان تحولاً بارزاً في توجهات الجماعة، إذ جفلت دوماً من تشكيل حزب سياسي رغم انشغالها بالسياسة. وهذا ينطبق تماماً مع تعاليم البنَّا، الذي لشدّما جادل بشدة ضد الأحزاب السياسية، ناظراً إليها بوصفها غير إسلامية: تقسم وتفرق روح الوحدة في الأمة الإسلامية. والتزم "الإخوان"، وبخاصة المحافظون، هذه الرؤية، وعارضوا باستمرار فكرة إنشاء حزب سياسي. وعندما أسست مجموعة من "الإخوان" من ذوي الفكر الإصلاحي حزبها السياسي، حزب "الوسط"، سنة ١٩٩٦، طُرِد أفرادها من الجماعة بطريقة قاسية. ولئن كان بعض الغضب على أصحاب "الوسط" مرده تجرُّؤهم على تجاوز النظام الهيراركي للجماعة، فإن ثمة صدوداً عقائدياً جماً من فكرة إنشاء حزب، وهي فكرة كانت حتى ذلك الحين مفهوماً مستورداً وغريباً. وفي أواخر نيسان/ أبريل ٢٠١١، ألقى خيرت الشاطر محاضرة في مدينة الإسكندرية بعد خروجه من السجن صرح فيها بالقول: إخواني، إن الحزب (السياسي) بصفته أداةً، أو وسيلة، أو وعاءً، ليس وليد الفكرة الإسلامية، أو التجربة الإسلامية، أو النموذج الإسلامي، بل هو منتَجٌ من منتجات الحضارة الغربية، أو النموذج الغربي، أو النهضة الغربية. إنه أداة أو وعاء لتداول السلطة في المجال السياسي، إنه أداة (انخراط في) الصراع من أجل الوصول إلى السلطة [61].

61 'Khairat Al–Shater on "The Nahda Project" (Complete Translation)', *Current Trends in Islamist Ideology*, 10 April 2012, Hudson Institute, at www.hudson.org/research/9820–khairat–al–shater–on–the–nahda–project–complete–translation ومضى الشاطر مشدداً على أنه رغم قدرة الجماعة على تأسيس حزب سياسي، فإن ذلك سيكون لـ "مهمات ثانوية" فقط.[62]

62 المرجع السابق.

لكن الجماعة رمت بلا تردد، على ما يبدو، حين تماثلت أمام ناظريها فرصة الوصول إلى السلطة، جانباً هذه الاعتراضات القديمة. هذا التغير في موقف الجماعة ليس تحولاً في قناعتها بشأن طبيعة الحزب السياسي بوصفه وعاء أو أداة، بل رأى "الإخوان" فيه الوسيلة الأسرع لدخول أروقة السلطة. لكن إنشاء حزب "الحرية والعدالة" أطلق الكثير من المناقشات الداخلية بشأن شكل العلاقة بين الحزب والجماعة. ومثلما هو متوقع، أصرت الجماعة علناً على أن الحزب والجماعة سيكونان كيانين منفصلين. فقد أخبر رشاد البيومي صحيفة **الشرق الأوسط** أنه لئن اشترك حزب "الحرية والعدالة" وجماعة "الإخوان" بالإطار العقائدي نفسه، فإنهما سيكونان منفصلين تماماً.[63] وبصورة مشابهة، ألحّ المتحدث باسم الجماعة وليد شلبي على أن الحزب والجماعة قد يتشاركان المُثُل الإسلامية نفسها، ويدعمان كل منهما الآخر، لكنهما سيكونان منفصلين تماماً إدارياً ومالياً.[64]

63 "حديث مع العضو في الإخوان المسلمون رشاد البيومي"، **الشرق الأوسط**، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١١.

64 'Freedom and Justice Party', *Jadaliyya*, 22 November 2011, at www.jadaliyya.com/pages/index/3154/freedom–and–justice–party وعلى ما يبدو، لم تر الجماعة تناقضاً بين مثل هذه التصريحات وحقيقة تعيين ثلاثة من أعضاء مكتب الإرشاد لقيادة الحزب الجديد: محمد مرسي رئيساً للحزب، وعصام العريان نائباً لرئيس الحزب، وسعد الكتاتني أميناً عامّاً. وهؤلاء ليسوا أعضاء عاديين في الجماعة، بل هم بعض من أهم الشخصيات القيادية الإخوانية، بجانب أن الجماعة هي من تولى كتابة برنامج الحزب وإقرار لوائحه التنفيذية.[65] وما هو ذو بلاغة أن المرشد العام محمد بديع حَظر على أفراد الجماعة جميعاً الانضمام إلى أي حزب سياسي آخر، وإن لم تكن العضوية في حزب "الحرية والعدالة" إجبارية عليهم. إذن، ليس مستغرباً أن يتباهى الحزب عندما تقدم بطلب الاعتراف الرسمي في ١٨ أيار/ مايو ٢٠١١ بأن لديه ٩٠٠٠ عضو مؤسِّس.[66]

65 Nathan J. Brown, 'The Muslim Brotherhood as Helicopter Parent', *Foreign Policy*, 27 May 2011, at foreignpolicy.com/2011/05/27/the–muslim–brotherhood–as–helicopter–parent 66 Khalil Al–Anani, 'Egypt's Freedom & Justice Party: To Be or Not to Be Independent', Carnegie Endowment for International Peace, 1 June 2011, at carnegieendowment.org/sada/?fa=44324

يضاف إلى ذلك التصريحات المتناقضة التي كان يدلي بها أعضاء الحزب بشأن العلاقة بين الحزب والجماعة. فبعضهم أبدوا احتراساً أكبر إزاء التقارب الشديد بينهما. إذ شرح الأمين العام للجماعة محمود حسين قائلاً: "الحزب مستقل في ما يتصل بأعضائه وتمويله وقراراته. لكن هناك قضايا معينة تؤثر في الاثنين معاً. لذا، لا بد لهما من الاتفاق معاً... للجماعة قراراتها وللحزب

قراراته ويلتقيان للتنسيق" [67]، فيما يكشف العريان عن أن ثمة لجنة مشتركة بين كل من الحزب والجماعة لتنسيق قراراتهما بشأن الدولة [68].

67 من مقابلة للكاتبة مع محمود حسين، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

68 هشام العوضي، "الإسلاميون في السلطة: حالة مصر"، **المستقبل العربي**، بيروت، ٤١٣ (تموز/ يوليو ٢٠١٣):
www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_413_mustaqbal_413_hicham%20 al3wadi.pdf [http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=4766]

أما أعضاء آخرون، فأبدوا صراحة أوفر، إذ بيّن عمرو دراج، وهو عضو في حزب "الحرية والعدالة" ووزير التخطيط والتعاون الدولي سابقاً، قائلاً: لقد أردنا لحزب "الحرية والعدالة" أن يكون مستقلّاً، لكن ذلك لم يتسنَّ لنا في بدء الأمر. فمن الغباء أن نؤسس حزباً وننسى دعم الحركة. فأنَّى لنا الدعم، إذاً؟... وسيكون من السفاهة أن نتخلص من هذا الدعم، أعني أن نبدأ مثل أي حزب آخر [69].

69 من مقابلة للكاتبة مع عمرو دراج، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

وفي تلك الأثناء، ألقى محمود عزت في نيسان/ أبريل ٢٠١١ خطبة أمام حشد جماهيري في إمبابة بجوار القاهرة، وهي معقل معروف للإسلاميين، قائلاً: لن تدير الجماعة مطلقاً حزب "الحرية والعدالة" لكنها ستشاركه في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والسياسية نفسها. فالحزب أداة للحكم [70].

70 جهاد عودة، **سقوط دولة الإخوان**، القاهرة، كنوز، ٢٠١٤.

وفي النتيجة، أخفقت الجماعة في التفريق بين دور الحزب السياسي ودور الجماعة بوصفها حركة اجتماعية دينية، كما أخفقت في استيعاب أنها بإلحاحها المستمر على أن الحزب والجماعة كيانان منفصلان تماماً، وهو شيء غير صحيح على الإطلاق، تكون قد قوضت في عيون الجماهير مصداقيتها أكثر فأكثر. إن عجز الحركة التي لازمَتها على مدى تاريخها اتهامات بازدواجية القول بالفصل بين الكيانين أو الإتيان بسرد مقنع بشأن طبيعة العلاقة بينهما، كان سوء تقدير سياسي خطيراً.

لكن مسائل من هذا القبيل بدت، في ذلك الوقت، نافلة. فصوّبت جماعة "الإخوان" جل طاقاتها على تأمين ترجمة ما تحظى به من تأييد شعبي إلى مكاسب سياسية ملموسة في الانتخابات التي تقرر إجراؤها في تشرين الثاني/ نوفمبر. لكن الحال برهنت أنها أكثر صعوبة مما توقعها "الإخوان". فمع أن المجلس العسكري كان راغباً في التفاوض مع "الإخوان" بشأن المرحلة الانتقالية، فهو لم يشأ رؤية برلمان يهيمن عليه "الإخوان"، ولم يشأ بالذات أن تملي الجماعة سير عملية كتابة الدستور.

ولهذا، شرع المجلس العسكري في تغيير قواعد اللعبة متخذاً سلسلة من الإجراءات الرامية إلى ضِربِ سياج دائري حول الجماعة، فأصدر في تموز/

يوليو ٢٠١١ قانوناً جديداً بشأن البرلمان ينص على حجز ٥٠% من مقاعد مجلس الشعب للشخصيات المستقلة، وانتخاب الـ٥٠% المتبقية وفقاً لنظام القوائم الحزبية. كما نص القانون على حجز ٦٥ دائرة انتخابيّة للشخصيات المستقلة، وتخصيص ٢٨ مقعداً للقوائم الحزبية المغلقة في ما يتصل بمجلس الشورى. كان ذلك القانون كارثيّاً بالنسبة إلى حزب "الحرية والعدالة" والقوى السياسية الأخرى. مع أن المجلس العسكري قرر في أيلول/ سبتمبر، نتيجة للضغوط الشعبية، زيادة حصة القوائم الحزبية من ٥٠% إلى نسبة ثلثي المقاعد، فإن القرار ما لبث يشكل ضربة لطموحات "الإخوان".

ردت الجماعة بإعلان تنصيب مرشحين لكامل المقاعد المتوفرة في البرلمان. فالجماعة كانت قد أعلنت بادئ ذي بدء، تماشياً مع مقاربتها الحذرة ورغبتها في ألّا ينظر إليها بوصفها متعطشة للسلطة، أنها ستتنافس على ٣٥ مقعداً برلمانيّاً فقط. ثم زادت هذا العدد في نيسان/ أبريل ٢٠١١ إلى ٥٠، ثم عملت، وهي مجابهة بالقيود التي فرضها المجلس العسكري، بجميع ما في طاقتها للمنافسة على جميع المقاعد المتوافرة عن طريق التحالف الذي انضمت إليه، وهو "التحالف الديموقراطي من أجل مصر" الذي كانت فيه القوة المهيمنة إلى حدٍّ كبير.

لكن باقتراب الانتخابات، أقبل المجلس العسكري على مخاطرة جديدة، معلناً طائفة من المبادئ الفوق الدستورية، منها منح المجلس العسكري سلطة حق اختيار ٨٠ عضواً من الأعضاء المئة في الجمعية التأسيسية للدستور، وإجبار الجمعية التأسيسية على إعادة النظر في أي نص لمسوّدة الدستور تتعارض مع المجلس العسكري وإحالة هذه النصوص إلى المحكمة الدستورية العليا (التي تكون قراراتها ملزمة في هذا الشأن)، وإعطاؤه الحق في الدعوة إلى جمعية تأسيسية جديدة في حال أخفقت الجمعية في كتابة الدستور في غضون ستة أشهر. وكان صعباً على "الإخوان" هضم ذلك، فعادوا إلى الشوارع. تلفعت الجماعة برداء الثورة من جديد، وانضمت إلى القوى السياسية الأخرى في ميدان التحرير للمطالبة بسحب وثيقة المبادئ الفوق الدستورية. ما كان هذا تحركاً تعوزه الحماسة، إذ عبأت الجماعة أعضاءها للخروج بكل من لديهم من قوة كأنها تبين للمجلس العسكري أنه إن لم يتراجع، فسيكون تحت رحمة الجماهير الشعبية مرة أخرى. الواقع أن الجماعة اتبعت طوال هذا الوقت سياسة تقوم على ردود الفعل بالكامل، إذ تستجيب لكل حالة بظهورها تتخذ إجراءات متسرعة من قبيل الاحتكام إلى الشارع عندما يبدو أن لا خيار آخر لديها. وبينما كانت هذه المقاربة غير مفاجئة بالمرة، نظراً إلى البيئة غير المستقرة التي كانت تعمل فيها الجماعة، فإنها أبانَت افتقار "الإخوان" إلى رؤية حقيقية عن كيفية التعامل مع المرحلة الانتقالية، وأن شغلهم الشاغل ليس إلا بلوغ السلطة بغض النظر عن الطريقة التي يفعلون بها ذلك.

وإزاء هذا الضغط تراجع المجلس العسكري آنذاك معلناً أن مبادئه الفوق الدستورية هي استشارية الطابع وليست ملزِمة. وأخيراً فتح الطريق أمام "الإخوان" لدخول الانتخابات بكامل قوتهم. وما كانت نتيجة الانتخابات، التي دامت من ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ إلى ١١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢، مستغربة البتة. لقد حقق حزب "الحرية والعدالة" انتصاراً انتخابيّاً، وحصل الائتلاف الذي يضمه على ٢٣٥ مقعداً برلمانيّاً، وهو ما يمثل ٤٧.٢% من أصوات الناخبين، وبات أكبر كتلة في البرلمان بفارق كبير عن غيرها. ثقة جماعة "الإخوان" بصناديق الاقتراع وبقدرتها على تحريك مؤيديها كانت في محلها، ففضلاً على ما لدى الجماعة من قاعدة دعم أساسية، فإنها اجتذبت تأييداً شعبيّاً معتبراً من مصريين مستعدين لمنحها ثقتهم رغم الشكوك العامة، ذلك لأنها ظهرت بمظهر البديل النقي وغير المجرَّب لما كان سابقاً. عدا ذلك، مثلت الجماعة في عيون بعض المصريين الإسلام نفسه، وتستحق لذلك الدعم.

مع أن الجماعة كانت المرشح الأوفر حظاً، فإن السلفيين، بقيادة "حزب النور"، أبلوا بلاءً حسناً كذلك، فحصلوا على ١٢٠ مقعداً برلمانيّاً. وهكذا، حصد الإسلاميون على اختلاف مشاربهم ٣٥٥ مقعداً من مجمل المقاعد في مجلس الشعب البالغة ٥٠٨. وإذا كان الشبان الصغار ممن لا يحملون أيديولوجيا معينة هم من أشعل شرارة الثورة، فإن الإسلاميين هم من أفاد من الوضع، وآل لذلك إليهم تربّع المشهد. بدا المستقبل مشرقاً بالنسبة إلى جماعة "الإخوان" التي أصبح بمقدورها ألا تكتفي بادعاء شرعيتها الثورية فقط، بل الشرعية الانتخابية أيضاً.

لكن سرعان ما اتضح أن المجلس العسكري لن يطلق للجماعة العنان لكي تحكم، واتخذ نتيجة قلقه من هيمنة الإسلاميين على البرلمان الجديد إجراءات إضافية لتقييد حركة "الإخوان" على المناورة. فرفض إقالة حكومة رئيس الوزراء كامل الجنزوري، التي عُيِّنت قبيل الانتخابات. وطفق رئيس المجلس العسكري، المشير محمد طنطاوي، في تلك الأثناء، بإصدار تهديدات بحل البرلمان في حال الإقدام على مناقشة سحب الثقة من حكومة الجنزوري [71].
ووفق بعض "الإخوان"، هدّد المجلس العسكري كذلك بحل البرلمان نفسه إذا درس اقتراحاً تقدم به حزب "الحرية والعدالة" لمراقبة الميزانية العسكرية. وبمحاولة الحزب معالجة قضية حساسة مثل هذه، فإنما تخطى الحدود في نظر المجلس العسكري. شرح محمد سودان قائلاً:

71 'Senior Judges in Egypt: Field Marshal Not Entitled to Dissolve Parliament', Ikhwanweb, 29 March 2012, in Arabic at www.ikhwanweb.com/article.php?id=29823

> بعدما اقترح حزب "الحرية والعدالة" مراقبة الميزانية العسكرية في البرلمان، استدعى العسكر سعد الكتاتني، وقالوا له: "اسمع، لدينا ورقة في درج مكتبي تقضي بحل البرلمان. فإذا تحدثتم مرة أخرى في أمر مراقبة ميزانية الجيش، فسيُحَل البرلمان" [72].

72 من مقابلة للكاتبة مع محمد سودان، لندن، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

غيرت الجماعة مخافة أن ترى مكاسبها وهي تنتزع من تحت أنفها قواعد اللعبة مرة أخرى، فأعلنت قرارها بتقديم مرشح عنها في الانتخابات الرئاسية المقبلة. هذا الإعلان كان له وقع الصاعقة، إذ كررت الجماعة منذ الأيام الأولى للثورة رغبة منها بدرجة معينة في طمأنة أطراف محلية وعالمية أنه لا نية لديها في التنافس على الرئاسة. لقد أبلغ البلتاجي شبكة "الجزيرة" الإخبارية في وقت مبكر يعود إلى ٤ شباط/ فبراير ٢٠١١، بقوله: "لقد قلنا بوضوح إنه ليس لدينا طموحات في الترشح للرئاسة، أو تولي مناصب في حكومة ائتلافية" [73]. ثم كان ثمة نفور كبير لدى القيادة من تولي الجماعة مسؤوليات الرئاسة. فعلى سبيل المثال، حذر من ذلك المرشد العام السابق لـ"الإخوان" مهدي عاكف، فقال: "من الخطر علينا أن نقدم مرشحاً إلى الرئاسة" [74]. وفي أول اجتماع رسمي لمجلس شورى "الإخوان" بعد ستة عشر عاماً، قرر المجلس بغالبية الأصوات في شباط/ فبراير ٢٠١١ رفض ترشح أي فرد من الجماعة لمنصب رئيس الجمهورية، واعتبار من يترشح مخالفاً لقرار المجلس [75].

73 Muslim Brotherhood Says Won't Bid for Presidency in Egypt, RIA Novosti, 4 February 2011, at sputniknews.com/world/20110204/162449780.html

74 من مقابلة للكاتبة مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

75 حبيب، **الإخوان المسلمون**.

حافظت الجماعة على موقفها هذا في نيسان/ أبريل ٢٠١١ عندما تحدى عبد المنعم أبو الفتوح القرار معلناً عزمه الترشح في انتخابات رئاسة الجمهورية. كان أبو الفتوح، المعروف بكونه أحد قادة الحركة الأكثر ليبرالية ومن ذوي التوجه الإصلاحي، متمرداً بطبعه ويتخطى غالباً الخط الرسمي للجماعة. جاء إعلانه صدمةً للجماعة، فأرسلت عدداً من قياداتها إليه لإثنائه عن عزمه. وعندما رفض وأصر على خوض الانتخابات بوصفه مرشحاً مستقلاً، فصله مجلس شورى الجماعة [76]. وعومل أبو الفتوح، كما هي عادة الجماعة بالرد على ينتهك الطاعة الرسمية التي يتميز بها أعضاؤها، بقسوة. وصرح العريان بأنه "لم يعد له علاقة بنا الآن... ولا يمكننا أن ندعم من يخرق قراراتنا" [77]. وفي النتيجة، غادر أبو الفتوح الجماعة وخاض الانتخابات الرئاسية بمعزل عن "الإخوان".

76 المرجع السابق.

77 David D. Kirkpatrick, 'Egypt Elections Expose Divisions in Muslim Brotherhood', *New York Times*, 19 June 2011, at www.nytimes.com/2011/06/20/world/middleeast/20egypt.html?_r=0

مع كل سخط الجماعة من قرار أبو الفتوح، فقد أقبلت على مخاطرة بالغة حين شعرت أن المجلس العسكري يضرب طوقاً حولها وأنها توشك على أن تخسر المرحلة النهائية من اللعبة، فأذاعت، كما أسلفت القول، عزمها على

اختيار مرشح لها لرئاسة الجمهورية. ولهذا، اتخذت في آذار/ مارس ٢٠١٢ ما قيل أنه قرارها الكارثي الثاني بعد اندلاع الثورة، معلنة اختيار بيت القوة لدى "الإخوان" خيرت الشاطر مرشحاً في انتخابات الرئاسة. وقد بررت هذا النكث في موقفها بالقول: "لقد اخترنا السير في طريق الرئاسة لا بسبب طمعنا بالسلطة، بل لأن لنا غالبية في البرلمان عاجزة عن واجباتها" [78].

78 Kristen Chick, 'In Major Reversal: Muslim Brotherhood Will Vie for Egypt's Presidency', *Christian Science Monitor*, 1 April 2012.

www.csmonitor.com/World/Middle–East/2012/0401/In–major–reversal–Muslim–Brotherhood–will–vie–for–Egypt–s–presidency ما كان ذلك قراراً سهلاً، فثمة كثيرون من الشخصيات القيادية في الجماعة ممن ظلوا على رفضهم الفكرة، ومنهم البلتاجي، الذي كتب على صفحته في "فايسبوك" بعد إصدار ذلك الإعلان: "إنني أعارض ترشيح جماعة الإخوان أحد أفرادها لانتخابات رئاسة الجمهورية... فما سيضر بالجماعة والأمة أن تتولى زمرة واحدة المسؤولية كاملةً في هذه الظروف" [79]. كذلك، صعب إقناع كثيرين من أعضاء مجلس شورى الجماعة بالقرار. ولما التأم المجلس للاقتراع، كانت الاختلافات عميقة جدّاً لدرجة أنه تم تأجيل الجلسة، لكن شخصيات بعينها في قيادة "الإخوان" كانت مصممة على إدارة الدفة باتجاهها. وما كان لهم بعد قطع كل هذا المدى أن يسمحوا للسلطة بالانزلاق من بين أصابعهم.

79 'Egypt's Brotherhood Defends Presidential Bid', Al–Jazeera, 3 April 2012, at www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/04/20124313646268617.html وفقاً لمحمد حبيب، بدأ مكتب الإرشاد ممارسة الضغط على أعضاء مجلس شورى الجماعة كي يغيروا رأيهم [80]. بِالمِثْل، شرح أبو الفتوح كيف ضُغط على أعضاء المجلس للتصويت لمصلحة الترشح في الانتخابات الرئاسية، مدعياً أن كثيراً من هذا الضغط جاء مباشرة من الشاطر نفسه الذي كانت تحدوه، وفق أبو الفتوح، رغبة عارمة في "الوصول إلى السلطة" [81]. ثم أضاف: "لقد فرض الشاطر ضغطاً هائلاً على أعضاء مجلس الشورى إلى أن تراجعوا ووافقوا على ترشيحه" [82]. وعندما اجتمع المجلس للمرة الثانية، اقترع ٥٦ عضواً لمصلحة الترشح في الانتخابات الرئاسية، و٥٢ ضد القرار. ورغم تقارب نتيجة الاقتراع، فإن قيادة الجماعة فازت بما تريد.

80 حبيب، **الإخوان المسلمون**.

81 من مقابلة للكاتبة مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

82 المرجع السابق.

أثار ترشيح الشاطر غيظ المجلس العسكري، ورد الأخير الصفعة، بما يشبه لعبة القط والفأر التي نمت بين هاتين القوتين الكبيرتين، في ١٤ نيسان/ أبريل، وذلك بحرمان الشاطر المشاركة في الانتخابات الرئاسية بناءً على إدانة جرمية مثيرة للجدل تتصل بغسيل أموال وتمويل جماعة محظورة، كما أبطلت ترشح تسعة آخرين لرئاسة الجمهورية منهم القيادي السلفي حازم صلاح أبو إسماعيل. كذلك رفضت، في ما يبدو في محاولة منها للظهور بمظهر المنصف، ترشح أحمد شفيق الذي نظر إليه على أنه مرشح المجلس العسكري نفسه.

ورغم هذه الصفعة، ما كان بوسع الجماعة أن تتراجع عن موقفها. قدمت مرشحاً بديلاً مختارة هذه المرة محمد مرسي. اختيار مرسي كان غريباً، فهو

على طرف نقيض في شخصيته عن القيادي المتنفذ والكاريزمي ورجل الأعمال خيرت الشاطر. مرسي هو ابن فلاح يزرع الرز والقطن في دلتا النيل، ومهنته الهندسة. نال الدكتوراه في علم المواد من جامعة ساوث كاليفورنيا، ثم عمل أستاذاً مساعداً في جامعة ولاية كاليفورنيا في نورثريدج، لكنه يبدو عانى صعوبة في التمكن من اللغة الإنكليزية، إذ قال حفيد أحد طلاب مرسي: "لقد قال لي جدي ذات مرة إن أستاذه (مرسي) بدا ذا مهارات تعليمية جيدة، لكن لغته الإنكليزية حطمت طلاباً كثراً". فأجبر مرسي على كتابة أجوبته عن الأسئلة على سبُّورة قاعة الدرس ليفهمه الطلاب [83].

83 Katherine Jane O'Neill, 'Exclusive: How Mursi's English "Destroyed" his American Students' *Al–Arabiya*, 10 April 2013, at english.alarabiya.net/en/perspective/features/2013/04/10/–Exclusive–How–Mursi–s–English–destroyed–his–American–students–.html انضم مرسي إلى "الإخوان" في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وارتقى داخل صفوف الجماعة حتى صار عضو برلمان إخوانياً (بصفة عضو مستقل في البرلمان) من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ متزعماً كتلة الجماعة في البرلمان. لكن كما استحضر محمد حبيب، كان تعيين مرسي لتزعم الكتلة محض مصادفة أكثر مما هو ناتج عن إقرار بقدراته السياسية. حبيب سرد كيف اتصل به يوم كان نفسه عضواً في البرلمان سنة ٢٠٠٠، عضو مكتب الإرشاد محمد علي بِشْر، وطرح عليه اختيار مرسي مسؤولاً للكتلة على أساس معرفته به أيام كانا في الولايات المتحدة الأميركية. ناقش حبيب اقتراح بِشْر مع أعضاء الكتلة البرلمانية الـ١٧، ثم أضاف: "كان طرح الاسم مفاجئاً لهم، خاصة أن هذه هي المرة الأولى التي يدخل فيها الدكتور مرسي البرلمان وليس له سابق خبرة به... مع أنه كان ضمن الكتلة أعضاء سابقون في البرلمان" [84]، لكن هؤلاء الأعضاء قبلوا ترؤّس مرسي الكتلة لأنهم تصوروا أن طرح حبيب اسم الدكتور مرسي "إنّما هو تعبير عن رؤية مكتب الإرشاد"، فقبلوا الأمر ورضوا به [85].

84 حبيب، **الإخوان المسلمون**، ص. ١٨.

85 المرجع السابق.

اتسم عهد مرسي في البرلمان بعاديته، واشتهر الرجل باستشهاده بالآيات القرآنية وأحاديث النبي في خطابه السياسي، وكان ذا انهماك خاص في مسائل الأخلاق العامة، مستجوباً وزير إعلام سابق بشأن ما تنشره مجلات تابعة للدولة من "صور عارية" على غلاف صفحاتها [86]، كما هاجم مسابقة ملكة جمال مصر، وأصدر بياناً عاجلاً بخصوص ذلك. لكنّ مرسي أحسن في عمله عندما عُيِّن مشرفاً على القسم السياسي للجماعة وعضواً في مكتب الإرشاد، وإن لم يكن قياديّاً بطبيعته إلى حدٍّ كبير. قال أبو الفتوح: 86 أشرف عيد العنتبلي، "إخوان ويكي: جوانب من إنجازات الدكتور محمد مرسي": www.ikhwanwiki.com إنه رجل ممتاز ورجل لطيف، لكنه ليس مناسباً لإدارة وزارة. وفي جماعة "الإخوان" كثيرون من أصحاب الكاريزما والخبرة، لكن مرسي ما كان أياً منهما. والحقيقة أنه، بخلاف العريان، لم يكن له علاقات بالأحزاب السياسية الأخرى. لقد كان رجلاً معزولاً [87].

87 من مقابلة للكاتبة مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

كما كان مرسي، على ما يبدو، يكره أن يُدفَع إلى تولي المناصب. فوفقاً لأسامة ياسين، وهو من كبار المتحدثين باسم "الإخوان" ووزير الشباب في حكومة هشام قنديل، "عندما رشح الحزب مرسي وضع يديه على رأسه وقال: الله يسامحكم!" [88].

88 صفحة "فايسبوك": إنجازات الإخوان المسلمون.

بدت الجماعة، رغم ضعف مرسي الواضح، غير متوجسة من اختياره مرشحاً. ذلك دلل على أن الشخصية ما كانت بصورة عامة ذات شأن لدى الجماعة. فجهاز الجماعة الإداري هو القوة المحركة لها على الدوام، والتنظيم والطاعة هما أولى أولوياته. لذا آمن "الإخوان المسلمون"، على ما يبدو، أن قوة الحركة، وليس الشخص، كافية لتقودهم إلى الفوز في الانتخابات.

وأظهر هذا الأمر صحته، رغم أن فوز الجماعة في الانتخابات الرئاسية ليس بذات يسر فوزها في الانتخابات البرلمانية. فقد تمخضت النتائج التي كان ينبغي أن تشكل تحذيراً لـ"الإخوان" عن فوز مرسي بنسبة ٢٤.٧% فقط من الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات، ما حفظ له مكاناً في الجولة الأخيرة في مواجهة أحمد شفيق، الذي أعيد إلى حلبة المنافسة بعد ما حرم إياها بدءاً. عنى هذا أن الجولة الثانية ستكون جولة اختيار بين النظام السابق وبين المجهول لكنّه مجهول يقدّم على الأقل أملاً في مصر جديدة وأفضل. وعليه، اقترع كثير من المصريين لمرسي رغبة منهم في رؤية نهاية للنظام القديم، وليس لأنهم يثقون به بالضرورة أو يؤمنون بما يمثله. وإلى هذا، شدد مرسي في حملته على أنه يتمنى أن يكون رئيساً لكل المصريين، لا لـ"الإخوان" فحسب. ومع ذلك كانت نتائج الانتخابات متقاربة جدّاً، إذ فاز مرسي في الجولة الثانية بنسبة ٥١.٧% فقط من أصوات الناخبين. وفي ٢٤ حزيران/ يونيو، أعلن كون مرسي أول رئيس مدني لمصر.

وبهذا الفوز، أمَّنت جماعة "الإخوان المسلمون" النصر النهائي. ومع أنها لم تدَّعِ يوماً رغبتها في الحكم، فإنها تحمل الآن السلطتين التشريعية والتنفيذية في يديها بالإضافة إلى ما تتمتع به من شرعية إضافية أضفاها عليها وَضْع مرسي بصفته أول رئيس مصري منتخب بطريقة ديموقراطية. وعلى حين دفعت مناوراتها السياسية المستمرة ونكثها الوعود إلى نفور البعض ممن اشتركوا في الثورة منها، فمن المؤكد أن هذا النوع من المناورات هو ما أسعفها في بلوغ مرتجاها النهائي.

زد على ذلك: لئن كانت الجماعة قوة ثورية مترددة، فإن بمقدورها الآن ادعاء الشرعية الثورية أيضاً. ومع أن كثيرين ما لبثوا يتهمون الجماعة بأنها ضحت بالثورة من أجل الارتقاء في السلطة، فكما ترى الجماعة، هي من حمل الثورة على الأكتاف، وساقتها دافعة إياها إلى الأمام في أكثر الأوقات حرجاً. كما آمنت الجماعة أنه لولا مفاوضاتها مع المجلس العسكري، ما تحققت مرحلة

انتقالية ناجحة، بل ما تم تجنب إراقة الدماء. إن السنوات الطويلة، مثلما ترى جماعة "الإخوان"، من الصبر والمعاناة قد آتت أُكُلها أخيراً، وقد نالت في نهاية المطاف ثوابها العادل.

وبدا المستقبل كأنما يعود إلى "الإخوان"، إذ بات الطريق أخيراً سالكاً لوضع أيديولوجيتها موضع التطبيق، وفي النتيجة، يسعها التدليل للمصريين وللعالم بأسره أن الإسلام هو الحل حقّاً. لكنّ الجماعة كذلك تتحمل مسؤولية من نوع خاص. فبما أن مصر هي منبت الإسلام السياسي الإصلاحي، وجماعة "الإخوان" المصرية "الفرع الأم" للتنظيم الدولي، فكانت على وعي بأن تجربتها في السلطة تمثل حالة اختبار للمشروع الإسلامي بأكمله. ومع وصول الأحزاب الإسلامية إلى دست السلطة في تونس، وأبانت عن جاهزيتها لأداء دور رئيسي في ليبيا، فمن الضروري بمكان أن يتسم عهد "الإخوان" في السلطة بالنجاح.

الفصل الثاني

"الإخوان" في السلطة: رؤية جوفاء

تولي محمد مرسي مقاليد السلطة في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢ لهو علامة على حدثٍ بالغ الشأن بالنسبة إلى جماعة "الإخوان"، إذ انتقلت في غضون بضعة أشهر من كونها حركة معارضة شبه سرية تربض في الظلال وتتطلع إلى الخلف عند كل منعطف إلى حركة منتخبة ديموقراطياً مكلفة قيادة مصر في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها الحديث. واستحالت الجماعة، بعدما طوت حصيلة عمليتين انتخابيتين تحت زنّارها، فضلاً عما تتمتع به من تأييد شعبي كبير، قوةً سياسية ذات مصداقية على استعداد للحكم.

لكن كانت تلك لحظة تنطوي، بالنسبة إليهم، على ما هو أكثر من البعد السياسي الدنيوي المحض، إذ إن لها بعداً سماوياً أيضاً. فانتصار الحركة آذن بوصول مشروع، يموضع الإسلام في الصدارة ويؤشر على بزوغ فجر جديد على الأمة، إلى السلطة. وها هي الجماعة أخيراً تلاقي على ما يبدو مصيرها. فقد سبق أن أعلن مرسي قبل تسلّمه رئاسة الجمهورية أن "الإخوان" سيعيدون الفتح الإسلامي لمصر من جديد، وسيبنون "الدولة الإسلامية في مصر على غرار الدولة الإسلامية الأولى التي أُسِّست في المدينة" [89]. على أغلب حال أن مرسي لم يقارن نفسه هنا بالنبي بصورة مباشرة، كما أنه، بلا شك، لم يكن يرمي إلى وصم مصر ما قبل الثورة بالجاهلية كما تلمح، على ما يبدو، تعليقاته بذلك، بل داخلته الحماسة مأخوذاً بنشوة الانتصار، لكن جماعة "الإخوان"، بلا شك، آمنت وسط البهجة المسكِرة بخطابها وظنت أنها قوة لا يمكن إيقافها.

89 محمد السيد سليم، "الأداء السياسي للتيارات الإسلامية في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير"، في: **الإسلاميون ونظام الحكم الديموقراطي: اتجاهات وتجارب**، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، ص. ٤٣٢.

واقع الحال أن الصورة كانت أقل وردية. فمع أن الجماعة أفلحت في الالتفاف بنجاح على المجلس العسكري بصوغ نظام ما بعد الثورة لمصلحتها، فإن الأخير ما لبث قوة يُحسب حسابها. وإذا كانت الجماعة قد كسبت، ربما، ثقة كتلة كبيرة من دوائر الناخبين، فإن هنالك قطاعات واسعة من المجتمع المصري مرتابة جداً منها، إن لم تكن تناصبها العداء علناً حتى قبل أن تبدأ.

ومن تلك القطاعات مؤسسات الدولة، التي يمثل "الإخوان" بالنسبة إليها النقيض التام لما هو مطلوب لقيادة دولة مثل مصر. ثم رغم اكتساب الجماعة الشرعية الانتخابية، فهي إنّما كانت تقتات على تفويض مُسْتعَار. فرغم وثوق الجماعة بتأييد قاعدتها، فإن عدداً كثيراً من المصريين وهبوا الجماعة أصواتهم لأنهم لم يجربوها من ذي قبل فضلاً عن كونها قوة أخلاقية نظيفة. وفوق هذا وذاك رأوا فيها قطيعة مع الماضي. كثيرون منحوا أصواتهم لمرسي في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية ليحولوا دون وصول مرشح المجلس العسكري أحمد شفيق إلى السلطة. أضف إلى ذلك أن الشخصيات المعارضة التي وقفت إلى جانب مرسي في الجولة الثانية إنّما فعلت ذلك بعدما قطع لها وعداً بالابتعاد عن دائرة "الإخوان" وأن يكون رئيساً لجميع المصريين. وبهذا الشاكلة بلغت جماعة "الإخوان" دست الحكم وإحدى يديها معقودة وراء ظهرها.

لكن ما كان بوسع إلا قلة قليلة، رغم عظم التحديات، أن تتنبأ بقِصَر المدة التي سيقضيها مرسي في منصبه. وليس ثمة إلا قلة قليلة ممن كان بوسعها أن تتوقع أيضاً أن الجماعة لن تُجبَر بعد سنة واحدة لا غير على الخروج من الساحة السياسية فحسب، بل أن يجري تركيعها أيضاً.

إن أسباب هذا السقوط الكارثي من العلياء، الذي أطاح بضربة واحدة بكل ما أحرزته الجماعة من مكاسب على مدى عقود بنتها بالجد والمثابرة، تعود جزئياً إلى عوامل موضوعية ليس أقلها كم التحديات التي واجهت البلاد في ذلك الوقت. لكن إخفاقات الجماعة تعود أيضاً إلى عوامل ذاتية. فالواقع أن الجماعة كانت منذ البداية تعوم في مياه أعمق مما يمكن أن تبلغه، وتتخبط باستماتة مثل رجل يوشك أن يغرق، وهي تصارع لمواجهة تحديات الحكم في عصر حديث. وبغضِّ النظر عن البرامج الإصلاحية التي صاغتها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بالإضافة إلى برنامجها الانتخابي المعتمد على مشروع "النهضة"، فإن الجماعة جاءت إلى الحكم من دون رؤية أو إدراك حقيقي للعالم الذي تعمل فيه. صحيح أن الجماعة لم تدَّعِ يوماً أنها تنشد الحكم، لكنها ما إن بلغته حتى بدت كأنها حركةٌ لم تكد فكَرت بما ستفعل، فكانت تسير معصوبة العينين في طريق مجهول. ومثلما لاحظ عمرو موسى، وهو وزير الخارجية السابق والأمين العام للجامعة العربية السابق، "لم يكونوا مستعدين لحكم مصر، ولم يهيئوا أنفسهم لذلك. وحتى وصولهم إلى السلطة كان مفاجئاً بالنسبة إليهم" [90].

[90] من مقابلة للكاتبة مع عمرو موسى، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

ولما شرعت "الإخوان" في الحكم، لم يطرأ تحسن، فافتقادها رؤية حقيقية عنى أنها ستلجأ سِراعاً إلى ردود الفعل في عملية صنع القرار السياسي، وهي تتعثر في طريقها لتجاوز ما يرمى عليها من كل جانب من عقبات. كما أن الجماعة استعانت بصديقها القديم: السياسة غير الرسمية، إذ تناور لشق

طريقها وسط المشكلات التي تواجهها بعقد الصفقات في محاولة محمومة لاسترضاء كل الأطراف. ومع أنها رائدة حركات الإسلام السياسي، فإنها برهنت، حين أرادت أن تضع مشروعها موضع التطبيق، عجزها، وكشفت كلَّ طموحاتها السياسية والإسلامية عن خواء، مسوّرة بالشعارات والأفكار الفضفاضة التي لا يمكن ترجمتها إلى نتائج ملموسة. وعولت الجماعة بدلاً من ذلك على كوادرها وعلى اعتقاد مفاده أنه بتسلم الصالحين الأتقياء مقاليد السلطة ستعدُّل الأمور. البنَّا نفسه قال ذات مرة: "وظيفتي أن أكتب الرجال لا أن أكتب الكتب" [91]، وقال: "الوقت الذي يمكن أن أنفقه في كتابة كتاب، يمكنني أن أكتب ١٠٠ شاب مسلم. وكل منهم سيكون كتاباً حيّاً، وناطقاً، ومؤثراً" [92]. لقد اعتقدت الجماعة كما يبدو أن ذلك كافٍ لكي توجه دفة مصر في هذه الأوقات المُضطرِبة. لقد ارتدت الجماعة، رغم كل ما أسبغته على نفسها من كونها جماعة حديثة وتقدمية، إلى معتقدها أنه بالفرد "الصالح" الذي يحمل الإسلام بين جنبيه يتحقق النصر. ما عدا ذلك ليس هنالك سوى ثقب أسود كبير.

91 "الإخوان المسلمون كما يراهم فريد عبد الخالق"، "الجزيرة"، "شاهد على العصر"، الحلقة الأولى، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣: www.aljazeera.net

92 محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل**، الإسكندرية، دار الدعوة، ٢٠٠٤، مج. ٢، ص. ٣٦٠.

انعدام الرؤية

إن إقبال جماعة "الإخوان" على السلطة من دون رؤية ملموسة أو برنامج سياسي يضاهي طموحاتها الواسعة أمر غير مفاجئ من نواحٍ كثيرة. فرغم انخراط الجماعة في الشأن السياسي على مدى عقود من الزمن، وعمل بعض أفرادها نواباً في البرلمان، فإنها كابدت على الدوام من أجل التعبير عن أفكارها ومفاهيمها، كما كانت تعبر عما تعارضه على نحو أفضل بكثير من الإتيان برؤية متماسكة عما تدافع عنه، لاجئة إلى عالم العموميات كلما طولبت برؤية. خير مثال على ذلك سلسلة البرامج الإصلاحية التي أصدرتها الجماعة بين أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وأواخره بهدف إظهار أنها حركة تقدمية حديثة. هذه البرامج الإصلاحية التي طرحت رؤية الجماعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتسم بإبهامها وتناقضها في الغالب، وتملؤها مفاهيم غير واضحة. ومن الواضح أيضاً افتقارها الحلول والمقترحات السياسية الواقعية [93]. وإذ حفلت البرامج بوافر من العبارات ذات الوقع الطّنّان عن الديموقراطية والعدالة الاجتماعية وحكم القانون، فإن الجماعة كابدت على أكثر المستويات أولية للإفصاح حتى عن بعض مفاهيمها المُحَدّدة من قبيل ما عنته بالضبط بقولها: "دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية".

93 للرجوع إلى تحليل لهذه البرامج، انظر في: Alison Pargeter, *The Muslim Brotherhood: The Burden of Tradition*, London, Saqi Books, 2010.

افتقار جماعة "الإخوان" إلى رؤية متماسكة أيام المعارضة ما كان ذا بال كبير، فالكثرة الكثيرة من أنصارها ما منحوها دعمهم بسبب سياستها، بل فعلوا ذلك لأنها حركة اجتماعية – دينية وقوة أخلاقية، حركة بلغ اقترانها بالإسلام حدّاً باتت تمثل فيه الإسلام نفسه في نظرهم. وما كانت هنالك حاجة، حتى بعد الثورة، إلى إبهار أنصارها هؤلاء بخطة عظيمة أو برنامج سياسي، دع عنك الحديث المنمق عن العدالة الاجتماعية وديموقراطية الإسلام. لقد كانت هذه القواعد مضمونة.

لكن بخروج الجماعة علناً بعد الثورة ودنو الانتخابات تحتم عليها إقناع الآخرين، ألا وهما المعارضة العلمانية والغرب، المرتابان في نياتها وقدراتها وكفاءتها على إدارة الحكم. ومن هنا، احتاجت الجماعة برنامجاً أو خطة تضاهي بعظمتها التغيرات الخطيرة الجارية في مصر والمنطقة برمَّتها. فاستدار "الإخوان" صوب مشروع "النهضة". وبهذا المشروع، المشجب الذي علق عليه مرسي حملته الانتخابية، تعهدت الجماعة بتغيير مصر وإنقاذ البلاد من نفسها.

لم يكن مشروع "النهضة" مبادرة جديدة، فهو من بنات أفكار الإخواني المتنفذ خيرت الشاطر، واستغرق إتمامه سنوات طويلة، وبكلمات الجماعة نفسها سنة ٢٠١٢، "هذا المشروع والبرنامج هو نتيجة جهد كبير وعمل جاد دام لأكثر من ١٥ سنة" [94]. لكن بصرف النظر عما صرف عليه من وقت، فإن المشروع، كما تجلى الأمر عند انطلاق الثورة، بعيد عن أن يكون ناضجاً. فكما أقرّ الشاطر بنفسه في نيسان/ أبريل ٢٠١١: "إخواني... إن موضوع النهضة ليس بالموضوع السهل كسهولة عنوانه، لأن هذا المشروع لنهضة الأمة غير موجود في مستوى التخطيط أو الصياغة" [95]. وقال الأمين العام للجماعة محمود حسين، بتاريخ متأخر في تموز/ يوليو ٢٠١٢، أي بعد انتهاء حملة مرسي الانتخابية وانتخابه رئيساً على أساس هذا المشروع، إن الجماعة لم تفعل إلا "وضع بذور وجذور مشروع النهضة"، وإنها لا تزال بحاجة إلى "خبراء ومتخصصين" للعمل في ندوات موسعة "لتعديله كي يصبح مشروعاً لمصر" [96].

94 'Dr Morsi's Electoral Program – General Features of Nahda Project) Renaissance(Project', Ikhwanweb, 28 April 2012, at www.ikhwanweb.com/article.php?id=29932

95 'Khairat Al–Shater on "The Nahda Project"', *Current Trends in Islamist Ideology*, 10 April 2012, Hudson Institute, at www.hudson.org/research/9820–khairat–al–shater–on–the–nahda–project–complete–translation–

96 "مستقبل الإخوان وعلاقتهم بمؤسسة الرئاسة"، "الجزيرة"، "بلا حدود"، ٨ تموز/ يوليو ٢٠١٢: www.aljazeera.net ورغم أن مشروع "النهضة" لم يكتمل، فإنه مع ذلك وعد بالمستحيل، فهو وثيقة طوباوية تقريباً رسمت صورة مثالية لمصر سعيدة ومزدهرة تستعيد مكانتها اللائقة بها في العالم. نصت الوثيقة على أن "مشروعنا يقوم على تمكين الشعب والمجتمع ووضع مقدراته في يديه"، ثم تعِدُ ببناء مجتمع "مسلح بقيمه السامية وبالعلم والفكر"، وأن المشروع سيأتي

بدولة "تمكن الناس من فرص التعليم والصحة والعمل والاستثمار وبناء الأعمال، وتدافع عن حقوقهم وكرامتهم داخل الوطن وخارجه" [97]، بل وعدت مطوية وُزِّعت أثناء الحملة الانتخابية لمرسي بإنجازات أكثر إبهاراً، إذ سردت المراحل التاريخية بالقول إن "أصل المشروع هو مشروع النبي صلى الله عليه وسلم، الذي حوَّل رعاة الغنم وعبَّاد الأصنام إلى رعاة الأمم وصنَّاع أعظم حضارة عرفتها البشرية" [98].

97 Dr Morsi's Electoral Program, Ikhwanweb.

98 "إخوان الفيوم: مشروع النهضة هو مشروع النبي محمد"، **أخبار الشروق**، ١٥ أيار/ مايو ٢٠١٢: www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=15052012&id=0f5a36a4–49a6–4e8a–9ce8–6abec1e2fbbb كذلك، كان "النهضة" مشروع خلاص. فثمة تركيز كثيف من لدن الجماعة، اتساقاً مع انشغالها الكبير بإصلاح الفرد، على إنقاذ المصريين كأن الفساد أصابهم إلى حدٍّ ما وهم في حاجة إلى التخلص من حمأة الفساد الأخلاقي التي غاصوا فيها، إذ أعلن المشروع عزمه "على إعادة بناء الإنسان المصري"، والتحرك "المكثف والسريع لإنقاذ الأسرة المصرية". للمشروع ملمس رسالة دينية مع تركيز مكثف على الفضيلة والتقوى عند الفرد بدلاً من التركيز على برنامج سياسي حديث مصمَّم للتعامل مع مجموعة معقدة من تحديات تواجه بلداً على وشك أن يباشر عملية تحول هي الأكثر عمقاً في تاريخه الحديث.

ثُم ثمة القليل من التفاصيل العملية بشأن الكيفية التي ستنفذ فيها الجماعة رؤيتها رغم ما ذهبت إليه في أن مشروع "النهضة" هو "التطبيق العملي" لشعارها القديم "الإسلام هو الحل" [99]. وعلى حين تُقرأ أجزاء من الوثيقة بوصفها دليل إدارة غربياً في الحديث عن "تمكين المؤسسات" و"اقتصاد القيمة المضافة"، فليس ثمة خطط عينية بشأن الكيفية التي ستحقق بواسطتها هذه المثُل السامية. الحق أنه رغم صراحة التزام البرنامج ما يتصل بالديموقراطية وبحكومة ائتلافية ذات قاعدة واسعة واقتصاد السوق الحر، فليس هنالك ما يشرح ما تنوي الجماعة فعليّاً تنفيذه خلا بعض الأفكار الغامضة من قبيل خطة لإطلاق مئة مشروع وطني تتجاوز قيمة كل منها مليار دولار، وضمان معدل نمو سنوي يتراوح بين ٦.٥% و٧% كل سنة على مدى خمس سنوات، وخلا بعض الوعود بشأن تحسين حركة المرور وتحسين الوضع الأمني. لذا، ينتاب المرؤ الشعور بأن البرنامج قد صيغ في الفراغ، في معزل لا عن حقائق الواقع في مصر نفسها فحسب، بل عن العالم المحيط بها على نطاق أوسع. كما خلا المشروع من أي شعور بأن مصر تمر بظروف استثنائية وتحتاج إلى جملة ردود وحلول مصممة خصيصاً لذلك.

99 'Clarification from Dr Morsi Campaign Regarding Slogan' Ikhwanweb, 23 April 2012, at www.ikhwanweb.com/article.php?id=29918

لقد رأى الكثير من المصريين في البرنامج ما يبعث على الحيرة والإهانة. فقد اشتكى المفكر الإسلامي المعروف محمد سليم العوا منه قائلاً: "هذا المشروع لا يحترم عقولنا. إنهم يبيعون لنا الهواء... المرشح الذي يقول إنه سينفذ مشروع النهضة في أربع سنوات لا يحترم عقولنا، فلا يمكن أن نغير البلاد في أربع سنوات" [100]. وأصدر محمد حبيب، وهو النائب السابق للمرشد، انتقاداً شاجباً بالدرجة نفسها يؤكد فيه أنه بعد تولي مرسي السلطة "اتضح لنا أن مشروع النهضِة كان مجرد أفكار وعناوين عريضة" [101]. كما أثار المشروع

السخرية أيضاً، فقد ظهر منشور في موقع "تويتر" يتضمن محاكاة ساخرة لعناوين أفلام سينمائية باقتراح أسماء من قبيل: الشيطان يرتدي النهضة، حول النهضة في أيام مرسي، النهضة المستحيلة، النهضة في بلاد العجائب [102].

100 "العوا: من يدعي تنفيذ مشروع النهضة في أربع سنوات لا يحترم عقولنا"، **الأهرام**، ٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٢: www.ahram.org.eg/archive/Al–Mashhad–Al–Syiassy/News/150293.aspx 101 الدكتور محمد حبيب، **الإخوان المسلمون: بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية**، القاهرة، سما للنشر، ٢٠١٣.

102 منشور على "تويتر": twitter.com/hashtag/ReplaceAMovieNameWithNahda?src=hash وتحصيلاً شوّف مشروع "النهضة" على عظمته أنه مشروع طموح إلى حد ميؤوس منه وغير ذي صلة بالواقع. مثال ذلك المرحلة الأولى من المشروع التي وعد مرسي أن يحل فيها أكثر من ستين قضية امتدت من الأمن إلى الصرف الصحي والنقل في غضون الأشهر الثلاثة الأولى من تسلمه منصبه. ونظراً إلى مدى ما تعيشه البلاد من اضطراب، فإن حل تلك المشكلات في تلك المدة القصيرة كان ضرباً من المستحيل. لذا، ليس مستغرباً أنه ما إن صارت تحديات الحكم الضاغطة أمراً واقعاً، حتى وضع المشروع من دون ضجيج على الموقد الخلفي، بل إن الشاطر نفسه أنكر في إحدى الوقائع وجود المشروع أصلاً، قائلاً: "المشروع غير موجود وهو من اختلاق الصحافة" [103].

103 سعد الدين إبراهيم، "مشروع نهضة الشاطر يحتاج شعباً مستورَداً"، **المصري اليوم**، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢: today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=355763

لكن مشروع "النهضة" يلخص بطريقةٍ ما جماعة "الإخوان المسلمون". فهو يمتلئ بالمُثل المبهمة لكن يعوزها المحتوى، وهذا يُظهِر افتقار الجماعة بصفة عامة إلى الخبرة والوعي الذاتي إلى جانب إخفاقها في فهم الواقع الجديد الذي تعمل فيه. وإذا ما صلح المشروع، ربما، للنواة من مؤيديها وقسم من ناخبيها، فإنه غير كافٍ لإقناع الآخرين، وبخاصة النخبة، أن الجماعة مؤهلة لتولِّي ما أوكل إليها من عمل.

كما انعكس انعدام الوعي هذا في اختيار الجماعة مرشحها للرئاسة، إذ بدت الجماعة غير مدركة أو غير مهتمة بصورة وافية بكيفية تلقي الجمهور العريض له. ومثلما بيّنتُ في الفصل الأول، التنظيم دائماً أهم من الفرد، بمعنى أن كاريزما الرئيس وشخصيته كانتا غير ذات شأن تقريباً. فحتى الشاطر، مرشح الجماعة الأول، على تمتعه بكاريزما أقوى مما لدى مرسي، ما كان بطبيعته قائداً وفضل على الدوام العمل خلف الأستار. ومن هنا، لم تجد الجماعة غضاضة في دفع مرسي إلى السلطة. الحقيقة أن مرسي هو الإخواني النموذجي: رجل مهني لكن من أصول متواضعة، عليه سِيما الإخلاص والتقوى، لكن من غير المحتمل أن يوقد العالم بإنجاز مثير.

ولئن رأت كثرة من عامة المصريين في مرسي رجلاً بسيطاً وغير متكلف وواحداً منهم، فهو في نظر آخرين كثار رجل يبعث على الحرج. فمع تلعثمه وارتباكه، كان ببساطة في نظر عدد كبير غير مناسب لمهمة الرئيس، وخصوصاً أن لمنصب الرئيس وقعاً خاصاً في نفوس المصريين، فهو يصطبغ بقيم الوطنية والبطولة، ويُراد ممن يشغله أن يكون أباً للأمة. وأوجزت منى مكرم عبيد، الأستاذة في الجامعة الأميركية في القاهرة، امتعاض النخبة، إذ صاحت قائلةِ: "لقد شعر المصريون بالإهانة عندما رأوه. فهل يمكن لهذا أن

يكون رئيساً لمصر؟ نحن لا نتحدث عن تِمْبُكْتُو... هذه مصر ذات الـ٩٠ مليون نسمة و٧٠٠٠ سنة من الحضارة" [104]. في واقع الأمر، مثّل مرسي لدى النخبة المصرية كل ما هو رجعي وساذج عند "الإخوان" والإسلاميين عامة.

104 Alexa Cerf 'Mona Makram–Ebei on Egypt's Political Future', Middle East Institute, 11 July 2013, at www.mei.edu/events/mona–makram–ebeid–egypts–political–future هذه الآراء تجلت في بعض ما راج من قصص آنذاك، مثل التي رواها لي مسؤول رفيع سابق في أمن الدولة، إذ ادعى أن مرسي وفريقه طالبوا، عندما وقع بصرهم على قطع السجاد والأثاث الأثري النفيسة في القصر الرئاسي لأول مرة، بمعرفة سبب ذلك، قائلين: "لماذا أعطيتمونا هذا المتاع القديم؟ ألئنّنا من الإخوان؟ لا نريد هذا المتاع القديم، نريد أشياء جديدة!" [105]. كما اشتكى المسؤول نفسه من أن رائحة طهي الطعام كانت "تفوح باستمرار من القصر، حتى في العاشرة صباحاً" [106]. وعملت وسائل الإعلام في الوقت نفسه على جعل الرئيس الجديد محل سخريتها، تتهكم عليه من غير رحمة لافتقاره إلى الثقافة الرفيعة ومؤهلات رجل الدولة. وبكلمات علاء أبو النصر، الأمين العام لـ"حزب البناء والتنمية" (الجناح السياسي لـ"الجماعة الإسلامية")، فإن "وسائل الإعلام هرسته لحماً مفروماً" [107].

105 من مقابلة للكاتبة مع مسؤول سابق في "أمن الدولة" لم يشأ ذكر اسمه، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

106 المرجع السابق.

107 من مقابلة للكاتبة مع علاء أبو النصر، القاهرة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

بل إن بعض "الإخوان" السابقين شق عليهم الوضع الشاذ المترتب عن تولي مرسي منصب رئيس الجمهورية، إذ شكا النائب السابق للمرشد محمد حبيب من إدارة مرسي الدولة كأن ليس لها "تاريخ أو مكانة أو تقاليد" [108]، كما اشتكى من عادة مرسي في إلقاء الخطابات الطويلة والمفككة، قائلاً: "بعدما شغل الدكتور مرسي منصبه، لم يكن يترك مناسبة مهمة أو غير مهمة إلا وتحدث فيها. وللإنصاف بعض هذه الأحاديث كانت قريبة من المواطن العادي البسيط، لكن بعضها الآخر – وما أكثرها – لم يكن موفقاً فيها على أي نحو، لدرجة أنني كنت أتحسب كثيراً إذا ما أعلنت خطبة أو حوار له" [109]. أما عبد المنعم أبو الفتوح، فاتهم مرسي بافتقاره إلى الخيال السياسي، إذ قال: "إن مرسي يتحدث بعموميات وشعارات عامة، يتحدث بطريقة أقرب إلى الوعظ منها إلى حديث رئيس دولة. خطاباته تفتقر إلى الوضوح" [110]. هنا يضع أبو الفتوح إصبعه على نقطة مهمة، إذ تذمر كثيرون من أن مرسي كان أقرب إلى إمام مسجد منه قائداً سياسيّاً. ولا بد أن اختياره إلقاء بعض خطاباته في المساجد، من دون التفريق على ما يبدو بين دور الرئيس ودور الواعظ، ساهم في إعطاء هذا الانطباع.

108 حبيب، **الإخوان المسلمون**.

109 المرجع السابق [ص. ١٣١].

110 "عبد المنعم أبو الفتوح للوطن: مرسي يُحدث الناس واعظاً بأكثر من حديث رئيس الدولة"، **الوطن**، ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢: alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=232993

على هذا النحو، تسلمت الجماعة "الإخوان" مقاليد السلطة وهي لا تفتقر فحسب إلى رؤية واضحة بشأن ما تريد، بل تفتقر كذلك إلى رئيس قوي أو ذي شخصية كارزمية. لقد جاءت إلى الحكم والوهن ينخرها. ولعل قرار الجماعة بوضع حد للثورة وهي في منتصف الطريق والدخول في التفاوض مع المجلس العسكري أمَّن لها موقعاً في المرحلة الانتقالية، لكنه جعلها أيضاً تواجه قوة هائلة ترمي إلى ضعضعتها عند كل منعطف. فقبل يومين من بدء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، حكمت المحكمة الدستورية العليا – التي ما لبث قضاة من عهد مبارك يتسيدونها – أن مجلس الشعب غير دستوري، لأن ثلث أعضائه انتخبوا بصورة غير قانونية [111]. وبناءً على ذلك حلّ المجلسُ العسكريُ مجلسَ الشعب رسمياً، كما اتخذت إجراءات إضافية لتقييد "الإخوان" بإصدار الإعلان الدستوري المكمِّل في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، إذ حدّ سلطات الرئيس وأعطى السلطة التشريعية للمجلس العسكري. كان وقع ذلك كارثيّاً على "الإخوان"، وعلى مرسي بوصفه رئيساً وعد بالأرض وما بعدها لكن من غير قدرة فعلية على التنفيذ.

111 أصدرت المحكمة هذا القرار على أساس أن بعض المقاعد المخصصة للمستقلين فازت بها أحزاب سياسية.

سياسة "ارتجالية"

كان محتماً على جماعة "الإخوان"، لانعدام رؤية واقعية، أن تقع في مطب السياسة الارتكاسية، فتستجيب لكل أزمة كما تقع ولما تقع. وضمن هذا السياق واظبت الحركة على التعويل كذلك على المقاربة المزدوجة التي اعتمدتها أثناء الثورة: تمزج بين الاسترضاء من جهة وتفعيل الشارع من جهة أخرى. في الحقيقة كلما ازدادت الأمور صعوبة، اتزرت الجماعة من جديد بمئزر الثورة كأنها تعبئ الشارع بالضد من الدولة نفسها التي تزمع قيادتها.

مثل هذه الخلال كانت واضحة منذ البدء لما أدى مرسي القسم الرئاسي. فالتعديل الدستوري، الذي أقره استفتاء شعبي في آذار/ مارس ٢٠١١، اشترط أن يؤدي الرئيس الجديد القسم أمام مجلس الشعب لكن الأخير حُلّ الآن والمادة الـ٣٠ من الإعلان الدستوري المكمل، الذي أصدره المجلس العسكري في ١٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، تنص على أن يؤدي الرئيس المنتخب اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية.

هذا المطلب أثار غضب الثوار الذين كانوا قد تدفقوا من جديد إلى ميدان التحرير، داعين مرسي إلى رفض أداء اليمين أمام المحكمة الدستورية. وهكذا، وقع مرسي مباشرة في مطب مأزق خطير، فهو يشعر، من جهة، بالحاجة إلى تقوية دعائمه الثورية بالوقوف في وجه المجلس العسكري وأنه

جدي، لكنه يعلم في الوقت نفسه أن ليس من مصلحته دفع المجلس العسكري أكثر مما ينبغي، فضلاً عن خشيته الدخول في أي نوع من أنواع المواجهة معه. لهذا، اختار مرسي السير في الطريق الوسطى لإرضاء الطرفين في آن واحد، إذ توجه في ٢٩ حزيران/ يونيو، بعدما أدى صلاة الجمعة في الجامع الأزهر، إلى ميدان التحرير، حيث خاطب مؤيديه المبتهجين قبل أن يشرع في تلاوة أداء اليمين أمامهم، قائلاً: "هذا قسَمٌ لكم" [112]. ثم خطب مرسي بهم إذ قال غير مرة: "أيها الأحباب"، وفتح سترته فيما بدا أقرب إلى حركة مسرحية غير مدروسة ليظهر للحشود أنه لا يلبس سترة واقية من الرصاص.

112 Borzou Daragahi, 'Morsi Swears Presidential Oath to Tahrir Crowd', *Financial Times*, 29 June 2012, at www.ft.com لكن ما تميز به خطاب مرسي الغوغائي هذا بالخصوص تصريحه بأنه "لا سلطة فوق هذه السلطة. أنتم أصحاب السلطة. لا سلطة فوق إرادتكم. أنتم أصحاب الإرادة. أنتم مصدر هذه السلطة والشرعية" [113]. وعليه، بدا خطاب مرسي بندائه إلى "سلطة الشعب" أقرب إلى تجمع جماهيري للتعبئة ضد المجلس العسكري والدولة منه إلى خطاب رئيس يتسلم منصبه. يضاف إلى ذلك أن مرسي الذي خلا بدنه إطلاقاً من أي عظم ثوري اتزر هنا برداء الزعيم الثوري كأنه شخصيّاً من قاد الثورة ونفذها. هذا القناع تلبّسه مرسي تكراراً طوال مدة رئاسته.

113 المرجع السابق.

بعد كل هذا الاستعراض الكبير من التحدي الثوري امتثل مرسي لرغبات المجلس العسكري وأدّى في اليوم التالي اليمين الرئاسية أمام الجمعية العمومية للمحكمة الدستورية. بدا الامتعاض واضحاً على مرسي، الذي حضر المراسم متأخراً ٤٥ دقيقة، بدعوى الازدحام المروري التي تشتهر به القاهرة، احتجاجاً على البث المباشر التلفزيوني لمراسم اليمين الدستورية كلها. كان مرسي قد اعترض على البث المباشر للمراسم، لكنه انصاع للأمر بعدما أصرت المحكمة على ذلك وتهديد ثلاثة قضاة بالانسحاب [114]. وبرغم امتعاض "الإخوان" مما أجبروا عليه من امتثال لهذه المطالب، فإنهم كانوا يخشون الدخول في أي مواجهة جدية مع المجلس العسكري. وكما أوضح الأمين العام للجماعة محمود حسين: 114 مصطفى بكري، **سقوط الإخوان: اللحظات الأخيرة بين مرسي والسيسي**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٣، ص. ٣٥.

> إن إصرار المجلس العسكري على حلف اليمين أمام المحكمة الدستورية العليا هو إهمال وتجاهل لرأي الشعب والقوى السياسية التي رأت أن يحلف الرئيس مرسي اليمين أمام مجلس الشعب المنتخب بإرادة شعبية، لكن المأزق الحالي الذي تمر به البلاد لم يتح المجال أمام مرسي إلا لقبول ما نص عليه الإعلان الدستوري المكمل حتى لا ندخل في خلاف مبكر مع المجلس العسكري [115].

115 "انقسام إخواني حول أداء مرسي القسَم أمام (الدستورية)"، **أخبار الوطن**، ٢٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٢: www.elwatannews.com/news/details/21995

أجواء مراسم التنصيب كانت كئيبة. فقد أعلن مرسي، في تناقض ظاهر للخطاب الحماسي الذي ألقاه في اليوم السابق، بوجه متجهم وصوت هادئ: "إنني أحترم المحكمة الدستورية وأحكامها، والقضاء وأحكامه ومؤسساته جميعاً" [116]. بل مضى مرسي أبعد من ذلك وبدأ يَكِيل المديح للقضاء قائلاً: "أحمد الله أن لدينا هذه المؤسسات، فيها رجال مخلصون لوطنهم، حريصون على تحقيق مصلحته ويعرفون ويفهمون معنى احترام الدستور والقانون والأحكام" [117].

116 بكري، **سقوط الإخوان**، ص. ٣٥.

117 المرجع السابق.

ساعتان بعد ذلك ألقى مرسي خطابه الافتتاحي في جامعة القاهرة أمام جمهور من المثقفين والسياسيين والشخصيات العامة. وأزجى الرئيس في هذه المرة، في فارق شاسع عما حمله خطابه في ميدان التحرير من ثورية، المديح على المجلس العسكري. أثنى مرسي على المجلس العسكري بصفته "درع الوطن وسيفه"، وتعهد الحفاظ على هذه المؤسسة وأن "أحافظ على أبنائها جنداً وقيادات وأن أعلي من شأنها وأن أدعمها وأن أتخذ كل الوسائل والأسباب لتكون أقوى مما كانت ولتستمر راسخة وليكون الشعب معها في كل ما تعمل" [118]. ومثلما الحال مع القضاة، هذا الإزجاء المفرط للمجلس العسكري كان وسيلة مرسي لاستمالة الأخير إلى جانبه وتجنب أي مواجهة مباشرة معه، لكن ذلك بدا بالنسبة إلى كثيرين، ومنهم الثوار، ضرباً شاذّاً من الاستسلام للقوى نفسها التي حالت دون "الإخوان" ودون تسلم سلطة فعلية، القوى التي كانت الثورة قد سعت إلى إسقاطها.

118 'President Mohamed Morsi's Speech at Cairo University, Saturday, June 30, after Taking Oath of Office', Ikhwanweb, 1 July 2012, at www.ikhwanweb.com/article.php?id=30156

لم يشاطر "الإخوان" مرسي حماسته لاسترضاء العسكر على هذا النحو. فرغم تعهد مرسي الشخصي للمشير طنطاوي بألَّا يمس "الإخوان" العسكرَ بسوء أثناء الاحتفال، فإن الأمين العام لحزب "الحرية والعدالة" محمد البلتاجي بدأ يهتف: "يسقط يسقط حكم العسكر!". هذا الفعل دفع المجلس العسكري إلى التهديد بالانسحاب من الاحتفال، وهذا تسبب بدوره في تدخل المرشد العام لـ"الإخوان" محمد بديع ليمنع الهتاف بهذه الشعارات [119].

119 بكري، **سقوط الإخوان**، ص. ٣٦.

وعلى اتضاح صعوبة موقف "الإخوان" في هذه المرحلة، فإن تذبذبها بين الشعبوية واسترضاء العسكر ولّد انطباعاً بأن سياستها مشوَّشة وارتجالية الطابع. وما كاد هذا ليكون مفيداً لجماعة اتُّهِمت على مر تاريخها بالخداع وازدواجية القول. ورغم أن مقاربة الجماعة الثُنائِيَّة هذه ببساطة وسيلتها في

الحفاظ على دوائر انتخابية مختلفة إلى جانبها في وقت واحد، أكثر منه خداعاً متعمداً، فقد كان ينبغي لها أن تعي بصورة أفضل الكيفية التي يُنظر بها إلى ما يبدر منها من أفعال. فعلى ما يبدو أن الجماعة دثرت نفسها بهتافات أنصارها المحمومة كل التدثر إلى حدّ أنها كانت غير واعية، أو غير قلقة كفاية، بشأن الكيفية التي تتبدى بها أفعالها للآخرين وهي تتخبط من موقف إلى آخر مستجيبة لكل حالة على حدة في حال ظهورها.

كما عمدت جماعة "الإخوان"، زيادة على مقاربتها ذات المسار المزدوج، إلى الطرق غير الرسمية لصنع السياسات وسيلةً منها للمناورة. ولئن كان هذا ناتجاً إلى حدٍّ ما عن القيود التي كانت تعمل وفقها، فإنه أيضاً عرَض من أعراض مقاربة الجماعة للسياسة على نحو أوسع. لقد شعرت الجماعة على الدوام بالارتياح الشديد بعقد صفقات غير رسمية مع قوى وأنظمة متعاقبة أياً كانت درجة استبدادها. هذا هو أحد مظاهر عملها لما كانت جماعةً معارضة شبه سرية. لكنها تابعت العمل بهذا النسق غير الرسمي حتى بعدما جاءت إلى السلطة كأنها ما لبثت خارج الدولة التي انتخبت لقيادتها.

في هذا السياق، وجدت الجماعة صعوبة في الابتعاد عن عادتها التي دامت عقوداً من الزمن في ألا تثق إلا بنفسها. فرغم كل حديثها عن السياسة التوافقية، أثبتت عند توليها الحكم أنها غير مستعدة للاعتماد على من هم خارج دائرتها الخاصة. وإذا جاءت بآخرين، فإنها عملت على ضمان اختيارها أفراداً يقفون إلى جانبها تماماً ويسيرون خلف قيادتها. ومثلما لاحظ أبو الفتوح قائلاً: "إن طبيعة قيادة "الإخوان" انغلاقُها. فلا يثقون إلا بأنفسهم. وحتى عندما جاؤوا بأفراد من خارج "الإخوان المسلمون" اختاروهم على أساس أنهم تَبَعٌ لهم" [120].

120 من مقابلة للكاتبة مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

كان ذلك بالطّبع صحيحاً لمّا عين مرسي حكومته الأولى في آب/ أغسطس ٢٠١٢. فقد كان هنالك توقع كبير أن أول حكومة لائقة لما بعد الثورة في مصر ستكون مرآة تعكس كل القوى المختلفة التي اشتركت في إسقاط نظام مبارك، وأنها ستكون علامة على تدشين مرحلة جديدة في التاريخ السياسي لمصر. لكن ما ظهر كان خلاف التوقعات بكثير، كما اشتكى الناشط الليبرالي شاهر جورج، بقوله: "إنها ليست حكومة ثورية مطلقاً؛ ما هي إلا حكومة انتقالية أخرى" [121].

121 Abdel–Rahman Hussein, 'Egypt Swears in First Post–Revolution Cabinet with Plenty of Old Guard', Guardian, 2 August 2012, at www.theguardian.com/world/2012/aug/02/egypt–middleeast ترأس هذه الحكومة الانتقالية هشام قنديل الذي كان وزير الموارد المائية والري في الحكومة المنصرفة. ومع أنه ليس إخوانياً، فإنه متعاطف مع الإسلاميين. وبعبارة أبو الفتوح: "قد لا يكون من الإخوان لكن شخصيته دلت على أنه سيسير في رِكابهم" [122]. وعن حكمة بعض الشيء، تولى حزب "الحرية والعدالة" خمس حقائب وزارية لنفسه فقط – الإعلام والإسكان والتعليم العالي والشباب

والقوى العاملة – وهي وزارات غير سيادية، بل إن معظمها ذات طابع خدمي، وهو مجال يشعر فيه "الإخوان" بقدرتهم على التفوق. إن الجماعة كانت تدرك تماماً في هذه المرحلة أنه ليس لديها أشخاص مؤهلون أو أصحاب خبرة لتولي مناصب وزارية، إذ بمقتضى العرف يجري اختيار الوزراء، كما أبان عمرو دراج، من القطاعات التي يمثلونها، وما كان لدى حزب "الحرية والعدالة"، "العديد من السياسيين يقوون على شغل مناصب وزراء مختلفين" [123]. يضاف إلى ذلك أن "الإخوان" كانوا على إدراك بحاجتهم إلى الظهور بمظهر من ينشد التوافق. توزعت بقية الوزارات بين التكنوقراط والمستقلين، بعضهم خدم في الحكومة السابقة وعدد آخر من شخصيات النظام السابق المهمة فعلاً، مثل حسين طنطاوي الذي بقي وزيراً للدفاع، وأحمد جمال الدين، وهو لواء متقاعد وضابط شرطة، عُيِّن وزيراً للداخلية. علل أعضاء في "الإخوان" تعيين طنطاوي بالحاجة إلى "المحافظة على تقاليد تعيين ضابط في الخدمة العسكرية لذلك المنصب" [124]. لكن حقيقة الحال أنها حكومة استرضاء: حصيلة اختيارات حذرة ترمي إلى المحافظة على التوازن الدقيق في السلطة بين المجلس العسكري و"الإخوان"، وليس التبشير بمصر جديدة. وكان أحمد مكي الاستثناء الوحيد، وهو نائب رئيس محكمة النقض، إذ أصبح وزيراً للعدل. لقد بان تعيينه بوصفه تحدياً للسلطة القضائية مع أنه كان ميالاً إلى الجماعة بصورة ملحوظة.

122 من مقابلة للكاتبة مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

123 من مقابلة للكاتبة مع عمرو دراج، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

124 المرجع السابق.

لكن ما يلفت النظر في هذه الحكومة خاصة أن "الإخوان" لم يخصوا الأحزاب السياسية الأخرى بشيء، ومنها "النور" السلفي، الذي توقع بمقتضى نتائج الانتخابات أن يحوز نصيباً من الوزارات، وانتقد في بيان أصدره في ٢ آب/ أغسطس مرسي لإخفاقه في إقامة حكومة عريضة [125]. كان غضبُ أحزاب كثيرة أشد مرارة لأن مرسي وعدهم قبل انتخابه بضم جميع القوى الحزبية في حكومة وحدة وطنية. ففي اجتماع عقد في القاهرة في فندق فيرمونت الراقي في ٢١ حزيران/ يونيو، اجتمعت عشرة شخصيات قيادية معارضة و"الإخوان" لتشكيل جبهة موحدة في وجه النظام السابق، الذي أخذ اعتقاداً منهم يناور للتلاعب بنتائج الانتخابات الرئاسية لضمان فوز مرشحه أحمد شفيق. ومقابل تعهد هذه الأحزاب دعم مرسي، وعدها بإطلاق مشروع وطني شامل وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تقودها شخصية سياسية مستقلة وتضم ممثلين من مختلف الفصائل السياسية. كما وافق مرسي على تأليف فريق رئاسي يعكس التركيب السياسي المتنوع في مصر.

125 بكري، **سقوط الإخوان**.

استعداد مرسي لقبول هذه الشروط مرده، كما قال زعيم معارض كان حاضراً في اجتماع فيرمونت، الحاجة إلى "إنشاء جبهة من التأييد" [126]. لكن ما إن ثبت مرسي أمر رئاسته حتى تخلى، على ما يبدو، عن هذه الشخصيات المعارضة من دون تردد. أما وعده بإنشاء حكومة وحدة وطنية، فذهب أدراج الرياح. الجماعة، من جهة أخرى، ادعت أنها اتصلت حقيقةً ببعض هذه الفصائل السياسية لتولي مناصب وزارية، إذ أصر المتحدث باسم الجماعة مراد علي على أنهم "عرضوا مناصب وزارية على شخصيات من الجماعات الأخرى،

لكنهم رفضوها“ [127]. وكان محمود حسين أكثر تحديداً حين قال: ”لقد تحدثنا مع أبو الفتوح وحمدين صباحي ليكونا مساعدين لمرسي قبل الانتخابات (الرئاسية) وبعدها. لكنهما وضعا شروطاً منها ألا يُعيَّن مساعدون آخرون سواهما، وألا يأخذ مرسي أي قرار بلا موافقتهما“ [128]. لكن أبو الفتوح أصر في أكثر من مناسبة على أن ما من أحد اتصل به إطلاقاً بشأن أي منصب. قال لـ”الجزيرة“: ”أنا أعلم جيداً أنه لم يُتصل بأي من المرشحين السابقين في هذا الصدد، بمن فيهم أنا. لم يتم أي اتصال، لا مع الدكتور البرادعي بصفته مرشحاً سابقاً وانسحب، ولا مع حمدين، ونحن على صلة بهؤلاء جميعاً، لم يتم أي اتصال من هذا النوع. وكل الذي قيل كلام إعلامي لا يعبر عن الحقيقة“ [129]. والحقيقة أن أبو الفتوح ادعى أن الحركة كانت قد عزلته بعد ترشحه لانتخابات الرئاسة قائلاً: ”إنها طريقتهم في التعامل مع الأمور. إنهم يتخلون عنك“ [130].

126 ‘Once Election Allies, Egypt’s ”Fairmont“ Opposition turn against Morsi’, Ahram Online, 27 June 2013, at english.ahram.org.eg/NewsContent/1/152/74485/Egypt/Morsi,–one–year–on/–Once–election–allies,–Egypts–Fairmont–opposition–.aspx 127 Heba Saleh, ‘Egypt: A Revolution Betrayed’, Financial Times, 27 June 2013, at www.ft.com 128 من مقابلة للكاتبة مع محمود حسين، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

129 ”عبد المنعم أبو الفتوح... المسار السياسي في مصر“، ”لقاء اليوم“، ”الجزيرة“، ٢٤ تموز/ يوليو ٢٠١٢: www.aljazeera.net 130 من مقابلة للكاتبة مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

لذلك، كان لدى الجماعة، على ما يبدو، إحساس مضخَّم بقوتها فظنت أن لا حاجة بها إلى الإتيان بالقوى الأخرى بغض النظر عما قطعته أو لم تقطعه من وعود، ولا سيما القوى التي قد تشكل تحدياً لهيمنتها. في الحقيقة، لقد تصورت الجماعة أن قوى المعارضة، بحكم ضعفها وبحكم قوة الجماعة، ليست ذات بال [131]. كما بدا واضحاً أن الجماعة لم تدرك بعدُ الخطر الحقيقي الذي يشكله المجلس العسكري، ولم ترَ أهمية في إنشاء قاعدة عريضة تتمكن بها من كسر سلطة المجلس العسكري شيئاً فشيئاً. بدلاً من ذلك شعرت على ما يبدو براحة أكبر في العمل إلى جنب المجلس العسكري عدوها الذي أَلِفته على التواصل مع القوى الأخرى. وعلق إسلام الكتاتني، وهو شقيق سعد الكتاتني الشخصية الإخوانية المعروفة، بالقول: ”جماعة الإخوان ترتاب في كل شخص سواها. إنها لا تثق بأحد“ [132].

131 محمود حمدي أبو القاسم، ”دفتر الأخطاء... ١٠ شهور من حكم الإخوان المسلمون لمصر“، ”معهد العربية للدراسات“، ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٣: www. alarabiya.net 132 من مقابلة للكاتبة مع إسلام الكتاتني، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

وبالمثل، خلا الفريق الرئاسي المعاون لمرسي الذي عُين في نهاية آب/ أغسطس، خلواً كبيراً من أعضاء أحزاب سياسية أخرى. وبالضبط كما أريد من الحكومة، شكل الفريق المؤلف من ١٧ عضواً بقصد أن يعطي انطباعاً بأنه شمولي الطابع. فما عدا نائب واحد مساعد، هو عصام الحداد الذي كان عضواً

في مكتب إرشاد "الإخوان"، كان النواب الثلاثة المتبقون: واحد قبطي هو سمير مرقص، وامرأة أكاديمية هي باكينام الشرقاوي، وسلفي هو عماد عبد الغفور الذي كان رئيس "حزب النور" السلفي، كما كان هنالك عدد من الشخصيات الليبرالية منهم: الكاتبة سكينة فؤاد والشاعر فاروق جويدة ومقدم البرامج التلفزيونية عمرو الليثي.

لكن الإسلاميين من "الإخوان" وحزب "الحرية والعدالة" هيمنوا على الفريق بقوة، مثل عصام العريان ومحيي الدين حامد محمد وأميمة كامل وحسين محمد القزاز، فضلاً عن أعضاء آخرين من ذوي التوجه السلفي. كما عيّن مرسي، زيادة على هذا الفريق الاستشاري، مجموعة من "الإخوان" في مواقع رفيعة، منهم: أحمد عبد العاطي الذي صار مدير مكتب مرسي، وأسعد الشيخة ابن أخت مرسي الذي أصبح رئيس ديوان رئيس الجمهورية وكان يشار إليه أحياناً بلقب "ظل الرئيس"، والإخواني ياسر علي الذي شغل منصب المتحدث باسم مرسي، ناهيك عن آخرين [133]. وفي النتيجة، لئن عني بأن تبدو الحكومة والفريق الاستشاري الرئاسي شامليْن، فإن مرسي في واقع الحال أحاط نفسه بثلة ضيقة من المشايعين المخلصين ممن يثق بهم. في الحقيقة إن الولاء لشدّما يتقدم الملاءمة للمنصب. فقد اشتكى الإخواني السابق الدكتور كمال الهلباوي من أن الجماعة "عينت مستشارين معينين ليس لديهم خبرات سابقة"، ذاكراً على سبيل المثال عصام الحداد، وقد كان طالباً من طلابه في أواخر سبعينيات القرن المنصرم، الذي "أصبح مساعد مرسي للشؤون الخارجية، لكن لا علاقة له بالشؤون الخارجية. فقد كان يعمل في وكالات الإغاثة" [134]. أما أحمد عبد العاطي، فهو صيدلي بالمهنة غير معروف فعلياً خارج الدوائر الإخوانية إلى أن أصبح منسق الحملة الانتخابية الرئاسية لمرسي [135].

133 ممن تم تعيينهم أيضاً: خالد القزاز وأيمن هدهد وعبد المجيد مشالي.

134 من مقابلة للكاتبة مع الدكتور كمال الهلباوي، القاهرة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

135 All The President's Men', *Al–Ahram Weekly*, 17 June 2013, at' weekly.ahram.org.eg/News/3158/17/All–the–president%E2%80%99s–men.aspx واجهت الجماعة كذلك تهمة السماح لهذه الشخصيات بتهميش وزراء الحكومة بوصف ذلك قرينة أخرى على تحبيذها السياسة غير الرسمية. واشتكى صحافي مصري من كون "عصام الحداد الطبيب أصبح فجأة مستشاراً لمرسي في الشؤون الخارجية وصار وزيرُ الشؤون الخارجية بسببه نافلاً. وطفق الحداد على نحو مفاجئ يتجول في دول مختلفة كأنه أعلى مقاماً من الوزير نفسه. وبدأ كل شخص في مصر يتساءل أين هي وزارة الخارجية" [136]. وإذ أنكر وزير الخارجية، محمد كامل عمرو، هذه المزاعم، فإن الهلباوي أبدى ملاحظات مشابهة، إذ قال: "لقد أصبح الحداد أعلى من وزير الشؤون الخارجية ورئيس المخابرات... كان دائماً يقف خلف مرسي" [137]. لم تجد الجماعة أيضاً ضيراً في ممارسة السياسة عن طريق القنوات الحزبية بدلاً من قنوات الأجهزة الحكومية ذات الصلة. مثال ذلك إبرام حزب "الحرية والعدالة"، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، مباشرة مع السفير التركي لدى مصر، اتفاقاً تنفَّذ فيه أنقرة حملة كبيرة في التلفزيون التركي ترويجاً للسياحة إلى مصر بلا أجر. ووفق محمد سودان، أمين العلاقات الخارجية لحزب "الحرية والعدالة" في الإسكندرية آنذاك، كلَّف الحزب لجنة التنمية الاتصال

بالمسؤولين بوزارة السياحة للاتفاق معها حول هل تملك الوزارة إعلانات جاهزة يمكن عرضها في تركيا، أو هي مطالبة بإنتاج إعلان يروّج للمزارات السياحية المصرية باللغة التركية [138].

136 من مقابلة للكاتبة مع صحافي مصري، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

137 من مقابلة للكاتبة مع الدكتور كمال الهلباوي، القاهرة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣.

138 "الحرية والعدالة يطلق حملة بتلفزيون تركيا لجذب السياحة"، "مفكرة الإسلام"، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١: islammemo.cc/print.aspx?id=139785

هذا الضرب من صنع السياسات غير الرسمية صيّر عملية اتخاذ القرار، كما يظهر، غامضة، حتى بالنسبة إلى بعض أعضاء الفريق الرئاسي، الذين أعقلتهم، بحكم كونهم خارج الدائرة الضيقة المحيطة بمرسي، الحيرة بخصوص كيفية تقرير الأمور. لقد اشتكى محمد سيف الدولة، وهو ذو نزعة قومية عربية وعضو في الفريق الاستشاري الرئاسي، بقوله: "إن عملية اتخاذ القرار كانت أشبه بالسير في حقل ألغام بلا خريطة" [139]. وعلق أيمن السيد، وهو مستشار آخر لمرسي، أن الأخير كان "يستمع إلى طائفة واسعة من المستشارين والخبراء. لكن اتخاذ القرار كان أمراً مختلفاً. فأنا لا أعرف من كان يتخذ القرارات النهائية" [140].

139 Alaa Bayoumi, 'The Many Faces of Mohamed Morsi', Al–Jazeera, 13 December 2012, at http://www.aljazeera.com/indepth/features/2012/12/2012121371332920740.html

140 المرجع السابق.

إذن، رغم كل الآليات الرسمية ذات الصلة بالرئاسة، ظل مرسي يعمل عن طريق الأقنية غير الرسمية، مقوضاً بذلك الدولة نفسها التي كما يفترض أنه يقودها. كما لم يستطع أن يبدد اعتقاداً مفاده أنه ليس أكثر من واجهة، وأن الجماعة هي المحرك الحقيقي. أعلن القاضي محمد فؤاد جاد الله، وهو المستشار القانوني لمرسي، أن القرارات الرئاسية غالباً ما كانت تأتي "جاهزة من خارج القصر" [141]. وبالمثل، كتب محمد حبيب قائلاً: "لقد نبهت كثيراً إلى أن هناك من يتدخل في شؤون الرئاسة وعمل الرئيس. وقلت إن هذا هو أحد أهم أسباب الارتباك في قرارات ومواقف الرجل، وإن هذا الأسلوب في الحكم لا يتفق وإدارة دولة بوزن وحجم مصر" [142]. واشتكى أبو الفتوح أن مرسي رغم ما أخذه على نفسه قبل الانتخابات الرئاسية من وعد مكتوب بأنه سيكون مستقلاًّ في قراراته، فإنه

141 بهيّ الدين حسن (تحرير)، **رواق عربي**، العدد ٦٥–٦٦، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٣: www.cihrs.org/wp–content/uploads/2014/04/rowaq65–66.pdf

142 حبيب، **الإخوان المسلمون**، ص. ١٣٤.

> مباشرة منذ اليوم الأول لم يكن ليفعل شيئاً دون استشارة قادة "الإخوان"... لقد أدار الدولة كما كان يدير "الإخوان"، كأن الرئاسة ليست إلا فرعاً من فروع "الإخوان". وأدار الاجتماعات في الرئاسة تماماً كما اعتاد إدارة اجتماعات المكتب السياسي لحزبه: حزب "الحرية والعدالة". وعندما كان يعقد اجتماعاً مع الحزب واتخذوا فيه قراراً ما، اعتاد القول دائماً: "علينا أن ننتظر حتى نطرح القرار على قيادة الإخوان المسلمون". وما تقرره القيادة سيُعمل به [143].

143 من مقابلة للكاتبة مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، أيار/ مايو ٢٠١٤.

أبو الفتوح ادعى أيضاً أن خيرت الشاطر هو من يمسك زمام الأمور فعليّاً، قائلاً: "إن الشاطر كان يدير كل شيء من خلف الستار كما في عروض الدمى المتحركة... لقد كان لمصر رئيسان: أحدهما حقيقي هو خيرت الشاطر، والآخر رسمي هو محمد مرسي" [144]. ولئن اتسمت مثل هذه التعليقات بالمبالغة نوعاً ما، فإن أعضاء حتى في الجماعة اعترفوا بأن مكتب الإرشاد كان على اتصال مع الرئيس في ما يتعلق بقرارات سياسية. ومثلما شرح محمد سودان، "كان من عادة مكتب الإرشاد أن يرسل رسائل إلى مرسي. أرسلنا له رسالة نحذره فيها من وزير الداخلية إبراهيم. فردّ: كلا، إنه رجل صالح. دعوني أفعل ما هو مناسب. لقد قبل بعض هذه الرسائل ورفض الكثير منها" [145]. ومع أن الجماعة حرصت على إعلام المصريين أن ولاء مرسي، ما إن يصل إلى السلطة هو "لله ولمصر"، وليس للمرشد بعدئذ، فإن الرئيس كابد من أجل تبديد انطباع مفاده أنه ليس إلا دمية بيد "الإخوان"، وهو انطباع سيلازم الجماعة طوال مدة بقائها في الحكم.

144 المرجع السابق.

145 من مقابلة للكاتبة مع محمد سودان، لندن، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

مرسي أخفق كذلك في إقناع المصريين بأنه ما كان يعمل لمصلحة حركته وأن بمستطاعه الظهور بمظهر شخصية وطنية. كل ذلك غذّى السرد الذي طفا على السطح بعيد وصول "الإخوان" إلى السلطة، ومفاده أن الجماعة منخرطة في عملية شاملة لأخوَنة الدولة. اتهامات مثل هذه، التي نفخ في كيرها معارضو "الإخوان" وأقسام من وسائل الإعلام، بولغ فيها أشد المبالغة. وإذا ما كان مرسي قد أحاط نفسه بثلة ضيقة من "الإخوان" الثقات أشبه ما يكون بنادٍ خاص، فهو ما كان قادراً حتى على خدش سطح هذه الدولة، ناهيك عن أخونتها. كما بين أبو الفتوح معلقاً: "رغم اتهام الناس لهم بالأخونة، فإن الحقيقة أن الدولة كانت أكبر منهم" [146].

146 من مقابلة للكاتبة مع عبد المنعم أبو الفتوح، القاهرة، أيار/ مايو ٢٠١٤.

"الإخوان" والدولة العميقة

لا شك في أن الدولة مثلت جسماً ينذر بالشؤوم في نظر "الإخوان". وليس هذا أمراً غريباً بالمرة، فالحركة هبطت، حين تقلدت سدة الحكم، وسط بيروقراطية تتصف مشاعرها إزاء "الإخوان" بالغموض والازدواج في أحسن الأحوال. فقد كان لكثير من مؤسسات الدولة موقف مضاد من "الإخوان" لأنها نشأت على زاد مترع بدعاية معادية للإسلاميين. ليس كل إدارات الدولة

تعاديهم عداء مطلقاً، فمثلما جادل عمرو موسى، ”بعض الناس (في مؤسسات الدولة) كانوا يرغبون في إعطائهم فرصة، ومن الإنصاف حقاً أن يُعطَوا تلك الفرصة“ [147]، على حين رأى ”الإخوان“ أنهم محاطون بجسم ضخم لا يستلين عقد عزمه على الحيلولة دونهم ودون النجاح. هذا كان صحيحاً في غالبية مفاصل الجهاز الأمني الذي انحصرت مهمته الرئيسية في العقود الماضية في قمع التيار الإسلامي. وبكلمات البرلماني السابق من حزب ”الحرية والعدالة“ جمال حِشمت، فإن ”الجهاز الأمني تربى على معاداة الإسلاميين، وبوصول الإسلاميين إلى السلطة، لم يستطع التعامل مع الأمر“ [148]. وكان رجل أمن دولة سابق رفيع المنصب أكثر صراحة حينما هتف قائلاً: ”هنالك داخل الشرطة من أراد خنق (الإخوان) حتى الموت“ [149].

147 من مقابلة للكاتبة مع عمرو موسى، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

148 من مقابلة للكاتبة مع جمال حشمت، إسطنبول، شباط/ فبراير ٢٠١٤.

149 من مقابلة للكاتبة مع مسؤول في ”أمن الدولة“ لم يشأ ذكر اسمه، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

ثم وإن غصت المناصب العليا في مؤسسات الدولة برجال متقاعدين من العساكر والشرطة المتقاعدين ممن امتصوا ما في النظام من خيرات، فما لبثت الدولة المصرية تنظر إلى نفسها بوصفها كياناً حداثياً وتقدمياً على نقيض الحكم الإسلامي من غير شك [150]. ولهذا، خشت أن تعمد الجماعة إلى أسلمة الدولة بجلبها كوادر إخوانية واستبعاد من لم يخلص لأيديولوجيتها. كما شاع قلق حقيقي داخل مؤسسات الدولة من أن الجماعة قد تنشد إلى تفكيك الطبقات المتراكمة من الامتيازات والمحسوبيات التي بنيت عبر أجيال متعاقبة. ووصف يزيد صايغ بإتقان ما واجهته جماعة ”الإخوان“ قائلاً: 150 Heba Saleh, ‘Egypt’s ”Deep State“ Accused of Whipping Up Anti–Morsi Feeling’, *Financial Times*, 3 July 2013 at www.ft.com.

> يحظى كبار الضباط بمدخل إلى منظومة واسعة من الوظائف الحكومية بعد التقاعد، وخدمات وسلع مدعومة، وتمكّن من موارد وفرص معتبرة ضمن الاقتصاد المدني، ومكانة اجتماعية سامية. كذلك، تتمتع جمهورية الضباط بسيطرة حصرية على ميزانية الدفاع، والمساعدة العسكرية الأميركية، والأعمال المملوكة للمؤسسة العسكرية. كما أن جمهورية الضباط تستند إلى شعور عميق بالأحقية المؤسسية والشخصية [151].

151 Yezid Sayigh, ‘Above the State: The Officers’ Republic in Egypt’, Carnegie Middle East Center, 1 August 2012, at carnegie–mec.org/publications/?fa=48972#

عاملو هذه المؤسسات خشوا من إقدام الجماعة على عملية تطهير كبيرة تقضي على امتيازاتهم. وزادت التحركات المبكرة لإحالة المئات من ضباط الشرطة على التقاعد الطين بلة. ومن ثم تقَوْلَذت هذه المؤسسات، بطرق عدة، ضداً لمرسي، حتى قبل أن تشرع إدارته في العمل.

فوجئت الجماعة، على ما يبدو، بهذا المستوى من العداء. ومثلما بيّن أشرف عبد الغفار، وهو عضو بارز في "الإخوان"، "لقد كنا على وعي بذلك، لكن السؤال: ما مداه؟ لم نتوقع أن يكون على هذه الدرجة من العمق" [152]. وتجربة جمال عبد الستار، وهو وكيل وزارة الأوقاف، تجربة قياسية في هذا السياق، إذ روى كيف فوجئ عندما بدأ عمله في الوزارة باكتشاف أن الوزارة كان يديرها خمسة من العسكريين المتقاعدين المعينين وكلاء وزير [153]. كما فوجئ بمبلغ استشراء الفساد داخل الوزارة، وعندما أراد إحالة الفاسدين على لجان تحقيق، اكتشف فساد هذه اللجان أيضاً. كانت الحالة أليمة إلى الحد الذي دفعه إلى الصراخ بأن "الشيطان يتلقى دروساً خصوصية هنا!" [154].

152 من مقابلة للكاتبة مع أشرف عبد الغفار، إسطنبول، شباط/ فبراير ٢٠١٤.

153 من مقابلة للكاتبة مع جمال عبد الستار، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

154 المرجع السابق.

بالطبع، ينبغي تجنب المغالاة بفكرة الدولة العميقة، فمؤسساتها ليست وحدة متراصة، وكثير منها تحوي تيارات كانت قد دفعت إلى التغيير والإصلاح لبعض الوقت. فجماعات مؤيدة للإصلاح من قبيل حركة "ضباط لكن شرفاء" في الشرطة جنباً إلى جنب كيانات مماثلة في القضاء كانت توَّاقةً إلى التغيير ومؤيدة بحماسة للثورة على النظام السابق. كما أن هنالك وفرة من الأفراد من داخل البيروقراطية الحكومية ممن ساندوا الثورة وسعوا إلى التخلص من مبارك وزبانيته، وإن لم يعنِ ذلك استعدادهم لرؤية إصلاح حقيقي داخل مؤسساتهم.

على أي حال، ليس هنالك ما يدعو هؤلاء إلى القلق، فعلى افتقار الجماعة إلى النبض الثوري ليس لديها أقل رغبة في الإصلاح كذلك. فمع ما لديها من تفويض شعبي واسع لإحداث تغييرات، ومع تعريفها نفسها بوصفها حركة إصلاحية، ما عملت شيئاً لإصلاح هذه المؤسسات بطريقة جادة أو منهجية. ذلك كان صحيحاً من غير شك في ما يتصل بوزارة الداخلية. فمع أن عمرو دراج حدد إصلاح القطاع الأمني بوصفه مسألة مهمة ودت جماعة "الإخوان" معالجتها، لكنها لم تفعل شيئاً تقريباً حيال إصلاح الداخلية أو الشرطة [155]. لقد أجرى مجلس الشعب، ذو الغالبية الإسلامية، قبل حله، تعديلاً على قانون هيئة الشرطة. تضمنت التعديلات على قلتها البدء في تحسين نظام الأجور والمعاشات التقاعدية لضباط الشرطة، بل فعل مرسي أقل من ذلك. وإذا ما كانت وزارة الداخلية قد أجبرت ٤٥٤ من كبار ضباط الشرطة على التقاعد، فلم يبدر عن الرئاسة حديث حقيقي عن الإصلاح، ناهيك عن الاتيان بفعل. هذا ليس معناه أن إصلاح هذه المؤسسات المهترئة لهو بالأمر السهل، أو حتى

عملي، بل ليس لدى الجماعة، على ما يبدو، خريطة طريق تبين الكيفية التي تعتزم فيها تغيير هذه المؤسسات.

155 Yezid Sayigh, 'Missed Opportunity: The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia', Carnegie Middle East Center, March 2015, at carnegieendowment.org/files/missed_opportunity.pdf
آثرت الجماعة بدلاً من ذلك سياسة الإقناع، اعتقاداً منها في الظاهر أن بوسع النية الحسنة وحدها أن تعيد هذه المؤسسات إلى رشدها. أساس ذلك إيمان الجماعة بأن مؤسسات الدولة هذه والعاملين فيها صالحون إلى حدٍّ كبير، وإفسادهم كان على أي حال على يد عناصر مارقة متربعة في قمة الهرم. شرح جمال حشمت ذلك بالقول: "لقد ظننَّا أن هناك نيات حسنة في عدد من مؤسسات الدولة"[156]. وأشار محمود حسين إلى أن "الدكتور مرسي وفريقه الرئاسي ظنوا أن الكثرة الكاثرة من مؤسسات الدولة العميقة مؤسسات وطنية وأن علينا التعويل على ذلك"[157]. وآمن مرسي، في ما يظهر، أن لو كان بالمقدور فقط إفهام هذه المؤسسات أنه مخلص وحسَن الطوية، لتم إقناعها بالوقوف إلى جانبه. ما هو بليغ تعليق محمود حسين حين قال: "مرسي عاين المشكلات بصدق، فلو كان ثمة عدد كافٍ من الأشخاص المخلصين، لاستطاع حل تلك المشكلات"[158].

156 من مقابلة للكاتبة مع جمال حشمت، إسطنبول، شباط/ فبراير ٢٠١٤.

157 من مقابلة للكاتبة مع محمود حسين، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

158 المرجع السابق.

كذلك، آمن "الإخوان" بقوة الخلاص. ومثلما كشف جمال حشمت، "أردنا أن يكون جهاز الشرطة في وضع أفضل، وإعطاء ضباطه فرصة التوبة والتغير إلى الأفضل، لكن لم يغتنم أي منهم تلك الفرصة"[159].

159 من مقابلة للكاتبة مع جمال حشمت، إسطنبول، شباط/ فبراير ٢٠١٤.

وعلق أشرف عبد الغفار بالقول: إن الحزب قدم بديلاً إنسانيّاً لائقاً ومتحضراً جدّاً للبيروقراطيين الفاسدين بالطلب منهم الكف عما يفعلونه وإلا أحيلوا على المحاكم، أو أن عليهم أن يظهروا لنا استعدادهم لإصلاح أخطائهم، وسندعهم يمضون أحراراً بعدها... كان ذلك تفكيراً ساذجاً. فقد كانوا بحاجة إلى معاملة قاسية[160].

160 من مقابلة للكاتبة مع أشرف عبد الغفار، إسطنبول، شباط/ فبراير ٢٠١٤.

وكرر عضو حزب "الحرية والعدالة" عبد الموجود الدرديري الفكرة نفسها حرفاً بحرف تقريباً: ما فعله حزب "الحرية والعدالة" أنه قدم بديلاً لائقاً وإنسانيّاً ومتحضراً جدّاً. طلبنا من البيروقراطيين الفاسدين التوقف عن أفعالهم وإلا أحلناهم على المحاكم... أما إذا كانوا على استعداد لإصلاح بعض المشكلات التي تسببوا فيها، فإننا سندعهم يَمضون أحراراً... تلك هي النظرية لكنني الآن أعتقد أنها ساذجة لأن الدولة العميقة كانت على ما يبدو بحاجة إلى معاملة قاسية[161].

161 من مقابلة للكاتبة مع الدكتور عبد الموجود الدرديري عبر "سكايب"، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

هذه المقاربة غير الرسمية على اتساق مباشر مع الروح العامة للجماعة في التركيز على الفرد بوصفه وسيلةً لبناء مجتمع أفضل، لكنها كذلك تنبو عن تفكير جماعة دعوية اجتماعية – دينية، لا حزباً سياسياً مسلحاً بالوسائل اللازمة لإصلاح وإدارة دولة فعالة. الواقع ليس لدى جماعة "الإخوان"، في ما يبدو، سياسة حقيقية وخطة إصلاح طويلة الأمد للتعامل مع مؤسسات الدولة هذه نفسها، إذ عوّلت بدلاً من ذلك على صنع سياسات انتهازية المنحى، وعلى الشكل لا المضمون.

من عواقب الافتقار إلى رؤية طويلة الأمد اضطرار الجماعة إلى الاعتماد أكثر فأكثر على ما هو ارتكاسي: تتعاطى مع الأحداث في حال ظهورها وتقتنص لنفسها الفرص متى أمكنها ذلك، بل تبين أن إقدام مرسي على تنحية ثلة من كبار الشخصيات العسكرية في المجلس العسكري في آب/ أغسطس ٢٠١٢، في ما نظر إليه على أنه أكثر محاولاته جديةً لتفكيك أجهزة النظام السابق، ليس أكثر من رد فعل انتهازي على الأحداث. الواقع أن تنحيتهم لم تكن جزءاً من خطة مدروسة لتطهير الجهاز الأمني أو إصلاحه بالانسجام مع روح الثورة. عوضاً عن ذلك دفع القدَرُ بفرصة لمرسي فاقتنصها بكلتا يديه. تماثلت تلك الفرصة في ٥ آب/ أغسطس ٢٠١٢ بمصرع ١٦ جنديّاً وإصابة سبعة آخرين بجراح إثر هجوم متشددين على معسكر للجيش في رفَح في سيناء. ومع أن سيناء منطقة لها إشكالاتها منذ أمد طويل، حيث التشدد ليس مجهولاً لديها، فإن حقيقة وقوع هذا الحادث بعد مدة وجيزة من تولي مرسي مقاليد السلطة أرسلت موجات صدمة على طول البلاد وعرضها، كما هزت الرئاسة لأسباب ليس أقلها شيوع تكهنات فورية مفادها أن الهجوم نفذه إسلاميون متطرفون ذوو صلة بعناصر فلسطينية من غزة، التي تسيطر عليها "حماس" وهي فرع من "الإخوان" [162]. ثمة أيضاً أقاويل عن كون بعض المهاجمين سجناء إسلاميين سابقين أطلق سراحهم من السجون المصرية قبل ٤٥ يوماً من ذلك الهجوم فقط. ورغم أن المجلس العسكري هو من شرع، بعد الثورة، في إطلاق سراح السجناء الإسلاميين، مخلياً سبيل أكثر من ٨٠٠ منهم، فيما لم يطلق مرسي إلا سراح ٢٧ منهم فقط (لا يمكن إنكار أن معظمهم جهاديون)، ساد اعتقاد بأن من أطلِق سراحهم رحلوا مباشرة إلى سيناء، وأن مرسي مسؤول عن ذلك.

162 "عودة مرسي وطنطاوي إلى القاهرة من سيناء بعد زيارة خاطفة"، "الأهرام أونلاين"، ٦ آب/ أغسطس ٢٠١٢: www.masress.com/en/ahramonline/49785

في النتيجة، أنذر هجوم رفح بتحوله إلى حادث محرج على نحو هائل للرئيس الجديد. ففي ٦ آب/ أغسطس، تدهور الوضع عندما كشف رئيس "المخابرات العامة"، مراد موافي، للإعلام أنه أبلغ "الجهات المعنية" بمعلومات استخباراتية عن هجوم وشيك يستهدف وحدات عسكرية في سيناء قبل وقوع

حادث رفح [163]، كما أشار إلى أن بعض هذه المعلومات الاستخباراتية أتت من مصادر إسرائيلية، الأمر الذي يشي باحتمال تورط عناصر فلسطينية. أنكرت مؤسسة الرئاسة مع ذلك إنكاراً شديد اللهجة تلقيها هذه المعلومات، لكن تأكيدات موافي نمّت الاعتقاد بأن مرسي الذي لم يعط معلومات عن المهاجمين بدا بطريقة ما متواطئاً في الحادث، أو في أقل القليل يحمي رفاقه الإسلاميين.

163 بكري، **سقوط الإخوان**، ص. ٤٧.

وفي يوم تشييع الجنود، تعاظم الغضب من "الإخوان" وحكومتهم، إذ اعتدى بعض الحضور الغاضب على رئيس الوزراء هشام قنديل عند مغادرته مسجد آل رشدان حيث أدى صلاة الجنازة. لوح المحتجون بأحذيتهم في الهواء هاتفين بشعارات معادية لـ"الإخوان" ولمرسي، مثل: "أنتم قتلتموهم، يا كِلَاب!" [164]. وعندما سمع مرسي بهذه الواقعة غيّر رأيه، بعدما كان قد خطط لحضور الجنازة، ومضى بدلاً من ذلك لزيارة الجنود الجرحى في المستشفى العسكري في القبَّة. أثار غياب مرسي في اللحظة الأخيرة مزيداً من الاستياء والعداء.

164 'Morsi Misses Military Funeral for Soldiers Killed in Sinai', Middle East Online, 7 August 2012, at www.middle–east–online.com/english/?id=53792

على أي حال، أثارت الحادثة بمجملها بالنسبة إلى "الإخوان"، مخاوف من أن الجهاز الأمني يدبَّر شيئاً في الخفاء، وأشعر بؤس ترتيبات الحماية الأمنية في جنازة الجنود القتلى من غير شك كثيرين من "الإخوان" باعتقاد مفاده أن هنالك مكيدة مدبرة من جهاز الأمن تعرض الرئيس لخطر مواجهة الحشد الغاضب. وكما أفاد محمد سودان، أراد "مرسي حضور الجنازة. لكن إخواننا اتصلوا به بالهاتف ليخبروه بوجود شَرَك نُصِب له. فاتصل مرسي بشرطة القاهرة ورئيس المخابرات ووزير الدفاع، ولم يجبه أيٌّ منهم. لقد كانت هناك مؤامرة، ولم تتدخل الشرطة لحماية رئيس الوزراء" [165]. كما ساد شعور لدى بعض "الإخوان" بأن ذلك كان جزءاً من مؤامرة واسعة حِيكت لاغتيال مرسي، وأن انقلاباً من نوع ما يجري التحضير له. لئن أضمرت القوى الأمنية من غير مراء العداء لـ"الإخوان"، فإن الحديث عن انقلاب أو مخطط اغتيال لهو يقيناً ضرب من المغالاة يظهر عجز الجماعة عن أن تنفض عن نفسها عادة رؤية نفسها بوصفها ضحية مؤامرة. وبالفعل، ما استطاعت الجماعة أن تنظر إلى التعبير عن الغضب والأسى الشعبيين اللذين انفجرا في يوم الجنازة إلا عبر عدسات مكيدة واسعة تحاك ضدها.

165 من مقابلة للكاتبة مع محمد سودان، لندن، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

ردّ مرسي بقسوة، فاغتنم يوم ٨ آب/ أغسطس الفرصة لإقالة موافي ورهط من كبار الشخصيات الأمنية الأخرى لِمَا ظهر من إخفاقهم في حادث رفح. ومن بين هؤلاء: قائد الشرطة العسكرية وبعض كبار مسؤولي وزارة الداخلية ومحافظ شمال سيناء السيد عبد الوهاب مبروك. كما أقال قائد قوات الحرس الرئاسي لإخفاقه في توفير أمن كافٍ لجنازة الجنود القتلى. وعلى هذا، بدا مرسي كأنه أعلن الحرب على القطاع الأمني وشرع أخيراً في عملية التطهير مثلما يطالب الثوريون.

مع كل هذا الحسم تمت إقالة موافي كالعادة بطريقة خرقاء مخزية، إذ دعت الرئاسة يوم ٨ آب/ أغسطس نائب موافي، رأفت شحاتة، إلى حضور اجتماع لمجلس الدفاع الوطني بدلاً من رئيسه [166]. اتصل الموافي المتفاجئ بمرسي، فأبلغه الأخير أنه "تمت تنحيتك عن منصبك، وقررت إسناد المنصب إلى اللواء رأفت شحاتة، لقد أصبح منذ الآن رئيساً للمخابرات العامة" [167]. حضر شحاتة اجتماع ذلك اليوم واستمع لمرسي وهو يعلن تنحية موافي واستبدال شحاتة به، وهو إعلان أحدث حالة من (الصمت والاندهاش) في قاعة الاجتماع، ناهيك عما شعر به شحاتة من حرج شديد [168].

166 بكري، **سقوط الإخوان**، ص. ٤٩.

167 المرجع السابق [ص. ٤٩].

168 المرجع السابق، ص. ٥١.

بغض النظر عن الكيفية التي وقعت بها الأمور، نال هذا التحرك بالضد من القطاع الأمني شيئاً من الترحيب الشعبي لمرسي، إذ عقّب الإعلامي المصري حمدي قنديل معلناً: "اليوم تسلم الرئيسُ رئاسة الجمهورية" [169]. وما يلفت النظر على نحو أكبر تجمع الجماعة الثورية الناشطة المعروفة باسم "حركة ٦ أبريل" أمام قصر الاتحادية الرئاسي وأمام منزل مرسي في القاهرة، ومنزل عائلته في محافظة الشرقية، تعبيراً عن تأييدهم إجراءات الرئيس، لكنهم أوضحوا رغم ما أسبغوا عليه من ثناء، أنهم في انتظار قرارات "أكثر جذرية وأشد وطأة" على الدولة العميقة.

169 "مرسي يقيل رئيس المخابرات ومحافظ شمال سيناء على خلفية مجزرة رفح"، **الشرق الأوسط**، ٩ آب/ أغسطس ٢٠١٢: aawsat.com]http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=690094&issueno=12308#.V–5Cm4grJdg]

واستجاب مرسي مثلما يجب. لقد سعى الرئيس شعوراً منه أن السفن تجري كما يشتهي إلى الاستفادة أكثر من حادث رفح، فدبّر انقلاباً مدهشاً على قوى النظام السابق. ففي يوم ١٢ آب/ أغسطس، استدعى الرئيسُ وزيرَ الدفاع طنطاوي ورئيسَ أركان حرب القوات المسلحة، سامي عنان، إلى القصر، وأبلغهما أنهما محالان على التقاعد. ووفق تقارير إعلامية نزل الخبر عليهما نزول الصاعقة. وصف فؤاد جاد الله كيف كان طنطاوي وعنان

جالسين: في صالون (في القصر الرئاسي) انتظاراً لمقابلة الرئيس، ولم يكونا يعلمان إطلاقاً بالقرارات أو طبيعتها ثم دخلا إلى مكتب الرئيس... وأبلغهما الرئيس بالقرار، وكانت المفاجأة كبيرة ومحزنة لهما... وقد علمت في ما بعد أن طنطاوي وعنان خرجا من لقاء مرسي ولم يحسما أمرهما بقبول الوضع الجديد أو معارضته [170].

170 "مذكرات المستشار القانوني للمعزول تروي قصة الإطاحة بطنطاوي وعنان"، **أخبار الشروق**، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23112013&id=29e6b622–acca–4279–b120–68f4dc1bcba8

واستُبدِل بطنطاوي، الذي كان مرسي قد عينه قبل عشرة أيام فقط وزيراً للدفاع، رئيسُ الاستخبارات العسكرية، اللواء عبد الفتاح السيسي، فيما حل عضو المجلس العسكري اللواء محمد العصَّار محل عنان. كما انتهز مرسي الفرصة للتخلص من شخصيات عسكرية رفيعة أخرى، منها قائد القوات البحرية مهاب مميش، وقائد القوات الجوية رضا حافظ، وانتهز الفرصة أيضاً لتعيين القاضي محمود مكي، الذي كان يدافع بلا كلل عن استقلال القضاء، نائباً للرئيس، وهو أمر وشى بأن الرئيس يعتزم أن تكون معركته التالية مع القضاة.

نالت عمليات الإقالة، كما هو متوقع بكثير، استحساناً واسعاً من لدن الثوار. فها هي أخيراً لحظة الحسم التي كانوا يصبون إليها منذ زمن طويل، وها هو مرسي يتصرف بانسجام مع روح الثورة التي تخللت خطابه يوم أقسم يمين الولاء أمام الجموع الحاشدة في ميدان التحرير. وبعبارة الناشط الليبرالي شادي الغزالي حرب الذي أعلن بانتشاء: "لقد كنا نهتف: يسقط يسقط حكم العسكر... واليوم أصبح ذلك حقيقة" [171].

171 Kareem Fahim, 'In Upheaval for Egypt: Morsi Forces Out Military Chiefs', New York Times, 12 August 2012, at www.nytimes.com/2012/08/13/world/middleeast/egyptian–leader–ousts–military–chiefs.html إنّما لم يمضِ وقت طويل حتى بدأت الأمور تسوء. فسرعان ما سرت تكهنات بأن الإقالات هي بالفعل جزء من صفقة غير رسمية معدة مسبقاً أبرمها مرسي والمجلس العسكري ولا تمثل إطلاقاً قطيعةً حاسمة بين الجانبين. إن حقيقة تجنب المجلس العسكري حتى محاولة المقاومة لعملية التطهير أو الاعتراض عليها علناً دلّ على ما يبدو أن ذلك ما حدث فعلاً رغم إنكار "الإخوان" له. إضافة إلى ذلك ما كان خروج طنطاوي وعنان مجللاً بالعار أبداً، بل كوفئ الرجلان بميداليات شرف، إذ تلقى طنطاوي قلادة النيل: أرفع درجة تكريم في مصر. كما عين الاثنان مستشارَين عسكريَّين للرئيس الذي أغدق عليهما بالمديح. معاملة مثل هذه على تنافٍ تام مع مطالب الثوار المتمثلة بمحاسبة هذه الشخصيات بسبب ما اقترفوه من عنف إزاء المحتجين أثناء الثورة. وجزم بعض الثوار بأن عزل طنطاوي وعنان ليس سوى جزء من صفقة تكفل لهما مخرجاً آمناً وضماناً بالحصانة من الملاحقة القضائية [172].

172 Abdel–Rahman Hussein, 'Egypt Defence Chief Tantawi Ousted in Surprise Shakeup', Guardian, 13 August 2012, at www.theguardian.com/world/2012/aug/12/egyptian–defence–chief–ousted–shakeup جرأة قرار مرسي أوهنتها كذلك حقيقة أن طنطاوي كان قد خطط للتقاعد، وأخبرَ مرسي، مثلما أشيع، يوم أدائه القسم الدستوري باعتزامه مغادرة منصبه في وقت مبكر ربما في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ [173]. كما كان طنطاوي قد مهَّد الطريق لكي يحل السيسي محله، موضحاً أنه لا يريد

شخصاً سوى السيسي أن يخلفه. وفي اليوم التالي لعزله، ذهب طنطاوي إلى مكتب السيسي وقال له كلمة مقتضبة: "أنت ابني"[174]. يضاف إلى ذلك أن ثمة كثيرين في المجلس العسكري ممن كانوا على أهبة التحفز لرحيل طنطاوي وعنان، شعوراً منهم بأنهما ارتكبا أخطاء، ومن بينها حادث رفح، وأن سمعة الجيش تلطخت جرَّاء ذلك. وبينت عالمة التاريخ المصرية زينب أبو المجد أنه "كان ثمة استياء واسع (في صفوف العسكر) تجاهما... لقد غادر طنطاوي وعنان بهدوء لأنهما اقترفا أخطاءً جسيمة"[175]. تزامن ذلك مع رغبة عناصر عسكرية أصغر سنّاً في أن يحظوا بدور في قمة الجيش. الصحافي عبد الله السناوي أبان عن أنه رغم القلق من الطريقة غير اللائقة التي عزل بها طنطاوي، فقد داخل المجلس العسكري إحساس بأن وقت السيسي حان لتولي الزمام لأن ذلك "سيجدد شباب القوات المسلحة ودورها"[176]. وما هو ذو بلاغة كبرى، على أي حال، أنه لئن استغل مرسي استغلالاً واسعاً عزله طنطاوي وعنان وآخرين، فإنه استبدل بهم رجالاً من الطراز نفسه وإن كانوا أصغر سنّاً ربما. لا ريب أن السيسي كما طنطاوي من المعدن نفسه: رجل مؤسسة بكل معنى الكلمة. والحال نفسها في التعيينات الأخرى. وعلق المحلل السياسي إيساندر العمراني أن لا مفاجأة فيمن تم تعيينهم، وفضّل مرسي الاستمرارية في "مجلس عسكري معاد تشكله"[177]. إذن، تصرف مرسي، بتمعن أكبر، ليس جسوراً أو ثوريّاً وليس كذلك نصراً لـ"الإخوان" على المجلس العسكري، بل مثّل تغيراً في توازن العلاقة بين القوتين اللتين صارعت إحداهما الأخرى منذ عقود. وبهذا، إن تحرك مرسي لهو أقرب إلى كونه مزيجاً من انقلاب ومساومة منه إلى عمل ثوري محض.

173 "أسرار العلاقة الغامضة بين المشير طنطاوي والفريق عبد الفتاح السيسي"، "صوت الملايين"، بلا تاريخ: http://www.soutalmalaien.com/makal.php?id=34371#.WbJINLpFyUk،

وراجع أيضاً: "عبد الله السناوي: نصف انقلاب... نصف اتفاق"، **أخبار الشروق**، ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٢: www.masress.com/shorouk/598058

174 من الملاحظ أن السيسي لم يشغل مكتب طنطاوي بعد تعيينه وزيراً للدفاع، بل استمر بالعمل في مكتبه السابق، احتراماً لسلفه. "أسرار العلاقة الغامضة بين المشير طنطاوي والفريق عبد الفتاح السيسي"، "صوت الملايين"، بلا تاريخ: www.soutalmalaien.com/products15.php?id=490#.V3YfYDXENzV

175 Ernesto Londoño, 'Egypt's Morsi Defies Predictions,' *Washington Post*, 13 August 2012, at www.washingtonpost.com/world/middle_east/egypts–morsi–defies–predictions/2012/08/13/da795aaa–e579–11e1–9739–eef99c5fb285_story.html

176 "السناوي: طنطاوي تحوَّل إلى رهينة في القصر الجمهوري... واستقبل قرار إقالته متماسكاً"، **الدستور**، ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

[http://www.masress.com/dostor/83757]

177 Dan Murphy, 'Egypt's President Morsi Fires Senior General Tantawi, Asserting his Power' *Christian Science Monitor*, 12 August 2012, at www.csmonitor.com/World/Security–Watch/Backchannels/2012/08/12/Egypt–s–President–Morsi–fires–senior–general–Tantawi–asserting–his–power

احتراس مرسي من توجيه ضربة حاسمة إلى المجلس العسكري أمر مفهوم، فلئن شاء إعادة الجيش بصورة مؤكدة إلى ثكناته، فإنه كان يعي جيداً أنه يعتمد بالكامل على قطاع أمني قوي، مثلما أفصح محمود حسين قائلاً: "كان مرسي حريصاً على الحفاظ على قوة الجيش من دون الاخلال بمقوماته أو التدخل تماماً في امتيازاته، لكنه شاء تحجيم بعضها وهذا ما لم يسمح له به"[178]. ثم إن "الإخوان" كانوا على علم، نظراً إلى ما تمر به البلاد من غياب الاستقرار وظهور خطر أزمة اقتصادية في الأفق، أنهم إذا ما وضعوا أنفسهم في مواجهة معلنة مع المجلس العسكري، فسيكون ذلك انتحاراً. قال يحيى حامد، وهو وزير الاستثمار في عهد مرسي، "لم نرد أن ندخل في صراع مع مؤسسات الدولة... أردنا البدء بتغييرها، لكن على مدة أطول من الوقت... لقد سلكنا النهج الإصلاحي مع حاجتنا إلى مسار ثوري. لكن باتباع مسار ثوري ستسقط الدولة"[179]. إنّما هنا مرة أخرى لا يمكن وصف مقاربة الجماعة لا بالإصلاحية ولا بالثورية. بالأحرى ما كان ذلك سوى إيماءة استرضاء فاترة أخرى تستهدف إرضاء الثوريين من ناحية، والمجلس العسكري من الناحية الأخرى، كما شكّل مثالاً آخر

على تعويل "الإخوان" على سياسة النية الطيبة آملة إزاحةَ بعض الشخصيات "الفاسدة" عن قمة الهرم كي يمكنها الاعتماد على شخصيات مثل السيسي لكي يعملوا معها وليس ضدها.

178 من مقابلة للكاتبة مع محمود حسين، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

179 "التفاصيل الأخيرة لحكم مرسي"، "الجزيرة"، "بلا حدود"، الجزء الأول، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣: www.aljazeera.net لكن في اللحظة التي ضرب بها مرسي ضربته، فقد أضفى عليه عزل هذه الشخصيات الانطباع بأنه في موضع القيادة أخيراً وسيعيد الثورة إلى مسارها، واستجمع تأييداً شعبيّاً هو في أمسِّ الحاجة إليه. فلا غرو في النتيجة من أن ينشد مرسي تكرار ما أحرزه من نجاح مع المجلس العسكري بممارسة الأسلوب نفسه مع القضاء. علاقة الرئيس بالقضاء علاقة تنافر، ومرد ذلك ليس ما فعله في احتفالية أداء القسم فحسب، بل لأن أول فعل له إثر توليه السلطة إصداره مرسوماً بإعادة مجلس الشعب بعدما حلّه قانون من المحكمة الدستورية. ومع أن مرسي اضطر لاحقاً إلى التراجع عن ذلك المرسوم، فإن الطريقة التي تحدى بها المحكمة وضعته موضع صِدَام مع القضاء منذ بداية حكمه.

لكن جماعة "الإخوان" ما برحت تعتقد أن المشكلة مع القضاء، كما الحال مع الأجهزة الأمنية، تكمن في بضع "تفاحات عفنة" في القمة منها. وبتعبير جمال حشمت: كانت الهيئة القضائية جيدة، لكن بعض من دخلها أيام مبارك وجرى التمديد لهم فيها مراراً ومراراً، حتى بعد وصولهم إلى سن التقاعد، هم الأشخاص الفاسدون فيها... ليس لدى مرسي مشكلة مع القضاء، بل القضاء هو من لديه مشكلة مع مرسي [180].

180 من مقابلة للكاتبة مع جمال حشمت، إسطنبول، شباط/ فبراير ٢٠١٤.

انصب تركيز مرسي، تعويضاً عن انعدام أي خطة مدروسة لإصلاح القضاء أو إعادة هيكلته، على اجتثاث رؤوس أعلى الهرم القضائي، أملاً في فرض سلطته عليهم.

حلت الفرصة عندما أصدرت محكمة الجنايات في القاهرة حكماً قضائياً يوم ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر بتبرئة جميع المدعى عليهم الأربعة والعشرين بتهمة بقتل المحتجين يوم موقعة الجمل في ٢ شباط/ فبراير ٢٠١١. لقد قضت المحكمة بحكمها لغياب أدلة كافية، وكان من المتهمين وزراء سابقون ورجال أعمال وأعضاء كبار في "الحزب الوطني الديموقراطي" ورئيس مجلس الشعب في عهد مبارك. أثارت التبرئة لغطاً واسعاً، فهدد الثوار وعائلات الضحايا بالنزول إلى الشوارع احتجاجاً. وما بعث على الحراجة لدى مرسي شروع بعض الناشطين في إلقاء اللوم على جماعة "الإخوان"، مدَّعين أنها طرف في الحكم الذي هو انعكاس لروح التوافق الجديدة بين الجماعة والنظام السابق. ادعى ناشطون من أمثال محمد عبد العزيز من "حركة كفاية" المعارضة أن أحكام البراءة جزء من "التصالح بين جماعة الإخوان المسلمون وبين النظام السابق" [181]. آخرون اتهموا عناصر من الجماعة في التورط في موقعة الجمل، زاعمين أن هذا هو ما يبرر أحكام البراءة [182].

181 "'Battle of the Camels' Acquittals Shock Egypt' BBC Online, 11 October 2012, at www.bbc.co.uk/news/world–middle–east–19910446

182 المرجع السابق.

وبتلويح خطر تنامي المظاهرات، أيقن مرسي أن عليه التصرف، خاصة لتزايد الاستياء العام من أداء "الإخوان"، إذ فاقمته سوءاً إكمال مرسي مدة ١٠٠ يوم في منصبه من دون أن يفي بمعظم وعوده التي حواها برنامجه الانتخابي، فطفقت الدعوات التي تطالب باستقالته تنهال عليه طراداً، وتحول عنه المزاج العام. وفي مسعى لانتشال الوضع مما تردى إليه، استخدم مرسي أحكام البراءة لتوجيه ضربته إلى القضاء. آثر مرسي، كما هو الشأن مع العسكر، فعل عميلة جراحية وصوّب انتباهه إلى النائب العام عبد المجيد محمود. محمود كان رمزاً ذا سطوة من رموز نظام مبارك ونادى الثوار منذ وقت طويل بابعاده، إذ لشدّما حمل المحتجون صوره، تدليلاً على رغبتهم في التخلص منه، فضلاً عن إدانته، عبر المحاكمة الشعبية الرمزية التي نصبت في ميدان التحرير في شباط/ فبراير ٢٠١١ لـ"محاكمة" مسؤولي النظام السابق، بإفساد الحياة العامة، وحكم عليه بالإعدام شنقاً [183]. لذا، اعتقد مرسي أن التخلص من محمود خطوة شعبية ستجلب له من جديد دعم الثوار.

183 "عبد المجيد محمود... المنصب والإقالة"، "الجزيرة"، ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢: www.aljazeera.net.

وعليه، أعلن مرسي في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر إعفاء محمود من منصبه وإشغاله منصباً جديداً سفيراً لمصر لدى الكرسي الرسولي في الفاتيكان، لكن مرسي سعى بداية، في خطوة معهودة تنمّ عن الطابع غير الرسمي لعمل الجماعة، إلى عقد صفقة مع محمود بشأن تنزيل رتبته. مرد ذلك في جزء منه أن ليس للرئيس سلطة لإبعاد النائب العام؛ ذلك من حق مجلس القضاء الأعلى وحده. لذلك، اتصل مرسي بمحمود عن طريق وسيط، وحاول إقناعه بمنصب السفير. لكن ليس كل ما مورس من إقناع كان رقيقاً، فقد غرد عصام العريان: "أهمس لعبد المجيد محمود: الخيار الأفضل لك هو قبول المنصب بكرامة. فكر جيداً. الخيارات الأخرى صعبة" [184]. أما محمود نفسه، فادعى تعرضه للضغط والتهديد من مستشاري مرسي [185]. وفق الجماعة، وافق محمود مبدئيّاً على العرض و"لم يعترض"، وطبقاً لآخرين، طلب تعيينه في دولة عربية كالسعودية، لأنه لا يعرف أي لغة أجنبية [186]. لكن "الإخوان" فوجئوا، بعدما ظنوا أنهم أزاحوا محمود عن طريقهم بتدفق أفراد من سلك القضاء والثوار وشخصيات معارضة وإعلامية إلى الدفاع عن محمود، إذ شنوا حملة على مرسي بسبب شنه حملة على استقلال القضاء. وناشد القاضي أحمد الزند، وهو رئيس "نادي القضاة"، جميع القضاة الوقوف إلى جانب محمود، قائلاً: "احنا مش زي طنطاوي وعنان (لسنا مثل طنطاوي وعنان)" [187]. ومضى الزعيم المعارض حمدين صباحي إلى زيارة محمود، واتهم مرسي بـ"انتهاك حرمة القضاء" [188]. واتهم بعضهم هذه الشخصيات المعارضة بانتهاز قضية النائب العام بقصد تشويه سمعة "الإخوان". ولعل ثمة شيئاً من الحقيقة

ينطوي في هذا الاتهام نظراً إلى أن المعارضة كانت قد أبدت حماسة شديدة للإطاحة بمحمود بوصفه رمزاً من رموز النظام السابق. لكن هنالك أيضاً قلقاً صادقاً لدى عناصر ليبرالية بشأن أسلوب مرسي، كإصراره على اتخاذ قرارات اعتباطية، على ما يبدو، غير ذات أساس، وفردية. مثل هذه القرارات ولّدت كذلك إحساساً أججته وسائل الإعلام بأن "الإخوان" مصممون على الهيمنة على مؤسسات الدولة والتحكم بها. وهكذا، كان ثمة نوع من تكاتف الصفوف في وجه مرسي و"الإخوان" من جانب المعارضة والثوار والقضاء سيتبدى في ما بعد بصورة أكثر بروزاً.

184 "العريان للنائب العام: الخيار الأفضل لك قبول منصب السفير بكرامة"، **الأهرام**، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢: http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/1/248/260754.aspx 185 "النائب العام المصري والبقاء في المنصب"، "الجزيرة"، ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢: www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/10/20121013135626371129.html 186 من مقابلة للكاتبة مع صلاح عبد المقصود، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

187 بكري، **سقوط الإخوان**، ص. ٧٢.

188 "محسوب: الفلول نجحوا بإظهار مرسي ضعيفاً"، "الجزيرة"، "شاهد على العصر"، الحلقة ١٢، ٢٠ نيسان/ أبريل: www.aljazeera.net كما داخل الشخصيات القريبة من "الإخوان" الاضطراب من الوجهة التي انعطفت بها الأحداث. فقد علق المفكر الإسلامي والقاضي طارق البشري على مسألة عزل محمود بأنها "عدوان على السلطة القضائية، وهو أمر لا أظن أنه حدث من قبل في تاريخ مصر... والنائب العام ليس لديه علاقة بالتحقيق في موقعة الجمل" [189].

189 "البشري للشروق: قرار مرسي عدوان على السلطة القضائية"، **أخبار الشروق**، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢: www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12102012&id=5c0c219d–9fa2–41ee–acc9–bb4367cefbfd واستحال المزاج في الشارع، في غضون ذلك، أكثر هيجاناً، ودعا ناشطون من الثوار إلى احتجاجات جماهيرية ضد جماعة "الإخوان". في الحقيقة، أساء مرسي، الذي توقع أن تلاقي ضربته للنائب العام التهليل نفسه الذي لاقاه هجومه على طنطاوي وعنان، تقدير المزاج الشعبي بصورة مدهشة. ورداً على ذلك لجأت الجماعة مرة أخرى إلى الشارع. فأصدرت، غير دارية على ما يبدو بأي شيء آخر يمكنها فعله، بياناً يوم ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ناشدت فيه أنصارها التعبير عن غضب "الشعب" من أحكام التبرئة [190]. وغرد العريان مرة أخرى على موقع "تويتر" يدعو شباب "الإخوان" إلى التجمع عند المتحف المصري في القاهرة للتحرك بمسيرة إلى دار القضاء العالي [191]. وحذّر مختار العشري، وهو رئيس اللجنة القانونية في حزب "الحرية والعدالة" في مقابلة هاتفية مع "الجزيرة"، كأنه يرمي إلى تأجيج المشاعر الثورية، من أن "شخصيات من قيادة الحزب الوطني المنحل أُطلِق سراحها وهي موجودة في الشوارع لتقود، بلا شك، الثورة المضادة بلا هوادة" [192].

190 'Muslim Brotherhood to Join Protests against Acquittal of Revolution's Camel Battle Defendants', Ikhwanweb, 11 October 2012, at ikhwanweb.com/article.php?id=30325

191 "العريان يطالب شباب الإخوان بمحاصرة مكتب النائب العام"، **أخبار الشروق**، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢: http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12102012&id=d9eb4b9d–f18a–4f62–92db–0c6220164467

192 'Ashri: Counter–Revolution Old–Regime Stalwarts Free to Roam Again', Ikhwanweb, 13 October 2012 at www.ikhwanweb.com/article.php?id=30328

وعلى هذه الصورة، أدت جماعة "الإخوان" مرةً أخرى دور الفاعل الثوري الذي يجهد في تعبئةٍ مضادة بالضد من الدولة نفسها التي يتزعمها. ولم تجد

الجماعة أيضاَ ضيراَ إزاء الطريقة التي تعمل بها مفيدة بأنها تسعى إلى استخدام المظاهرات لـ"الضغط على هيئات التحقيق لتقديم أي دليل لديها إلى القضاة لإحقاق العدالة وإنزال القصاص"، ولـ"حض النائب العام... على الاضطلاع بواجبه لحماية المجتمع، وأن يكون مخلصاً للشعب وأهداف الثورة، وليس للنظام الفاسد السابق وأزلامه" [193]. إن الاستغاثة بالجماهير على هذا النحو قل ما يتوقعها المرء من جماعة في السلطة بغض النظر عن محدوديتها.

193 'Muslim Brotherhood Statement on Friday 12 October Protests and Clashes' Ikhwanweb, 14 October 2012 at www.ikhwanweb.com/article.php?id=30329

ومثل ما هو متوقع اتخذت المظاهرات منحى بشعاً من جراء اصطدام مناصري "الإخوان" بمعارضيهم، إذ أصيب أكثر من ١١٠ من المتظاهرين بجراح في أحداث العنف التي شهدت عراكاً بالأيدي في الشوارع. وكان مرسي في تلك الأثناء يواجه مشكلة مع النائب العام، الذي أبى بعدما رأى موجة تأييد غير متوقعة، ترك منصبه، ومضى إلى عمله كالمعتاد. فأسقط ذلك مرسي في مأزق، لكن رائياً ما عليه موقف الهيئة القضائية من تصلب، وإدراكاً منه أن ليس لديه ولاية قانونية لإجبار محمود خارجاً، دُفع إلى النكوص عن قراره الأول، فاجتمع بمحمود في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر للتفاهم معه على صفقة تمكنه من البقاء في منصبه حتى سن التقاعد.

جهدت الرئاسة كل الجهد أن تروج لهذا التراجع على أنه "سوء فهم". فأبلغ نائب الرئيس محمود مكي وسائل الإعلام بأن الرئيس لم ينوِ البتة إقالة النائب العام: "لو كانت لمكتب الرئيس نية عزل النائب العام لأقدم على ذلك منذ اليوم الأول للرئاسة" [194]. وادعى مكي أن مرسي كان قد "اقترح" ببساطة على محمود ترك منصبه خوفاً على سلامته من درجات الغضب الشعبي العالية ضده [195]. لكن الضرر وقع رغم التراجع. فاستعداد مرسي للتنازل وإقدامه على ذلك من دون مقاتلة حقيقية فتحا الباب على مصراعيه أمام حملات هجوم وانتقادات أخرى. وكما قال وزير الدولة للشؤون القانونية والنيابية محمد محسوب: "في رأيي أن هذا أخطر قرار تراجع عنه مرسي. وبدأت الإخفاقات كلها بعد ذلك. وأصبح الجميع يدركون أنه عند الضغط على الرئيس، سيتراجع" [196].

194 Mostafa Ali, 'Morsi Politely "Asks" Defiant Prosecutor–General to Stay On', Ahram Online, 13 October 2012, at english.ahram.org.eg/NewsContent/1/0/55526/Egypt/0/Morsi–politely–asks–defiant–prosecutorgeneral–to–s.aspx

195 المرجع السابق.

196 "محسوب: الفلول نجحوا بإظهار مرسي ضعيفاً"، "الجزيرة"، "شاهد على العصر"، ج. ١٢، ٢٠ نيسان/ أبريل:. بتصرُّف من: http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2014/4/20

إذن، انتهت محاولة مرسي في الهجوم على السلطة القضائية بإخفاق ذريع، وتزعزعت صورته ومكانته، بل طفقت جماعة "الإخوان" في هذه المرحلة

تجرجر أذيالها. فقد أبانت عن قلة كفاءتها السياسية وعجزها عن كسر الطوق الذي تقولبت فيه منذ عقود. وبالفعل، بدا جلياً أنه ليس لدى الجماعة سياسة ذات مضمون واقعي.

أما إسلامياً، فما أنجزت الجماعة كذلك إلا أقل القليل. فرغم كل المخاوف من أنها ستؤسلم مصر، ما سلكت هذا المسار قط. ولئن نَمّت النخبة الانطباع بأن الجماعة أقامت قندهارها في مصر، في ظل قصص عن قص شعور فتيات غير محجبات في وسائل النقل العامة من لدن إسلاميين يحملون مقصات، فإن ذلك كان بعيداً كل البعد عن الواقع. واقع الحال أن لا شيء بدر عن الجماعة تميز به نفسها بصفتها حزباً إسلاميّاً. فلقد حاول حزب "الحرية والعدالة" تقديم مشروع قانون لدعم أنظمة التمويل الإسلامية تم تعطيله لما حل البرلمان، لكنه لم يفعل الكثير لتقديم قوانين إسلامية، بل حتى جهود الجماعة في ما يتعلق بالفضائل العامة، وهو مجال أحسنت الجماعة تقليدياً في التعبير عنه، اتصفت بمحدوديتها. فقد أخبر سعد الكتاتني **الأهرام** في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١: "في حال وصول الحزب إلى سُدَّة الحكم في البلاد، فلن يَمنع الخمور في المنازل أو الفنادق، ولن يُحجب المواقع الإباحية، ولن يطبق الحدود، ولن يتدخل في تصرفات السائحين على الشواطئ" [197]. وعلى العموم، تم الوفاء بهذه الوعود.

197 "حلقة نقاشية: الحركات الإسلامية في الوطن العربي"، **المستقبل** ٤١٦ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦) [ص. ١٠]: www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_416_halkanikashia(alhrakatalaslamya).pdf وبالمثل، اتسمت مقاربة "الإخوان" بشأن مسوّدة الدستور بتمالك النفس أيضاً. لقد وجدت الجماعة نفسها، في مسعى منها لإرضاء جميع الأطراف في وقت واحد، في موقع شاذ تحاول فيه كبح لجام السلفيين، الذين كانوا يعتزمون ربط نص الدستور بالشريعة الإسلامية بصورة أوثق. فقد طالب السلفيون بتعديل المادة الثانية من دستور سنة ١٩٧١ لتحديد "الشريعة الإسلامية" لا "مبادئ الشريعة الإسلامية" باعتبارها مصدر التشريع، كما دعوا إلى تحوير المادة الثالثة لتصبح "السيادة لله وهو مصدر السلطات" بدلاً من "السيادة للشعب وهو مصدر السلطات" [198].

198 Gammal Essam El–Din, ‘Salafists Battle for a Religious State in Egypt’ Ahram Online, 12 July 2012, at english.ahram.org.eg/WriterArticles/NewsContentP/1/47554/Egypt/Salafists–battle–for–a–religious–state–in–Egypt.aspx رغم شعار "الإخوان" الذي حملوه منذ زمن طويل "القرآن دستورنا"، فضلاً عن وعد مرسي بـ"إعادة فتح" مصر إسلامياً، فقد اتصفت مقاربتهم إزاء مسوّدة الدستور ببراغماتية عالية، إذ نظروا دوماً إلى أن تطبيق الشريعة ينبغي أن يكون بالتدريج، بمعنى أنه ما دام تم الاحتفاظ بأهداف الشريعة العامة ومبادئها الأساسية، يمكن تأجيل أو إعادة تفسير تفاصيل من قبيل تطبيق الحدود لتتفق مع الواقع المعاصر. والحق أن مرسي نفسه أخبر وسائل الإعلام قبل انتخابه بأن الحدود جزء من أحكام الفقه لا "الشريعة الإسلامية"، التي وصفها بالإطار العام [199]. وبهذا، تحلى موقف جماعة "الإخوان" إزاء مواد الدستور ذات الصلة بالدين بمرونة أكبر بكثير من السلفيين، بل أبدت تذمراً من أن إصرار السلفيين على ربط الدستور بصورة أوثق بالشريعة الإسلامية ليس إلا مصدر إزعاج يعمل على إعاقة عملية وضع مسودة الدستور.

199 "محمد مرسي: قطع يد السارق ليس من الشريعة وإنما حكم فقهي"، "يوتيوب"، ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢: www.youtube.com/watch?v=nqvf1HffCus وسلكت الجماعة في النتيجة خط الوسط المعتاد. فلئن ظلت المادة الثانية على ما هي عليه، تنص على أن "الإسلام دين الدولة، واللغة

العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"، أضافت مادة جديدة تنص على وجوب استشارة علماء الأزهر في كل ما يتصل بشؤون الشريعة. وما أثار جدلاً أكبر إضافة مادة جديدة كانت بمنزلة رشوة للسلفيين، تتوسع في ماهية مبادئ الشريعة الإسلامية. المادة هي: "مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية (القرآن والحديث)، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة". وإذ أثارت هذه المادة قلقاً شديداً لدى كثيرين من الليبراليين، فإنها مثلت تنازلاً كافياً لإقناع السلفيين بدعم المادة الثانية من دون تغيير.

وما عدا الشعار القديم "القرآن دستورنا" الأثير على قلوب "الإخوان" ووعد مرسي بـ"إعادة فتح" مصر إسلامياً قبل الإنتخابات، فقد انْحلّ المشروع الإسلامي للجماعة على ما يبدو بعدما استغرقها واقع السياسة اليومية. وبالفعل، إن مرد انعدام تركيز الجماعة على الأسلمة هو في جزء منه نتيجة الصعوبات السياسية التي سرعان ما غمرت الجماعة، كما أنه مظهر من مظاهر قلق "الإخوان" تجاه الطريقة التي ينظر بها إليها مجتمعها والغرب، فضلاً عن رغبتها في أن ينظر إليها بوصفها تنظيماً تقدمياً بوسعه العمل داخل إطار الدولة الحديثة.

لكن الأهم من ذلك أن غياب تركيزها على الأسلمة يعكس كذلك حقيقة أن رؤيتها الإسلامية، كما تبين، غير متطورة كحال رؤيتها السياسية. فلم تقبل الجماعة مطلقاً على تأطير أيديولوجيتها ضمن بِنْيَة أو موديل سياسي ذي مغزى، مؤمنة، في ما يبدو، بخطابها أن الإسلام وحده هو الحل. ونتيجة لذلك ظلت عالقة بالشعارات واستخدمت الإسلام بصورة أساسية أداة للحشد وصرخة تأليب دعماً لأغراضها السياسية. وإذا كانت هذه المقاربة تستهوي قاعدتها الأساسية، فإنها عملت على تغريب آخرين، وكل ما ينطوي عليه من اتهامات بأن مرسي رئيس للإسلاميين وليس رئيساً للمصريين جميعاً.

في غضون بضعة أشهر قليلة من تولي السلطة، أخفقت الجماعة في أن تنجز شيئاً على كل المستويات تقريباً، وغدا المجتمع المصري أكثر انقساماً على نفسه من أي وقت مضى. كما نفّرت الجماعة القوى السياسية الأخرى منها التي كان يمكن أن تبني معها منبراً مشتركاً، وقيدت نفسها بمواجهة قوى النظام القديم، التي أثبتت قدرتها على أن تبز الجماعة في كل جولة تقريباً. ومنذ ذلك الحين فصاعداً كان هبوطاً حتى الهاوية.

الفصل الثالث

السقوط

بعد بضعة شهور قليلة في السلطة وجماعة "الإخوان المسلمون" كانت في محنة. فما لبثت تكابد من أجل فرض سلطتها، ووجدت نفسها محشورة في الزاوية عند كل منعطف تقريباً. لقد عجزت عن هزيمة المجلس العسكري الذي برهن أنه "شريك" أقوى حيلة مما تصورته. وبرغم تخلص مرسي من بعض الوجوه القديمة من القيادة العسكرية فإن الرئيس ما زال غير طليق. أما محاولاته لتحدي القضاء، فأسفرت كذلك عن نتائج عكسية، وبدا رجلاً ضعيفاً أكثر من أي وقت مضى. وفي تلك الأثناء، كانت الجماعة قد أخفقت في كسب مؤسسات الدولة إلى جانبها، أو كما عبر المحلل كمال حبيب: "أخفقَت في فهم روح الدولة"، وليس لديها الأدوات للتعامل معها [200]. لهذا، ظلت الجماعة تجلس في منأى عن الدولة التي يفترض أنها تقودها. كما بدت الجماعة في عزلة أكثر فأكثر. فإخفاقها في التخلص من عقلية جماعة معارضة شبه سرية، وثقتها بمن يشايعونها فحسب بدلاً من العمل بأسلوب توافقي صادق، عنيا إعراض القوى السياسية، التي كانت مستعدة لإعطائها فرصة لما تولت السلطة، عنها أكثر فأكثر. وبدأت الجماعة تبدو أشبه بجزيرة محاطة ببحار هائجة.

200 Heba Saleh, 'Egypt's "Deep State" Accused of Whipping Up Anti–Morsi Feeling', Financial Times, 3 July 2013 at www.ft.com كذلك برهنت الجماعة عجزها عن تقديم الأساسيات. فبرغم لائحة من الوعود التي أطلقها مرسي في حملته الانتخابية، مثل تحسين حركة المرور، وتعزيز الأمن، ونشر النظافة، في أيامه المئة الأولى في المنصب، فليس بوسع الجماعة سوى الإشارة إلى قلة من الإنجازات الملموسة. وقد عبر مصمم غرافيك في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ عن شكواه بالقول: "هذه ليست ثورة، إنهم يخدعوننا. لم يتغير شيء منذ ٢٥ يناير ٢٠١١. لم يتحقق أي مطلب من مطالبنا. وكل يوم يمر نعود فيه ثلاث سنوات إلى الوراء. لا شيء تغير" [201]. مثل هذا الضرب من الشكوى كان شائعاً.

201 'Egypt Voices: Protesters See Failed Revolution', BBC Online, 25 January 2013, at www.bbc.co.uk/news/world–middle–east–21206156

لا أحد توقع أن يأتي "الإخوان" بالمعجزات خلال هذه المدة القصيرة من الزمن في مثل تلك الظروف الاستثنائية؛ لكن الجماعة باندفاعها نحو السلطة، وزهوها بنفسها، كبّلت نفسها بوعود طموحة لا يمكنها الوفاء بها. وفي النتيجة، سرعان ما أعطت الانطباع بأنها عاجزة عن إنجاز ما تصبو إليه. واتضح أن

مرسي مثله "مثل أي شخص آخر" و"ليس لديه ملمس سحري" [202]. والإنجازات الملموسة المعدودة التي يمكن للجماعة الاستشهاد بها ذات طابع متفرق ومتأصلة في الغالب في ما هو محلي. بالسؤال عن تعداد نجاحات الجماعة السياسية الملموسة، استشهد كثيرون من عناصرها بمخططات أقاموها لجمع القمامة محليّاً، وغالباً ما كانوا يشاركون فيها بأنفسهم. وبالمثل، احتفلت صفحة في موقع "فايسبوك" بمسمى "إنجازات الإخوان" بإطلاق حزب "الحرية والعدالة" بالتعاون مع جماعة "الإخوان" حملة مشتركة في أسيوط للتعاطي مع تصاعد أسعار المواد الغذائية، دعَوها حملة "إخوان في مواجهة غلاء الأسعار"، تتضمن إقامة أسواق خاصة بأسعار سلع مخفضة [203]. ومع أن مثل هذه المبادرات حَرِيَّة بالتقدير حتماً، فإنها أقرب ما تكون إلى عمل منظمة خيرية منها إلى حزب في السلطة.

202 'Have Morsi's First 100 Days Been a Success?', Al–Jazeera, 9 Oct 2012, at http://www.aljazeera.com/programmes/insidestory/2012/10/201210952026585832.html

203 صفحة "فايسبوك": إنجازات الإخوان المسلمون، ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٥: ar–ar.facebook.com/Achievements.Of.Ikhwans كما أعطت الجماعة الانطباع بأنها تعيش في فوضى تنظيمية. لقد كان هنالك، فضلاً عن تغيير الجماعة سياساتها باستمرار، التأرجح ما بين المشروعيتين الدستورية والثورية، ناهيك عن الأسلوب الأخرق لمرسي، وإحساس عام بالتخبط والفوضى. لقد طفق أعضاء في الجماعة، ومنهم من كان حتى في مستويات دنيا، بالظهور في وسائل الإعلام للإدلاء، في ما بدا، بتصريحات سياسية اعتباطية. وبكلمات النائب السابق للمرشد، محمد حبيب، كانت شخصيات توالي "الحديث في شؤون الرئاسة وعمل الرئيس كأنها هي التي تخطط وتدير" [204]. وترددت الحال كثيراً نتيجة القرارات التي تصدر أحياناً في الليل وتلغى في النهار. كل ذلك ولّد انطباعاً بأن الحزب غير جاهز للحكم، وأن أفراد النخبة فيه يتصرفون مثل الهواة وليس مثل رجالات دولة [205].

204 محمد حبيب، **الإخوان المسلمون: بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية**، القاهرة، سما للنشر، ٢٠١٣. ص. ١٣٩

205 رياض زكي قاسم، تقرير عن ندوة مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي، "مركز دراسات الوحدة العربية"، **المستقبل العربي** ٤١٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣): www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_419_rayadkassam.pdf وهكذا، عوضاً عن أن تحدّ الجماعة من الفوضى بدت تضيف إليها، بل لم تحرك ساكناً، ولم تغير طريقتها في العمل ومضت بصورة عمياء تسير في طريقتها قدماً رغم تكشف الحالة أمامها. كما مالت الجماعة على نحو متزايد إلى التحشيد أداةً للاختيار. واستحالت مصر أكثر فأكثر طابع ميدان معارك تصارع فيه القوى المختلفة بعضها بعضاً حتى النهاية في الشوارع. الواقع أن الجماعة أثبتت على نحو قاطع عجزها عن العمل بوصفها فاعلاً سياسياً ناضجاً أو حتى فهم الوسط السياسي الذي كانت تعمل فيه. لقد بات الاحتفاظ بالسلطة بأي ثمن، رغم وعودها المعاكسة، غايتها الأساسية. لذا، ليس مفاجئاً أن نهايتها لما حلت، كانت خاطفة وقاسية، وبدت الجماعة ضائعة ومشدوهة تماماً كما كانت عليه حالها حينما اندلعت الثورة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

الانحدار إلى الفوضى

إذا كانت ثمة لحظة في عهد "الإخوان" في السلطة تجلت فيها بداية النهاية، فهي اللحظة التي أعلن فيها مرسي إعلانه الدستوري المفاجئ في ٢٢ تشرين

الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. كان ذلك الإعلان محاولة جريئة من مرسي لبسط سلطته على ميدان شعر فيه بالتقييد. فرغم كل مساومة الجماعة للعسكر، ظل مرسي تحت طوق المجلس العسكري الذي لا يبغي التراجع إلى الخلف والسماح للحركة لكي تحكم بحرية. ومثلما أبان يحيى حامد، وهو وزير الاستثمار في حكومة مرسي، فقد "كان الجيش دائماً يبعث برسالة: إذا كانت معك السلطة التنفيذية، فسآخذ السلطة التشريعية، وإذا أخذت التشريعية، فسأقوض أعمالك في التنفيذية، وسأخلق لك مشكلات في الدولة، فلا تستطيع أن تنطلق بها في تقدم أو تنمية حقيقية" [206]. ولعل أمثال هذه التعليقات لا تخلو من مبالغة، لكن من غير شك حدّ المجلس العسكري قدرة الجماعة على المناورة، إذ أصر مثلاً على الموافقة على وزراء وزارات معينة قبل تعيينهم، كما أعاق بعض محاولات الجماعة في مشروعات تطويرية عندما تعرضت مصالحه للخطر. ومن ذلك مقترحات الجماعة لتطوير سيناء والمساحات المحيطة بقناة السويس، وهما منطقتان كان الجيش يراهما ضمن نطاقه الخاص [207]. وهكذا، لبث المجلس العسكري مثابراً على الحد من حرية الجماعة في العمل.

206 "التفاصيل الأخيرة لحكم مرسي"، "الجزيرة"، "بلا حدود"، الحلقة الأولى، ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣: www.aljazeera.net
207 يقول يحيى حامد، وهو وزير الاستثمار في حكومة مرسي، إنه "بعد مناقشة دامت ثلاثة شهور في مجلس الوزراء (لمشروع إنشاء منطقة صناعية على ضفتي قناة السويس)، طلع علينا ممثل الجيش الذي كان يبعثه الفريق السيسي بين فينة وفينة، وهو المسؤول عن ملف المشروع في الجيش، وقال: إن لدى الجيش تحفظاً كبيراً على مشروع قناة السويس... الجيش لا يريد الاستغناء عن أي شبر داخل قناة السويس التي يسيطر عليها اليوم... ويرى أن المشروع لا بد أن يتولاه الجيش بنفسه"، ثم تابع حامد قائلاً: "فعرقل الجيشُ القانون، ومرت أربعة شهور ولم يصدر القانون، حتى إن أحداً لم يستطع الخروج من مجلس الوزراء ليناقش القانون في مجلس الشورى. وبقي الجيش معارضاً مشروع قناة السويس خمسة شهور" (التفاصيل الأخيرة لحكم مرسي، "الجزيرة"). وعندما سئل مسؤول عسكري عن السبب الذي يدعو الجيش إلى إيقاف مشروعات من هذا القبيل، كان التبرير الوحيد الذي ساقه، أن "الإخوان" يريدون أن يبيعوا كل شيء لقطر (من مقابلة للكاتبة مع مسؤول عسكري، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤).

في غضون ذلك، صعّب القضاء الأمور، فزيادة على حله مجلس الشعب، ورفضه قبول محاولة مرسي عزل النائب العام، هدد "نادي القضاة" بمقاطعة الإشراف على إجراء الاستفتاء على الدستور زائداً الشروع في إضراب مفتوح إذا لم يؤخذ بالتغييرات المقترحة على القسم الخاص بالسلطة القضائية في الدستور. والأهم من ذلك إعلان المحكمة الدستورية في تشرين الثاني/ نوفمبر أنها حددت يوم ٢ كانون الأول/ ديسمبر للنظر في القضايا التي تطعن بشرعية كلٍّ من مجلس الشورى والجمعية التأسيسية. وبما أن المحكمة الدستورية كانت قد أصدرت حكمها بحل مجلس الشعب في حزيران/ يونيو، فقد داخلت "الإخوان" القناعة أنها ستصدر أحكاماً مماثلة بحق هاتين الهيئتين لبدء عملية حلهما. وعليه، رد مرسي بهذه الخطوة الجريئة، وبذلك، كان يبذر من غير دراية بذرة سقوطه بنفسه.

أضفى الإعلان الدستوري على الرئيس سلطات جديدة واسعة، جاعلاً منه بالفعل فوق الإشراف القضائي. والمادة الثانية كانت الأكثر مدعاة للجدل، فقد نصت على أن

> الإعلانات الدستورية والقوانين والقرارات الصادرة عن رئيس الجمهورية منذ توليه السلطة في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ حتى نفاذ الدستور وانتخاب مجلس شعب جديد تكون نهائية ونافذة بذاتها غير قابلة للطعن بها بأي طريق وأمام أي جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراته بوقف التنفيذ أو الإلغاء، وتنقضي جميع الدعاوى المتعلقة بها والمنظورة أمام أي جهة قضائية [208].

[208] 'English Text of Morsi's Constitutional Declaration', Ahram, 22 November 2012, at english.ahram.org.eg/News/58947.aspx أثارت المادة السادسة ذات القدر من الجدل، إذ نصت على أن لرئيس الجمهورية أن "يتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة لحماية البلاد وأهداف الثورة"، لكن الملاحظ أن الإعلان لم يسهب في ماهية هذه الإجراءات والتدابير، ولا الكيفية التي سيجري بها تعريف أهداف الثورة بدقة. المادة الخامسة أعلنت بدورها أنه "لا يجوز لأي جهة قضائية حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية". ولم يضع هذا الإعلان الرئيس فوق القانون فحسب، بل كذلك وضَع هاتين الهيئتين اللتين يهيمن عليهما الإسلاميون فوق القانون.

كذلك استخدم مرسي الإعلان للتخلص من النائب العام، عبد المجيد محمود، الذي قاوم عزله من منصبه في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢. فنص الإعلان على أن صاحب المنصب يعينه الرئيس، ويبقى في منصبه أربع سنوات فقط. وقد جرد ذلك عمليّاً محمود من منصبه، الذي قضى على إشغاله إياه ست سنوات. ولم يضيِّع مرسي وقتاً في إحلال مرشحه طلعت إبراهيم، وهو قاضٍ معروف بالدفاع عن استقلال القضاء أيام النظام السابق، محل محمود. كما أمر الإعلانُ بإعادة التحقيقات والمحاكمات في جرائم القتل والجرح التي ارتكبت أثناء الثورة.

مثّل إعلان الرئيس، الذي تميز حكمه بالتردد والتراجع، خطوة راديكالية مثيرة للدهشة. فمن اللافت أنه جاء في وقت كان مرسي يشعر فيه بالابتهاج إلى حدٍّ كبير. فقد أصاب للتو نجاحاً من نجاحات قليلة في سياسته الخارجية بالمساعدة في التوسط لعقد صفقة سلامٍ بين دولة إسرائيل وحركة "حماس"، وهو أمر جلب له تأييداً دوليّاً واسعاً. لقد أمل مرسي، كما يبدو، أن يظهر إعلانه الدستوري عزمه على العمل ليس في الجبهة الداخلية فقط، بل تلبية مطالب الثوار أيضاً بضربه أحد معاقل النظام القديم في الصميم.

كان ذلك سوء تقدير فادحاً. فمن الفور أثار الإعلان الاهتياجات، وتهاطل على مرسي سَيلٌ من الاتهامات مفادها انقلابه على الشرعية الدستورية، أو "استبداد رئاسي مطلق" [209] وفق وصف السياسي الليبرالي عمرو حمزاوي، على حين اتهم المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعي، مرسي بنصب نفسه فرعون مصر الجديد، محذِّراً من أن الإعلان لطمة كبيرة للثورة وقد يسفر عن عواقب وخيمة [210]. كما ثار غضب بعض من في السلطة القضائية، فدعا "نادي القضاة" إلى مقاطعة المحاكم حتى يلغي مرسي إعلانه. ثم اندلعت الاحتجاجات الشعبية في كل مكان، لا في القاهرة وحدها حيث

تدفقت الحشود إلى ميدان التحرير، بل في مدن أخرى أيضاً منها الإسكندرية وأسيوط. وهوجمت بعض مكاتب جماعة "الإخوان" وأضرمت فيها النيران، ونادى المحتجون بصخب بسقوط مرسي. كان المزاج الشعبي في حالة من الغليان، والأمور تنذر بالخروج عن نطاق السيطرة.

209 David D. Kirkpatrick and Mayy El Sheikh, 'Citing Deadlock, Egypt's Leader Seizes New Power and Plans Mubarak Retrial', New York Times, 22 November 2012 at www.nytimes.com/2012/11/23/world/middleeast/egypts–president–morsi–gives–himself–new–powers.html 210 Peter Beaumont, 'Mohamed Morsi Bars Court Challenges and Orders Hosni Mubarak Retrial', Guardian, 22 November 2012, at www.theguardian.com/world/2012/nov/22/mohamed–morsi–mubarak–retrial–egypt بررت الجماعة المصعوقة إلى حدٍّ ما جراء صدمتها من رد الفعل العدائي هذا تشديد قبضتها على السلطة بمفردات ثورية، محاجة بأن مرسي كان يحاول ببساطة أن يحمي الثورة ويقودها قدُماً في مواجهة القوى المعادية لها. فقد ادعى حزب "الحرية والعدالة" أن الإعلان حقق "الكثير من أهداف الثورة التي طالبت بها كل القوى السياسية والشعبية التي شاركت في ثورة ٢٥ يناير" [211]، فيما شدد الدكتور محمود غزلان، وهو عضو مكتب الإرشاد في الجماعة، على أن الإعلان يحمي "المطالب المبدئية للثورة" [212]. وأخبر رئيس الوزراء، هشام قنديل، قناة "الجزيرة"، إبّان ذلك، بأن الإعلان إنّما أُصدِر "للمحافظة على ما بنيناه وإتمام مسيرتنا الثورية" [213]. والحق أن الإعلان ليس على ما يبدو تحركاً استبداديّاً مقصوداً من جانب مرسي، إنّما بالأحرى محاولة غير متقنة للتعامل مع آخر جولة من التحديات، ومنها ما ظنه مرسي استقصاداً من القضاء لتوجيه لطمة جديدة خطيرة وقاتلة إلى إدارته بحل مجلس الشورى والجمعية التأسيسية. لقد شعر التيار الإسلامي، مثلما بين المستشار القانوني لمرسي، فؤاد جاد الله بأن القضاء

211 'Freedom and Justice Party Statement on Recent Constitutional Declaration', Ikhwanweb, 25 November 2012, at ikhwanweb.com/article.php?id=30420

212 'Ghozlan: Morsi Constitutional Declaration in Line with Popular Will and Revolutionary Demands', Ikhwanweb, 23 November 2012, at ikhwanweb.com/article.php?id=30413

213 "هشام قنديل... رؤيته لمستقبل مصر"، "الجزيرة"، "بلا حدود"، الحلقة الثانية، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢: www.aljazeera.net متربص به، وحاولتُ مراراً أن أؤكد لقيادات هذا التيار أنه لا وجود لأي تربص من القضاء بهم... ومنذ حددت المحكمة الدستورية جلسة ٢ ديسمبر للنظر في دعوى حل مجلس الشعب، وبطلان قانون معايير تشكيل الجمعية التأسيسية، ساد اعتقاد في أوساط قصر الرئاسة وحزب "الحرية والعدالة" والأحزاب المتحالفة معه بأن المحكمة سوف تحل المجلس والجمعية في جلسة واحدة [214].

214 "مذكرات المستشار القانوني للمعزول تروي قصة الإطاحة بطنطاوي وعنان"، **أخبار الشروق**، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣: www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23112013&id=29e6b622–acca–4279–b120–68f4dc1bcba8

لا ريب أن الجماعة رأت في القضاء كياناً مسيَّساً ينوي إسقاطها مهما كلف الأمر. لكن ذلك ليس كل شيء، فقد اعتقدت أيضاً أن موقف المحكمة الدستورية كان جزءاً من مؤامرة كبيرة تحاك ضدها. لقد ادعى مرسي أن سبب إصداره الإعلان الدستوري، مثلما روى نائب المرشد السابق محمد حبيب، هو وجود مؤامرة تهدف إلى "إرباكه، ثم الإطاحة به" [215]. ذلك شوّف حقيقة أن "الإخوان" ما لبثت ترى خطراً في كل منعطف كأنها ما فتئت حركة مقموعة تتوارى في الظلال. إن التربية القائمة على الاعتقاد بأن هناك مؤامرة

ضد الجماعة صار الحالة الافتراضية لها، وتم الاستشهاد بهذه المؤامرة بوصفها المبرر الأساسي لكل تحركاتها الوقائية بما في ذلك الإعلان الدستوري لمرسي.

215 حبيب، **الإخوان المسلمون**، ص. ١١٨.

وبهذا، كان الإعلان الدستوري محاولة يستبطنها الذعر والهَلَع من جانب مرسي ليحول دون اقتناص السلطة من تحت أنفه، كما كانت محاولة منه لحماية عملية وضع مسودة الدستور، التي حفتها المخاطر منذ بدايتها. فقد انتقدت أحزاب المعارضة أول جمعية تأسيسية انتخبت في البرلمان الذي هيمن عليه الإسلاميون في آذار/ مارس ٢٠١٢ بسبب الحضور الكثيف للتيار الإسلامي فيها. وإذا نظرت جماعة "الإخوان" إلى التفوق العددي للإسلاميين في هذه الهيئة على أنه نتيجة طبيعية لنجاحها في الانتخابات البرلمانية، فإن الجهات السياسية الأخرى اتهمت الجماعة بالعمل على التحكم بعملية وضع مسودة الدستور. ولهذا، انسحبت شخصيات المعارضة واحداً بعد الآخر من الجمعية التأسيسية إلى أن أصبحت قانوناً غير دستورية لانعدام تمثيليتها. ثم انتُخِبت جمعية تأسيسية أخرى في حزيران/ يونيو، وأمل منها أن تكون أكثر توازناً وتمثيلاً، لكن سرعان ما بدأت تُهَمٌ مماثلة توجه إلى "الإخوان"، وشرعت القوى العلمانية والليبرالية في الانسحاب منها. وفي أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر، حدث خروج لافت للنظر، فقد انسحبت قوى رئيسية منها ممثلون عن الكنيسة وأعضاء في أحزاب علمانية بالإضافة إلى شخصيات سياسية مؤثرة منها عمرو موسى تذمراً من تجاهل المعسكر الإسلامي لاقتراحاتهم. ونظراً إلى هذا الخروج والحكم الوشيك للمحكمة الدستورية في ٢ كانون الأول/ ديسمبر، فقد خشيت جماعة "الإخوان" من أن مساعيها في إتمام مسودة الدستور معرضة لخطر مميت.

لذا، من نواحٍ مختلفة يمكن فهم إصدار ذلك الإعلان الدستوري في سياق تلك المرحلة، لكنه كان مع ذلك تحركاً ارتكاسياً وقصير النظر، مبرّزاً مرةً أخرى افتقار الجماعة إلى الخبرة، وعجزها عن فهم البيئة السياسية التي تعمل فيها. فرغم تلبد البلاد بالجو المسموم، أخفق مرسي في استيعاب الكيفية التي ستستقبل بها أفعاله وما هي طبيعة الحركة المضادة للإعلان الدستوري. ذلك ليس ناتجاً عن افتقار الجماعة إلى الفهم فقط، بل هو نوع من الغطرسة. فلربما تحدثت الجماعة كثيراً عن الحوار والتوافق، لكنها أبقت على الموقف نفسه المستخف حيال معارضيها الذي أظهرته في اللحظات الأولى من بلوغ السلطة. لقد أخفق مرسي بصورة شخصية في الأخذ بالحسبان حاجته إلى بناء توافق حقيقي في تلك اللحظة من المرحلة الانتقالية، معتقداً، كما يبدو، أن ضمَّه بضعةً من الأقباط والنساء إلى مؤسسات الحكومة يكفي لتبيان صدق شموليته. وعليه، ليس غريباً أن يجري هذا الإعلان المزلزل من جانب واحد من

غير تشاور مع القوى السياسية الأخرى. وما هو أكثر غرابة فقد أعِدَّ من دون الرجوع إلى كثرة من مستشاري مرسي أنفسهم. لقد أبدى نائب الرئيس القاضي محمود مكي، رغم خبرته القانونية، ذهوله لأنه سمع بالإعلان أثناء زيارته إلى باكستان. وعلق سمير مرقص وهو مستشار مرسي لشؤون التحول الديموقراطي: "لقد فاجأني الإعلان الدستوري. ولم تجرِ استشارتي مطلقاً بشأنه" [216]. وكشف وزير العدل في حكومة مرسي، أحمد مكي، في تلك الأثناء، أنه ما علم شيئاً عن الإعلان الدستوري إلا في يوم إعلانه [217].

216 علاء بيومي، "The Many Faces of Mohamed Morsi"، "الجزيرة"، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢: www.aljazeera.com/indepth/features/2012/12/201212137133292 0740.html
217 "ليلة الاتحادية"، "يوتيوب"، ٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠١٤: www.youtube.com/watch?v=02–UVLXA7rE

هذا الموقف، المزدري تقريباً للآخرين، دالٌّ أيضاً على ميل الجماعة إلى الاعتماد على نزعة الغالبية (majoritarianism)، معتقدة أن نصرها الانتخابي قد أعطاها الحق في أن تفعل ما تشاء باسم الشعب. فالجماعة، كما أبان عبد الموجود الدرديري، وهو إخواني ونائب برلماني عن حزب "الحرية والعدالة"، خُدِعت بانتصاراتها الانتخابية، فظنت أنه صار لها تفويض شعبي "للتحرك وإصلاح مشكلات البلاد"، فيما أكسب "إخفاق الأحزاب الأخرى في الانتخابات الحرة والنزيهة شيئاً من الجرأة للجماعة، وهو أمر ما كان ينبغي أن يحدث" [218]. وأوجزت تعليقات للمرشد السابق مهدي عاكف هذه الذهنية المنبثقة عن نزعة الأغلبية، إذ صرح في آب/ أغسطس ٢٠١٢ قائلاً: "تبّاً لكل من لم يقبل الحكم الإسلامي الذي يريده الشعب. لماذا؟ لأن على الشعب قبوله" [219]. لذلك، اعتقدت الجماعة أنها بإصدار الإعلان الدستوري، كما حال قضايا أخرى كثيرة، فهي إنّما لديها الولاية لفرض ما تراه ملائماً.

218 من مقابلة للكاتبة مع الدكتور عبد الموجود الدرديري عن طريق برنامج الاتصال "سكايب"، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

219 برنامج "زمن الإخوان"، محمد مهدي عاكف – الجزء الثاني، تلفزيون "القاهرة والناس"، ١١ آب/ أغسطس ٢٠١٢: www.youtube.com/watch?v=YL6407Lz62Q

دلل ذلك على أنه على خطأ فادح. فالإعلان الدستوي لم يتمخض عن مجرد انهمار المحتجين من جديد على ميدان التحرير تنديداً بمرسي و"الإخوان"، في ما كان بداية الانحدار إلى الفوضى، بل دفع الأحزاب المعارضة كذلك إلى رصِّ صفوفها في وجه "الإخوان". فبعد يومين من إصدار مرسي الإعلان الدستوري، تجمع طيف واسع من الأحزاب والشخصيات السياسية المعارضة تحت مظلة "جبهة الإنقاذ الوطني" تطالب الرئيس بإلغاء الإعلان الدستوري. كما دعت "الجبهة" إلى تشكيل جمعية تأسيسية جديدة وذات تمثيل أوسع وإصدار قانون عدالة انتقالي يكفل إعادة محاكمة عادلة للمسؤولين عن قتل المحتجين أثناء الثورة. تزعم الجبهة عمرو موسى، ومحمد البرادعي، والسياسي الناصري حمدين صباحي، وضمت كل الجماعات المعارضة الكبيرة، وهي في ذلك

عملت على توحيد في ما كان حتى ذلك الحين معارضة متشظية إلى حدٍّ كبير. وها هي جماعة "الإخوان" تدفع غالياً ثمن تهميشها كثيرين بأسلوب مفرط.

إزاء معارضة كهذه تراجعت جماعة "الإخوان"، فاجتمع مرسي مع ممثلين عن مجلس القضاء الأعلى في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، ووافق على قصر إعلانه الدستوري على تحصين قرارات الرئيس "السيادية". وهذا مصطلح مبهم، وإن فهم منه بصورة عامة تقليص سلطة مرسي في إصدار القوانين بموجب الإعلان الدستوري. كما بين مرسي أن إعادة محاكمة المسؤولين من عهد مبارك تعتمد على اكتشاف أدلة جديدة. لكن بينما كان مرسي يفاوض القضاء سعياً إلى حل الأزمة، عملت الجماعة على خلق أزمة جديدة من صنع يديها. فإحساساً منها بمحاصرة الأحداث لها يممت وجهها مرة أخرى، كأنها لا تستطيع أن تولي الدولة ثقتها، شطر الشارع، ودعت أنصارها إلى التجمع تأييداً لمرسي ولإعلانه الدستوري. ففي ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، دعت الجماعة "كل القوى الوطنية والثورية والشبابية والإسلامية إلى الوقوف... في ميادين كل عواصم المحافظات... للإعراب مجدداً عن تأييدها هذه القرارات الرئاسية" [220]. كما دعت إلى مسيرة مليونية في ميدان عابدين في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر. لقد بدا الأمر كأن الجماعة نسيت أنها افتراضاً في السلطة وأن ليس لديها أداة أخرى تتعامل بها مع الأوضاع الجارية.

220 'Muslim Brotherhood Statement on Events of Friday November 23', Ikhwanweb, 25 November 2012, at www.ikhwanweb.com/article.php?id=30419

ولما حلّ اليوم الموعود، وافقت جماعة "الإخوان" بالاتفاق مع "حزب النور" السلفي على إلغاء احتجاجات يوم ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر لتجنب إراقة الدماء المحتومة، لكنها لم تبدِ ضبطاً للنفس مثل هذا في ١ كانون الأول/ ديسمبر حين استجاب عشرات الألوف من أنصارها لدعوتها واحتشدوا قرب جامعة القاهرة وهم يحملون صور مرسي فوق رؤوسهم. ومع أن الجماعة وافقت على تغيير مكان الاحتجاج الذي خططت له أصلاً في ميدان التحرير حيث تجمع معارضوها، فإنها ما لبثت تشجع مؤيديها على الخروج في استعراضٍ لقوتها الجماهيرية. كما خرج أنصار الجماعة في المدن الأخرى، وتحولت بعض الاحتجاجات إلى أعمال عنف عندما اصطدم هؤلاء المحتجون بمعارضيهم. وهنا جاء "الإخوان" بشعار "الشرعية والشريعة" في محاولة لإعطاء الانطباع بأن المتظاهرين ضد "الإخوان" هم معارضون للاثنتين معاً [221]. لقد كانت هذه سياسةً انقسامية إلى أقصى الحدود، عملت على تعميق شرخ الاستقطاب الجاري أصلاً. كما رمزت إلى حقيقة أنه رغم حديث الجماعة عن الشمولية وأن مرسي رئيسٌ لكل المصريين، فإن ردها على الأزمة تمثل بتقهقرها صوب دائرتها الانتخابية.

221 حبيب، **الإخوان المسلمون**.

بحلول الساعات الأولى من ٢ كانون الأول/ ديسمبر، تحرك أنصار "الإخوان" صوب المحكمة الدستورية هاتفين بشعارات ضد السلطة القضائية، ويحدوهم شعور بالارتياح لجهة أن مرسي سدد إليها "ضربة قاضية"، كأن التحشيد قد حل محل السياسة بالكامل. وبتعبير عبد المنعم أبو الفتوح: "حاول الإخوان المسلمون نقض إرادة المؤسسات عن طريق تحريك الجماهير. وأصبح إنزال الناس إلى الشوارع هدفاً بحدِّ ذاته" [222]. وعلق إبّان ذلك المحلل المصري الدكتور جهاد عودة بأن "الإخوان" استخدمت التحشيد الجماهيري "لأنها تفتقر إلى الخبرة والوسائل والثقافة السياسية" [223].

222 مصطفى بكري، **سقوط الإخوان**.

223 جهاد عودة، **سقوط دولة الإخوان**، القاهرة، كنوز، ٢٠١٤.

هذا الافتقار من الجماعة للثقافة السياسية تجلى أيضاً في مساعيها المذعورة إلى إنهاء عملية وضع مسودة الدستور قبل أن يتسنى للمحكمة إصدار حكمها على الجمعية التأسيسية في ٢ كانون الأول/ ديسمبر. ففي جلسة محمومة للجمعية التأسيسية، بدأت نهار ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر وامتدت حتى الليل، صوّتت الجمعية، أو ما تبقى منها بعد الانسحابات، على ٢٣٤ مادة، ما مكَّن مرسي أن يعلن للمحتشدين من أنصاره المنتشين في ١ كانون الأول/ ديسمبر أن المهمة اكتملت، وسيكون هنالك استفتاء يوم ١٥ كانون الأول/ ديسمبر. وذهبت أدراجَ الرياح كل الآمالُ المعقودة على دستور مبني على التوافق لأن الجماعة المصابة بالهلع بغت الوصول إلى غايتها النهائية. وباستثناء المسائل المتعلقة بدور الشريعة (راجع الفصل الثاني)، كانت ثمة مواد أخرى في مسوّدة الدستور مبعث خلاف لا ترتاح لها المعارضة: ليس أقلها المواد التي تمالئ العسكر. فالمادة ١٩٧ على سبيل المثال أقرت إنشاء "مجلس الدفاع الوطني" المسؤول عن ميزانية الجيش، أما المادة ١٩٨، فحفظت مبدأ المحاكمات العسكرية، كما كانت هناك مواد محل تساؤل تتصل بحقوق الإنسان، منها تلك التي تنص على "حرص الدولة والمجتمع على التزام الطابع الأصيل للأسرة المصرية"، و"ترعى الدولة الأخلاق والآداب والنظام العام"، مثيرة القلق بخصوص الكيفية التي قد تفسر بها [224]. لكن هذه المخاوف والاختلافات بدت بالنسبة إلى "الإخوان" أقل أهمية من بلوغ الخط النهائي، إذ بات إقرار النص، وإقراره سريعاً، أكثر أهمية من محتوى النص نفسه. وركز أعضاء "الإخوان" في الجمعية التأسيسية كما لاحظ الباحثان لومباردي وبراون على "الحصول ببساطة على نص – أي نص – ليقدموه إلى الناخبين" [225].

224 للرجوع إلى تحليل أكثر تفصيلاً لهذا الموضوع، راجع: الدستور الجديد ملتبس في دعمه للحقوق، "هيومن رايتس ووتش"، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢: www.hrw.org/news/2012/11/30/egypt–new–constitution–mixed–support–rights 225 Clark Lombardi and Nathan J. Brown, ‘Islam in

Egypt’s New Constitution’, *Foreign Policy*, 13 December 2012, at /foreignpolicy.com/2012/12/13/islam–in–egypts–new–constitution

إن تعجيل "الإخوان" بالدستور بالضد من اعتراضات الأحزاب الليبرالية والعلمانية إنّما نفخ في لهيب الصراع، فاندلعت أعمال العنف وتعرضت مكاتب "الإخوان" وحزب "الحرية والعدالة" للهجوم في أنحاء متفرقة من البلاد. وكما ذكر أحد أعضاء الجماعة، طال "الهجوم ما مجموعه ٢٨ مقرّاً من مقرات "الإخوان" وحزب "الحرية والعدالة" وقد تضرر بعضها، وكانت هناك محاولات لإضرام النار في كثير منها" [226]. وبحلول ٥ كانون الأول/ ديسمبر، انفلتت الأمور تماماً. قبلها بيوم دعت المعارضة إلى مظاهرة سلمية خارج القصر الرئاسي في الاتحادية للاحتجاج على الإعلان الدستوري لمرسي. وأعلن بعض المحتجين إقامة اعتصام مقابل القصر ونصبوا الخيام قبالته. وردت الجماعة بالمثل، داعية أنصارها إلى مظاهرة مضادة خارج القصر. واتخذ عضو مكتب الإرشاد محمود غزلان في ٥ كانون الأول/ ديسمبر، نبرة عدائية، مؤكداً أن قوى مصر الشعبية ستُظهر "أنهم، الشعب المصري، قد اختار هذا الرئيس وأعطاه الشرعية الكاملة في انتخابات حرة ونزيهة، وأنهم قادرون على الدفاع عن هذه الشرعية، وإقرار الدستور الجديد، وحماية مؤسسات الدولة" [227]. ولم يجد غزلان، على ما يبدو، أي مفارقة في الدفاع عن الشرعية الانتخابية اعتماداً على الشارع. الحق أن كلا الجانبين قد انحدر إلى سياسة القاسم المشترك الأصغر، يتقاتلان في الشوارع كأنها الميدان الوحيد ذو الأهمية. وما لبثت الجماعة، زيادة على ذلك، تتحدث باسم الشعب كأنها تغني ترنيمة منقوشة في الحجر وممهورة بخاتم نتائج الانتخابات من دون النظر إلى ما طرأ من تطورات.

226 Al–Ittihadiyya: ‘Presidential Palace’ Clashes in Cairo’, A special Report issued by Cairo Institue for Human Rights Studies, December 2012: www.cihrs.org/wp–content/uploads/2012/12/Ittihadiyya.rep_.CIHRS_.Eng_.Dec_.pdf

227 ‘Brotherhood Press Release on Pro–Democracy Demonstration Outside Presidential Palace’, Ikhwanweb, 5 December 2012, at ikhwanweb.com/article.php?id=30453

وببلوغ التوترات مرحلة الغليان وتواصل الاحتجاجات، كان لا مفر من المواجهة، فلم ينقضِ وقت طويل حتى اندلعت الاشتباكات بين معسكري المحتجين، فأسفرت عن ١٠ قتلى و٧٠٠ جريح. إن تفاصيل ما حدث بالضبط ما برحت محل جدل شديد. فمثلما روت المعارضة هاجمت مجموعات من أنصار "الإخوان" المحتجين المناوئين لمرسي ونفذوا أعمالاً عدوانية سافرة ضدهم، وروى محتجٍ ما حدث قائلاً إن "نحو ٢٠٠٠ من "الإخوان" كانوا يتقدمون بخطىً سريعة جدّاً باتجاهنا... ركض "الإخوان" وهم يحملون العصِيَّ باتجاهنا فجأة وبسرعة كبيرة هاتفين: الله أكبر... إلى الجهاد" [228]. أظهر شريط فيديو بوضوح مؤيدي "الإخوان" وهم يضربون المحتجين ويقتلعون خيامهم. كما انتشرت مزاعم بحدوث تعذيب، على حين كان بعض مؤيدي "الإخوان"، وفق الروائي

المصري بهاء طاهر، يطلقون هتافات من قبيل: "قتلانا في الجنة وقتلاكم في النار،" و"يا مرسي أدينا إشارة نجيبهوملك فى شكارة" [229].

[228] Al–Ittihadiyya: 'Presidential Palace' Clashes in Cairo، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

[229] "الروائي بهاء طاهر: مرسي يخوض حرباً ضد الشعب"، **المصري اليوم**: www.almasryalyoum.com/news/details/258916

لكن "الإخوان" رووا قصة أخرى، فقد تحركوا خشيةً مما نواه المحتجون من اقتحام القصر واغتيال الرئيس لكي يفككوا المظاهرات. وبرواية المتحدث باسم حزب "الحرية والعدالة" وليد البدري، فقد سمعوا أن المحتجين كان قد أوشكوا على شق طريقهم بالقوة إلى القصر، "فمضينا إلى هناك، وأزلنا خيامهم" [230]، ثم شدد على "أن أولئك لم يكونوا محتجين، بل عصابات بلطجية". الحال أن "الإخوان" واظبوا على القول إن المسؤولين عن أحداث العنف هم بلطجية، وهم كانوا معلماً منتظماً من معالم النظام السابق. واتهم مرسي، أثناء خطاب في ٦ كانون الأول/ ديسمبر، موالين لمبارك وأصحاب المصالح الخارجية الذين استأجروا هؤلاء البلطجية بالتآمر لمهاجمة أنصاره، كما هاجم بعضهم على أن لهم "اتصالاً مباشراً" بالمعارضة [231].

[230] Peter Hessler، "Big Brothers"، *New Yorker*، 14 January 2013: www.newyorker.com/magazine/2013/01/14/big–brothers [231] David D. Kirkpatrick, 'Morsi Turns to His Islamist Backers as Egypt's Crisis Grows', *New York Times*, 7 December 2012 at www.nytimes.com/2012/12/08/world/middleeast/egypt–islamists–dialogue–secular–opponents–clashes.html والأهم من ذلك أن الجماعة اتهمت الشرطة والقوى الأمنية بالوقوف جانباً عن عمد والسماح لهؤلاء البلطجية بالإتيان بأردأ ما لديهم. فقد انسحبت قوات وزارة الداخلية من المنطقة المحيطة بالاتحادية، وفقاً لبعض التقارير الإخبارية، قبل اندلاع الاشتباكات، وعندما اتصل مرسي بوزير الداخلية، أحمد جمال الدين، ليطلب منه التدخل، امتنع عن الرد عليه لأربع ساعات [232]. وإبان ذلك، أبلغ ضابط أمني رفيع وكالة **رويترز** بأنه لا وجود لأمر صريح بعصيان مرسي، لكنهم تصرفوا جميعاً "بما يمليه عليهم ضميرهم" [233].

[232] "قصر الاتحادية... كلمة السر وراء إقالة وزير الداخلية المصري"، "مفكرة الإسلام"، ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣: islammemo.cc/akhbar/arab/2013/01/06/161959.html [233] Asma AL Sharid and Yasmine Saleh, 'Special Report: The Real Force Behind Egyp`ts "Revolution of the State"', Reuters, 10 October 2013, at uk.reuters.com/article/uk–egypt–interior–special–report–idUKBRE99908720131010.

ومهما كانت الحقيقة في هذه الأحداث، فإنها تركت "الإخوان" في صدمة شديدة، شاعرين بالعزلة أكثر من أي وقت مضى. لقد كانت تلك إشارة إلى تدني المستوى الذي انتهت إليه الأمور، وعلق عبد المنعم أبو الفتوح في تغريدة له على ذلك: "استبدال الأمن بمؤيدي الرئيس انهيار للدولة" [234]. وعليه، غدا واضحاً أن شهر عسل "الإخوان" انتهى فعليّاً. ورغم إقرار الدستور بنسبة مئوية قدرها ٦٣.٨% في استفتاء كانون الأول/ ديسمبر، في معطىً على أن الجماعة ما زالت تحظى بشيء من التأييد الشعبي، فإن معدل المشاركة كان منخفضاً على نحو بارز، إذ جاء بنسبة ٣٢.٩% فقط من مجموع الناخبين.

لقد نزفت الجماعة ما كانت تحظى به من تأييد بسرعة، ومنذ تلك اللحظة فصاعداً ثمة اتجاه واحد فقط: نحو الأسفل.

234 "أبو الفتوح: استبدال الأمن بمؤيدي الرئيس انهيار للدولة"، صحيفة **الدستور**، ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١٤: www.dostor.org/108286

سَكَرات الموت

أحداث الاتحادية ستشكل نقطة تحول أيضاً بالنسبة إلى الجيش الذي بدأ التدخل بصورة أكثر وضوحاً في الشؤون السياسية. ففي ٨ كانون الأول/ ديسمبر، أصدر المجلس العسكري بياناً أعلن فيه ما يأتي: "تتابع القوات المسلحة بمزيد من القلق تطورات الموقف الحالي... والقوات المسلحة... تدرك مسؤوليتها الوطنية في المحافظة على مصالح الوطن العليا وتحصين وحماية الأهداف الحيوية والمنشآت العامة ومصالح المواطنين الأبرياء" [235]. كما جاء في البيان: "تؤكد القوات المسلحة أن منهج الحوار هو الأسلوب الأمثل والوحيد للوصول إلى توافق... وإن خلاف ذلك يدخلنا في نفق مظلم نتائجه كارثية، وهو أمر لن نسمح به" [236]. وبعد بضعة أيام، دعا وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي إلى اجتماع لـ"الوحدة الوطنية في سبيل حب مصر لجمع الشركاء في البلد معاً بحضور رئيس الجمهورية" [237].

235 Amirah Ibrahim, 'What Lies Beneath', Ahram Weekly, 13 December 2012, at weekly.ahram.org.eg/News/580/17/What–lies–beneath.aspx

236 المرجع السابق.

237 المرجع السابق.

ولم يقتصر الأمر على استفادة الجيش من ضعف الجماعة لينصِّب نفسه حامياً للوطن والشعب، بل تعدَّاه إلى محاولة توجيه الساحة السياسية وفقاً لمصالحه الخاصة. وهذا التدخل الصريح أوقع مرسي في ورطة شائكة أخرى، فالرئيس لم يقرَّ الاجتماع الذي دعا إليه السيسي. فبدأ "الإخوان" يشعرون كأن البساط يسحب من تحتهم، ولم يدروا كيف يتحكمون بالوضع.

وفي حالة من اليأس، أعلن مرسي تعديلاً حكومياً في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ متخلصاً من وزير الداخلية الذي حمَّله مسؤولية كارثة الاتحادية. لكن هذا التعديل انتهى بخلق مشكلات أكثر، ومنها مع المعارضة. إن غياب استعداد جماعة "الإخوان" لإجراء تغيير شامل للحكومة مثلما تطالب المعارضة، بالإضافة إلى تعيينها غير الحصيف ثلاثة وزراء آخرين من حزب "الحرية والعدالة"، زادا الأمور سخونة. والحال أن إصرار الجماعة على استكمال حرث الأرض قدماً بالطريقة العمياء نفسها من دون التطلع في ما حولها أحدث امتعاضاً وحنَقاً شديدين. تبدّى ذلك بجلاء في الذكرى السنوية الثانية للثورة، ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، عندما تجمع عشرات الألوف من المتظاهرين في

ميدان التحرير منادين بإنهاء حكم "الإخوان"، وإثرها اندلعت اشتباكات عنيفة بين قوات الشرطة والمحتجين في أماكن متعددة من القاهرة كما في مدن أخرى حيث هوجمت مكاتب الجماعة مرة أخرى. وفي محاكاة للثورة، هتف المحتجون في ساحة التحرير بشعارات: "ارحل، ارحل"، و"الشعب يريد إسقاط النظام!"، كما نادى آخرون بإنهاء "حكم المرشد". كان هذا يوماً رمزيّاً ذا رسالة واضحة.

ثم اتخذت الأحداث منعطفاً جديداً نحو الأسوأ في ٢٦ كانون الثاني/ يناير، بعدما حكمت محكمة بالقاهرة بالإعدام على ٢١ من مشجعي كرة القدم من بورسعيد اتهموا بإثارة أعمال شغب في مباراة كرة قدم اندلعت قبل سنة وأسفرت عن مقتل ٧٤ شخصاً. أثارت الأحكام بحق مشجعي بورسعيد الهياج في المدينة نظراً إلى غياب تجانسها على ما يبدو في نظر كثيرين، خصوصاً أن أي شخص من النظام السابق لم يجُلب إلى العدالة لارتكابه أعمال قتل بحق المدنيين أثناء الثورة. لم يمضِ وقت طويل حتى فقدت الشرطة سيطرتها على بورسعيد واندفع المحتجون بطريقة مسعورة. وفي خضم ذلك، انفجرت المظاهرات وأعمال العنف في القاهرة ودامت أسابيع وأشهراً لاحقة. كما أطل العنف الطائفي برأسه، إذ اعتدى بعض الغوغاء من المسلمين في نيسان/ أبريل على الكاتدرائية المرقسية للأقباط الأرثوذكس، حيث أقيم جنَّاز لأربعة من المسيحيين قتلوا في يوم سابق. ثم ضُرِب في حزيران/ يونيو أربعة من المسلمين الشيعة حتى الموت على يد مجموعة غوغائية في الجيزة. جرت حادثة القتل هذه بعد بضعة أيام فقط من عقد مؤتمر تأييداً للثورة السورية حضره مرسي، واستخدم فيه شيوخ بارزون من السنة لغة طائفية ضد الشيعة.[238]

238 'Amnesty Urges Morsi to Protect Egypt's Shias', Ahram Online, 25 June 2013, at english.ahram.org.eg/NewsContent/1/0/74899/Egypt/0/Amnesty–urges–Morsi–to–protect–Egypt%E2%80%99s–Shias.aspx

مع بزوغ المتاعب من كل حدب وصوب وانحدار البلد بأكمله نحو الهاوية، لم يعرف مرسي أين يدر وجهه. حاول التواصل مع المعارضة لكنها صدَّته، وقاطعت "جبهة الإنقاذ الوطني" محاولاته لإقامة حوار وطني في ٢٨ كانون الثاني/ يناير، ثم مرة أخرى في ٢٨ شباط/ فبراير، وأوضح محمد البرادعي أن تحالفه لا نية له للدخول في ما وصفه "الحوار الزائف"، كما رفضت المعارضة دعوة مرسي إلى إجراء انتخابات برلمانية في نيسان/ أبريل، متحاشية العملية برمتها ما لم تتحقق مطالبها. ورأت إيماءات مرسي بالمساومة ضعيفة ومتأخرة جدّاً، ونظراً إلى تصرفات جماعة "الإخوان" السابقة فقد حفرت قبرها بيدها. ولهذا، بات الرئيس والجماعة تقريباً معزولين تماماً في ساحةٍ سياسية تملؤها البغضاء.

الحق أن هذه البغضاء تجاه "الإخوان" بلغت درجة تمخض عنها نشوء تحالف جديد تمثل باقتراب المعارضة أكثر فأكثر من الجيش. فقد استجابت خلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ أبريل ٢٠١٣ معظم قوى المعارضة، ومنها حزب "الوسط" الإسلامي، لمفاتحات السيسي، بحضورها اجتماعات مع العسكر لمناقشة الوضع القائم. أبى البرادعي، مثلما أشارت بعض المصادر، الاجتماع

بمرسي مطلقاً، والتمس بدلاً من ذلك الاجتماع بالسيسي فقط [239]. فجأة لوحظ كأن كل الأبواب أوصدت في وجه الجماعة.

239 Omar Ashour, 'Collusion to Crackdown: Islamist–Military Relations in Egypt', Brookings Doha Center, March 2015, at www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2015/03/10–islamist–military–relations–in–egypt–ashour/collusion–to–crackdown–english.pdf مع ذلك وعوضاً عن أن تتحرك الجماعة ضد السيسي الذي تجاوز بصورة واضحة حدود دوره حافظت على سياستها المعتادة في الاسترضاء. فرغم إلحاح بعض كبار المستشارين على مرسي بطرد السيسي وشخصيات عسكرية أخرى بارزة، فإن الرئيس فضّل تفادي مواجهة من هذا النوع، وأعلن على الملأ في ٢٢ شباط/ فبراير تجديد ثقته ودعمه الكامل للجيش، ورقّى في نيسان/ أبريل عدداً من كبار ضباط الجيش، ومنهم قادة القوى الجوية والبحرية والدفاع الجوي من رتبة لواء إلى فريق. وفي المحصلة، ظلت الجماعة، رغم استفحال تدخل الجيش في شؤون الدولة، على تشبثها بأن المصالحة والتهدئة هما أفضل الوسائل للتعامل معه. لكنها حتى لو أرادت أن تعالج مشكلة السيسي، فقد فات الأوان الآن، مثلما رأى محمد محسوب، "الرئيس مرسي يتعامل مع مؤسسات لا توالي الثورة ولا تتفق معه. ولا يمكنه إعادة بناء هذه المؤسسات... إلا إذا كان هناك توافق وطني" [240]. لكن هذا التوافق الوطني انفرط عقده تقريباً حالما تسلم مرسي دفة الحكم.

240 "محسوب: مرسي قَبِل فكرة الانتخابات المبكرة"، "الجزيرة"، "شاهد على العصر"، الحلقة ١٥، ١١ أيار/ مايو ٢٠١٤: www.aljazeera.net وساء الوضع لأن حلفاء "الإخوان" أنفسهم انقلبوا الآن عليهم. كان السلفيون قد طفقوا بالمحافظة على مسافة بينهم وبين "الإخوان"، ومضى "حزب النور" السلفي في ٣٠ كانون الثاني/ يناير إلى حد إطلاقه مبادرة مشتركة مع "جبهة الإنقاذ الوطني" ينادي فيها بتشكيل حكومة وحدة وطنية. وإبّان ذلك شرع مستشارو مرسي بالانسلاخ بعيداً عن مؤسسة الرئاسة واحداً تلو الآخر. قائمة الاستقالات كانت طويلة، إذ بدأ كبار المستشارين بالجفول من أسلوب مرسي في العمل. ومن الذين استقالوا: فؤاد جاد الله، ومحمود مكي، وسمير مرقص، ومحمد سيف الدولة، وكثيرون آخرون. وعليه، بدا مرسي معزولاً بصورة متزايدة حتى من مساعديه المقربين.

وخلال ذلك كافحت الجماعة لمعالجة صعوبات أخرى ليس أقلها خروج أزمة مصر الاقتصادية عن السيطرة. فقد عرّض نقص الوقود البلاد في آذار/ مارس ٢٠١٣ إلى آفة انقطاع التيار الكهربائي وارتفاع أسعار المواد الغذائية، بل إن مفاوضات مرسي للحصول على قرض بقيمة ٤.٨ مليار دولار أميركي من صندوق النقد الدولي توقفت. فقد أصر الصندوق على أن تبدأ الحكومة حزمة إجراءات لزيادة الضرائب وإيقاف الدعم الحكومي لتمرر القرض، لكن حكومة مرسي، التي كانت تخشى أصلاً المزاج الشعبي، لم تجرؤ على فرض مثل هذه الإجراءات التقشفية التي ستفضي يقيناً إلى إثارة اضطرابات أخرى. بدلاً من ذلك عالجت الأزمة بالكلام وأجرت تعديلاً حكوميّاً آخر وادعت أن ذلك سيحل المشكلة. لقد أبلغ عصام العريان، وهو نائب رئيس حزب "الحرية والعدالة" ومن القادة الكبار في جماعة "الإخوان"، قناة "الجزيرة" الإخبارية أن المقصود من التعديل الوزاري الذي تم في أيار/ مايو٢٠١٣ "مواجهة الأزمة الاقتصادية والتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بروح جديدة ورؤية جديدة، ومواجهة أزمة الطاقة" [241].

241 Tom Perry and Yasmine Saleh, 'Egypt's Mursi Brings More Islamists into Cabinet', Reuters, 7 May 2013, at www.reuters.com/article/us–egypt–reshuffle–idUS BRE9460AL20130507

لكن هذه الخطوة ليست أكثر من تعابث على حافاتِ المشكلة بينما كانت مصر تحترق. والأسوأ من ذلك أن التغييرات الحكومية فاقمت العداء تجاه جماعة "الإخوان"، فقد أدخلت ثلاثة أعضاء آخرين من حزب "الحرية والعدالة" إلى الحكومة: عمرو دراج، وهو مسؤول رفيع في الحزب وزيراً للتخطيط، والعضو الإخواني يحيى حامد وزيراً للاستثمار، وأحمد الجيزاوي وزيراً للزراعة. وهذا عنى أن لـ"الحرية والعدالة" أحد عشر مقعداً في حكومة ذات ٣٥ وزيراً. زيادة على ذلك، لم يعمل امتناع مرسي عن التخلص من رئيس الوزراء هشام قنديل، رغم مناداة المعارضة بتغييره، إلا على مفاقمة الوضع سوءاً. وفي نظر كثيرين، ما كان هذا إلا إشارة أخرى على أن الجماعة عاجزة حتى عن فهم مدى الأزمة التي كانت قد زجت نفسها بها.

وأذكى مرسي توترات أخرى في هذا الصدد في حزيران/ يونيو عندما عيّن ١٦ محافظاً جديداً كان سبعة منهم من "الإخوان". أكثرهم جدلاً بالخصوص عادل الخياط الذي عُين محافظاً للأقْصُر. الخياط كان عضواً في "الجماعة الإسلامية" وهي جماعة مسؤولة عن هجوم الأقصر سنة ١٩٩٧ الذي أسفر عن مقتل ٥٨ سائحاً أجنبيّاً و٤ مصريين. ولئن نبذت "الجماعة الإسلامية" العنف منذ ذلك الحين، فإن خطوة مثل هذه، ولا سيما أن البلد كله يموج غلياناً والمعارضة تستقتل للفتكِ بـ"الإخوان"، ذات بعد نظر مفرط بقصره، وأظهرت غيابَ إحساس مريعاً.

ثم، بينما كانت البلاد تنزلق إلى الفوضى، ما ونيت الجماعة على ما يبدو تتخبط في الظلام كأنها قد بلغت السلطة للتو. وأوجزت ذلك كل الإيجاز كارثة ٤ حزيران/ يونيو، عندما عقد الرئيس مرسي جلسة حوار وطني مع بعض القوى السياسية لبحث تداعيات القرار الإثيوبي لإنشاء سد النهضة على نهر النيل. ومن دون إدراك بأن وقائع الاجتماع كانت تبث على الهواء مباشرة، ناقش الحاضرون خيارات التعامل مع الأزمة بلهجة غير ديبلوماسية تحديداً، إذ صرح سعد الكتاتني وهو رئيس حزب "الحرية والعدالة" بالقول: "أقولها بصوت عالٍ وواضح إن كل الخيارات مطروحة... إذا لم تصلح الديبلوماسية في تغيير الوضع، سنلجأ إلى القانون الدولي والتحكيم، وإذا لم ينجح ذلك، فسنلجأ إلى كل الخيارات التي يتصورها أحد للحفاظ على أمن مياهنا" [242]. وما لبث مجدي أحمد حسين، وهو رئيس "حزب العمل" ذي النزعة الإسلامية، أن قال: "أنا من هواة المعارك وأحب المعارك جداً مع الأعداء طبعاً... لكن هذه المعركة لا بد أن تخاض بمنتهى الحكمة والهدوء والسكون. وحتى لو كان هذا اجتماعاً سريّاً، علينا أن نقسم على ألا يجري الإفصاح عما يدور في هذا الاجتماع لوسائل الإعلام"، وما انتهى من هذا، حتى همس له أحد الجالسين بجواره أن الاجتماع مبثوث على الهواء مباشرة، فضجت القاعة بالضحك تحرجاً وتدخل مرسي ليعلن احترامه للشعب الإثيوبي، مطمئناً الحضور بقوله: "نحن لسنا بصدد

العدوان على أحد أو الإساءة اطلاقاَ، لكن هذا لا يمنع في المقابل أن تكون لدينا أدواتنا ووسائلنا الجادة جداً في الحفاظ على كل قطرة من مياه النيل" [243]. هذه الواقعة شبه السوريالية ولدّت الانطباع أن السياسة المصرية تحت حكم "الإخوان" آلت إلى مهزلة، وأن لا أمل للبلاد ما دامت الجماعة في السلطة. فإذا كانت الجماعة قد بدأت حكمها كأنها تتخبط في المياه، فهي الآن من غير شك رجل غريق.

242 'Egyptian Blooper: Politicians, Unaware They Are Live on Air, Threaten Ethiopia over Dam Construction', Memritv, Clip No. 3857, 3 June 2013, at www.memritv.org/clip_transcript/en/3857.htm
243 المرجع السابق.

الضربة الأخيرة

لم يمضِ وقت طويل حتى انفجرت الأوضاع. ففي حزيران/ يونيو ٢٠١٣، دعت "حركة تمرد"، وهي جماعة ناشطة من الشباب انبثقت في نيسان/ أبريل من العام نفسه متعهدة جمعَ أكثر من ١٥ مليون توقيع على عريضة تطالب مرسي بالاستقالة، إلى احتجاج جماهيري بمناسبة ذكرى مرور سنة واحدة على تولي مرسي السلطة في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢. وفي منتصف ذلك الشهر، ادعت الحركة أنها جمعت سبعة ملايين توقيع والضغط في ازدياد. وكانت المعارضة في تلك الأثناء تنادي بصوت أكثر علواً من ذي قبل بتعيين حكومة جديدة، وتعديل مواد معينة في الدستور، وانتخابات رئاسية مبكرة، وهذا ما بعث القلق لدى "الإخوان" أكثر من أي شيء آخر.

وفي خضم ذلك، شق السيسي طريقه إلى واجهة الأحداث بصورة مباشرة، فأصدر إنذاراً نهائيّاً في ٢٣ حزيران/ يونيو أمهل فيه القوى السياسية أسبوعاً واحداً للتوصل إلى اتفاق. أذهل تحرك السيسي جماعة "الإخوان"، ولاسيّما أن مرسي كان يراه إلى حدٍّ ما رجله في المجلس العسكري، فمرسي هو من أتى بالسيسي إلى قيادة المجلس العسكري وأخلى له فضاء فسيحاً للعمل في الأشهر المنصرمة. وكما علق أحمد فهمي، وهو من كبار أعضاء جماعة "الإخوان" ورئيس مجلس الشورى وقتذاك، "لم يكن يدور في خَلَدي مطلقاً أن يحدث انقلاب من المجلس العسكري خاصة أنهم كانوا محل تقدير من الرئيس مرسي ومنا في ذلك الوقت. ولم نكن أبداً نقف في طريق ما يسعون إليه وما يحقق أهدافهم" [244]. والتقى مرسي الغضبانُ بالسيسي ليحتج على الإنذار النهائي. ولما لم يتمخض اللقاء عن شيء، أرسل مكتب الإرشاد في الجماعة القياديَّين البارزين في "الإخوان" خيرت الشاطر وسعد الكتاتني للقاء السيسي للاحتجاج. لم يكن اللقاء ودياً، وفق السيسي، فقد بدأ الشاطر يهدد بأنه في حال أطيح بمرسي، فلن تقف العناصر المسلحة في البلاد مكتوفة

الأيدي وهم يرون المؤامرة تنفذ ولن تسمح بسقوط الشرعية [245]. وعلى حين أنكرت ابنة الشاطر أن يكون والدها قد أطلق تلك التهديدات، من الواضح أن "الإخوان" كانوا مستائين جداً من جسارة السيسي، كما أن الجماعة صدمها إدراكها بأن تحركاً خطيراً يجري على قدم وساق تمهيداً لإبعادها عن السلطة.

244 "أحمد فهمي يكشف أسرار وساطة اللحظات الأخيرة بين مرسي والسيسي يوم ٣ يوليو ٢٠١٣ صباحاً"، **أخبار الوادي**، ٦ تموز/ يوليو ٢٠١٤: akhbaralwadi.com [https://almesryoon.com/ملفات/ أحمد–فهمي–يكشف–أسرار–ما–قبل–عزل–مرسي ٥١٢٨٧٥–]

245 بكري، **سقوط الإخوان**، ص. ٣٤٤.

ولندرة ما ظل لدى الجماعة من خيارات، فقد التجأت إلى الشارع مجدداً وأعلنت في ٢٤ حزيران/ يونيو انطلاق مظاهرة مفتوحة بشعار "الشرعية خط أحمر" في يوم ٢٨ حزيران/ يونيو عند مسجد رابعة العدوية في القاهرة. وبعد يومين ألقى مرسي خطاباً للأمة دام ساعتين وخمساً وأربعين دقيقة. وما من خطاب كشف السذاجة السياسية لـ"الإخوان" مثل هذا الخطاب؛ ها هنا رفضٌ متعنتٌ لقبول واقع ما يحدث على الأرض. فقد وظف مرسي، بما عرف به من ميل إلى الإطناب، مزيجه المعتاد من الاسترضاء والإدانة، مثنياً على الجيش والشرطة، ومندداً في الوقت نفسه بجمهرة كبيرة من الشعب: من أنصار النظام السابق، إلى وسائل الإعلام، إلى رجال الأعمال والقضاة.

لكن بدا واضحاً من الخطاب أن مرسي لا يعتزم التزحزح قيد شعرة، وأعلن وهو يتخذ نبرة الثوري أن الأوان قد حان لتنفيذ "إصلاحات جذرية فورية" في مؤسسات الدولة ومعالجة الفساد. ثم مد يده إلى قوى المعارضة حاثاً إياهم على ألا يقوضوا الثورة بعقد تحالفات مع فلول النظام القديم، وعبّر عن اعتقاده بأن وجود "معارضة قوية" أمر مهم في التجربة الديموقراطية. هذا الخطاب في بعض أجزائه كان هو ما ينبغي على مرسي إلقاؤه في مستهل حكمه. لكن في مثل هذه اللحظة جاءت كلمته في غير أوانها وبدت بليدة. والأهم من ذلك أن عزم مرسي الاستمرار كأنه يعمل في الفراغ شدد عزيمة المعارضة على التوجه إلى الشارع يوم ٣٠ حزيران/ يونيو.

خطاب مرسي أغضب الجيش أيضاً، وبالأخص أن المجلس العسكري كان قد أوعز إلى مرسي بما عليه أن يضمّن خطابه به. وشرح قائد كبير في الجيش: "لقد أخبرناه أن الخطاب يجب أن يكون قصيراً ويستجيب لمطالب المعارضة بتشكيل حكومة ائتلافية، وتعديل الدستور، ووضع إطار زمني للأمرين. لكنه خرج علينا بخطاب طويل جدّاً لم يقل فيه شيئاً" [246]. كما أن الخطاب لم يستهوِ إدارة أوباما التي زادت الضغط على مرسي دفعاً منها باتجاه نوع من المصالحة بين الجماعات السياسية قد ينقذ البلاد من محنتها [247].

246 Yasmine Saleh and Paul Taylor, 'Special Report: Mursi's Downfall', Reuters, 5 July 2013, at www.reuters.com/article/us–egypt–protests–downfall–specialreport–idUS BRE9640SP20130705

[247] Patrick Ventrell, Director, Press Office, Daily Press Briefing, Washington, DC, June 26, 2013, US Department of State, at www.state.gov/r/pa/prs/dpb/2013/06/211168.htm لكن جماعة "الإخوان" ما كانت لتدع الضغط عليها بعدما تحصلت على السلطة يدفعها إلى التخلي عنها دون قتال. أضف إلى ذلك ما كان للجماعة من اعتقاد أعمى بأن شرعيتها الانتخابية، وكذلك أنصارها، سينتصبون درعاً يحميها من الإسقاط، إذ علق يحيى حامد: الرئيس كان يراهن على الشعب المصري. هذا الشعب الذي خرج في ثورة ٢٥ يناير (٢٠١١) وضحَّى كثيراً... يراهن على هؤلاء الذين خرجوا إلى الانتخابات في خمسة استحقاقات دستورية، الذين اصطفوا في طوابير بالملايين، لخمس أو ثماني أو عشر ساعات، ليدلوا بأصواتهم. كان يراهن على كل هؤلاء، كان يراهن على وعي الشعب المصري [248].

[248] "التفاصيل الأخيرة لحكم مرسي"، "الجزيرة"، "بلا حدود"، الحلقة الثانية، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣: [www.aljazeera.net/File/Get/959ad698–2486–4de1–862b–ad422cfe3bff] www.aljazeera.net

لكن مرسي لم يدرك المدى الذي غرّب فيه الناخبين الذين لم يكونوا جزءاً من قواعد "الإخوان" الأساسية، الذين لن يهبوا لنصرته والدفاع عنه بعدما جربوا حكم "الإخوان" مدة سنة تقريباً.

وبالفعل، بحلول ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ ونزول ملايين المصريين إلى الشارع للمطالبة بإنهاء حكم "الإخوان"، بقي مرسي و"الإخوان" في حالة إنكار. فأصر "الإخوان" من جهتهم على أن هؤلاء المحتجين كانوا بصورة رئيسية من البلطجية، ووفقاً لمصادر عسكرية، رفض مرسي في اجتماع مع السيسي في ١ تموز/ يوليو الإقرار بحجم المظاهرات [249]. وظل ثابتاً على تحديه في هذا الاجتماع، وكذلك "الإخوان" الذين أصروا في اليوم نفسه على الحق الديموقراطي للرئيس المنتخب في إكمال مدته الرئاسية في منصبه. ولهذا، ضيّق السيسي الخناق أكثر وأصدر هذه المرة إنذاراً نهائيّاً مدته ٤٨ ساعة لكي ينصاع مرسي لمطالب المعارضة، وإلّا سيفرض الجيش ما يراه من حل. الضغط الخارجي كان كذلك في ازدياد. فاتصل الرئيس أوباما بمرسي في ١ تموز/ يوليو، ووفق حامد، أخبره بأن عليه الموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة لا يشترك فيها [250]. وحاول كلّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية إبّان ذلك، كما أفصح أحمد فهمي، إقناع مرسي بالتنازل عن الحكم وقبول حكومة جديدة يرأسها محمد البرادعي.

[249] Saleh and Taylor, 'Special Report: Mursi's Downfall'.

[250] "التفاصيل الأخيرة لحكم مرسي"، "بلا حدود"، الجزء الأول.

لكن مرسي، رغم إنذار السيسي المنتصب فوق رأسه، أبى التنحي. وفي ٢ تموز/ يوليو، اجتمع الرئيس بمستشاريه الذين أخبروه أن هناك انقلاباً عسكريّاً قيد التنفيذ. روى حامد الذي كان حاضراً في ذلك الاجتماع قائلاً: "كان الرئيس متيقناً من دخوله في صراع ومواجهة، وهو أمر كان يحاول تجنبه... لكن باتت اللحظة حاسمة لخوض مواجهة يكون في الطليعة فيها، ولا بد له فيها من الصمود". ووفق تقارير، قال مرسي لهؤلاء المجتمعين: "لا أريدكم أن تقلقوا، أنا ثابت جدّاً، وهذا الشعب سيدافع عن حريته ويدافع عن شرعيته، ليس لدي شك في ذلك" [251].

251 المرجع السابق.

لكن "الإخوان" ما كانوا عازفين عن أي تفاهم تماماً، إذ عرض مرسي في اجتماعه مع السيسي في ٢ تموز/ يوليو جملة تنازلات كالتعديل الوزاري، وتعديل مواد معينة في الدستور، وإجراء انتخابات برلمانية. وفي اليوم التالي، مضى "الإخوان" أبعد من ذلك فعرضوا على السيسي منصب رئيس الوزراء إضافة إلى منصبه وزيراً للدفاع. لكن الرئاسة هي الشيء الذي أبت بعناد التخلي عنه. فإذا ما أرادت الجماعة أن تكون جزءاً من أي حل، فذلك يستلزم منها أن تستبقي مرسي في أقوى منصب في الدولة.

لذلك، داوم مرسي على السير في طريق المواجهة. وخاطب في منتصف ليل ٢ تموز/ يوليو، الأمة، وهو على تحديه، بخطاب طال ٤٥ دقيقة، حذر فيه من أن مصر تجازف بالانحدار صوب دوامة من العنف لا نهاية لها في حال استمر الناس في تحدي حقه الشرعي في الحكم: "لا بديل عن الشرعية، الشرعية الدستورية، الشرعية القانونية، الشرعية الانتخابية القانونية، التي أفرزت رئيساً منتخباً لمصر لأول مرة في تاريخها" [252]. ومع أن المصريين هزئوا بعدد المرات التي ذكر فيها مرسي كلمة (الشرعية) في خطابه، فإن إقدامه على ذلك أبان أنه ما عاد لـ"الإخوان" شيء آخر يتعلقون به. لكن إصرار مرسي أبرز كذلك حقيقة أن "الإخوان" عجزوا عن إدراك أنهم كانوا يعملون في لحظة انتقالية وأن فوزهم بصناديق الاقتراع ما عاد كافياً لتبرير تعلقهم بالسلطة والبلاد تتهاوى، إذ اخْتَصَرت الجماعة الديموقراطية، في حالة استماتة دفاعاً عمَّا رأت فيه حقها الطبيعي، في نصر انتخابي وحيد.

252 Robert Mackey, ‘July 2 Updates on Egypt’s Political Crisis’, New York Times, 2 July 2013, at /thelede.blogs.nytimes.com/2013/07/02/latest–updates–on–egypts–political–crisis

وفي ٣ تموز/ يوليو، انتهت مهلة إنذار السيسي لكن مرسي تمسك بموقفه. وبعد ساعة من انتهاء المهلة المحددة أخبر المستشار الإعلامي لمرسي ياسر هدارة وسائل الإعلام، في مسعى مستميت لإظهار أن كل شيء مستتب، أن "الرئيس ما زال هو الرئيس، وما زال يجلس في مكتبه مع فريقه... الجو العام في الواقع مريح. والناس يواصلون العمل، صدقوا أو لا تصدقوا" [253]. وفي نحو السابعة مساء من تلك الليلة، اتصل السيسي بمرسي وطلب منه للمرة الأخيرة الموافقة على إجراء استفتاء على بقائه في منصبه، أو تسليم السلطة لرئيس البرلمان. كانت هذه هي فرصة مرسي الأخيرة لإنقاذ الوضع والحركة. ومثلما هو متوقع، رفض مرسي الطلب، ثم في التاسعة مساء خاطب السيسي الأمة في بث تلفزيوني مباشر كاشفاً عن خريطة طريق جديدة لمصر يترتب عليها رحيل مرسي وتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا مسؤولياته إلى أن تُجرى انتخابات رئاسية، كما يترتب عليها إيقاف العمل بالدستور، وتشكيل حكومة جديدة من التكنوقراط، وإقرار قانون انتخابي جديد

لإجراء انتخابات برلمانية جديدة. وُضِع مرسي تحت الإقامة الجبرية واحتُجِز في مكان مجهول مع عشرة من كبار مساعديه، واعتقلت أعداد كثيرة من قادة "الإخوان" الآخرين، منهم رئيس حزب "الحرية والعدالة" سعد الكتاتني. وبضربة واحدة، انتهى كل شيء بالنسبة إلى حركة كانت قد انتظرت طويلاً لبلوغ السلطة.

253 Saleh and Taylor, 'Special Report: Mursi's Downfall'.

كان لرفض الجماعةِ المساومةَ في هذه الأسابيع الأخيرة عواقب وخيمة. فما حدث بعد ذلك لهو أسوأ مما تخيلته الجماعة على الإطلاق، إذ باشر النظام الجديد حملة وحشية ودموية، فأطلقت قوات الجيش والشرطة في ٨ تموز/ يوليو النار على مئات من أنصار مرسي حينما كانوا يتظاهرون خارج منشأة عسكرية اعتقد أن الرئيس المخلوع محتجز فيها، فقتلت على الأقل ٥٣ منهم وأصيب ٣٠٠ آخرون بجراح، لكن الأسوأ كان آتياً. ففي ٢٧ تموز/ يوليو، قُتِل ٧٢ من أنصار مرسي بالرصاص وأصيب كثر آخرون عندما هاجم رجال الأمن اعتصاماً احتجاجيّاً في مسجد رابعة العدوية [254]. وفي ١٤ آب/ أغسطس، فضَّ الجيش اعتصام مسجد رابعة العدوية بالكامل بالإضافة إلى اعتصامٍ آخر أصغر منه في ميدان النهضة، حيث اقتحمت عربات مدرعة الاعتصامين بعيد بزوغ الفجر، ثم شرعت القوات الأمنية في إخلائهما باستخدام الذخيرة الحية [255]. وأفضت العملية إلى مصرع أكثر من ٧٠٠ شخص وإصابة عدد أكبر بجراح رغم أن جماعة "الإخوان" أصرت على أن ٢٠٠٠ من أنصارها قتلوا في مسجد رابعة العدوية وحده. كما شرع النظام الجديد في حملة اعتقالات جماعية، فاعتقل ١٤٠٠ شخص في أعقاب فض الاعتصامَين، واعتقل آلافاً آخرين في غضون الأشهر التالية.

254 المرجع السابق.

255 'Egypt: Security Forces Used Excessive Lethal Force', Human Rights Watch, 19 August 2013, at www.hrw.org/news/2013/08/19/egypt–security–forces–used–excessive–lethal–force تمزقت الجماعة شر تمزيق وسجن أو طورد معظم كبار قادتها وفرت كثرة أخرى منهم إلى خارج البلاد ملتجئين إلى قطر وتركيا. تلك كانت نهاية مؤسفة لقوة تسنمت مقاليد السلطة في وقت اكتنز بالآمال والوعود. في واقع الأمر، جاءت نهاية الجماعة سريعة جدّاً وساحقة جدّاً، ما دفع بعض المصريين إلى التساؤل هل خرَّبت الجماعة عن عمدٍ عهدها في السلطة باعتبار ذلك جزءاً من خطة إستراتيجية كبرى [256]. ورغم أنه ليس للجماعة سابق عهد بالحكم مطلقاً، فإن كوادرها العليا والوسطى مليئون بالمهنيين من الطبقات الوسطى الذين هم في أذهان كثيرين كان ينبغي أن يكون بمستطاعهم الإتيان بأفضل مما فعلوا.

256 من أحاديث للكاتبة مع مصريين في سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

أما بالنسبة إلى الجماعة نفسها، وعلى حين أصابتها كامل التجربة بالذهول، فإنها سرعان ما طورت سرداً تعزو فيها سقوطها إلى مؤامرة كبرى دبرتها أيدي العسكر والدولة العميقة بالارتباط مع القوى الغربية. كشفت هذه الثيمة

عن نفسها تكراراً ومراراً في مقابلاتي مع قيادات "الإخوان". فعلى سبيل المثال، قال صلاح عبد المقصود، وهو وزير الإعلام في حكومة مرسي، "وجدَت القوات المسلحة أن الرئيس يحقق النجاح، فقرروا التخلص منه" [257]. واتخذ جمال عبد الستار، وهو نائب وزير الأوقاف في عهد مرسي، لهجة مماثلة قائلاً: "نحن لم نخفق، بل الجيش نظم انقلاباً عندما رأى إنجازاتنا" [258]، بل تكهن الأمين العام لجماعة "الإخوان"، محمود حسين، بأن الانقلاب ربما "طُبخ" في أيام مبارك [259]. أعضاء آخرون مضوا إلى أبعد من ذلك، واضعين تجربة الحركة ضمن سياق اختبار إلهي لهم. وشرعوا في الأيام الأخيرة لاعتصام رابعة العدوية باستحضار لغة "المحنة الثانية"، فالأولى المدة التي تعرضت فيها الجماعة إلى قمع شديد سلطه عليها الرئيس جمال عبد الناصر في سنة ١٩٦٥. ورفعت التجربة بمجملها بمفردات شبه ميتافيزيقية في مسعى حثيث من الجماعة لإبراء نفسها من مسؤولية ما حدث.

257 من مقابلة للكاتبة مع صلاح عبد المقصود، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

258 من مقابلة للكاتبة مع جمال عبد الستار، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

259 من مقابلة للكاتبة مع محمود حسين، الدوحة، نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

ليس غريباً أن تكون الجماعة قد لجأت إلى سرد كهذا، فهذا هو خطاب حفظ الذات في الأوقات الصعبة جدّاً. إضافة إلى ذلك، إن إبعاد اللوم عن نفسها، بعدما بددت أكبر جائزة في تاريخها، لهو أسهل بالطبع من أي نوع من السبر الداخلي الدقيق بشأن ما حدث من أخطاء، فالجماعة ذات طبيعة استبدادية، والسبر والانتقاد الذاتيان لم يكونا يوماً جزءاً من مقاربتها، مع أن هذا لا يعني أن الجماعة كانت غير مستعدة للاعتراف بما ارتكبت من أخطاء. كما ظهر سرد آخر إلى جانب ذلك المتصل بالمؤامرة، إذ أكثرَ قادة "الإخوان" تبرير قائمة الأخطاء التي ارتكبوها عندما كانوا في السلطة، كإخفاق الجماعة في أن تكون ثورية بحق، وإبرامها صفقة مع المجلس العسكري مع أنه كان عليها أن توجه إليه صفعة قوية، وإخفاقها في إجراء إصلاحات جذرية في الدولة، أو أنها لم تشرح نفسها بصورة وافية للقوى السياسية التي كان ينبغي أن تعمل معها برباط أوثق، وقلة خبرة أعضائها، وعدم ملاءمة مرسي للمنصب. هذه الانتقادات لمرسي كانت مغلفة في الغالب بالمديح، فهو، كما شرح أعضاء في الجماعة، رجل ودود أكثر مما يجب أو لطيف أكثر مما يجب، أو حتى رجل طيب الأخلاق في بيئة فاسدة الأخلاق. والحال أنه رغم استعداد الجماعة للاعتراف بهذه الأخطاء، فإنها ما فعلت سوى خدش السطح، دائرة على حافات المشكلات الحقيقية من دون أن تذهب إلى نواة ما حدث من خطأ.

الحقيقة القاسية أن جماعة "الإخوان" كانت ببساطة غير مؤهلة للحكم، ولا العمل بصفتها قوة سياسية حديثة في العصر الحديث. هذا لا يعني أن إخفاقها كانِ من صنع يديها بالكامل. فمن المِؤكد أن هناك قوى عملت منذ البداية

وهمُّها تقويض الجماعة، وغرست نوعاً من السرد عن الجماعة كان غير صحيح. فلئن اتهمت الجماعة بأخونة الدولة، فإن الحقيقة أنها لم تشكل خطراً حقيقياً على الدولة العميقة، ولا حتى على المجلس العسكري، بل بخلاف ذلك لقد قزمتها الدولة، وانسجاماً مع خطها غير الثوري لم تسع إلى تطبيق أي تغييرات جذرية يمكنها أن تقلب الدولة رأساً على عقب. عوضاً عن ذلك ظلت الجماعة في غالبية الأحيان رعديدة ومطيعة، مفضلة الاسترضاء على المواجهة في كل المنعطفات تقريباً. وبالمثل، ليس للمخاوف المتصلة بشروع الجماعة في أسلمة الدولة بمجملها أساس من الصحة كذلك. اللافت أن الجماعة فضلت تأدية دور القوة الكابحة عندما عزم السلفيون على ربط الدستور بالشريعة بصورة أوثق. لم تأت الجماعة خلال عهدها في السلطة بالفعل بشيء يهدد المؤسسة القائمة، وهذا هو السبب الذي جعل الجماعة تكابد بألم من أجل هضم دروس سقوطها نفسه. ولهذا، كان تحرك المجلس العسكري والمعارضة ضد الجماعة قائماً في جزء منه على خوف مما قد تفعله الحركة في المستقبل وليس ما فعلته حقّاً.

مع ذلك كان سقوط الجماعة بسبب إخفاقاتها أيضاً، فانعدام أي رؤية سياسية أو حتى دينية، فضلاً على ضعف خبرتها وعجزها عن الخروج عما أَلِفَته، كل ذلك ولّد انطباعاً بأنها وعاء خاوٍ وشُغلها الوحيد هو الحكم والاحتفاظ به. كما دللت الجماعة على عجزها عن التوفيق بين عالم السياسة ودورها بوصفها حركة اجتماعية – دينية. لقد استحال الربيع العربي في مصر، لذلك، معركة على السلطة بين القوتين العجوزين اللتين صاغتا تاريخ البلاد الحديث، معركة لم تجبر الجماعة على العودة إلى عالم تحت الأرض فحسب، بل أخرجتها كذلك من الصورة بالتمام.

الجزء الثاني

ليبيا

الفصل الرابع

"الإخوان المسلمون" في ليبيا: الخروج من الظل

إذا كانت تجربة "إخوان مصر" في الربيع العربي هي تجربة حركة عجوز صعبة المراس تصارع من أجل أن تكيّف نفسها كي تصبح جهة سياسية فعالة حديثة، فإن "الإخوان المسلمون" في ليبيا كانوا أشبه بطفل جديد في الساحة. وعلى خلاف "الفيل الثقيل" الذي كانت عليه الجماعة في مصر، ما كان لـ"إخوان ليبيا" قوة داخل البلاد عندما اندلعت الانتفاضة في ثاني المدن الليبية بنغازي في شباط/ فبراير ٢٠١١. تلك هي مبلغ درجة قلة تسامح الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي مع أي نوع من النشاط السياسي خارج إطار ما أنشأه من كيان عجيب للدولة إذ أمّن ألا يكون هنالك حضور لأي جماعة، وخاصة إن كانت ذات مِسْحة إسلامية، ناهيك عن واحدة محببة لدى المواطنين. فلئن تمكنت جماعة "الإخوان" في مصر من بناء شبكاتها وتولي أعمال خيرية والمشاركة في العملية السياسية، فإن "الإخوان" الليبية لم تحظَ بمثل هذه الامتيازات.

ومع أن الجماعة الليبية بحلول الربيع العربي ما فتئت ذات نشاط في المنفى، فإنها فقدت كثيراً من أهميتها. كانت من الوهن والضعف إلى حدّ أنها دخلت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في حوار من نوع ما مع نجل القذافي سيف الإسلام الذي دُفِع إلى الواجهة بوصفه وجه النظام الإصلاحي عقب إعادة تأهيل وضع ليبيا في المجتمع الدولي سنة ٢٠٠٣. وإذا كان هذا الغزَل مع سيف الإسلام إلى حدٍّ ما محاولة لضمان الإفراج عن بعض "الإخوان" المحتجزين في السجون، فهو كذلك مسعى يائس تشق الجماعة عبره طريقها إلى داخل ليبيا. واقع الأمر أن الجماعة الليبية كانت من الإيهان الشديد إلى حدّ أن أقصى أمل لها هو أن يسمح لها بالعودة إلى البلاد للعمل بصفة جمعية خيرية أو مدنية، وهو أمل ما كان بوسعها رؤيته على الأرجح ما دام القذافي في السلطة.

ومن هنا، فتحت الانتفاضة الليبية سنة ٢٠١١ عالماً جديداً تماماً من الإمكانات لـ"الإخوان" الليبية، واصطفت من دون تمهل مع الثورة. وإذا استطاع "إخوان مصر" أن يوظفوا ثقلهم السياسي والاجتماعي لحمل الثورة المصرية بما تمليه احتياجاتهم ورغباتهم، فليس بمستطاع "إخوان ليبيا" فعل شيء مثل هذا، بل صارعوا من أجل تقديم شيء، أي شيء إلى الثورة القائمة. وبانحدار

الثورة بصورة حثيثة صوب نزاع مسلح، لم يكن بيد "الإخوان" الليبيين، لقلة عددهم وانعدام أي وجود لهم داخل البلاد، الكثير ليقدموه ما خلا بعض الدعم اللوجستي على نطاق ضيق. هذا ليس معناه أنهم لم يتورطوا في النزاع مطلقاً، فبعضهم اشترك في القتال، وإن بصفة فردية، لكن بقدر ما تعلق الأمر بالمشهد الإسلامي، فإن كتلاً من الجهاديين هي من تقدمت الصفوف الأمامية للمعركة بازين أي وجود لـ"الإخوان" في الميدان.

وما زاد الوضع تعقيداً أن الجماعة الليبية رفعت على الدوام شعار اللاعنف ولم ترَ نفسها إطلاقاً، حالها في ذلك مثل حال قرينتها المصرية، ثورية الهوى. ومثل ما هي حال "إخوان مصر"، خاض الليبيون صراعاً مفهومياً ما بين التزامهم القديم الإصلاحَ التدريجي، وبين دعمهم الإسقاط المفاجئ للنظام القائم، إلى درجة أنهم بدوا في الوقت الذي كانوا يؤيدون فيه الثورة بفعالية مترددين إلى حدٍّ ما في دخول معتركها. وحتى عقب انتشار النزاع أبان "الإخوان" أنهم مفتوحون لإمكانية إبرام نوع ما من الصفقات مع النظام نفسه الذي كانوا يقاتلونه، فباركوا خطوات التيار الإسلامي بالتواصل مع سيف الإسلام بغية الخروج بنوع ما من الحل التفاوضي. لكن حتى في هذا، كانت جماعة "الإخوان" لاعباً ذا شأن صغير. هذا الوزن المحدود للجماعة عنى أنها كانت مضطرة إلى ربط عربتها بلاعبين إسلاميين آخرين من ذوي النفوذ، مثل الدكتور علي الصَّلّابي، وهو عضو سابق في الجماعة وعالم إسلامي، بزغ مع دعم من قطر بوصفه قائداً غير رسمي للتيارات الإسلامية المختلفة التي تصدّرت المشهد لمّا بدأ نظام القذافي يتفكك.

لكن مع ضآلة دور الجماعة في النزاع وغياب أي حضور كثيف لها في البلاد، فقد أفلحت في إدخال نفسها في البنى السياسية الناشئة التي أسسها الثوار آنذاك، إذ شقّ "الإخوان" تدريجيّاً وعلى مهل طريقهم إلى "المجلس الوطني الانتقالي" الذي تأسس في نهاية شباط/ فبراير ٢٠١١ ليكون الوجه السياسي للثورة. كما باتت تهيمن على عدد من المجالس المحلية التي تأسست في تلك المرحلة المبكرة. بل حتى قبل مصرع القذافي، ضمنت الجماعة لنفسها وجوداً سياسيّاً لها يفوق بكثير قوتها وتأثيرها داخل البلاد. وهذا طراز سلوكي سيتواصل في المرحلة الانتقالية.

إن قابلية الجماعة على المداورة بنفسها دخولاً إلى قلب هذه البنى السياسية الجديدة لهو إلى حدٍّ ما شهادة على قدراتها التنظيمية العالمية. فحالما بدأت الانتفاضة نظمت الجماعة أعضاءها وأعادت تنشيط شبكاتها القديمة على محدوديتها. لكن نجاحها عائد بصورة أساسية إلى ظروف خارجة عن سيطرتها، فقابليتها موضعةَ نفسها في مركز الأشياء إنّما هو انعكاس لحالة المشهد الليبي السياسي الجوفاء؛ لقد عملت أربعة عقود من حكم القذافي على منع تسييس البلاد عمليّاً، وجردت الأهالي من الخبرة والثقافة السياسية. وباندلاع

الانتفاضة، ما كانت ثمة حركة أو منظمة متماسكة ناهيك عن قوة سياسية بوسعها إشغال الفراغ الذي تمخض عنها.

كان بمقدور الجماعة الاعتماد على خبرتها النسبية وعلاقاتها الخارجية للمداورة بنفسها نحو الصدارة. في الحقيقة إن كون الجماعة الليبية جزءاً من حركة دولية أكسبها نفوذاً إضافياً وساهم في موضعتها في قلب الأحداث (وإن برهنت هذه الصلة في ما بعد أنها سيف ذو حدَّين). وساد توقع عام، نظراً إلى تبوأ جماعة "الإخوان" المصرية دوراً قياديّاً في الثورة المصرية وإحراز الإسلاميين في تونس تقدماً جيداً، بأن "الإخوان" الليبية ستؤدي دوراً رئيسياً في المستقبل السياسي للبلاد.

وتحصيلاً لهذا بدا الإخوان" الليبيون، بحلول يوم التحرير في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، أكثر قوة بكثير مما هم عليه فعلاً. ذلك معناه أن ربيع "إخوان ليبيا" العربي إنّما هو في الجوهر، بخلاف التجربتين المصرية والتونسية، نضال من أجل إثبات أهميّتهم سياسياً وإسلامياً، إذ نشدوا إلى تثبيت أقدامهم في مشهد استبعدوا منه منذ وقت طويل جدّاً.

عميقاً في العتمة

قبل سنة ٢٠١١، كان تاريخ جماعة "الإخوان" الليبية إلى حدٍّ كبير تاريخ جماعة تعيش تحت جنح الظلال، كما أنه تاريخ انقطاع وتواصل، وتاريخ أنشطة مفككة. انزرعت أول بذرة للجماعة في ليبيا قبل حتى أن تنال البلاد استقلالها. كانت ليبيا تتألف قَبل الاستقلال من ثلاثة أقاليم: إقليم طرابلس في الغرب، وإقليم برقة في الشرق، وإقليم فَزَّان في الجنوب. واتحدت هذه الأقاليم بصورة رسمية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١ يجمعها نظام فيدرالي ونظام حكم ملكي دستوري يتربع عرشه الملك إدريس السنوسي. كان الملك إدريس سابقاً أمير برقة، وبهذه الصفة، أعطى ملاذاً لمجموعة من "الإخوان" المصريين الفارِّين من مصر بعدما اتهموا بالاشتراك في اغتيال رئيس الوزراء المصري محمود النقراشي باشا سنة ١٩٤٨. [260] رحب إدريس بهؤلاء "الإخوان" في بَنْغازي، ومنحهم مأوى في قصره لمدة ستة أشهر. وفي الوقت نفسه تقريباً، دخل تنظيم "الإخوان المسلمون" أيضاً إلى ليبيا عن طريق طلاب ومعلمين مصريين كانوا في البلاد وشكلوا جزءاً أساسيّاً من نظامها التعليمي. كما لعب الليبيون الذين أمضوا وقتاً في مصر واجتذبتهم الأيديولوجيا الإخوانية دوراً في نشر هذه الرسالة الجديدة، على حين سمح تأسيس جامعة بنغازي سنة ١٩٥٦ بزيادة التواصل بين مشايعي "الإخوان" في المدينة وبين ليبيّي المدن الأخرى.[261]

260 محمود الناكوع، **رحلتي مع الناس والفكر**، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص. ٨٤.

261 من مقابلة للكاتبة مع الحاج عبد الله أبو سن، لندن، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.

على كلٍ، رغم تمتع هؤلاء المشايعين بحرية نسبية في نشر رسالة "الإخوان"، فإنهم فشلوا في نيل أي تأييد حقيقي وسط الأهالي. ذلك عائد في جزء منه إلى أن الملَكية الليبية نشأت من رَحِم الطريقة السنوسية الدينية، وهي حركة صوفية إصلاحية سعت إلى تجديد الإسلام وتنقيته، وباتت بحلول القرن التاسع عشر القوةَ الدينية والسياسية المهيمنة في شرق ليبيا. معنى هذا أن الملك إدريس اصطبغ بشرعية دينية معينة عملت عمل الحاجز الذي يصد الأيديولوجيات الإسلامية البديلة. إضافةً إلى ذلك، وبما أن جماعة "الإخوان" هي بصورة مبدئية تنظيم ثقافي وديني، فقد انحصر حضورها تقريباً في الانتلجنسيا والنخبة، وهؤلاء يمثلون نسبة صغيرة جدّاً من الدولة الليبية غير المتطورة بعد. والأهم من ذلك أن تجربة "الإخوان" في مصر ولّدت اعتقاداً بأن الجماعة ذات أغراض سياسية صريحة، وهو أمر نفّر كثيرين منها.

ثم إن المجتمع الليبي، إحساساً منه بغيرته الشديدة على التقاليد والمحافَظة عليها، كان يحترس من الأفكار الوافدة عليه من الخارج. ولئن انتشرت جماعة "الإخوان" ليس في مصر فقط، بل في سوريا أيضاً وأماكن أخرى في المنطقة، فقد صارعت الجماعة الليبية من أجل أن تتسع إلى ما هو أكبر من بضع خلايا صغيرة من الأنصار. وبكلمات عضو رفيع في "الإخوان" الليبية الحاج عبد الله أبو سن، فإن الجماعة في ذلك الوقت كانت "مجرد جماعة لها ترتيبات لكنها ليست تنظيماً كغيرها من الفروع" [262].

262 المرجع السابق.

أحدثت الهزيمة التي ألحقتها دولة إسرائيل بالقوات العربية سنة ١٩٦٧، زائداً ضعف الرد الحكومي الليبي على النزاع، تحولاً ما على هذا الصعيد، ما ألهم "الإخوان" الليبيين المتحمسين للاجتماع معاً وإقامة كيان ذي طابع أكثر رسمية. لكن بسبب جغرافية ليبيا الصلدة، حيث تفصل مساحات شاسعة صحراوية مراكز التجمعات السكانية الرئيسية، نشأ للجماعة فرعان: الأول في الغرب والآخر في الشرق [263]. ومع تقارب هذين الفرعين واتفاقهما على اختيار لجنة قيادية واحدة، ومحاولاتهما التنسيق مع بعضهما بعضاً، فإن من الصعوبة بمكان تسميتهما جماعة أو حركة منظمة، إذ اقتصرت أنشطة هذين الفرعين في غالبية الأحيان على إلقاء الخطب وإقامة ندوات ثقافية. فالجماعة كما شرح القيادي الإخواني السابق محمود الناكوع، الذي أصبح سفيراً لليبيا لدى المملكة المتحدة سنة ٢٠١٢، "لم يكن لديها برنامج أو رؤية سياسية واضحة لكيفية التعامل مع الوقائع السياسية اليومية" [264]. في واقع الأمر، مثلت "الإخوان" الليبية تمريناً فكرياً أكثر مما هي حركة سياسية أو اجتماعية – دينية.

263 هذه الشخصيات، التي ضمت فتح الله محمد أحواص، ومحمد رمضان هويسة، ومحمود محمد الناكوع، عقدت سلسلة اجتماعات في شقة هويسة في حيِ زاوية الدهماني بطرابلس. واتفقوا على

إقامة تنظيم "الإخوان" في طرابلس، وعينوا أحواص رئيساً عليهم. وفي الوقت نفسه تقريباً، كانت مجموعة من الشخصيات تضم عبد الكريم الجهاني، وإدريس ماضي، وحامد الصَّلّابي قد اجتمعت معاً وأسست تنظيماً لـ"الإخوان" في الشرق مشابهاً للأول. محمود الناكوع، **مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا**، لندن، دار الحكمة، ٢٠١٠.

264 الناكوع، **مسارات الحركات الإسلامية**.

وعليه، ليس غريباً أن الجماعة أخفقت في أن تنمو لتصبح ذات شأن، فقد احتوت ٤٠ أسرة فقط – الأسرة في مصطلح الجماعة هي أصغر خلية إخوانية – وكل منها تتألف من ٥ أفراد فقط، في طرابلس والمدن الغربية الأخرى [265]. ولم يمضِ وقت طويل قبل أن يتبدد هذا الزخم ويتوقف الأعضاء عن حضور الاجتماعات التي أصبحت بكلمات الناكوع "رتيبة مملة" [266].

265 المرجع السابق.

266 المرجع السابق.

استيلاء مجموعة من ضباط الجيش الشبان في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ على السلطة زاد "الإخوان" وهناً على وهن. وصعود العقيد معمر القذافي على رأس الجمهورية العربية الليبية الجديدة في أوائل سبعينيات القرن الماضي هو ما حدد إيقاع العقود التالية. فبالنسبة إلى القذافي لم يكن ما حدث سنة ١٩٦٩ انقلاباً ولا حتى ثورة عادية بل علامة بزوغ فجر عصر جديد بالكامل للبشرية، جعله بحلول أواخر سبعينيات القرن العشرين يبسط رؤيته الثورية الغريبة على البلاد. لكن حتى قبل أن يصوغ رؤيته عن الجماهيرية التي طرحها في **الكتاب الأخضر** الشهير، فقد كان هذا النظام القومي الجديد شديد الوضوح في ما يتصل بانعدام تسامحه مع أي تحدٍّ لسلطته. وباسم الامتثال، حظر كل نشاط سياسي خارج إطار الدولة الجديدة، ويعاقَب بالموت كل من يمارسه وفق القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٧٢.

ومن الفور، وقع "الإخوان" في ورطة نتيجة هذه المقاربة المتصلبة. واستهدف النظام الجديد في ١٩٧٣ عدداً من التيارات السياسية منها البعثية والماركسية وكذلك "الإخوان". فاعتقل ٣٠ إخوانياً، وعُرِضت لجنة قيادة الجماعة على التلفزيون الليبي، ووَعد أعضاؤها بحل التنظيم والامتناع عن إعادة تنصيب قيادة له. وبعد ١٨ شهراً، أعطي المعتقلون من "الإخوان" خيارين: إما البقاء في ليبيا والتخلي عن أي نشاط سياسي، وإما مغادرة البلاد للعمل في مؤسسة القذافي الجديدة "جمعية الدعوة الإسلامية" لنشر الإسلام في أفريقيا. وقد قضى هذا التحرك فعليّاً على الجماعة داخل البلاد، وبدا أن القذافي قد وأد جماعة "الإخوان" الليبية في مهدها.

لكن في غضون سنوات قليلة، عاودت هذه الجماعة التي يتعذر كبحها الظهور من جديد. فالمنطقة بأسرها مرت في نهاية عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين بمرحلة إحياء إسلامي أيقظته الثورة الإيرانية التي أزاحت

فيها حركة إسلامية شعبية الشاه المدعوم من الغرب، وكذلك هزيمة السوفيات في أفغانستان على يد المقاتلين الجهاديين العرب. كان زمناً حماسيّاً ساد فيه الاعتقاد بأن بوسع المنطقة، بالعودة إلى جذور الإسلام، أن تستعيد كرامتها وتتحكم بمصيرها. وبدا الإسلام فعلاً هو الحل للتحديات التي تفرضها الحداثة.

كانت لهذه الأفكار صدى داخل ليبيا، لكن الطبيعة القمعية للدولة عنت أنه ليس بالإمكان ترجمتها إلى أفعال. ولئن تمكن بعض الشباب الليبيين من الرحيل إلى أفغانستان للمشاركة في الجهاد، فإن لا مجال داخل البلاد لممارسة أي نشاط إسلامي صميمي. لكن الحكومة الليبية بدأت في أواخر سبعينيات القرن المنصرم، حين بلغت ليبيا أوج ازدهارها النفطي، إرسال الطلاب لمتابعة دراستهم في الخارج. وفي الغرب وبالتحديد في الولايات المتحدة وبريطانيا، إنّما تماسّ الشباب الليبيون تماساً مباشراً للمرة الأولى مع الأفكار الإسلامية بألوانها كافة الرائجة بين الطلاب المسلمين والمعارضة في ذلك الوقت.

وفي وقت ليس بالطويل تجمع عدد من الطلاب الليبيين في بريطانيا والولايات المتحدة لتشكيل جماعتهم الإخوانية الخاصة بهم، مطلقين على أنفسهم "الجماعة الإسلامية – ليبيا"، وشرع هؤلاء الطلاب في التفكير في العمل الصعب المتمثل في زرع الجماعة داخل ليبيا. كانت التحديات أمامهم جسيمة. وكما أفاد القيادي في "الإخوان" الأمين بلحاج، ما كان لديهم إخوانيون في غرب ليبيا في تلك الآونة، وليس لديهم إلا قلة ممن يعرّفون أنفسهم أنهم "إخوان" في الشرق [267]. ثم إن الزعيم الليبي لم يكن غير متسامح مطلقاً فحسب مع كل نشاط سياسي خارج حدود دولته الثورية، بل نمَّى كراهية شخصية متميزة حيال الإسلاميين الذين وصفهم بالزنادقة، وبات الليبيون محط تلقي خطاب وصم الإسلاميين بأنهم التجسيد الكامل للتخلف والشر. وهاجم القذافي الإخوان "عملاء الإمبريالية"، و"أعضاء الجناح اليميني الرجعي"، و"سفاحين، ودجالين، وأبناء حرام، ومدخني حشيش مخدر، ومعربدين، وجبناء، وجناة..." [268]، كما حذر من أنهم "أخطر من الإيدز" [269].

267 من مقابلة هاتفية للكاتبة مع الدكتور الأمين بلحاج، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. وكان وضع الجماعة يزداد سوءاً نتيجة الصراعات داخل هذه الجماعات الإخوانية في ذلك الوقت. فأحد التيارات الذي كان متأثراً جدّاً بالسياسي الإسلامي السوداني حسن الترابي، الذي ابتعد عن القيود الصارمة لتراتبية "الإخوان" العالمية، سعى إلى تأسيس تنظيم ليبي خاص به يشترك مع "الإخوان" في التوجه الفكري نفسه، لكنه مستقل عن جماعة "الإخوان" في مصر. ولم يلقَ ذلك قبولاً حسناً عند مكتب الإرشاد في القاهرة، الذي تحرك من فوره لتأسيس جماعة ليبية لـ"الإخوان" منفصلة عن الأولى تتكون من العناصر الميالة إلى الفرع الأساسي بصورة أوثق. وقد دفع ذلك قادة الفصيلين إلى البدء في "التنافس والتناحر في ما بينهما لاجتذاب جيل الشباب" (من مقابلة للكاتبة مع الحاج أبو سن، لندن، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧). لكن هذه المعركة كانت قصيرة الأجل. فسنة ١٩٨٤، شنت الجماعة الأولى، التي أصبحت تعمل ضمن البرنامج الأوسع لـ"الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا"، هجوماً مشؤوماً على ثكنات العقيد القذافي في باب العزيزية في طرابلس. ومع فقدان وضوح ما دفع تلك الجماعةِ إلى تلك العملية

الطائشة، فإنها في اندفاعها إلى إسقاط القذافي كانت قد أساءت التقدير تماماً. ما حدث أن الهجوم أدى إلى أعمال انتقامية قاسية، وقضى على قوة "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا".

268 François Burgat, 'Qadhafi's Ideological Framework', in Dirk Vandewalle, ed., *Qadhafi's Libya 1969–1994*, New York, St Martin's Press, 1995, p. 49.

269 Hanspeter Mattes, 'The Rise and Fall of the Revolutionary Committees', in Vandewalle, *Qadhafi's Libya*, p. 109.

كانت المهمة عسيرة ومحفوفة بالمخاطر بالنسبة إلى "الإخوان" عندما باشروا في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي محاولة إعادة تنظيم أنفسهم بصورة سرية داخل البلاد. وأفلحوا، مع ذلك، في إحراز شيء من التقدم تنظيمياً. وبحلول سنة ١٩٨٧، ربطت الجماعة أعضاءها بعضهم ببعض بصورة جيدة مكّنتهم من إنشاء مجلس شورى واحد ولجنة تنفيذية واحدة. لكن أنشطتها على الأرض كانت محدودة جدّاً. ولاحظ المراقب العام السابق للجماعة سليمان عبد القادر أن

> القبضة الأمنية الحكومية كانت بالغة الشدة، ولا مجال لأي نشاط سياسي أو دعوي ملموس، وكل ما كان ممكناً هو محاولة توجيه بعض الشباب توجيهاً تربوياً إسلامياً عبر علاقات في العمل، أو في إطار العلاقات العائلية، أو بعض المناسبات الاجتماعية أو الدينية. كذلك عمل "الإخوان" على جمع بعض الأموال لمساعدة الفقراء.[270]

270 مقابلة مع سليمان عبد القادر، "الجزيرة"، برنامج "زيارة خاصة"، ٣٠ أيار/ مايو ٢٠٠٩: www.aljazeera.net وفي سنوات العقد الأخير من القرن العشرين، تدبرت الجماعة أمر إدارة بضعة مخيمات طلابية، وعملت على نحو منفرد مع بعض أئمة المساجد لمساعدة الناس في مشكلاتهم اليومية. لكن ذلك كان بعيداً جداً عن العمل التربوي والدعوي من القاعدة إلى القمة الذي بنيت عليه أفكار الجماعة، وبعيداً أكثر عن النشاط السياسي أو العمل الخيري من النوع الذي كانت تفعله نظيرتها في مصر في ذلك الزمان. وفي النتيجة، ما كان لدى الحركة الليبية وسيلة تستطيع بها إنشاء قاعدة ملائمة أو تمد جذورها في الحقل الاجتماعي، ما جعلها حبيسة دنيا الأفكار لا دنيا الواقع.

ولئن أمكن إرجاع عدد من هذه الإخفاقات إلى الطبيعة القمعية لنظام القذافي، فمن الملاحظ أن التيار الجهادي كان قادراً على التوسع بصورة كبيرة في تلك المرحلة. إن حضور "الإخوان" كان أصغر بصورة ملحوظة من (وعتمت عليه) التيارات المتشددة، التي ضمت "الجماعة الإسلامية المقاتلة الليبية" و"حركة الشهداء الإسلامية" و"التجمع الإسلامي"، والأخيرة انفصلت عن "الإخوان المسلمون" سنة ١٩٩٠ بعدما عيل صبرها من النهج التدرُّجي اللاعنفي للجماعة، وما رأته من تعويل "الإخوان" الليبيين المفرط على "الإخوان" في مصر[271]. على أي حال، لاقت كل جماعات المعارضة الإسلامية المصير نفسه بين أواسط وأواخر تسعينيات القرن الماضي حينما استأصلها النظام جميعها بعدما كشف وجودها.

271 من مقابلة للكاتبة مع صحافي ليبي كان عضواً سابقاً في جماعة "الإخوان" الليبية، لندن، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.

كانت الضربة المسددة إلى "الإخوان" سريعة وقاضية، إذ اعتقل النظام في حزيران/ يونيو ١٩٩٨ ١٥٢ عضواً منها، ومنهم جميع قادتها تقريباً. أما من

استطاع الإفلات من قبضة الجهاز الأمني، ففر خارج البلاد. ذلك أنهى عمليّاً وجود الجماعة داخل البلاد للمرة الثانية. لكن النظام لم يتوقف عند ذلك. ففي منتصف العقد الأول من هذا القرن، أي عقب تصحيح وضع ليبيا في المجتمع الدولي بموافقة النظام سنة ٢٠٠٣ على التخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل، رأى النظام في "الإخوان" فرصة لإثبات دعواه الإصلاحية للغرب. فباشر نجلُ القذافي سيف الإسلام برنامج "الإصلاح والتوبة" الهادف إلى نزع التطرف، وعلى الأخص احتواء السجناء الإسلاميين الليبيين. ومع أن هذا البرنامج ركز أساساً على التيارات الجهادية، فإن سيف الإسلام عمل أيضاً في ملف "الإخوان المسلمون"، فدخل في حوار مع قادتها المعتقلين، وقدم إليهم النظام صفقة مفادها أنه سيطلق سراحهم من السجون، إذا ما وافقوا على الإقلاع عن أنشطتهم السياسية.

لكن النظام رمى إلى ما هو أبعد من محض احتواء هؤلاء السجناء: ألا وهو تحييد كل "الإخوان" الليبيين بمن فيهم الموجودون خارج ليبيا. ذلك كان يتماشى مع جهود النظام الرامية آنذاك لاستمالة المعارضين السابقين في حال قبلوا مسالمته. ولهذه الغاية، فتح سيف الإسلام أقنية اتصال مع "الإخوان" الليبيين في أوروبا، وأرسل سنة ٢٠٠٥ مع مندوب له إلى بريطانيا رسالة مسجلة على شريط إلى الجماعة يعبر فيها عن رغبته في حل وضعها [272]. وعلى حين كان ذلك من غير شك جزءاً من مساعي النظام لإعادة تقديم نفسه وترميم صورته، فإن الجماعة كانت من الإيهان في ذلك الوقت إلى حدّ أنه ما كان لديها سوى خيار الاستجابة له. إن إعادة تأهيل ليبيا دولياً أمدها بحياة جديدة، وظهر الزعيم الليبي أقوى من أي وقت مضى. كما أنعشته الحرب العالمية على الإرهاب، فقد أبدت الدول الغربية حينذاك استعدادها للعمل معه لقهر الشبكات الإسلامية الليبية المتشددة. وهكذا، ظهر "الإخوان" في تلك المرحلة كأنه حكم عليهم بالاندثار في غياهب النسيان ورأوا بجلاء أن سيف الإسلام هو أملهم الوحيد وإلّا واجهوا مستقبلاً قاتماً.

272 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

ليس هذا مؤداه امتثال "الإخوان" كليَّةً لمطالب سيف الإسلام. فمع أن بعض أعضاء الجماعة اختاروا بوصفهم أفراداً قبول عرض النظام بالعودة، فإن الجماعة تنظيمياً رفضت ذلك. شرح مراقب الجماعة حينذاك سليمان عبد القادر ذلك بالقول إن "كل غاية سيف الإسلام هو رجوع الإخوان وقيادتهم للانضمام إلى تيار ليبيا الغد. وكنا نعي أن هذا نوع من الحرق السياسي. وقُدِّمت إلينا الكثير من الإغراءات المالية والسياسية. لكن المسألة كانت بالنسبة إلينا واضحة: نريد تغييراً حقيقيّاً في ليبيا" [273]. إن معضلة "الإخوان" الأساسية كانت في واقع الأمر السماح لها كمنظمة بالعودة وأن يفتح لها المجال بالعمل. ومثلما أوضح محمد عبد الملك، وهو ممثل "إخوان ليبيا" في

أوروبا، كانت الجماعة في غاية الضعف لدرجة أنه "قبل ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١، كان أكبر آمالنا أن نتمكن من دخول ليبيا على صورة شيء يشبه الجمعية المدنية. كان ذلك أقصى غاياتنا" [274]. فذلك حصراً ما كان سيمكِّنها من الشروع في ما حيل دونها ودونه دائماً وهو الفرصة للاضطلاع بتنفيذ مشروعها المتمثل في السعي إلى إصلاح الفرد، والأسرة، ثم المجتمع تمهيداً للحكم الإسلامي. كما أنها سعت إلى ضمان إطلاق سراح أعضائها من السجن، وكان بعضهم قد حكم عليه بالإعدام.

273 "سليمان عبد القادر البغطوس زعيم الإخوان المسلمون في ليبيا للأهرام: الدولة في الإسلام مدنية لا دينية"، **الأهرام**، ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١: – almanaramedia.blogspot.co.uk/2011/09/blog– post_6394.html 274 من مقابلة للكاتبة مع محمد عبد الملك، مانشستر، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

وبهذه الأهداف في البال، قاطعت الجماعة المؤتمر الواسع للمعارضة الليبية الذي عقد في لندن سنة ٢٠٠٥، مبررة غيابها بنشدانها الإصلاح الحقيقي والحلول العملية للمشكلات الليبية. والأكثر إثارة للانتباه أن موقع "الإخوان المسلمون" العالمي على الإنترنت، "إخوان أونلاين"، أورد أن الجماعة قد قاطعت المؤتمر لأنها رفضت بعض المطالب التي أُعرب عنها فيه، ومنها مطالبة القذافي بالرحيل [275]. وبدا، إذن، كأن النظام قد أفلح على الأقل في تحييد ما تبقى من الجماعة.

275 B. Chernitsky, 'Libyan Muslim Brotherhood on the Rise', MEMRI, Inquiry and Analysis Series Report No. 828 (24 April 2012).

واقتنع النظام بحلول آذار/ مارس ٢٠٠٦ بما يكفي لإطلاق سراح سجناء "الإخوان"، ما حدا بالمراقب سليمان عبد القادر إلى كتابة رسالة شكر لسيف الإسلام [276]. لكن ذلك لم يشكل ولادة جديدة للجماعة، إذ حُذّر السجناء المحررون من التهرب من الامتثال لشروط النظام. ومثلما ذكر سجين "الإخوان" صلاح الشامخ، فإنه قبل أسبوعين فقط من إطلاق سراحه ومن معه، زارهم القذافي ومدير مخابراته، عبد الله السنوسي، في السجن، حيث اتَّهم السنوسي السجناء بأنهم عملاء للغرب، فيما حذرهم القذافي من أي تحرك أو نشاط سياسي، متوعداً إياهم بأن السلطات الليبية قادرة على محاربتهم في حال عادوا إلى العمل السري [277].

276 *Libya Focus, Menas Associates, March 2006 (subscription–only publication).*

277 الدكتور اعليه علاني، "التحول الديموقراطي في ليبيا: المسار والآفاق"، في **الإسلاميون المغاربيون والانتقال الديموقراطي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا، تقرير المرصد المغاربي للانتقال الديموقراطي**، التقرير الأول ٢٠١٢–٢٠١٣، ص. ١٨.

التزم هؤلاء السجناء السابقون تعهدهم، فلم يجددوا أنشطتهم داخل البلاد، وبعضهم عاد إلى عمله، أما الآخرون، فاكتفوا بالرضوخ للأمر الواقع. ووفق عضو الجماعة الشامخ: "بعد الإفراج عنا لم نعد إلى العمل السري... ولم

نستأنف الهيكلة. ولم تُصِدر بيانات في داخل البلاد" [278]. واعترف مراقب الحركة عبد القادر في ٢٠٠٩ لقناة "الجزيرة" الإخبارية بأن الجماعة "لم يكن فيها أحد داخل البلاد، ولم يتجاوز عددهم ٢٠٠ عضو خارجها" [279]. وعليه، كانت الجماعة الليبية عشية انتفاضة سنة ٢٠١١ قد امّحت فعليّاً داخل ليبيا وحُيِّدت تقريباً خارجها.

278 المرجع السابق، ص. ١٨.

279 مقابلة مع سليمان عبد القادر، "الجزيرة".

[http://www.aljazeera.net/programs/privatevisit/2009/6/3/سليمان-عبد-القادر-طبيعة-اللجوء-السياسي]

الدنو من النور: "الإخوان" والثورة

لم تكن الانتفاضة التي اندلعت في مدينة بنغازي في شباط/ فبراير ٢٠١١ من عمل جماعة أو حركة ثورية محددة، ناهيك عن "الإخوان". ورغم انتشار دعوات شباب ليبيين للخروج في يوم الغضب في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١ في مواقع التواصل الاجتماعي، فإن الاحتجاجات الليبية كانت إلى حد كبير فورة غضب عفوية لليبيين البسطاء الذين ألهمتهم الأحداث الجارية في تونس ومصر الانتفاضَ وتحدي النظام الذي نكّل بهم على مدى عقود. كما داخل الليبيون الإحباط من جراء بقاء ليبيا دون إعادة تأهيل دولياً وبما كانوا يتطلعون إليه من إصلاحات، وكذلك لأن غالبية الشعب الليبي كانت تصارع، رغم الثروة النفطية الضخمة للبلاد، من أجل سدِّ رمقها.

لكن حقيقة اندلاع الاحتجاجات من بنغازي ثم انتشارها في المدن الشرقية الأخرى لم تكن محض مصادفة. فعلى الدوام، كان للإقليم الشرقي في ليبيا علاقة عدائية جداً مع نظام القذافي، ورأى في نفسه ضحية سياسة متعمدة تعتمد الإقصاء والتهميش. وتجلى ذلك جزئياً عندما جرَّد القذافي بنغازي مما كانت ترى فيه وضعها الشرعي، جاعلاً طرابلس – التي تشاركت وبنغازي ذلك الوضع القانوني بوصفهما العاصمة حيث تغير الحكومة مقرها كل سنتين – قَلْب نظام حكمه الشديد المركزية. هذا الإحساس بالظلم فاقمته سلسلة من الحوادث التي وقعت في ما تلا من عقود وتجذرت في الذاكرة والسرد الجماعيين. ومن بين تلك الحوادث التصفية الوحشية التي ارتكبها النظام بحق شبكات إسلامية متشددة في الإقليم بين أواسط وأواخر تسعينيات القرن الماضي، وكذلك مذبحة سجن أبو سليم سنة ١٩٩٦، التي ارتكبت بحق أعداد كبيرة من سجناء إسلاميين معظمهم من بنغازي، قتلوا خارج إطار القانون عندما حاولوا التمرد على ظروف اعتقالهم. وأنزل النظام بالإقليم الشرقي، إثر اكتشاف هذه الخلايا الإسلامية المتشددةِ وشبكاتها الداعمة، عقاباً أليماً،

محولاً إياه إلى ما يشبه منطقة أمنية، حارماً إياه تطوير بنيته التحتية. ومع أن مدناً كثيرة أخرى، ومنها مدن الجنوب، حرمت أيضاً بنية تحتية لائقة – ذلك انعكاس للطبيعة الفوضوية والاعتباطية لعملية صنع السياسات لدى القذافي – فإن بنغازي رأت في انعدام الخدمات والمرافق فيها نتيجة خبث متعمد من النظام لإركاعها.

ليس هذا مؤدّاه بالضرورة أن الليبيين في غربي البلاد وجنوبيها أكثر تقبلاً لنظام القذافي. فرغم تمتع النظام بمقدار معقول من الأنصار، من بينهم رجال الحماسة الأيديولوجيون والقبائل المستفيدة من الهبات والمحسوبيات، فإن غالبية الشعب الليبي في طول البلاد وعرضها ضاقت ذرعاً بأربعة عقود من حكم القذافي. على كلٍ، في الشرق كان هذا الغضب مركّزاً بما يكفي لكي يندلع بصورة احتجاجات شعبية، وفيه كان الناس بعيدين بما يكفي عن قبضة مركز الشبكة الأمنية للنظام إلى حد الاجتراء على النزول إلى الشوارع. كانت ثمة محاولة للانتفاض سابقة في بنغازي وقعت مباشرة تقريباً بعد الإطاحة بالرئيس بن علي في تونس، إذ خرج الآلاف من الليبيين في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ للاستحواذ على شقق فارغة وغير مكتملة في مشروعات الإسكان الحكومية في أنحاء البلاد، حتى ينفِّسوا عن غضبهم من إخفاق النظام في توزيع هذه الوحدات السكنية بالعدل وفي ذلك الحين. تلك كانت مشاهد غير مسبوقة في ليبيا القذافي، وكان جلياً، وإن احتوت القوات الأمنية الاحتجاج، أن ثمة متاعب أخرى قادمة.

وبانفجار الاضطرابات، شرع "إخوان ليبيا" في دراسة الموقف الذي تحتم عليها اتخاذه إزاء ما يجري من أحداث. ومثلما الحال مع نظيرتها المصرية، فإن الثورة، بالنسبة إلى الجماعة الليبية، مفهومياً، أمر إشكالي. وشرح عبد الرزاق العرادي، وهو عضو رفيع في الحركة، المأزق الذي كان في ذلك الحين، بالقول إن "الإخوان المسلمون جماعة لا تؤمن بالتغيير عن طريق الانقلابات أو الثورات... بل منهجنا هو تغيير المجتمع بالكامل، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً... ونحن لا نؤمن بأن تغيير رأس النظام يغير الشعوب" [280]. ولئن بدت مثل هذه السجالات تقريباً كأنها تخص فن الباطن (ايزوتيريكية) بالمقارنة مع ما كان يجري على الأرض، فإنها قضية خطيرة بالنسبة إلى الجماعة وتنبع من صميم عقائدها.

280 عبد الرزاق العرادي في لقاء خاص، اليوتيوب، ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٣: www.youtube.com/watch?v=0jMUIrxY34M

وللاتفاق على موقف واحد، عقدت الجماعة اجتماعاً لهيئتها العامة في المركز الإسلامي في زيورخ في سويسرا يومي ٣٠ و٣١ كانون الثاني/ يناير. وكما أبان الأمين بلحاج، انعقد الإجماع العام بين الأعضاء على أن الثورة مقبلة، وأن النظام سيرد عليها بوحشيته المعروفة. فمن الواضح أن القذافي ليس بن علي، ولم يكن ليتنحى بتلك السهولة. والأهم من ذلك أن ليبيا ليس

لديها قوات مسلحة تستحق الذكر. لقد خشي القذافي طويلاً من الجيش الليبي بوصفه مصدراً محتملاً للتمرد، وتبعاً لذلك أبقاه عن عمد ضعيفاً ومقسَّماً، معولاً عوضاً عن ذلك على تراتبية معقدة من الأجهزة الأمنية التي تنتقي أفرادها في غالبية الأمر من قبيلته، القذاذفة، ومن قبائل حليفة لها مثل الورفلة والمقارحة. وعلى حين تمكن الجيش التونسي من التدخل بصفته قوة حيادية نسبيّاً في الثورة التونسية، وعلى حين أدى الجيش المصري دوراً رئيسياً في توجيه الأحداث في مصر، فلا وجود لمؤسسة عسكرية تضارعهما في ليبيا يمكنها التدخل. ولهذا، كان بيِّناً أن المواجهة ستقتصر على القذافي وقواته الأمنية ضد الشعب. وعلق بلحاج قائلاً: "لقد اتفقنا أولاً على أن الثورة مقبلة، ثم اتفقنا ثانياً على أن القذافي سيقمع الثورة، وكان اتفاقنا ثالثاً على أن الثورة قد تنطلق لكنها نتيجة قمع القذافي لن تنجح مباشرة وستطول كثيراً" [281]. كما أن الجماعة كانت في شك أن يمضي الليبيون إلى حد المطالبة برحيل القذافي، وظنوا أن المحتجين سيقصرون أنفسهم على المطالبة بالإصلاح فحسب.

281 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

ونظراً إلى العلاقة الإشكالية بين "الإخوان" وفكرة الثورة، قررت الجماعة، على ما يبدو، في هذه المرحلة دعم الانتفاضة، ولكن ليس دعم ثورة على نطاق واسع، إذ أبلغ بلحاج صحيفة **الحياة** أن "الترجيح عندنا (الجماعة) أنه كان سيرفع مستوى المطالب لا إسقاط النظام... كان دخولنا في الثورة صراحةً بهدف رفع سقف المطالب لا تغيير النظام. كان هذا موقفنا في آخر كانون الثاني/ يناير" [282]. وعلى ما يبدو، آثرت الجماعة أداء دور مأمون العواقب، فوافقت على أن تركز جهودها على "كيفية مساعدة الناس، الفارون منهم والجرحى" [283]، كما قررت أن تفتح "غرفتَي عمليات": إحداهما في تونس والأخرى في مصر، بغية إيصال الأدوية والمساعدات الإنسانية إلى البلاد [284]. كذلك، شرعت في شراء هواتف الثريَّا الفضائية لتتمكن من تهريب تلك المواد إلى داخل ليبيا، لاعتقادها، الذي كان صائباً، بأن النظام سيقطع خطوط الاتصال ما إن تندلع الانتفاضة.

282 "الأمين بلحاج: الإخوان دخلوا الثورة منذ اليوم الأول لكنهم توقعوا المطالبة بإصلاحات وليس تغيير النظام"، **الحياة**، ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١: www.sauress.com/alhayat/310809

283 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

284 المهندس سليمان عبد القادر، مراقب "إخوان ليبيا"، بلدة أولتِن في سويسرا، اليوتيوب، ١ أيار/ مايو ٢٠١٢: www.youtube.com/watch?v=9wBlscxHRNg لكن الجماعة كانت تحوز، في الوقت الذي موضعت فيه نفسها لتقديم الدعم إلى من اختار الخروج على القذافي، بعض الأمل في أن يتكلل الأمر بنجاح ما مع النظام. مردُّ ذلك إلى حدٍّ ما رغبة الجماعة في تجنب سفك الدماء زيادةً على نفورها غريزياً من الثورة. ولهذه الغاية، عادت الجماعة من جديد إلى سيف الإسلام وحاولت إقناعه بالحاجة إلى تبني برنامج إصلاحي ملائم لليبيا. ووفقاً لسالم الشيخي، وهو عضو بارز في جماعة "الإخوان"،

أرسلت الجماعة قبل ثلاثة أسابيع تقريباً من الثورة تصوراً إلى سيف الإسلام وضعت فيه "ملامح إصلاح حقيقي" للبلاد، ملتمسة منه "الدعوة إلى الانتخابات، ووضع دستور عاجل، وتغيير القوانين وأشياء أخرى" [285]. وفي ٥ شباط/ فبراير، نشرت الجماعة بياناً تبين فيه ما تمخض عن اجتماع الهيئة العامة في زيورِخ، داعيةً النظام إلى "عقد مؤتمر وطني جامع يتبنى مطالب الشعب الليبي"، و"احترام حق الشعب في تقرير مصيره" [286].

285 سالم الشيخي، "دور الإخوان في ١٧ فبراير"، "فايسبوك"، ١٤ أيار/ مايو ٢٠١٣: www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=577404982293211&id=131813446852369

286 "إخوان ليبيا ينضمون إلى احتجاجات ضد القذافي"، **الحياة**، ٥ شباط/ فبراير ٢٠١١: daharchives.alhayat.com [http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/HayatINT/2011/2/5/إخوان-ليبيا-ينضمون-إلى-احتجاجات-ضد-القذافي.html]

كان جلياً أن غريزة الجماعة حتى في هذه المرحلة المتأخرة كانت تنزع إلى تجنب الثورة وليس المبادرة بها أو الحض عليها، حتى لو عنى ذلك إسعاف أكثر النظم استبداداً في المنطقة بالأكسجين. فمع أن سيف الإسلام كان أكثر انفتاحاً وميلاً إلى الإصلاح من والده، فإن التزامه الإصلاح يقيناً إنّما هو التزام سطحي في أحسن الأحوال. ففي أواخر العقد الأول من هذا القرن، نبذ سيف الإسلام فعليّاً مشروعاته الإصلاحية، ومنها مبادرته إلى كتابة دستور لليبيا، معلناً سنة ٢٠٠٧ أن هناك خطوطاً حمراً أربعة لا يمكن تجاوزها: أحدها معمر القذافي [287]. لكن انعدام التزام صميمي للنظام بالإصلاح، ناهيك عن التزامه مبادئ الديموقراطية، لم يبدُ مهمّاً للجماعة التي شعرت، كما هو جلي، براحة كبرى في إبرام صفقة ما مع سيف الإسلام، من ولوج ثورة كاملة، جماعة كان جل اهتمامها أن تحصل لنفسها على مجال تعمل فيه. وهذا أمر شديد الغرابة إذا أخذنا في الاعتبار نضوج الظروف للإطاحة بالقذافي. ليس لأن بروفة تامة قد أشاحت عن نفسها في احتجاجات مشروعات الإسكان التي ذكرناها سابقاً فحسب، بل إن جارتي ليبيا مضتيا في طريق الثورة ونجحتا في الإطاحة بنظاميهما الديكتاتوريين. لكن الجماعة لبثت على تحفظها من توجيه ضربة قاضية إلى النظام الذي قمعها بوحشية بالغة لعقود طويلة.

287 كانت الخطوط الحمر الأربعة هي: الإسلام وتطبيق الشريعة الإسلامية، وأمن واستقرار ليبيا، ووحدة الأراضي الليبية، ومعمر القذافي.

على أي حال، لم يثمر عرض "الإخوان" لسيف الإسلام عما كان يُرجى منه، وبتعبير الشيخي، فإن "سيف الإسلام رد على المبعوث بالسخرية والرفض والتكبر" [288]. لكن ذلك لم يحُل دون شخصية رئيسية أخرى ذات صلة وثيقة بالجماعة في تقديم عرض آخر لاجتذاب القذافي الشاب. الشخصية كانت الدكتور علي الصلّابي، وهو باحث إسلامي أقام في قطر بعد فراره من ليبيا. الطبيعة الدقيقة لعلاقة الصلّابي بـ"الإخوان" ملتبسة، بعضهم جادل بأنه كان في يوم ما جزءاً من الجماعة، وآخرون أصروا على أنه كان دائماً شخصية

مستقلة. لكن الصلّابي بطريقة تفكيره لهو قريب قطعاً من طريقة "الإخوان"، وهو يمتح من التيار الإسلامي الإصلاحي نفسه [289].

288 سالم الشيخي، "دور الإخوان في ١٧ فبراير"، "فايسبوك".

289 لقد تم "تصحيح وضع" الصَّلَّابي لدى النظام في العقد الأول من القرن الحالي بعدما وافق على مساعدة سيف الإسلام في مبادرةٍ لنزع التطرف، باستخدام معرفته بالإسلام والقرآن، وذلك لمحاولة إقناع السجناء المقاتلين بنبذ العنف.

ففي ٤ شباط/ فبراير، غادر الصلَّابي قطر إلى ليبيا، حيث عقد اجتماعاً مع الإخواني عبد الرزاق العرادي، ووزير التعليم العالي السابق عقيل محمد عقيل (الذي كان على قرابة بالعرادي). وأقنع الصلَّابيُّ عقيل بأهمية الاجتماع بسيف الإسلام لحثه على فعل شيء ما لتجنب الأزمة، وألحَّ عليه بأن "كفّ دماء الليبيين ضرورة. فإن لم يستجب (سيف الإسلام)، فلن يستطيع أحد أن يلومنا" [290]. فوافق عقيل ورتب اجتماعاً للصلَّابي وضع فيه عدداً من المطالب لسيف الإسلام. تلك المطالب كانت مشابهة جدّاً لتلك التي سبق لـ"الإخوان" أن قدموها إلى القذافي الشاب في رسالتهم السابقة، ومنها: كتابة مسودة دستور مناسب، والسماح لليبيين بتشكيل منظمات مجتمع مدني وبالعمل السياسي، وقبول أحزاب وتيارات المعارضة. كما أخبر الصلَّابي سيفَ الإسلام بأنه شخصياً مقبول إلى حدٍّ ما من بعض تيارات المعارضة الليبية، وكذلك من البلدان الغربية، وأن هذه التيارات تريده أن يتولى الأمر من أبيه [291]. ومرة أخرى إن القوة المحركة لهذه المفاتحة مع النظام هي، على ما يبدو، إيجاد حل يمكِّن التيار الإسلامي من العمل داخل ليبيا لا الرغبة الصادقة في الإصلاح أو إحلال الديموقراطية.

290 الدكتور عقيل حسين عقيل، **أسرار وحقائق من زمن القذافي**، دار المجموعة الدولية، بلا تاريخ، ص. ٢١: 291 www.dr–aqeel.com/books/asrar/index.html المرجع السابق، ص. ٢٢.

ومع أن الصلَّابي خرج من الاجتماع معلناً أنه أحرز نجاحاً ما، فقد استدعي للعودة في اليوم التالي. وفي هذه المرة، كان سيف الإسلام برفقة مجموعة من رجالات نظام القذافي. رفض غالبيتهم مطالب الصلَّابي جملة وتفصيلاً، أما بعضهم الآخر، فشددوا على أن بمقدورهم سحق أي ثورة [292].

292 المرجع السابق، ص. ٢٣.

لكن ما كانت هذه آخر محاولات الإسلاميين للتواصل مع سيف الإسلام. ففي ١٥ شباط/ فبراير، تجمعت عائلات ضحايا مذبحة سجن أبو سليم سنة ١٩٩٦ في بنغازي احتجاجاً على اعتقال محاميهم، فتحي تَرْبِل، الذي قبضت عليه قوات الأمن في وقت مبكر من ذلك اليوم. وانضم إليهم المئات من المحتجين الآخرين، وبدا كأن الثورة التي خُطط لها أن تنطلق يوم ١٧ شباط/ فبراير انطلقت قبل موعدها. ما من شك في أن ذلك أدخل الذعر إلى قلب العرادي الذي اندفع إلى منزل عقيل يدعوه إِلى تقديم عرض آخر إلى سيفِ الإسلام.

ولاحظ عقيل كم كان العرادي مهتاجاً، فانتبه إلى أنه قد شرب قدحاً واحداً من الشاي الأخضر على غير عادته في شرب قدحين، وألح العرادي، مثلما ذكر عقيل، ملتمساً منه: "أرجوك أن تتصل بسيف (الإسلام) القذافي وتتحدث معه بشأن كفِّ الدماء التي ستسفك في ليبيا إن لم يتم تدارك الأمر بالإصلاح. وإن لم يتم كفها، أقسم لك أن ليبيا ستُدمر، ومن ينجو من سكانها من القتل المباشر، فسيموت غرقاً في هذه الدماء" [293].

293 بينما كان الرجلان يتحدثان، صادف أن اتصل سيف الإسلام بعقيل بالهاتف، فأخبره [عقيل] أن عليه التصرف للحيلولة دون سفك الدماء. فرد سيف الإسلام بإغلاق سماعة الهاتف في وجهه. (المرجع السابق، ص. ٢٨).

لكن ذلك الالتماس ذهب أدراج الرياح. وفي ١٧ شباط/ فبراير، عمت الاحتجاجات بنغازي، واتخذت الأمور، مثلما توقع "الإخوان"، سراعاً طابعاً عنيفاً. لقد قُتِل ١٣ شخصاً وأصيب أكثر من ٢٠٠ في شارع جمال عبد الناصر في بنغازي في ذلك اليوم وحده إثر إطلاق القوى الأمنية النار على المحتجين. ثمة قتلى آخرون في مدن أخرى في الشرق حيث انتفض فيها الأهالي كذلك. وتساقط المزيد من القتلى في ١٨ شباط/ فبراير، ومنهم من قتل على يد القوات الأمنية بإطلاقها النار على مشيّعي جنازات من قُتِل في اليوم السابق. لكن كلما زاد النظام هجومه، تعاظم تحدي الحشود، وبات جلياً أن الاحتجاجات ستتلاحق. ولوحت إشارات واشية بأن غرب ليبيا سيحذو حذو شرقها. ففي ١٩ شباط/ فبراير، كان هنالك احتجاج في مدينة الزاوية غربي العاصمة، كما كانت هناك اشتباكات في مصراتة، ومحاولة محدودة للتظاهر في طرابلس نفسها.

وبتسارع الأمور تسارعاً بالغاً، عقدت جماعة "الإخوان" اجتماعاً آخر لها في سويسرا في ١٩ شباط/ فبراير. وفي هذه المرة، اتسمت الرهانات بخطورتها. فالثورة التي شعرت إزاءها بمشاعر متضاربة كانت قد بدأت، والنظام طفق بمهاجمة الناس. وبتخليها الآن عن كل الآمال التي علقتها الجماعة على استجابة النظام إيجابياً لمطالبها، إنّما ركزت الجماعة همها في الاختيار: هل ستخلص لموقفها الإصلاحي التقليدي، أو ترتمي بكل ما لديها في أحضان الثورة؟ وفق بلحاج، كانت خلاصة الاجتماع مدوية: "نحن مع الثورة" [294]. أو بكلمات سالم الشيخي، قررت الجماعة "الانضمام إلى الشعب" [295]. كما شرح بلحاج أن الجماعة قررت، لمّا لجأ النظام إلى العنف، أنها ما عادت تطالب بالإصلاح فقط، بل عليها أن "تنضم إلى الشعب" [296].

294 Mary Fitzgerald, 'Finding Their Place – Libya's Islamists during and after the 2011 uprising', in Peter Cole and Brian McQuinn, *The Libyan Revolution and Its Aftermath*, Oxford, Oxford University Press, 2015.

295 سالم الشيخي، "دور الإخوان في ١٧ فبراير"، "فايسبوك".

296 الأمين بلحاج، "الإخوان دخلوا الثورة منذ اليوم الأول"، **الحياة**.

وفي هذه المرحلة، دار بعض التفكير داخل الحركة حتى إلى أبعد من ذلك. استحضر ذلك محمد عبد الملك بالقول: "فجأة في أحد الأيام، ١٧ شباط/ فبراير، بدأنا فعليّاً التفكير في إمكانية حكم ليبيا، وذلك بتولّينا السلطة في ليبيا. كانت تلك قفزة كبيرة" [297]. لكن الوقت كان مبكراً جداً على مثل هذه الأفكار في تلك المرحلة، وعملت الجماعة عوضاً من ذلك على تركيز طاقاتها على دعم الثورة بأفضل ما تقوى عليه. حضّ الوعاظُ المنحازون إلى "الإخوان" الشعب الليبي على المشاركة في الاحتجاجات، وأنشأت الجماعة غرف عمليات أخرى في بريطانيا وسويسرا، كما التفتت إلى حلفائها الخارجيين طلباً للمساعدة، ويمّمت نظرها صوب قطر أكثرهم أهمية. فبعيد اندلاع الثورة، سافر بلحاج إلى الدوحة لتأسيس مكتب إعلامي بالتعاون مع قناة "الجزيرة". وكانت معظم الأخبار التي تبث على تلك القناة عما يتكشف من أحداث الثورة، وفقاً لسالم الشيخي، مصدرها الجماعة مباشرة. وأضاف أن "أي شريط مصور يأتي من ليبيا من غير جماعة الإخوان، كان على الجزيرة التدقيق فيه لتعرف هل كان حقيقيّاً. لكن أي شيء يأتيها منا كانت تبثه مباشرة" [298].

[297] من مقابلة للكاتبة مع محمد عبد الملك، مانشستر، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

[298] سالم الشيخي، "دور الإخوان في ١٧ فبراير"، "فايسبوك".

غادر بلحاج قطر على متن طائرة عسكرية إلى مصر، ومن ثمة اتجه إلى بنغازي، فوصلها في ١ آذار/ مارس ٢٠١١، وكان جاهزاً للبدء في توزيع المساعدات الإنسانية [299]. لكن الجماعة ما كانت لتقدم مساعدات إنسانية فقط، بل سعت، حالما استحالت الانتفاضة عنفاً، إلى إرسال الأسلحة أيضاً إلى الثوار على خطوط الجبهات، مثلما شرح بلحاج: "وجدنا طريقة لشراء الأسلحة في الشرق"، وبرر ذلك الفعل بأن الجماعة، وإن لم تكن مرتاحة للجوء إلى العنف، فإنها "كانت تعلم وحشية القذافي" [300]. وكان هذا الأمر شاقاً على حركة أمضت عقوداً طويلة حاولت فيها أن تبعد شبهة العنف عن نفسها. على كل حال، عملت الجماعة كذلك على إيصال الأسلحة إلى طرابلس التي ما لبثت تحت قبضة النظام المحكمة، وهو "أمر انطوى على مجازفة كبيرة وخاصة في طرابلس،" كما استحضر بلحاج، مواصلاً القول: "كانت لدينا أسلحة تأتينا من كل مكان: من قطر، ومن دولة الإمارات، ومن آخَرين. لكن كيف يسعُنا أن نرسل هذه الأسلحة إلى طرابلس؟" [301]. وانتهى الأمر بالجماعة إلى تهريب كميات من الأسلحة إلى العاصمة مخبأةً في قوارب، وغالباً ما كانت قوارب صغيرة لصيد الأسماك تمخر ليلاً.

[299] من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

[300] المرجع السابق.

[301] المرجع السابق.

وفور وصول بلحاج إلى بنغازي مباشرة كُلّف عقد اجتماع للجماعة في الشرق، واستحوذ السؤال عن انضمام الجماعة إلى جبهات القتال– وإن انتقلت تلك الجبهات حينئذ إلى خارج بنغازي إلى مدن ومناطق أخرى – على محور المناقشات. استطرد بلحاج قائلاً: تركنا الأمر مفتوحاً وتركنا للأفراد أن يقرروا ذلك بأنفسهم. فمن يريد أن يقاتل، سندعه يقاتل ويمكننا مساعدته، ومن يريد دوراً آخر، ليفعل ما يريده أيضاً. لقد اعتقدنا أن تقديم العون سواء أكان ذلك بالمساعدات أم بالقتال له الأهمية نفسها [302].

302 المرجع السابق.

هذا هو بالضبط الموقف نفسه الذي تبناه "الإخوان المسلمون" إزاء مسألة الجهاد في أفغانستان في ثمانينيات القرن العشرين. فكما أبان الإخواني المصري السابق كمال الهلباوي، الذي كان مسؤولاً عن أنشطة "الإخوان" في أفغانستان وباكستان وقتذاك، لم يقاتل "الإخوان" بصورة جماعية بصفتهم التنظيمية، لكن "إذا ما قرر أي فرد إخواني بنفسه القتال، فلن يمنعه أحد" [303].

303 The Muslim Brotherhood in Afghanistan، *Islamism Digest*، Centre for the Study of Terrorism (CFSOT), Vol.2. Issue 10. October 2007.

وهكذا، انخرط بعض "الإخوان" الليبيين في القتال، لكن بإفادة بلحاج فهم "لم يذهبوا جماعةً، ولم نشكل كتيبة عسكرية خاصّة بنا. لم نشكل فصيلاً مقاتلاً، لأنه ليس لدينا عقلية عسكرية" [304]. ووفق صلاح الشامخ، شاركوا أفراد من "الإخوان" في العمل العسكري عبر "كتائب الثوار" في بَنْغازي وأَجْدابْيا وطُبْرُق [305]. كما شاركوا في جبهات القتال في مصراتة حيث تكاتف الأهالي وحملوا السلاح في وجه النظام بحكم ضراوة القتال. الواقع أن الأمور في هذه المرحلة ما كانت منقسمة بعدُ حقّاً وفق خطوط أيديولوجية، فالليبيون من مدن وبلدات شتى تعاضدوا معاً لقهر النظام. وفصّل ذلك بلحاج قائلاً: "في البداية، لم تكن هناك فصائل مقاتلة محددة تتبع أي أيديولوجيا بعينها. فالناس متحدون ومن ينضم إنّما ليقاتل النظام" [306].

304 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

305 الدكتور اعليه علاني، **التحول الديموقراطي في ليبيا: المسار والآفاق**، ص. ١٩.

306 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

لكن جماعة "الإخوان" كانت ذات صلة وثيقة بقوة عسكرية نمت حتى باتت إحدى أبرز الفصائل الإسلامية المقاتلة في الشرق، وهي "كتيبة شهداء ١٧ فبراير"، بقيادة أحد قادة الثوار وعضو في الجماعة: فوزي أبو كتف. عمل أبو كتف، وهو مهندس نفط في "شركة الخليج العربي للنفط"، على تأسيس هذه الكتيبة في نهاية شباط/ فبراير بعدما اجتمع وعدداً من القادة والضباط الثوريين الذين انشقوا عن جيش القذافي لتأمين أمن مدينة بنغازي [307]. ومثلما

روى بلحاج الواقعة، فإن أبو كتف ومعه ثلاثة رجال دخلوا عليهم الغرفة حيث كان يعقد اجتماعاً مع مجموعة من "الإخوان" في بنغازي، وأخبرهم بأنه جال في مدينة بنغازي كلها فوجدها تفتقر إلى الأمن، وعليه، سينشئ قوة أمنية لحماية المدينة [308]. وعندما سألته المجموعة عما يحتاجه لفعل ذلك، أجابهم أبو كتف: "عندي سيارتي ومعي ثلاثة رجال. ولدي بندقية كلاشينكوف، وأحتاج إلى ثلاث بنادق" [309]. ودفع ذلك عضو "الإخوان" ونيس المبروك إلى الاتصال هاتفيّاً للاستعلام عن سعر البندقية. وبعدما عرف السعر، وهو ٣٥٠٠ دينار ليبي (٢٥٠٠ دولار أميركي)، ابتاعت الجماعة ثلاث بندقيات كلاشينكوف للكتيبة.

307 "فوزي أبو كتف... شاهد على الثورة الليبية"، "الجزيرة"، "شاهد على العصر"، ج. ٢، ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٢: www.aljazeera.net [http://www.aljazeera.net/programs/centurywitness/2012/2/21

/فوزي-أبو-كتف-شاهد-على-الثورة-الليبية-ج٢]

308 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

309 المرجع السابق.

توسعت هذه الكتيبة توسعاً فائقاً عقب انضمام إسماعيل الصلَّابي إليها، وهو شقيق الدكتور علي الصلَّابي وعضو في "الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة"، مع عصبة جهاديين. وسرعان ما انتقلت الكتيبة، مع أنها أنشئت بغرض حماية بنغازي المدينة إلى جبهات القتال. لكن لا يمكن تصنيف "كتيبة شهداء ١٧ فبراير" بوصفها إخوانية، فقد ضمت بالأحرى أفراداً مستقلين من مختلف المشارب، كما عملت باستقلالية عن الجماعة، وبعبارة أبو كتف نفسه: "لا أحد يعطينا الأوامر" [310].

310 "فوزي أبو كتف... شاهد على الثورة الليبية"، "الجزيرة"، "شاهد على العصر".

لكن عملية إسقاط النظام كشفت عن كونها معركة أطول وأشق مما توقع كثيرون. وعاجلاً ما قضي على نشوة الانتصار الأولى عندما شنت قوات القذافي هجوماً مضادّاً كبيراً في بداية آذار/ مارس، وأفلحت في استعادة عدد من المدن والمناطق في الشرق ومنها أجدابيا. وباقتراب قوات القذافي من بنغازي، اتضح أن القضاء على مسعى ليبيا للانضمام إلى الربيع العربي ليس أكثر من مسألة وقت حصراً. وفي تلك اللحظات، ألقى القذافي خطابه الشهير الذي بعث القشعريرة في الأبدان، مهدداً بتصيد الثوار في بنغازي "زَنْقَةً زَنْقَة".

وهنا تدخل أيضاً المجتمع الدولي، إذ صوّت مجلس الأمن الدولي في ١٧ آذار/ مارس، على قرار يقضي بفرض منطقة حظر على الطيران فوق الأجواء الليبية واتخاذ "التدابير الضرورية كافة" لحماية المدنيين. وعقب ذلك بيومين، شنت القوات العسكرية الفرنسية والبريطانية والأميركية، عملية "فجر أوديسا" بهدف فرض منطقة حظر جوي، والشروع في ضرب أهداف للنظام. وفي ٢٤ آذار/ مارس، أعلن "حلف شمال الأطلسي" (الناتو) أنه سيتولى

مهمات العملية، وفي نهاية الشهر، أعلن أنه بدأ عملية "الحامية الموحَّدة" التي تضمنت حظر توريد السلاح، وحظر الطيران، و"إجراءات لحماية المدنيين والمراكز المدنية". ومع أن كثرة من الإسلاميين، ومنهم علي الصَّلَّابي، أعلنوا صراحة مناوءتهم مثل هذا التدخل، فإن جماعة "الإخوان" الليبية لم تعترض عليه، مشددة على أنه اتخذ لحماية المدنيين [311]. إن دخول "الناتو" في المعركة، على أي حال، أعاد ميزان القوى إلى مصلحة الثوار من جديد، وما سقط القذافي في النهاية مع ذلك إلا بعد معركة طويلة الأمد.

311 "لقاء شبكة الجزيرة نت الكامل مع مسؤول جماعة الإخوان المسلمون الليبية المهندس سليمان عبد القادر"، المنارة للإعلام، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١: almanaramedia.blogspot.co.uk/2011/09/blog– post_9243.html "الإخوان" جهة فعّالة سياسية

منذ الأيام الأولى للانتفاضة أدرك الثوار أنهم بحاجة إلى تأسيس كيان سياسي ليس لإدارة المناطق التي تحررت من قوات القذافي فحسب، بل كذلك توجيه دفة الانتقال السياسي. والأهم من ذلك تمكّن الكيان الجديد من أن يكون قناة للتعامل مع المجتمع الدولي. وبناء على ذلك أعلن المتمردون في ٥ آذار/ مارس رسمياً إنشاء "المجلس الوطني الانتقالي" الذي كانوا قد أسسوه آخر شباط/ فبراير. ترأس هذا المجلس مصطفى عبد الجليل، وهو وزير عدل سابق في نظام القذافي التحق بصفوف الثوار مباشرة تقريباً بعد بدء الثورة. ومع أن عبد الجليل كان جزءاً من النظام، نظر إليه على أنه خيار ملائم لترؤس هذا الكيان الجديد، لأن قطاعاً واسعاً نظر إليه، زيادة على طبيعته التقليدية والمحافظة وكذلك جذوره القبلية في الشرق، بوصفه مثالاً عن الشخص الليبي. كما أنه اصطدم علانيةً بالنظام في عدد من المناسبات، ومنها لما رفض النظام إطلاق سراح السجناء الإسلاميين المتشددين الذين أنهوا مدد سجنهم.

وما عدا عبد الجليل، فإن الأعضاء الثلاثة عشر الأولين في هذا "المجلس الانتقالي" (لم تكشف أسماؤهم جميعاً لدواعٍ أمنية)، هم أساساً أكاديميون ومحامون وناشطو حقوق إنسان، وكانوا في معظمهم ناشطين في مشروع سيف الإسلام الإصلاحي أو قريبين منه. واللافت أن "المجلس الانتقالي" ضمّ عدداً آخر من المنشقين عن نظام القذافي، مثل محمود جبريل، الذي كان أمين "مجلس التخطيط الوطني الليبي"، واختير ليكون رئيس المكتب التنفيذي لـ"المجلس الوطني الانتقالي" الذي أنشئ في آذار/ مارس كذلك، وعلي العيساوي، وهو سفير سابق لدى الهند، وقد اختير نائباً لرئيس المجلس التنفيذي نفسه. لذا، كان "المجلس الوطني الانتقالي" خلطة من الأفراد أكثرهم ليس لديه خبرة فعلية في إدارة أي شأن كان، ناهيك عما بدأ يظهر أكثر فأكثر بمظهر الحكومة المقبلة.

ما يدعو إلى الدهشة على نحو خاص خلوّ صفوف الكيان الجديد من أي اسلامي، بل اشتمل إلى حد كبير على ذوي التوجهات الليبرالية. ولاحظ جبريل أنه حتى منتصف نيسان/ أبريل "لم يكن أي أحد في المجلس الوطني الانتقالي

على علاقة بالتيار الإسلامي"[312]. وكان استبعاد "الإخوان" من هذا الكيان صدمة للجماعة نفسها، مثلما أوضح الشيخي، "المجلس الوطني لما تشكل لم تكن لدينا أي فكرة عنه"[313]. واستبعاد الجماعة بهذه الطريقة كان لطمة كبيرة لها لأنها توقعت أن تكون جزءاً من المستقبل السياسي للبلاد. وكانت الجماعة قد أصدرت بياناً في نهاية شباط/ فبراير صرحت فيه بوجوب انبثاق هذه الحكومة الجديدة عمن قادوا الثورة على أرض الواقع، وينبغي ألّا تخضع الحكومة لحسابات جهوية أو قبلية، كما أكد البيان رفض إشراك أي من أعضاء انقلاب ١٩٦٩ فيها. وعليه، وضعت الجماعة اشتراطاتها عمن يكون أو لا يكون جزءاً من المشهد السياسي الليبي حتى قبل أن يتطور.

312 "حلقة نقاشية: ليبيا... إلى أين؟"، **المستقبل العربي** ٣٩٩ (أيار/ مايو ٢٠١٢): http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_399_halak%20nikachieh%2094–125.pdf

313 سالم الشيخي، "دور الإخوان في ١٧ فبراير"، "فايسبوك".

لذلك، أشعر إعلانُ تشكيل "المجلس الوطني الانتقالي" الجماعةَ بأنها ضحية نوع من الانقلاب دبرته القوى الليبرالية ضدها، التي كان لعدد منها صلات بالنظام السابق. وعليه، تنادت الجماعة مع أطياف التيار الإسلامي الأخرى، ومنهم الصلّابي، في مسعى منها لصوغ ردٍّ موحَّد. فأصدر التيار الإسلامي في آذار/ مارس بيان "الميثاق الوطني" الذي يحدد رؤيته لمستقبل ليبيا والمرحلة الانتقالية فيها. كان ذلك ردّاً مباشراً على إصدار "المجلس الوطني الانتقالي" وثيقةً بعنوان "رؤية ليبيا الديموقراطية" في الشهر نفسه. وكانت وثيقة "المجلس الوطني الانتقالي"، التي وضعت خصيصاً للاستهلاك الغربي، قد نصت على التزام المجلس إنشاء ليبيا دولةً حديثة وتعددية وحرة. وتجاهلت الوثيقة على نحو لافت دور الدين في الدولة الليبية الجديدة.

ليس غريباً أن يأتي ميثاق الإسلاميين، الذي وقع عليه عضو "الإخوان" سالم الشيخي، على طرح تلك المسألة، ومن ذلك أن ليبيا "... دينها الإسلام، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر تشريعها". ما عدا ذلك، ليس ثمة ما يميز هذه الوثيقة في ما يتصل بالأهداف والمبادئ إجمالاً عن رؤية "المجلس الانتقالي"، وشددت الوثيقتان على التزامهما التعددية والانتقال السلمي للسلطة. لكن ميثاق الإسلاميين كان واضحاً في نقطة معينة، إذ حدد أنه ينبغي حل "المجلس الوطني الانتقالي" الذي كانت قد اعترفت به فرنسا قبل ذلك عند اكتمال عملية التحرير وإحلال "المؤتمر الوطني العام" محله، الذي سيضم جميع ممثلي المجالس المحلية للمدن، وهي مجالس رسّخ الإسلاميون، و"الإخوان" على الخصوص، حضورهم فيها[314].

314 "الصلّابي والشيخي وآخرون يقدمون مشروعاً لميثاق وطني انتقالي"، المنارة للإعلام، ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١١: almanaramedia.blogspot.co.uk/2011/03/blog–post_3481.html إذن، كان الإسلاميون واضحين حتى في هذه المرحلة المبكرة جداً في أن على مجموعة الليبراليين الذين شكلوا "المجلس الانتقالي" أن تترُك زمام الأمور حالما يسقط النظام. وفي تلك الأثناء، ظهر الصلّابي على قناة

"الجزيرة" في ٢٨ آذار/ مارس، قبل يوم من تقديم "المجلس الانتقالي" رؤيته إلى مؤتمر لندن الكبير بشأن ليبيا، فأدان المجلس، واتهمه بأنه "غير شرعي"، لأنه لم يتكون عن طريق "البيعة"، أو بعبارة أخرى: لم يختره الشعب الليبي [315].

315 "حلقة نقاشية: ليبيا... آفاق وتحديات التحول الديموقراطي"، **المستقبل العربي** ٣٩٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢)، ص. ٢٥:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_395_halak%20nikachieh%207–74.pdf
وبعد بضعة أيام عقد ١٥ من الإسلاميين الليبيين في إسطنبول اجتماعاً دام ثلاثة أيام برئاسة علي الصلّابي لمناقشة ما سيفعلونه. وكان حاضراً في الاجتماع ممثلو "الإخوان": الأمين بلحاج، وعبد الرزاق العرادي، ونزار كعوان، وعدد من ممثلي "الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" منهم مفتاح الدوادي. ومع أن المجتمعين اتفقوا على أن العناصر "العلمانية" كانت تحاول الاستيلاء على البنية السياسية للثورة [316]، فإنهم أصروا على أن أفضل مسار للعمل هو "دعم المجلس الوطني الانتقالي وتجنب مواجهته" [317]. واتفقوا على أنهم سيدفعون باتجاه أن يصبحوا ممثلين داخل هذا الكيان السياسي الجديد، وإنشاء منظمة مجتمع مدني باسم "التجمع الوطني" توقعوا أن تصبح لاحقاً حزباً سياسيّاً [318]. والحال أن الجماعة في هذه المرحلة كانت، بمحدودية قوتها، سعيدةً بربط نفسها بهذه التيارات الإسلامية الأخرى، والتفكير في إنشاء تأسيس حزب سياسي معها.

316 Mary Fitzgerald, 'Finding Their Place – Libya's Islamists during and after the 2011 uprising', in Peter Cole and Brian McQuinn, The Libyan Revolution and Its Aftermath, Oxford, Oxford University Press, 2015.

317 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

318 عاد ممثلو كل تيار إلى جماعاتهم لأخذ المشورة قبل الاجتماع مجدداً في بنغازي، لكن الصلّابي لم يكن حاضراً هذه المرة.

لكن هذا "التجمع الوطني" لم تقم له قائمةً، وذلك مرده أساساً إلى انشغال أطياف المعارضة الإسلامية المختلفة انشغالاً كبيراً في أمور أخرى ليس أقلها، بقدر ما عنى الأمر العناصر الأكثر تشدداً، القتال لإسقاط نظام القذافي [319]. والأكثر أهمية أن جماعة "الإخوان" أفلحت بعد وقت ليس طويلاً في شق طريقها إلى "المجلس الانتقالي". ومثلما بانَ لاحقاً، فهي ما كانت تحتاج جهداً كبيراً لبلوغ هذا المرام. فـ"المجلس الانتقالي" عانى مشكلة قبوله بوصفه هيئةً تمثيليةً حقيقية بما في ذلك أمام القوى الغربية التي كان يتطلع إلى دعمها، وذلك عائد جزئياً إلى أن المجلس، وطرابلس ما لبثت في قبضة القذافي، كان حُكْماً كياناً تهيمن عليه المنطقة الشرقية، وهو أمر رفضته مدن كمصراتة والزنتان اللتين تحررتا أيضاً في ذلك الوقت من قيد القذافي، وعائد كذلك إلى أن "المجلس الانتقالي" كان يفتقر إلى تمثيل الإسلاميين. فطبقاً لبلحاج، أرادت الدول الغربية "أن تضع ثقتها في المجلس الوطني الانتقالي، وبغية الاعتراف به أرادت كياناً يمثل ليبيا. وما كان في المجلس الوطني الانتقالي إسلاميون، ولذلك، ما كان يمثّل ليبيا" [320]. وجادل جبريل من ناحية أخرى بأن الغرب "لديه فكرة عن أن وجود تيار إسلامي معتدل في الحكم في شمال أفريقيا هو الضامن الوحيد والسلاح الأكثر فعالية في مواجهة التطرف... هذه الصيغة تبدو مغرية، وبدا أنها تبعد شبهة عداوة الإسلام عن الغرب" [321].

319 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

320 المرجع السابق.

321 "حلقة نقاشية: ليبيا إلى أين؟"، **المستقبل العربي،** ٣٩٩ (أيار/ مايو ٢٠١٢)، ص. ١٠٦.

وفي النتيجة، أبلغ رئيس المجلس، عبد الجليل، في مستهل أيار/ مايو تقريباً، جماعة "الإخوان" أنه يريد ممثِّلَين اثنين عنها للانضمام إلى "المجلس الوطني الانتقالي". اختيار بلحاج كان بيّناً، فهو واحد من أبرز قياديي الجماعة، زائدَ أنه كان موضع اهتمام من المجلس لانحداره من طرابلس. لذلك، انضم بلحاج إلى "المجلس الوطني الانتقالي" في ١٧ أيار/ مايو مع العرادي الذي مثَّل طرابلس أيضاً.

كذلك، أفلحت الجماعة في نيل بعض التمثيل لنفسها في المكتب التنفيذي لـ"المجلس الوطني الانتقالي" الذي كان يتصرف كأنه حكومة، والذي أعيد تشكيله في أيار/ مايو. فتولى عبد الله شامية، وهو من كبار أعضاء "الإخوان" وأستاذ اقتصاد جامعي، وزارة الاقتصاد، وأسندت وزارة الأوقاف (الشؤون الدينية والأوقاف) إلى سالم الشيخي. وعلى هذا، آل الأمر بالجماعة، بفضل ضغط القوى الخارجية بعض الشيء، وكذلك لاعتقادها أن لها حقاً في أداء دور في المرحلة الانتقالية، إلى ضمان حضور لها في البنى السياسية الجديدة في البلاد فاق بكثير نفوذها الفعلي على الأرض.

وهذا ليس كل شيء، فقد اشتغلت الجماعة، بعد استبعادها في البداية من "المجلس الوطني الانتقالي"، على تثبيت موطئ قدم لها في المجالس المحلية التي تشكلت في بعض المدن التي خرجت عن سيطرة القذافي. فبواسطة قدرتها التنظيمية، فازت الجماعة بغالبية مقاعد المجلس المحلي في بنغازي، ونالت أكثر من نصف المقاعد في مصراتة. وأوضح بلحاج تعليقاً على عملية تأسيس المجلس المحلي في بنغازي أن "الإخوان شاركوا فيه، ونصف أعضاء المجلس المحلي كانوا من الإخوان. لقد كنا هناك منذ البداية"[322]. كما أثبتت الجماعة نفسها مهارتها في العمل في هذه المجالس المحلية. ومثلما لاحظ مراقب في مجلس محلي في غرب البلاد، فإن "الإخوان يحضُرون اجتماعات المجلس ويقترعون اقتراع كتلة واحدة. لقد كانوا التجمع الأقوى الوحيد الموجود"[323].

322 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

323 International Crisis Group، *Holding Libya Together: Security Challenges After Qadhafi*، 2011

[تم تصحيح عنوان الملف من الإنترنت]: https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/115–holding–libya–together–security–challenges–after–qadhafi.pdf [https://d2071andvip0wj.cloudfront.net/115–holding–libya–together–security–challenges–after–qadhafi–arabic.pdf]

لكن ما يبعث على الدهشة أن جماعة "الإخوان" مع انخراطها في هذه البنى السياسية الناشئة بدت حتى في هذه المرحلة منفتحة على إمكانية إبرام

صفقة من نوع ما مع النظام. ففي وقت ما من حزيران/ يونيو، أعلن البغدادي المحمودي، وهو أمين "اللجنة الشعبية العامة" (رئيس الوزراء)، في انعكاس لما تردى إليه حال النظام من يأس، خلال مؤتمر صحافي، أن النظام "مستعد للحوار مع كل البنى التي تمثل ليبيا كلها" [324]. وما أثار الجدل أن المحمودي كشف أيضاً أن النظام كان في حوار مع المعارضة، وأنه عقد معها سلسلة من الاجتماعات في مصر وفرنسا والنرويج وتونس [325].

324 *Libya Focus, Menas Associates, June 2011*.

325 المرجع السابق.

وسقط ما كشفه المحمودي سقوط الصاعقة، فقد أسرع عبد الجليل لينكر تلك المزاعم، وكذلك فعل مراقب "الإخوان"، سليمان عبد القادر، الذي اتهم المحمودي في تصريح لصحيفة **الشرق الأوسط** بأنه يحاول "دق إسفين الشك والخلاف في الصف الوطني" [326]. كما أصر عبد القادر على أنّ لا حوار "إلا على خروج القذافي وأبنائه وزبانيته من ليبيا"، وأضاف أن "أي دعوة إلى الحوار يجب أن تكون عن طريق الممثل الشرعي للشعب الليبي، وهو المجلس الوطني الانتقالي" [327].

326 'Libya's Muslim Brotherhood snubs Gaddafi', Asharq Al–Awsat, 20 June 2015, at english.aawsat.com/2011/06/article55246088/libyas–muslim–brotherhood–snubs–gaddafi

327 المرجع السابق.

لكن حقيقة الأمر، رغم بيانات الإنكار، أن الصلّابي كان على اتصال بالنظام. فقد عقد في أيار/ مايو ٢٠١١، اجتماعاً في القاهرة مع ممثلَين اثنين عن النظام، الدكتور عقيل حسين عقيل وأبو زيد دوردة، والأخير سفير ليبيا السابق لدى إيطاليا. ومن بين الموضوعات التي نوقشت إمكانية إنشاء لجنة وطنية مشتركة بين النظام وبين المتمردين لإدارة المرحلة الانتقالية. المناقشات ركزت كذلك على السعي لإطلاق حوار حول شكل النظام السياسي والإطار الدستوري الجديدين.

ليس جلياً ما المدى الذي أجاز به "المجلس الانتقالي" هذه المفاوضات وأخرى شبيهة بها. أكد عقيل أنه طرح على الصلابي في اجتماع القاهرة سؤالاً يتصل بهل كان مفوضاً من "المجلس الانتقالي" إجراءَ هذه المحادثات. فأجابه الصلّابي إيجاباً، وأن عبد الجليل أعطى موافقته على الاجتماع. كما ادعى الصلّابي أنه حصل على موافقة سليمان عبد القادر و"الإخوان": نزار كعوان، وإسماعيل القريتلي، وعبد الله الزوي [328]. كما ادعى أن الاجتماعات أقرتها الأطراف الأخرى في التيار الإسلامي، ومنهم أعضاء في فصيل جهادي أمثال عبد الحكيم بلحاج ومفتاح الدوادي (من "الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة") [329]. لكن هذا الحوار لم يقره من غير شك بعض أعضاء "المجلس الانتقالي". محمود جبريل ادعى أنه لم يعلم به إلا عندما عقد البغدادي المحمودي مؤتمره

الصحافي، وأنه أسرع إلى عبد الجليل ليسأله هل هو على علم بذلك، فاعترف به رئيس "المجلس الانتقالي" [330]، فبدت هذه المبادرة بلا جدل كأنها محاولة من الإسلاميين للتواصل مع النظام بدعم من عبد الجليل.

328 عقيل، **أسرار وحقائق من زمن القذافي، ص. ٢٥٩.**

329 المرجع السابق.

330 المرجع السابق.

ومع أن دور "الإخوان" في هذا الحوار ما لبث غير واضح تمام الوضوح، أبدت الحركة في أقل تقدير أن لا اعتراضات جدية لها على مبدأ السعي إلى التسوية مع النظام. والظاهر أن الجماعة لم تشعر بتناقض بين كونها جزءاً من "المجلس الانتقالي" الذي كان صريحاً في تطلعه إلى إقامة دولة ديموقراطية حديثة، وبين أنها لا تمانع في الوقت نفسه إبرام صفقة مع نظام يمثل النقيض تماماً لهذه المبادئ. ليس من الإنصاف بمكان أن نتجاهل الرغبة الحقيقية الظاهرة لـ"الإخوان" في وقف سفك الدماء، لكن لا يسَعُ المرء إلا أن يتساءل: هل كان هذا الحوار واستبعاد القوى الليبرالية في "المجلس الانتقالي" منه مجرّد مداورة من الحركة لكي تكون في قلب صفقة انتقالية من نوع ما تضعها في المقعد الأمامي؟ وأسوة بحال "الإخوان" المصريين الذين كانوا أشد رغبة في وقف الثورة وهي في المنتصف لكي يموضعوا أنفسهم في موضع موات في المرحلة الانتقالية، فإن التيار الإسلامي الليبي، بما فيه "الإخوان"، جدلاً، متهم بفعل شيء مشابه. هذا بالتأكيد ما تراءى لبعض العناصر الليبرالية في "المجلس الانتقالي"، الذين اتهموا الإسلاميين باستخدام المحادثات للاستيلاء على السلطة.

لكن ذلك لم يكن ليحدث. فبعد ما كشفه المحمودي للصحافة، انهار الحوار وتواصل القتال. وفي نهاية آب/ أغسطس، سقطت طرابلس أخيراً بيد قوات الثوار، وفرّ القذافي وأسرته من العاصمة بعدما تفككت وحدات الجيش الليبي. حدث ذلك بعد بضعة أسابيع من نشر "المجلس الانتقالي" إعلانه الدستوري، الذي هو بمنزلة الإطار القانوني للمرحلة الانتقالية. نص هذا الإعلان، الذي صدر في ٣ آب/ أغسطس، على أنه بعد التحرير تنبغي إعادة تشكيل "المجلس الانتقالي" ليضم ممثلين عن كل المجالس المحلية، وأن عليه أن يشرف على انتخابات "المؤتمر الوطني العام" ذي المقاعد البرلمانية المئتين. ولئن وافق "المجلس الانتقالي" على هذه الصيغة، فإن بعض العناصر الساخطة داخله رأت فيه أصداء من الميثاق الوطني للإسلاميين، الذي اقترح أولاً تأسيس مثل ذلك المؤتمر ليحل محل المجلس.

وفي واقع الأمر: لقد استفحل الاستقطاب بين التيارين الليبرالي والإسلامي في "المجلس الانتقالي" كثيراً، ومرد ذلك في جزء منه أن الإسلاميين عززوا مواقعهم بانضمام ممثلين عن المجالس المحلية إلى "الانتقالي" مع تحرر

مدنهم، ومرده كذلك أن "الإخوان" وجدوا لأنفسهم بعض الحلفاء من ذوي النزعة الإسلامية داخل المجلس، معززين بذلك موقف الجماعة. كما كانت ثمة اتهامات بأن لعبد الجليل تعاطفاً كبيراً مع جماعة "الإخوان" وأفكارها. لقد زعم جبريل أن عبد الجليل كان "منحازاً ومتعاطفاً مع الإخوان المسلمون"، وبين كيف حاول مع عدد آخر من أصحاب الفكر الليبرالي في "المجلس الانتقالي" بلا جدوى أن يفتحوا عينيه على الحقيقة [331]. على أي حال، كانت الانقسامات في هذا الوقت بين المعسكرين غير منفلتة نسبيّاً، ولم تصل إلى المستويات الخطيرة من العداوة التي تطورت مع تطور المرحلة الانتقالية، وألقت بليبيا تحت مطوى سلطتين حكوميتين متنافستين في ما بعد.

331 يقول جبريل إنه اقترح على عبد الجليل أن يكبح تعاطفه الواضح مع "الإخوان" بتعيين عبد الرحمن شلقم نائباً لرئيس "المجلس الانتقالي". ومع أن عبد الجليل تقبل الاقتراح، فإن شلقم رفضه. "جبريل في حواره مع الوسط: فوجئت بغرفة عمليات سرية في تونس يديرها عبد الجليل وبلحاج (٣–٣)"، **بوابة الوسط**، ١٣ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥: http://www.alwasat.ly/ar/news/discussion/56310/

بالنسبة إلى "الإخوان"، مع ذلك، كانت عودتهم إلى ليبيا عودة ناجحة. وبحلول وقت مصرع القذافي الفظ في تشرين الأول/ أكتوبر، كانت الجماعة قد خرجت من العدم تقريباً لتموضع نفسها طرفاً سياسياً رئيسياً. والأهم من ذلك أن تضاريس الأرض انبسطت الآن أمامها لأول مرة بعد أكثر من أربعة عقود. إن الطبيعة التقليدية للمجتمع الليبي، وهو مجتمع محافظ حتى بمعايير المنطقة، جعلته على ما يبدو ناضجاً لأيديولوجيا "الإخوان" الرجعية، كما أن حقيقةَ أن المنطقة بأكملها "تنحو في الاتجاه الإسلامي" زاد الإحساس بأن المسألة مسألة وقت قبل أن تملأ ليبيا الفراغ بين مصر وتونس لإنشاء كتلة من الجمهوريات الإسلامية ستغير وجه شمال أفريقيا وما وراءه. وعلى هذا، لم تخرج جماعة "الإخوان" من عتمة الظلال فحسب، بل حولت نفسها أيضاً إلى جهة فعالة سياسية جدية سيكون لها دور كبير في توجيه المرحلة الانتقالية في ليبيا.

الفصل الخامس

الظهور علَناً

لقد كانت نهايةُ أربعة عقود ونيف من حكم القذافي حدثاً مصيرياً بالنسبة إلى ليبيا وشعبها. بالنسبة إلى جماعة "الإخوان" الليبية، كانت ذات شجى خاص، إذ شكلت الإطاحة بالقذافي لأعضاء حركة قُمِعت وطُرِدت من البلاد لمدةٍ طويلة جدّاً مَعْلَم بداية حقبة جديدة كليّاً تمكنها من العمل أخيراً بحرية على تراب ليبيا. والجماعة كانت واضحة منذ البداية في أنها تنشد لعب دور سياسي في مستقبل ليبيا السياسي، وتحركت سريعاً لتأسيس حزب سياسي هو حزب "العدالة والبناء" للمنافسة في أول انتخابات ديموقراطية في البلاد منذ عقود. كانت الجماعة واقعية بما يكفي حينما أدركت أنها لن تفوز فوزاً ساحقاً في الانتخابات، كما حدث مع نظيرتيها في مصر وتونس، لكن أيديولوجيا "الإخوان" الموحِّدة جعلتها تشعر في الظاهر بقدرتها على تجاوز الفوضى والانقسام اللذَين انغرسا في التربة الليبية. فقد ظهرت الجماعة بتاريخها وتقاليدها، بخلاف القوى والتحالفات السياسية الأخرى التي أقيمت على عجل في وقتها، القوةَ الوحيدة التي يسعها تقديم حل وطني صميمي في مشهد سياسي مفتَّت. بدا الوقت مؤاتياً جداً للجماعة التي حازت أخيراً قبولاً دولياً. أجل! أخيراً أبدى المجتمع الدولي، رغم شكوكه، استعداده للتواصل مع "الإخوان" بصفتهم جهة سياسية فعالة ضمن التيار العام. أكثر من ذلك، حظيت الجماعة بدعم قوتين خارجيتين رئيسيتين، هما قطر وتركيا، عملتا على تعزيز قوة الجماعة بدعمها سياسياً ومالياً. وعلى هذا، بدت الجماعة متوفزة، إن لم يكن ركوباً لذروة الموجة، فعلى الأقل أن تكون قوة رئيسية في مستقبل ليبيا.

لكن لمّا آن الأوان، تبدت انتخابات تموز/ يوليو ٢٠١٢ عن خيبة أمل كبيرة، إذ نال حزب "العدالة والبناء" ١٧ مقعداً فقط من ٨٠ مخصصة للأحزاب السياسية في "المؤتمر الوطني العام" ذي المئتي مقعد. أما "تحالف القوى الوطنية"، وهو تجمع ذو ميول ليبرالية لأكثر من ٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني والقوى السياسية، فاستحوذ على٣٩ مقعداً، متبوّئاً المركز الأول. صعُب على الجماعة تجرع مرارة تفوق الليبراليين عليها ولا سيما خصمها زعيم "تحالف القوى الوطنية" محمود جبريل.

لقد عنت نتائج هذه الانتخابات أن على "الإخوان" أن يواجهوا حقيقة افتقارهم إلى أي تفويض شعبي واقعي في البلاد. فالجماعة ما لبثت بالنسبة إلى كثيرين من الليبيين دخيلة، أي قوة ينبغي الاحتراس منها لا احتضانها. ولئن عاد زعيم حركة "النهضة" الإسلامية راشد الغنوشي إلى تونس، بعد سنين طويلة في المنفى، ليستقبل استقبال الأبطال الحماسي، فإن "إخوان ليبيا" عادوا، على ما يبدو، إلى ليبيا من الباب الخلفي. لقد نُظر إلى الجماعة الليبية على نحو واسع، بخلاف "النهضة" التي راكمت لنفسها رصيداً رمزيّاً على مدى عقود، بنظرات الشك أكثر من كونها رمزاً للصفاء والأصالة والخلاص. فأبطال ليبيا الجدد لم يكونوا أعضاء في "الإخوان"، بل هم الثوريون الذين عركهم الصراع وخاطروا بحياتهم في أرض المعركة لتحقيق التغيير.

لم تجد جماعة "الإخوان" نفسها مغلوبة سياسياً فحسب، فقد كابدت أيضاً الأمر نفسه حتى في المجال الديني، إذ قزّمتها تقريباً منذ البداية القوى الإسلامية الأخرى. وتصدرت صفوف الجهاديين بأطيافها المختلفة، والتيارات السلفية المتنوعة النامية، والمؤسسة الدينية الرسمية ذات الطبيعة الأرثوذوكسية ومفتيها المتشدد، الشيخ الصادق الغرياني، قلب المسرح السياسي، مبقين على "الإخوان" بوصفها ليس أكثر من حلقة وصل في سلسلة طويلة من الفصائل الإسلامية. وما كان في ليبيا، في الوقت نفسه، مجال لأي نوع من الجدل الأيديولوجي عن الهوية السياسية، الذي قسّم مصر وتونس إلى قطبين، وسخّره "إخوان مصر" و"النهضة"، على الترتيب، لخدمة قضاياهما الخاصة. وبحكم الطبيعة المحافظة للشعب الليبي، قلما أطلت مثل هذه المناقشات حتى برأسها. وفي النتيجة، عانى "إخوان ليبيا" لكي يميزوا أنفسهم أيديولوجياً، على حين أن مشروعهم الخاصة بالأسلمة ليس أكثر من مسألة صورية.

وعليه، كان على الجماعة أن تهضم حقيقة أن مستقبل ليبيا لا يعتمد عليها، فهي ليست إلا جهة فعالة سياسية ودينية واحدة ضمن جهات أخرى كثيرة. ومع ذلك، ما كانت لتدع الفرصة السياسية تنسلّ من بين أصابعها، إذ ظلت على اعتقادها أن لا بد لها أن تؤدي دوراً مُتَنفّذاً في الساحة السياسية الناشئة حديثاً، ورأت نفسها من غير لبس، اعتماداً على نتائج الانتخابات، أنها القوة السياسية الثانية في البلاد. وبذلك، أوغلت نفسها في الحقل السياسي، وما ونيت تحاول تسديد لكمات تفوق طاقتها الفعلية.

لكن "إخوان ليبيا" برهنوا أنهم مثل أقرانهم المصريين قليلو البراعة سياسياً. فإذا ما أخفق المصريون في اعتياد السياسة التوافقية، فإن إخفاق الليبيين على الصعيد نفسه كان مبهراً. فنفور "الإخوان" الليبيين من الليبراليين، أو ما يدعى التيار المدني، اتسم بحدة بالغة لدرجة أنهم آثروا الدخول في عقد زواج مصلحة مع أكثر العناصر الإسلامية والثورية راديكالية على العمل مع المكونات الليبرالية بأي وضع بنَّاء. أسباب فعل ذلك معقدة وذات صلة بجملة من

العوامل، منها ارتباط التيار الليبرالي بأفراد على صلة بنظام القذافي. هذه الأسباب هي أيضاً نتاج حقيقة أن "الإخوان" قد أحلوا مطمحهم في السلطة وكذلك انتماءاتهم الأيديولوجية محل السياسة البراغماتية التي كسبوا من ورائها سمعة عالمية، سمعة داومت حركة "النهضة" على توظيفها بنجاح. إن مسار "إخوان ليبيا" بعد الثورة أظهر حقيقةً غياب أي علاقة سببيةً بين الدخول في العملية السياسية والاعتدال. بالأحرى: إن الفضاء المفتوح الذي عملت فيه أفضى بها إلى التحالف مع أكثر العناصر تطرفاً الذين رأوا الشرعية الثورية كل شيء.

لكن انتقاد الجماعة بهذه الطريقة أمر غير منصف إلى حدٍّ ما إذا أخذنا في الاعتبار أن تصرف الأطراف السياسية الأخرى ما كان يختلف كثيراً. فمعارضو الجماعة الليبراليون أدوا دوراً سياسياً قذراً أيضاً واصطفوا إلى جنب الجماعات المسلحة والقوى المعادية للديموقراطية. الحق أنه لم تمارس حتى نتفة من السياسة الطبيعية على أرض ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، وهو انعكاس لانعدام الثقافة السياسية الناشئ عن ٤٠ سنة من سطوته. كل الأطراف أفرطت في أغلظ أنواع سياسة المجموع الصفري، مستخدمين المؤسسات السياسية الجديدة ساحات يفرضون فيها مطالبهم. كما انزلق الطرفان، الإسلاميين والليبراليين، إلى توظيف سرديات فظة، فالمعسكر الإسلامي عنّف معارضيه الليبراليين بنعتهم بـ"أزلام القذافي"، والليبراليون نددوا بالإسلاميين بوصفهم "إرهابيين". وتدنى مستوى السياسة في ليبيا إلى أغلظ أنواع الصراع من أجل السيطرة المؤسساتية والسيطرة على الأرض.

لكن لعل ما هو أكثر أهمية أن لا مؤسسة أنشئت بعد سقوط نظام القذافي كانت قادرة على إحراز سيطرة فعلية على الأرض. فلما هوى القذافي، هوى معه مركز القوة، فيما غَدَا آلاف المقاتلين والكتائب التي ظهرت خلال الصراع وفي أعقابه صانعي القرار في البلاد. وفي النتيجة، قزّمت هذه القوى الثورية منذ البدء البنى السياسية الناشئة، وصيّرتها جميعاً عنينة حتى قبل أن تباشر عملها. وعليه، استمرت تجربة "إخوان ليبيا" ما بعد الربيع العربي في أن تكون صراعاً من أجل الحصول على اعتراف بها وأنها ذات أهمية.

في المعترك السياسي

في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، عقدت جماعة "الإخوان" الليبية أول اجتماع لها على أرض ليبيا. وحضر أكثر من ٧٠٠ شخص الاجتماع في صالة أفراح كبيرة في بنغازي. وكأن الجماعة بغت أن تؤكد لأهل الداخل أنها جزء من شيء أكبر من ليبيا فأُلقيت خطابات في الحفل من "النهضة" وجماعة "الإخوان المسلمون" السورية. استضافة هؤلاء المتحدثين من الدول الأخرى كانت أيضاً

طريقةَ الجماعة في تصوير نفسها أنها جزء من الروح الثورية التي استبدت بالمنطقة في الربيع العربي.
المزاج العام كان مليئاً بالتفاؤل والخطب كانت واعدة، إذ أعلن مراقب الجماعة آنذاك سليمان عبد القادر أن "إعادة بناء ليبيا ليست مهمة جماعة واحدة أو حزب واحد بل هي مهمة الجميع، كلٌّ وفق قدرته" [332]. كما أكد أيضاً أن "الإخوان لا يريدون أن يحل طاغية محل آخر في ليبيا. إننا نريد (جميعاً) بناء مجتمع مدني يطبق الإسلام الوسطي في حياته اليومية... إن مهمة الليبيين الآن هي حماية ليبيا والحوار مع بعضهم بعضاً بدلاً من القتال" [333]. ومن الجلي أن "الإخوان" الليبيين أبدوا حماسة شديدة في أنهم ضمن قافلة السياسة العام كلياً، حاملين معهم آخر توجهات جماعة "الإخوان" عالمياً المتمثلة بالتزامها التام الديموقراطيةَ والدولة المدنية، وجاهزة للعمل مع الآخرين التماساً للمصلحة العامة.

332 'Muslim Brotherhood Goes Public with Libya Summit', *Reuters*, 17 November 2011, at http://www.reuters.com/article/us–libya–muslim–brotherhood–idUSTRE7AG2OY20111117 [http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7AH04220111118?sp=true]

333 المرجع السابق.

مثل هذه اللغة كانت على نقيض تام من الصراع الفعلي الذي كان مستعراً وراء الستار في الساحة السياسية الليبية. ومثلما أبان الأمين بلحاج، فإنه

> بعد التحرير واجهنا أمر إدارة الدولة... فبدأنا الحديث عن الانتخابات، وهنا بدأ كل طرف يخاف من الآخر. وهذا يعني أن كل ما يقترحه المرء سيُساء فهمه عند الآخرين. كان هناك أناس عدائيون من كلا الجانبين. وبذلك، بدأت حمى الخلاف تزداد [334].

334 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

كما أثار الصلَّابي أيضاً عاصفة من الجدل في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ عندما اتهم علانية محمود جبريل وأتباعه بأنهم "متطرفون علمانيون"، وبأنهم "طغاة" ليبيا القادمون.
على أي حال، تلك كانت لحظة احتفال بالنسبة إلى "الإخوان"وفرصةً كذلك لترتيب بيتها. قررت الجماعة تجديد أنشطة مجلس شورتها ووسعته، عكساً لانفتاحها الجديد، من ١١ إلى ٣٠ عضواً [335]. كما انتخبت مراقباً عامّاً جديداً لها هو بشير الكبتي الذي خلف سليمان عبد القادر. ولم يكن الكبتي، المولود في بنغازي ومهنته محاسب وقد أمضى أكثر من ٣٠ سنة من حياته في المنفى في الولايات المتحدة الأميركية، شخصية معروفة [336]. وإذ افتقر "إخوان مصر" العلماءَ والزعماءَ الكاريزميين، فإن "إخوان ليبيا" لَهُم أشد إملاقاً في هذا الجانب. على كل حال، أولت الجماعة اهتماماً وافراً بحقيقة أنها تعمل الآن في العلن مقدمة قيادتها الجديدة إلى الليبيين.

335 B. Chernitsky, ‘Libyan Muslim Brotherhood on the Rise’, MEMRI, 24 April 2012, at www.memri.org/report/en/print6301.htm#_edn12

336 المرجع السابق.

كما أعلنت الجماعة عزمها إقامة حزب سياسي، وهو أمر أثار نقاشاً مهماً بخصوص الطابع الذي سيأخذه الحزب عند تأسيسه. فضَّل بعض "الإخوان" تحويل الجماعة إلى حزب سياسي كما فعلت "النهضة" قبل عقود، وآخرون فضلوا اتباع المثال الأردني وإقامة حزب سياسي منفصل مع احتفاظ الجماعة بالسيطرة على كامل قراراته. أما الفئة الثالثة، فأرادت أن تحتذي حذو "الإخوان" في مصر، وإنشاء ما يدَّعون أنه حزب منفصل تماماً عن الجماعة. وبعد مناقشات طويلة، أيّد نحو ٧٠% من الأعضاء الحاضرين في مؤتمر تشرين الثاني/ نوفمبر الخيار الأخير، ودعوا إلى تأسيس حزب منفصل بوسع أي شخص أن ينضم إليه [337]. ومثلما بَيّن الكبتي، يكوّن "الإخوان بالشراكة مع آخرين حزباً سياسياً وطنياً ذا مرجعية إسلامية" [338].

337 المرجع السابق.

338 "الإسلاميون في ليبيا"، "الجزيرة"، ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٢: www.aljazeera.net لكن الكبتي أضاف: "المشاركة في الحزب تكون على أساس فردي لا على أساس تكتلات" [339]. وما كان هذا بالضبط ما توقعه الآخرون في المعسكر الإسلامي. ففي اجتماع نيسان/ أبريل في إسطنبول (راجع الفصل السابق)، التقى الإسلاميون الليبيون تحت قيادة الصلّابي، وأنشؤوا "التجمع الوطني" تمهيداً لتأسيس حزب سياسي إسلامي. ورغم أن هذا التجمع تلاشى لأن الجماعات المختلفة المنضوية فيه استغرقتها انشغالاتها الخاصة، فإن فكرة أنْ توحد هذه الجماعات طاقاتها لإنشاء حزب سياسي إسلامي تتنافس به في الانتخابات احتفظت ببعض الرواج. لكن تعليقات الكبتي أجهزت على مثل هذه الإمكانية. لقد بات واضحاً من تصريحه أن الجماعة تنوي أن يكون لها الحزب الخاص بها الذي سيرحب بانضمام الإسلاميين الآخرين إليه على أسس فردية. وهكذا، لئن شدَّت الجماعة رباط نفسها بالضرورة إلى قوىً إسلامية أكبر منها أثناء الثورة، فما إن انتهت الثورة، حتى أسقطت القوى الأخرى اعتقاداً منها بوجوب أن تكون القوةَ المهيمنة. واعتقدت الجماعة، رغم غيابها الطويل عن البلاد، أن السياسة مضمارها، وأنها بطريقةٍ ما الجماعةُ الأم للجماعات السياسية الإسلامية الأخرى، والنتيجة أن عليها المضيُّ بمفردها.

339 المرجع السابق.

سبَّب هذا الموقف استياءً كبيراً عند الجماعات الإسلامية الأخرى، ومنهم عناصر "الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" الذين كانوا قد أسسوا "الحركة الإسلامية الليبية للتغيير". أصدرت هذه الحركة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ بياناً بينت فيه أن "الإخوان" نشدوا السيطرة على عملية تأسيس الحزب السياسي. ولم يرُقْ ذلك لـ"الإخوان". وروى الأمين بلحاج كيف انبرى لعضوين من "الجماعة الليبية المقاتلة" في أحد الاجتماعات وأخبرهمابأنه "إذا كان هذا البيان صحيحاً، فمعنى ذلك أنه لا يمكننا العمل معاً... والحزب ينبغي ألّا يُنشَأ إذا كان ثمة جوٌّ مَشُوبٌ بالشكوك" [340]. وكشف عضو سابق في الجماعة المقاتلة أن "الإخوان" كانوا أكثر صراحة، فأخبروا الصلّابي بما معناه أن حزبهم

كالسيارة التي ينبغي تجنب منح الإسلاميين الآخرين الفرصة لسياقتها، لكن بوسعهم أن يستقلّوها ويجلسوا في المقعد الخلفي فقط [341].

340 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

341 من مقابلة للكاتبة مع نعمان بن عثمان، لندن، تموز/ يوليو ٢٠١٢.

استكملت جماعة "الإخوان" إنشاء حزبها الخاص، وأفصح بلحاج شارحاً: "لقد دعوت الناس (إلى الانضمام) في ما عدا الجماعة المقاتلة، لأنه لم يكن بمقدورنا العمل معهم" [342]. وفي آذار/ مارس ٢٠١٢، أطلقت الجماعة رسمياً حزبَ "العدالة والبناء"، وانتخبت محمد صوان رئيساً له، وهو خريج علم اجتماع وسجين سياسي سابق من مصراتة، وقد أطلق سراحه من السجن ضمن برنامج سيف الإسلام (الإصلاح والتوبة) سنة ٢٠٠٦. صوان غير معروف كثيراً داخل ليبيا وإن كان رئيس مجلس شورى "الإخوان" عندما غادر السجن.

342 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

تحت إدارة صوان، أصدر حزب "العدالة والبناء" برنامجه السياسي، وهو برنامج نمطي بعبارات معتادة عن إقامة دولة مدنية "تضمن الحكم الديموقراطي والانتقال السلمي للسلطة" [343]. وكما هو الشأن مع "الإخوان" المصريين، فقد ازْدَرَدت الجماعة الليبية، في ما يبدو، معجماً لكل المصطلحات الطنانة الحديثة عن الحوكمة، ثم رتجتها معاً من دون كُنْه حقيقي يسندها.

343 Justice and Construction Political Programme, Libya", 2012:" http://kurzman.unc.edu/files/2011/06/LBY–2012–al–Adala–wa–al–Bina–Justice–and–Construction.pdf لكن ما يلفت النظر في البرنامج تشديده على أن الديموقراطية التي تنشدها الجماعة تقوم على الدستور المصاغ وفق "معتقدات الشعب الليبي وقيمه الاجتماعية... ويَنظر إلى الشريعة الإسلامية بصفتها مصدراً رئيسياً للتشريع". ندر أن يثير مثل هذا التشديد جدلاً في السياق الليبي. وعلى النقيض من مصر أو تونس، حيث شغل الدور الذي ينبغي أن تلعبه الشريعة قلب الجدال، لم يكد يثير في ليبيا نَمْنَة. إن الغياب التام تقريباً للقوى القومية أو العلمانية، وغياب أقلية كبيرة غير مسلمة، والنزعة المحافظة الفطرية عند الليبيين، كل ذلك عنى أن هناك قبولاً واسعاً داخل ليبيا لفكرة أن الشريعة الإسلامية ينبغي أن تكون المصدر الرئيسي للتشريع. وقد أعلن رئيس "المجلس الانتقالي" مصطفى عبد الجليل في أول خطاب في طرابلس في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، بثقة: "إننا نسعى إلى دولة القانون، دولة الرخاء، دولة تكون الشريعة الإسلامية فيها المصدر الرئيسي للتشريع" [344]. ولم يحدث تأكيده ذاك أي رد فعل صميمي داخل ليبيا. فحتى المعسكر ذو النزعة الليبرالية في "تحالف القوى الوطنية" أقام حملته الانتخابية على برنامج يدعو فيه إلى أن يستند التشريع إلى الشريعة الإسلامية. وعليه، فلئن قدمت جماعة "الإخوان" نفسها في البلدان المجاورة على أنها المدافع عن الإسلام وصوت الأصالة، فما كان لـ"الإخوان" الليبيين دور مثيل يؤدونه.

344 'Libya's New "Leader" Says Sharia Law Will Be Used as Basis to Guide Country after Fall of Gaddafi Regime', *Daily Mail*, 13 September 2011, at www.dailymail.co.uk/news/article–2036885/Libya–New–leader–Mustafa–Abdel–Jalil–says–Sharia–law–used–Gaddafi–regime.html لكن برنامج "الإخوان" حافظ على إظهار انشغال الجماعة التقليدي بإصلاح الفرد والأسرة. فعلى سبيل المثال، كرر البرنامج أهمية "إيلاء عناية خاصة بالأسرة وحمايتها من التفكك"، و"تيسير الوصول إلى الزواج بنشر القيم والمثُل الإسلامية، ومحاربة الفساد الاجتماعي، والترويج للمؤسسات الاجتماعية

التي ترعى هذا الجانب“ [345]. وتماماً مثل ”إخوان مصر“، ساوَى نظراؤهم الليبيون بوضوح بين كونهم جهة سياسية فعالة، وحماية الأخلاق عن طريق التدخل في الحياة الخاصة.

345 ”Justice and Construction Political Programme, Libya“, 2012.

أما بالنسبة إلى طبيعة العلاقة بين الحزب وبين الحركة، فأصرت الجماعة على أن الكيانين منفصلان، وأن أعضاءها يشكلون ١٠% فقط من مجمل أعضاء الحزب [346]. فقد كانت الحركة على وعي بالحاجة إلى صون ”العدالة والبناء“ من الاتهام بأنه الذراع السياسية لـ”الإخوان“. ومثلما أظْهَرَ ممثل الجماعة في أوروبا محمد عبد الملك، ”هناك عدد وفير من قيادات الجماعة أصبحوا أعضاء في الحزب السياسي. لكن بما أننا جادُّون في قضية استقلالية الحزب، رأينا في ذلك تضارباً في المصالح. ولذلك، طُلِب من بعض الأفراد ترك قيادة الحزب، وطُلِب من آخرين ترك مناصبهم القيادية في الجماعة“ [347].

346 من مقابلة للكاتبة مع محمد عبد الملك، مانشستر، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

347 المرجع السابق.

لكن أعضاء في الجماعة سَلَّمَوا بأن القضية لم تكن سهلة. وكما اعترف عبد الملك نفسه، ”العلاقة ليست واضحة وما زلنا نعمل في الأمر... المشكلة التي تواجهنا هي أين ينتهي دور الجماعة ويبدأ دور الحزب، والعكس بالعكس“ [348]. وفي تلك الأثناء، سلَّم القيادي في الجماعة عبد الرزاق العرادي بأنه بينما كان حزب ”العدالة والبناء“ مستقلّاً من الناحية الإدارية والمالية والتنظيمية عن الجماعة، فإن الأخيرة كانت ”مصدر قوة حزب العدالة والبناء“ [349]. كما اعترف بلحاج بأن عناصر الجماعة هم الأكثر نشاطاً في الحزب: 348 المرجع السابق.

349 ”عبد الرزاق العرادي، العرادي: سأهاجم الإخوان وأدعوهم إلى الدفاع عن أنفسهم“، صحيفة **ليبيا الجديدة**، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٣.

لقد وجدنا أن الفروع (المحلية) التي يترؤسها أعضاء ”الإخوان“ أكثر نشاطاً من الفروع الأخرى، لأن لدينا خبرة أوفر في المهارات التنظيمية. وهكذا، على مستوى الفروع، كان معظمهم من ”الإخوان“. فأعضاء الحزب ينتخِبون ”الإخوان“ ليشغلوا هذه المناصب لأنهم الأكثر فعالية... وسبب ظهور ”الإخوان“ كأنهم يسيطرون على الحزب، مع أنهم لا يشكلون إلا ١٠% من مجمل الأعضاء، هو أنهم أكثر فعالية. ولا يمكن للمرء أن يقارن شخصاً ما يعمل في التنظيم منذ ٢٠ أو ٣٠ سنة بشخص التحق للتو بالتنظيم [350].

350 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

وهكذا، رغم مساعي الجماعة لتبديد الانطباع عن أن ”العدالة والبناء“ هو حزبها، فإن الأمر واقعياً ما كان ممكناً أن يتخذ طابعاً آخر.

لكن اندفاع الجماعة نحو تأسيس حزب سياسي كان في غير محله. فعلى ما يبدو، لم تستوعب الحركة، في عجلتها لاستنساخ تجربة نجاح ”الإخوان“ في مصر في وقتها، أن ليبيا لم تكن مهيأة للأحزاب السياسية ناهيك عن تلك القائمة على أساس أيديولوجي، فلدى كثيرين من الليبيين شكوك عميقة في

الأحزاب السياسية وسياسة تعدد الأحزاب. وهذا نوعاً ما أحد مخلفات خطاب القذافي المتصلب إزاء الأحزاب السياسية، واصفاً إياها بـ"أداة الحكم الدكتاتورية الحديثة" [351]، كما أنه انعكاس لانعدام الثقافة والتجربة السياسيتين نتيجة أربعين سنة من القمع. ونجد تجلياً لهذه النظرة بوضوح في القانون الانتخابي لسنة ٢٠١٢، الذي خصص ٨٠ مقعداً فقط من ٢٠٠ في "المؤتمر الوطني العام" للأحزاب، على حين كانت المقاعد الـ١٢٠ المتبقية للمرشحين المستقلين. ومع أن الدفع باتجاه الحد من عدد المقاعد المتاحة للأحزاب كان إلى حد ما مراوغة غير صائبة مارسها بعض الليبراليين في "المجلس الانتقالي" ليحولوا دون "الإخوان" ودون الفوز بكل المقاعد، فإن ذلك أظهر قلقاً عاماً أيضاً من الأحزاب السياسية بصفتها آلة من آلات الحكم. وعلى هذا، أغفلت جماعة "الإخوان" الليبية، على ما يبدو، في عجلتها للوصول إلى السلطة، خصوصيات البلد الذي تعمل فيه.

351 معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، المركز العالمي لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر، طرابلس، بلا تاريخ.

وظهرت الجماعة عشية الانتخابات متهللة وثوقاً بنفسها فعلاً، إذ بدت المنطقة، بالنصر الأخير لمحمد مرسي في مصر، تصطبغ صبغة إسلامية، فها هي اللحظة التي انتظرها الإسلاميون طويلاً. تنبأ محمد صوان الواثق بنفسه أن التيار الإسلامي سينال ٦٠% على الأقل من مقاعد المؤتمر [352]. هذا ليس لأن الجماعة ما كانت تعي أبداً الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر، إذ أقر بعض أعضائها مسبقاً بأن الحزب غير معروف جيداً في ليبيا، وأن الليبيين سيمنحون على الأرجح أصواتهم لأفراد يعرفونهم من الجماعة على أن يمنحونها للحزب نفسه [353]. ولهذه الغاية، أدخلت الجماعة، مثل قوى سياسية أخرى كثيرة، عدداً من أعضائها ضمن قوائم المرشحين المستقلين. مع ذلك، ظلت الحركة ترتقب نصراً من نوع ما.

352 Marty Fitzgerald, ‘A Current of Faith’, *Foreign Policy*, 6 July 2012, at foreignpolicy.com/2012/07/06/a–current–of–faith.

353 من مقابلة هاتفية للكاتبة مع محمد عبد الملك، تموز/ يوليو ٢٠١٢.

وعليه، لمّا تكشفت النتائج، كانت الخيبة فاقعة. ليس لأن حزب "العدالة والبناء" فاز بـ١٧ مقعداً فقط من ٨٠ مخصصة للأحزاب (بخلاف "التحالف الوطني" الذي فاز بـ٣٩ مقعداً) فحسب، بل لأن الفجوة بين عدد المقترعين لمصلحة "العدالة والبناء" و"التحالف الوطني" في بعض الدوائر الانتخابية كانت مذهلة. ففي الدائرة الانتخابية لمدن طبرق والقبة ودرنة، حصل "التحالف" على ٦٢٠٦١ صوتاً مقابل ٨٨٢٨ لـ"العدالة والبناء"، وفي دائرة مدن شحات والبيضاء والمرج وقصر ليبيا، حصل التحالف على ٤٨٨٤٦ صوتاً، على

حين حصل "الإخوان" على ٦٥٧٢ صوتاً فقط [354]. وتوالى نسق مشابه في دوائر انتخابية أخرى كثيرة.

354 *Libya Focus, Menas Associates,* July 2012.

عزت الجماعة ضعف نتائجها إلى عدة عوامل. مثلاً أشار العرادي إلى أن الجماعة أخفقت، بخلاف التحالف، في فتح حوار مع الليبيين ممن كانوا إما "قلقين من الثورة" أو حياديين تجاهها [355]. آخرون اعتقدوا أن الجماعة أنفقت وقتاً طويلاً جداً في التركيز في حملتها الانتخابية على قضايا مثل الهوية، أما التحالف، فقدَّم حلولاً عملية. وأوضح أحد سكان طرابلس ان رئيس التحالف محمود جبريل "كان ذكيّاً جدّاً. فقد استمع لما كان يقوله الليبيون، وجمع بعض ذلك على بعض، وأعاد تغليفه، ثم سوقه إليهم من جديد. هذا هو سبب فوزه" [356]. وأكثر من ذلك، تمتع التحالف بميزة عالية، فلئن كانت شخصيات من قبيل محمد صوان غير معروفة تقريباً لليبيين، فقد سبق لمحمود جبريل أن صنع لنفسه اسماً. فقد أدى، مع كونه جزءاً من النظام السابق، دوراً سياسياً بارزاً منذ المراحل المبكرة جداً للثورة، وأُقِرّ له بمساهمة فعالة في ضمان اعتراف دولي بـ"المجلس الانتقالي" والقوى المتمردة. كما نُظر إليه بوصفه رجلاً تكنوقراطياً وذا مصداقية إصلاحية معروفة حتى في أيام القذافي. من ناحية أخرى، اتسم جبريل بما يكفي من الألمعية في التقليل من شأن ليبراليته، رافضاً علناً وسمه بميسم "العلماني"، الأمر الذي دفع "الإخوان" إلى اتهامه بخداع الشعب الليبي عن عمد.

355 "العرادي: سأهاجم الإخوان وأدعوهم إلى الدفاع عن أنفسهم"، **ليبيا الجديدة**.

356 من مقابلة هاتفية للكاتبة مع موظف حكومي في طرابلس، تموز/ يوليو ٢٠١٢.

لكن مشكلة "الإخوان" أبعد غوراً بكثير من الطريقة التي أدارت بها حملتها. فلم تقوَ الجماعة أبداً على أن ترسخ نفسها في نسيج المجتمع الليبي (راجع الفصل الرابع)، وفي النتيجة، كانت كائناً مجهولاً. وما زاد الأمور سوءاً أن القذافي دمدم نحو أربعين سنة بالضد من الجماعة، محذراً مراراً وتكراراً من مكائدها لتخريب البلاد. لا شك أن بعض هذه الدعاية أصابت هدفها، فكثرة من الليبيين لم يروا فرقاً بين القوى المعتدلة كـ"الإخوان،" وبين العناصر الردايكالية الجهادية. زد على ذلك أن الليبراليين سعوا إلى تعظيم فكرة أن "الإخوان" دخلاء على ليبيا. فانتقد علي الترهوني، وهو رئيس "حزب التيار الوطني الوسطي" ووزير نفط سابق في المكتب التنفيذي لـ"المجلس الانتقالي"، علناً "الإخوان" في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، متهماً إياهم بكونهم "أجانب" وذوي "أيديولوجيا أجنبية" [357].

357 *Libya Focus, Menas Associates,* December 2011.

يضاف إلى ذلك أن الليبيين باتوا بطبيعتهم، بعد خضوعهم أربعين سنة لأيديولوجيا القذافي المتصلبة والكلية القدرة، يرتابون في الأحزاب المقامة على أساس أيديولوجي. وعلى هذا، رفض كثيرون جماعة "الإخوان" لأنهم ليسوا بحاجة إلى حزب أو أيديولوجيا تحدد لهم هويتهم. وكما شرح خريج جامعي ليبي، "من المهين أن تقول لي إن عليَّ الاقتراع لمصلحة حزب إسلامي... ففي ليبيا نحن مسلمون. وليس لهم أن يأخذوا هويتي ويدَّعوا أنها خاصة بهم فقط".

لكن ثمة مسألة عكّرت المياه بالنسبة إلى "الإخوان"، ألا وهي روابط الجماعة بسيف الإسلام، التي ما انفك الالتباس يعتريها. إن مبتغى الجماعة في التقليل من شأن هذه الروابط والإخفاق في كشف حقيقتها، أثار القلق لدى بعضهم، إذ بدا كأن الجماعة احتفظت عن عمد بموطئ قدم لها في معسكر النظام وآخر في معسكر الثورة، وبذلك، غذت الشكوك التي حامت حولها وحول صدق نياتها. فعلى حين عاد الغنوشي إلى تونس وهو يحمل، في ما اعتبر على نطاق واسع، صفحة بيضاء، فإن "الإخوان" عادوا إلى ليبيا وعلامة استفهام كبيرة تتدلّى فوق رؤوسهم.

هذه العوامل كان لها تأثير مركب، إذ عجز "إخوان ليبيا" انتخابياً عن سدِّ الفضاء الواقع بين مصر وتونس لاستكمال اللون الإسلامي في المنطقة. ليس هذا مؤداه وجوب رفض أداء الجماعة بالكامل، إذ لا بد من التذكير بأن الجماعة استطاعت، رغم كونها غير معروفة على نطاق واسع وليس لديها جذور راسخة في البلاد وقصر مدة حملتها الانتخابية الشديد، أن تفوز بـ١٧ مقعداً من ٨٠ للأحزاب السياسية. أكثر من ذلك، إن ثقلها الحقيقي في "المؤتمر الوطني" الجديد لهو أعظم من ذلك، لأن بعض أعضائها ممن ولجوا الانتخابات بوصفهم مرشحين مستقلين فازوا ببعض المقاعد، ما أعطاها نحو ٤٠ مقعداً إجمالاً. كذلك، حظيت الجماعة بنجاح أوفر بكثير من الأحزاب الإسلامية الأخرى، مثل تلك التي أنشأها أعضاء سابقون في "الجماعة المقاتلة" التي ما حصلت إلّا على أقل القليل.

الأهم من ذلك: لئن لم تبلغ الجماعة كل البلوغ الذي أملته، فإن نتائج الانتخابات أمدتها بعدُ بقاعدة يمكن استخدامها للوثوب إلى قلب الساحة السياسية الجديدة.

"الإخوان" في الحكومة

مع أن الشعب الليبي لم يهب جماعة "الإخوان" تفويضاً مدوياً في الانتخابات، فإنها آمنت، على ما يبدو، أن عليها أن تؤدي دوراً رئيسياً في العملية السياسية. ومن الجلي أنها رأت في نفسها القوة السياسية الثانية في البلاد، وحسبِت أن

لها تقريباً مكانة موازية لمكانة التحالف، وما لبثت تشعر شعوراً بالغاً بأنها صاحبة حق نابع، على ما يبدو، من تاريخ الحركة وقوتها بصفتها تنظيماً عالميّاً. وتبعاً لذلك أقبلت الجماعة، لمّا شرع التحالف الذي لم يحظ بغالبية كافية في "المؤتمر" لكي يحكم بمفرده في إجراء مفاوضات بشأن من سيتولى المناصب القيادية في المؤسسات الانتقالية الجديدة، أقبلت بحماسة شديدة متأهبةً لجني كل ما تستطيعه.

لكن بتردي السياسة في ليبيا مباشرة إلى مستوى عقد الصفقات، استاء "الإخوان" سريعاً من الطريقة التي تكشفت فيها الأشياء، وامتعضت بصورة خاصة من أن جبريل عوضاً عن أن يولي الحركة الأولوية في مفاوضاته، تعاطى معها بالقدر نفسه الذي تعاطى به مع القوى السياسية الأخرى. وكان رد بلحاج على دعوة جبريل "الإخوان" إلى الاجتماع به ومناقشة المناصب القيادية الجديدة، برفقة التيارات السياسية الأخرى، معبّراً: "ما هذا؟ نحن التكتل الثاني ونريد أن نكون شركاءكم وأنت تقول لي تعال مع الآخرين؟... الحق أن ذلك صدمنا... فجبريل أراد إهانتنا، والتعامل معنا كأننا لا شيء" [358]. وعلى هذا، إن ما ابتغاه "الإخوان" فعلاً، في ما يبدو، مع تأكيد الكبتي في مؤتمر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ الحاجة إلى إعادة بناء ليبيا معاً، هو أن تتقاسم و"التحالف" المناصب الرئيسية.

358 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

بالمثل، كانت الجماعة حانقة على محاولات "التحالف" احتكار الوظائف العليا. كما بين ذلك العرادي قائلاً: لقد جلسنا مع "التحالف". وحاولنا التوصل إلى اتفاق، لكننا لم نستطع... فقد أصروا على علي زيدان (ليبرالي من "حزب الوطن للتنمية والرفاه") ليكون رئيس "المؤتمر الوطني العام" وجبريل رئيساً للحكومة. فقلنا له إن ذلك غير منصف. وقلنا: إذا كنت تريد لعلي زيدان أن يكون رئيساً لـ"المؤتمر"، ونائبه الأول امرأة من "التحالف"، وتريد أن يكون النائب الثاني الدكتور جمعة عتيقة (من التيار الليبرالي)، وجبريل رئيس الحكومة، فلماذا تجلس معنا؟ [359].

359 "العرادي: سأهاجم الإخوان وأدعوهم إلى الدفاع عن أنفسهم"، **ليبيا الجديدة**.

هكذا كان غضب الجماعة، حتى أنها قاطعت كل الاجتماعات وكل اتصال بـ"التحالف". وبدلاً من ذلك طرحت مرشحيها للمناصب المختلفة، كما رفضت ترشيح جبريل لرئاسة الوزراء. قال بلحاج إنه "عندما طرَح جبريل اسمه رفضناه. هذه هي السياسة".

هذا الرفض لجبريل اقترن بما هو أكثر من إحساس الجماعة بأنها أهينت وهمشت، فالحركة ما كانت أيضاً مرتاحة قطعاً مع جبريل الشخص، ومرد ذلك توجهه الليبرالي وكذلك ارتباطاته بالنظام السابق. علق العرادي بالقول: "في

واقع الأمر، لم نرد لجبريل الفوز لأننا رأينا فيه شخصية مثيرة للجدل، والشخصية المثيرة للجدل ينبغي ألّا تتبوأ صدارة المشهد السياسي" [360]. لقد عزمت الجماعة، رغم تعاملاتها الخاصة مع النظام السابق، على إبراز علاقات جبريل بالماضي كأن ذلك جعله رجلاً غير مناسب للحكم بغض النظر عما حصل عليه من تفويض شعبي مع بلوغ حزبه المرتبة الأولى في الانتخابات.

360 المرجع السابق.

ولذلك، صمَّمت الجماعة على صدِّ جبريل عن تقلد أي منصب قيادي. وبفعلها هذا، وضعت نفسها في المعسكر نفسه الذي ربضت فيه قوى ثورية كثيرة على الأرض تحمل القدر نفسه من الحماسة للحيلولة دون جبريل ودون تقلد قيادة المؤسسات السياسية الجديدة في ليبيا. ومثلما أبان جبريل نفسه: "قيل لي أن مبنى المؤتمر سيقصف بالصواريخ إذا اقترع لمصلحتي لأكون رئيساً للوزراء" [361]. وهكذا، حتى قبل أن تنهض العملية السياسية وتعمل كما ينبغي لها، وقفت الجماعة مع تلك القوى الفعالة على الأرض التي آمنت بأن الشرعية الثورية تبزّ الشرعية السياسية أو الانتخابية.

361 "حلقة نقاشية: ليبيا... إلى أين؟"، **المستقبل العربي**، العدد ٣٩٩، مايو/ أيار ٢٠١٢.

وبعدما خرج جبريل من السباق، اقترع "المؤتمر الوطني" على من يكون رئيساً له. فذهب المنصب إلى محمد المقريف، وهو رئيس "حزب الجبهة الوطنية"، حزب نال ثلاثة مقاعد في الانتخاب ونشأ أصلاً عن "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" التي كانت أكثر جماعات المعارضة الليبية فعاليةً خارج البلاد في عهد حكم القذافي. ومع أن هذه "الجبهة" ليست إسلامية صراحةً، فإن فيها ما يدلل على كونها ذات توجه إسلامي معتدل، وهو ما دفع عدداً من "الإخوان" إلى الانضمام إليها عندما تأسست في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. ولهذا، كان "الإخوان" مسرورين باختيار المقريف حلّاً وسطاً. لكن الجماعة طالبت بشيء مقابل أن تدعم انتخابه، وأبرمت في المحصلة صفقة مع "الجبهة الوطنية" وافقت بموجبها على أن تصوّت للمقريف رئيساً للمؤتمر شريطة أن تصوّت الجبهة في المقابل لمصلحة مرشح الجماعة عوض البرعصي عندما يحين وقت انتخاب رئيس الوزراء. وبرغم تأكيدات الجماعة المتكررة أنها لا تنشد السلطة، فإنها كانت عازمة على طرح مرشحها لذلك المنصب.

لكن الأمور لم تجرِ كما يشتهي "الإخوان". فقد أخلفت "الجبهة الوطنية" وعدها، وبدلاً من الاقتراع لمصلحة البرعصي رئيساً للوزراء، دعمت مرشحها مصطفى أبو شاقور. فأخرج ذلك البرعصي من السباق في الجولة الأولى من الاقتراع، وهذا شكل لطمة أخرى للجماعة. وكانت الجولة الثانية بين أبو شاقور، وهو من "الجبهة الوطنية" أيضاً، وجبريل، مرشح "التحالف"، مع ما

وجه إليه من تهديدات. ولم يكن أمام الجماعة، رغم اغتياظها من "الجبهة"، من خيار في هذه الجولة سوى دعم أبو شاقور، لأنها إن أخفقت في فعل ذلك، تكون قد خاطرت بانتخاب جبريل. كان دعم الجماعة حاسماً، فحصل أبو شاقور على ٩٦ صوتاً وجبريل على ٩٤ ليصبح الأول رئيساً للوزراء. وبهذه الصورة، وقعت الساحة السياسية الجديدة في ليبيا في موقف شاذ يتمثل في أن أرفع منصبين في الدولة انتهيا بيد حزب لم يفز إلا بثلاثة مقاعد فقط في الانتخابات، على حين أُهمل الحزب الفائز.

ومع أن إسناد أبو شاقور كان وسيلة الجماعة لصدِّ جبريل، فإنها طالبت من جديد بثمن لقاء دعمها له. ادعى أبو شاقور أن حزب "العدالة والبناء" اشترط قبل الجولة الثانية من الاقتراع لتقديم الدعم حصول الحزب على ١١ منصباً وزاريّاً في حكومته [362]. أخبرهم أبو شاقور أنه سينظر في الاقتراح لكنه لن يقبل إلا ذوي الكفاءة. ثم أضاف: "حالما فزت، اتصلت بالحزب طالباً منه أسماء من يريد ترشيحهم. فأرسلوا إليّ قائمة أُولى بعد سبعة أيام. وطلبوا (منصب) نائب رئيس الوزراء وعشرة وزراء" [363].

362 صفحة مصطفى أبو شاقور على "فايسبوك"، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢:
363 www.facebook.com/Dr.Mustafa.A.G.Abushagur/timeline المرجع السابق.

حاول بعض "الإخوان" التقليل من شأن هذا التكالب الظاهر على السلطة، فأصرّ العرادي على أن الحزب "لم يطلب أي مناصب وزارية من أبو شاقور"، قائلاً إن رئيس كتلة "العدالة والبناء" في "المؤتمر الوطني"، عبد الرحمن الديباني، هو الذي "طلب من أبو شاقور مناصب وزارية معينة شرطاً لإعطائه الثقة" [364]. لكن من الصعوبة بمكان التصديق، نظراً إلى أهمية ما كان يدور، أن "العدالة والبناء" وجماعة "الإخوان" لم يكونا على دراية بالمفاوضات الجارية آنذاك.

364 عبد الرزاق العرادي، "الطريق إلى الكارثة"، **عين ليبيا**، ١ آذار/ مارس ٢٠١٥:
www.eanlibya.com/archives/31331

ما كانت الجماعة الطرف الوحيد الذي قدّم مثل تلك المطالب. فقد طلب "التحالف" تسعة مناصب وزارية من أبو شاقور، ودعاه كذلك إلى تبني برنامجه السياسي بوصفه خريطة طريق لإدارة البلاد [365]. وكذلك، فعل جمّ غفير من المستقلين والأحزاب الأخرى مطالبين بمناصب حكومية. وعليه، كان أبو شاقور أول القادة الليبيين في سلسلة تالية منهم ممن واجهوا معضلة الإتيان بحكومة تسترضي جملة من مناصري الدوائر الانتخابية المتباينة. وأخفق أبو شاقور حينذاك. فما إن حان وقت طرح قائمته الحكومية المقترحة على "المؤتمر"، حتى أوصدت الأطراف الرئيسية، إدراكاً منها أنها لن تحصل على ما تبغي، أبوابها في وجهه. وكان من بينها "العدالة والبناء" الذي حصل على

أربع وزارات في القائمة النهائية فقط. وكما أبان أبو شاقور: 365 صفحة مصطفى أبو شاقور على "فايسبوك"، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢.

عندما كنت أتلو أسماء أعضاء الحكومة، وحتى قبل أن أنهي تلاوتي الأسماء، خرج عدد كبير من أعضاء "المؤتمر". ومن الواضح أنه كان هناك قرار برفضها. وعندما عدت في اليوم التالي، حيث يفترض أن أناقش الحكومة، تحولت المناقشة إلى الاقتراع على سحب الثقة (مني) 366.

366 المرجع السابق.

أدى هذا الاقتراع على سحب الثقة من أبو شاقور إلى رفض مدوٍّ له، فقد اقترع ١٤٤ عضواً ضده.

وبخروج أبو شاقور من المشهد، بدأ البحثُ عن بديل. قرر "تحالف القوى الوطنية" دعم علي زيدان لمعرفته أنه ليس لدى جبريل أي فرصة لكي يصبح رئيساً للوزراء، وكان زيدان قد انتُخِب في "المؤتمر" بوصفه مرشحاً مستقلّاً، وإن كان عضواً في "الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا" في ثمانينيات القرن الماضي. على أي حال إنه ليبراليّ، وبصفته هذه، لم يكن محبباً لدى"الإخوان". والأهم من ذلك أن حزب "العدالة والبناء"، الذي ما لبث على عزمه في إشغال منصب رئيس الوزراء لنفسه طارحاً من جديد مرشحه – في هذه المرة محمد الحراري –، أخفق مرة أخرى، إذ فاز زيدان بـ٩٣ صوتاً مقابل ٨٥ للحراري. ومن اللافت أن عدداً من أعضاء "المؤتمر" عن "العدالة والبناء" من الجنوب خرجوا على صف حزبهم ودعموا زيدان بدلاً من الحراري، لأن زيدان من إقليم فزان الجنوبي في ليبيا، وهذا المثال دلل على أن الانتماء الإقليمي أقوى من الأيديولوجيا. شرح العرادي أيضاً أن بعض أعضاء "العدالة والبناء" سافروا إلى الحج في مكة وقت الاقتراع، ولهذا، لم يستطيعوا أن يدلوا بأصواتهم.

هكذا، ظهر زيدان بوصفه رئيسَ الوزراء الجديد المنتخب لأول مرة في ليبيا رغم أنه لا يمتلك قاعدة قوية حقيقية تخصه. وكان على زيدان، الشخصية التوافقية الجديدة، حاله في ذلك مثل حال أبو شاقور من قبله، أن يشكل حكومة يسترضي بها لا التيارات السياسية المختلفة فحسب، بل أيضاً الأقاليم المختلفة في ليبيا. والحق أن هذه النقطة الأخيرة باتت تطغى على كل الحسابات الأخرى، فتناغماً مع ما اتصفت به ليبيا ما بعد القذافي من تفكك، طفقت المدن والأقاليم المختلفة تطالب جميعاً بحصتها من الغنيمة. كما كان على زيدان إرضاء القوى الثورية الفعالة على الأرض، إذ اقتحم بعضها "المؤتمر" اعتراضاً على بعض من اقترح اختيارهم وزراء بسبب علاقتهم بالنظام البائد. ثم شكلت حكومة ترقيعاً عبر عمليةٍ اتسمت بصفقات محفوفة بالمخاطر ومساومات غير سارة، حكومة لا تعتمد على أي برنامج سياسي صلب أو خبرة حقيقية.

أما حزب "العدالة والبناء"، فحصل على أقل بكثير من المناصب الوزارية في حكومة زيدان مما كان يطمح إليه، لكن انتهى به الأمر إلى أن يحوز منصب نائب رئيس الوزراء، الذي ذهب إلى عوض البرعصي، بالإضافة إلى أربع

وزارات أخرى منها وزارة النفط ذات الأهمية البالغة، التي شغلها عبد الباري العروسي. هذه ليست حصيلة سيئة لحزب بنتائج انتخابية مخيبة للآمال. ومن جديد، أفلح "الإخوان" في الدفع بأنفسهم، وضمنوا لأنفسهم تمثيلاً سياسيّاً أكبر بكثير من رصيدهم الشعبي في البلاد. ثم شرعت الجماعة، رغم كل ما بذلته من مداورة لكي تجد لنفسها موقعاً في الحكومة، بعد ذلك مباشرة تقريباً، في التبرم من تهميشها، إذ اشتكت من أن زيدان حال عن عمد دونها ودون تولي أعضائها مناصب إدارية رفيعة، وأنه أغفل وزراء "العدالة والبناء" في الحكومة. كما شرح عبد الملك: لقد قوضت سلطة وزراء "الإخوان". فعلى سبيل المثال، كانت قرارات وزير النفط العروسي تُتخَذ خارج الوزارة. زيدان وآخرون كانوا يتخذون تلك القرارات في مزرعة. القرارات لم تكن تأخذها الحكومة... وإذا اقترَح وزيرٌ تعيين نائب له، كان زيدان يسأل: هل هو من "الإخوان" أو من "العدالة والبناء"؟، فإذا كان (من أحدهما)، فلا يجري تعيين ذلك النائب [367].

367 من مقابلة للكاتبة مع محمد عبد الملك، مانشستر، ٢٠١٤.

عزا عبد الملك ذلك إلى أن في قرارة زيدان ما وصفه بـ"الحقد الشخصي" غير المفهوم إزاء "الإخوان". لذلك، كان ثمة استقطاب منذ البداية تقريباً داخل الساحة السياسية.

على كل حال، إن الخلاف على قانون العزل السياسي –تشريع يحظر على من كانت له صلات وثيقة بالنظام السابق إشغال مناصب عامة – هو الذي صلّب هذه الانقسامات بصورة فعلية. إن فكرة فرض الحظر على من كانوا جزءاً من نظام القذافي كانت قد توطدت، عاكسة بذلك انغراس عقلية الانتقام في البلاد، عقلية تمظهرت في قتل وخطف من يشتبه في كونهم من أتباع نظام القذافي، إذ غالباً ما يعتقل الضحايا في زوايا الطرقات وخارج المقاهي، ويحتجزون في عزلة عن العالم الخارجي على يد قوى الثوار المتعددة التي تسيطر على الشارع، بل إن الانتقام استُخدِم حتى أثناء الثورة نفسها، وأبرز مثال على ذلك مقتل العقيد عبد الفتاح يونس العبيدي، وهو شخصية قيادية رفيعة في نظام القذافي، انشق حالما انطلقت الثورة تقريباً، وبات قائداً للقوى المتمردة، لكنه لاقى مصرعه في تموز/ يوليو ٢٠١١ على يد عناصر إسلامية ثأراً لما أداه من دور كبير في قمع الإسلاميين شرقي البلاد في تسعينيات القرن العشرين. إن التجاءه إلى المعارضة ما كان كافياً لطمس صحيفته السابقة.

وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٢، اتُّخِذت إجراءات ذات صبغة أكثر رسمية عندما أنشأ "المجلس الانتقالي"، "الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية"، المعروفة باسم "هيئة النزاهة"، التي كلفت التدقيق في شخصيات المرشحين لانتخابات ٢٠١٢، كما في شخصيات المرشحين لمناصب الدولة الرفيعة [368]. عملت هذه الهيئة من غير كلل للحيلولة دون المرشحين الذين لا يستوفون

معاييرها الصارمة ودون تقلد مناصب رفيعة. لكن كثيرين رأوا ذلك غير كافٍ، فحالما تشكلت حكومة زيدان خرجت دعوات قوية تناشد "المؤتمر الوطني" بإنفاذ شيء أبعد أثراً من ذلك، والتنصيص عليه قانوناً. لم تأتِ هذه الدعوات من الليبيين العاديين فحسب، بل من جملة من القوى الثورية التي نظَّم بعضها احتجاجات للمطالبة بتمرير سريع لقانون العزل السياسي. كما دعا مفتي الديار الليبية المتشدد، الشيخ الصادق الغرياني، إلى إصدار ذلك القانون، وهو أمر رآه في ما بعد "فرض كفاية" [369]. في الحقيقة إن الرغبة في العزل السياسي طغت على كل ما عداها من أحاديث عن إعادة بناء البلاد التي تمزقت بعد بضعة أشهر من الحرب الأهلية.

368 هؤلاء الذين تم التدقيق في أوضاعهم يشملون: أعضاء "المجلس الوطني الانتقالي"، وأعضاء الحكومة الانتقالية، وكبار الموظفين الأمنيين، والسفراء، ومديري المؤسسات والشركات الحكومية، وعمداء الجامعات، ورؤساء الاتحادات، وغيرهم.

369 'A Collective to Isolate a Few', *Correspondents*, 13 April 2013, at http://correspondents.org/en/2013/04/17/a–collective–to–isolate–a–few/

لكن مفهوم العزل السياسي كان أكثر تعقيداً إلى حد كبير في ليبيا منه في البلدان الأخرى التي أطيح فيها بأنظمة الحكم الديكتاتورية. وهذا يشمل ليس العراق، الذي اضطلع بعملية اجتثاث "البعث"، بل أيضاً مصر وتونس، حيث تلهّتا بفكرة قانون العزل السياسي من دون أن تتابعاها. إن الطبيعة الشخصية الفائقة لنظام القذافي عنت أن ليس في ليبيا حزباً حاكماً يماثل "حزب البعث" في العراق – أو "الحزب الوطني الديموقراطي" في مصر، أو "التجمع الدستوري الديموقراطي" في تونس – ليحظر، ولا كذلك أيديولوجيا مماثلة لمقارعتها. فعلى النقيض من "البعث"، بأيديولوجيته المَكِينة بعض الشيء، كانت أيديولوجيا القذافي الغريبة الطابع، التي اشتملت على "النظرية العالمية الثالثة" و**الكتاب الأخضر**، هزيلة جدّاً ومقرونة جداً بمؤلفها، إذ ماتت بموته. وبهذا إن تطهير ماضي ليبيا لا يمكن أن يُنفَّذ إلا بحق أشخاص بعينهم وليس بحق أعضاء حزب معين أو بحق حاملي أيدلولوجيا معينة. ذلك فرض تحديات خاصة مثل تقرير هل ينبغي اعتبار الذين كانوا جزءاً من النظام البائد لكنهم اصطفّوا بجانب الثورة ملوثين أو لا.

مثل هذه الشواغل لم تردع "المؤتمر الوطني" الذي انصب اهتمامه على سَن قانون عزل سياسي بعد إنشائه مباشرة تقريباً. كانت جماعة "الإخوان" مناصرة قوية وصريحة لهذا التشريع منذ البداية. لقد شرعت الجماعة، رغبة منها في الانتفاع من المزاج الشعبي، في مماثلة مناصرة قانون العزل السياسي بالدفاع عن الثورة. أبلغ محمد صوان وسائل الإعلام بقوله: "شرف كبير لنا في حزب العدالة والبناء أن نكون من المطالبين بقانون العزل السياسي، فنحن طرف من توافق مجتمعي على هذا القانون في المبدأ" [370].

واستخدم الإخواني صالح المخزوم، وهو النائب الثاني لرئيس "المؤتمر الوطني"، لغة أكثر عاطفية من ذلك، واصفاً القانون بأنه يمثل "مطالب دماء الشهداء" [371]. فالجماعة، التي أشاحت بوجهها بعيداً عن الثورة طوال عمرها، طفقت الآن تدعو بقوة إلى قانون لإسقاط بقايا النظام القديم.

370 "محمد صوان للشرق الأوسط: قانون العزل قد يشمل رئيس البرلمان وبعض الثوار"، **الشرق الأوسط**، ٣ أيار/ مايو ٢٠١٣: aawsat.com.
371 *Libya Focus*, Menas Associates, February 2013.

لكن هذا القانون لم تمليه فقط رغبة في الانتفاع من المزاج العام أو تحقيق رغبة صادقة لدى أعضاء "الإخوان" لاستبعاد من كانوا جزءاً من أجهزة نظام القذافي، بل لقانون العزل السياسي ميزة إضافية تتمثل في إقصاء بعض أقوى خصوم "الإخوان" من المشهد السياسي. ثمة شخصيات رئيسية كثيرة في "التيار الليبرالي"، والتحالف على وجه الخصوص – منهم رئيسه محمود جبريل – ممن تولوا مناصب رفيعة أيام القذافي. فإقرار القانون لن يضفي على جماعة "الإخوان" شعبية وشرعية ثورية فحسب، بل سيغير الساحة السياسية لمصلحتها.

وفي النتيجة، تولى حزب "العدالة والبناء" زمام المبادرة في تقديم اقتراح قانون العزل السياسي إلى "المؤتمر الوطني". وفي ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر، اقترع المؤتمر آنذاك لمصلحة مبدأ العزل السياسي، وأسس لجنة من أعضاء المؤتمر وخبراء قانونيين لوضع مسوّدة القانون. ذلك بدوره دفع أحزاباً مختلفة، منها "الجبهة الوطنية" و"تحالف القوى الوطنية"، إلى طرح مسوّداتها الخاصة بها. ومسودتا هاتين القوتين اتسمتا بجورهما الباعث على الدهشة، فكل الأطراف شرعت في عملية مناورة سياسية مكثفة تتمظهر بمظهر تطهير ليبيا من الماضي.

كان واضحاً أن مسوّدة "الجبهة الوطنية" بمنزلة هجوم على "الإخوان" والجماعات الإسلامية الأخرى، ليس لاقتراحها عزل كل من شغل مناصب قيادية في النظام السابق فحسب، إنّما كذلك عزل المعارضين السابقين الذين دخلوا في حوار مع القذافي وتوصلوا إلى شيء من التوافق مع النظام [372]. وبحكم علاقة "الإخوان" بسيف الإسلام في العقد الأول من هذا القرن، فلا شك في أن تشمل هذه المسودة بحظرها الجماعة. وفي الوقت نفسه، اقترح "التحالف" تمديد المدة التي يغطيها القانون ليشمل حظر كل من شغل منصباً في النظام منذ سنة ١٩٦٩، بغض النظر هل كانوا قد انشقوا عن النظام أيام حكم القذافي أم أيام الثورة. هذا معناه أن القانون سيستهدف آلافاً مؤلفة من موظفي الدولة، ومنهم بعض أكثر معارضي القذافي حنكة وتمرساً. وليس من الواضح تماماً لِمَ آثر "التحالف" مثل هذه المسودة المغالى فيها، لكن ذلك كان على ما يبدو محاولة منه لتوسيع شبكة العزل بالقدر الذي يغدو فيه القانون غير صالح للتطبيق، كما كان ذلك وسيلة يضمن بها استهداف الكثير من

الشخصيات الإسلامية والإخوانية وأخرى من "الجبهة الوطنية" وأعضاء في "التحالف" نفسه [373]. بكلمات أخرى: إذا كان "التحالف" سينهار، فإنه سيأخذ منافسيه السياسيين معه إلى هُوَّة الانهيار، في عملية انتحار سياسي جماعي.

372 *Correspondents*, A Collective to Isolate a Few.

373 كان محمد المقريف، على سبيل المثال يترأس أبرز الجماعات المعارضة، لكنه أمضى بضع سنين في خدمة النظام سفيراً لليبيا لدى الهند بين سنتي ١٩٧٨ و١٩٨٠.

ومن غير المفاجئ أن ترد الجماعة على الطبيعة المتطرفة لهاتين المسودتين، إذ شرح محمد صوان ذلك بقوله: قدم "تحالف القوى الوطنية" مقترحاً، و"الجبهة الوطنية" قدمت مقترحاً... ما قدمناه كان جملة ضوابط، وهي أن القانون يجب تجنب التوسع فيه، فتوسيع القانون يجهض القانون... ويجب ألَّا يكون مفصَّلاً ليطبَّق على أشخاص بعينهم... [374]

374 رأي صوان في العزل السياسي، "يوتيوب"، ٢١ آذار/ مارس ٢٠١٣: www.youtube.com/watch?v=hbBozdRGp_M

كما أعلن صوان: نحن النخبة، وعلينا أن نشرح للناس أنه ليس بإمكاننا صنع قانون مطلَق، بل علينا تضييقه ليشمل من كان فعلاً جزءاً من النظام فقط. وإلا فإنه سينقلب ثأراً، ولا نريد له ذلك [375].

375 *Libya Focus، Menas Associates, February 2013, See also 'Ray Sawan fi Aleuzzal Alssiasi', YouTube*.

فجاء حزب "العدالة والبناء"، في النتيجة، بمقترحه الخاص الذي يستثني كل من اشترك في ثورة ١٧ شباط/ فبراير. لكن صوان أوضح أيضاً، وعياً منه بالحاجة إلى الظهور بمظهر المدافع عن القضية، أن الحزب لن يعارض المسودة الأكثر تطرفاً، واقترح أن يكون مقترح الحزب احتياطيّاً يقدم حصراً في حال لم يُقَرَّ المقترح الأول [376].

376 المرجع السابق.

وعلى هذه الصورة، أضحى القانون كأنه كرة قدم سياسية تتقاذفها الأحزاب المختلفة في محاولة كل حزب منها برّ الآخر، وذلك إظهاراً أنه الحامي الحقيقي للثورة، وتحصيلاً يكون الأكثر كفاءة في قيادة المرحلة الانتقالية.

فلا غرو، إذن، أن اصطبغت مسودة القانون التي قدِّمتها لاحقاً لجنة "المؤتمر"، والتي أدغمت المقترحات المتنوعة المختلفة، بصبغة متطرفة إلى أبعد الحدود، إذ لم تستهدف من شغلوا مناصب كبيرة فقط: سياسية أو ديبلوماسية أو عسكرية منذ سنة ١٩٦٩، بل اشتملت على الذين عملوا في وسائل الإعلام الحكومية، وعلى ذوي المناصب الرفيعة في الجامعات والشركات الحكومية، بل حتى من عملوا في الأعمال الخيرية التي تديرها عائلة القذافي. وانتهى الأمر بـ"المؤتمر"، في النتيجة، إلى اقتراح قانون

سيحظر، بحكم طبيعته، عدداً كبيراً من أعضائه هو نفسه، من العمل السياسي.

لكن أعضاء "المؤتمر" ما كانوا أحراراً. ثمة قوة على الأرض أكثر تنفذاً على شكل كتائب ثورية وميليشيات مصممة على إقرار قانون العزل السياسي بأي ثمن. لقد غدت هذه القوى العسكرية التي تشكلت أثناء الثورة وبعدها مشكلة عويصة في ليبيا ما بعد القذافي. وتلاشت كل الآمال بأن تسلِّم هذه القوى أسلحتها وتصبح جزءاً من قوة عسكرية نظامية، لأنها رفضت، تمنعاً عن التفريط بسلطتها وسطوتها الجديدتين، الامتثال. بدلاً من ذلك تناهب ليبيا ركام من آلاف الميليشيات والكتائب المسلحة التي كان ولاؤها المطلق لمناطقها المحلية أو مدنها أو قبائلها، أو أحياناً لأيديولوجيا إسلامية متشددة. وبما أن السلطات الجديدة المنتخبة في البلاد لا تحوز جيشاً قوياً، فليس بوسعها عمل الكثير لكبح جماح هذه القوى.

وزادت الحالة سوءاً مع ممانعة القوى الثورية الشديدة إعادة بناء أجهزة عسكرية جديدة للبلاد متمحورة حول بقايا القوات المسلحة النظامية، وذلك لارتباط الأخيرة بالنظام السابق. وشاركتهم "الإخوان" هذه النظرة، إذ سبق أن أظهرت الجماعة اعتراضاتها على جيش عهد القذافي في برنامجها السياسي، كما أدرجت "تطهير الجهاز الأمني من قادته الفاسدين وبقايا النظام السابق" على أنه من أول أولوياتها تحت فقرة: "توطيد الأمن والاستقرار". واعتقدت الجماعة، مثلها مثل قوى الثوار نفسها، أن القوات المسلحة ينبغي أن تكون الكتائب الثورية مثل "قوات درع ليبيا" أساسها، وهي قوات أصبحت، شكليّاً على الأقل، تحت إمرة وزارة الدفاع سنة ٢٠١٢، وغدت نوعاً من قوة دفاعية موازية، إذ أصر محمد عبد الملك على أن "الدروع (في ليبيا) ضرورة. فنحن نريد جيشاً قويّاً لكننا نريده أن يبقى في الكتائب" [377].

377 من مقابلة للكاتبة مع محمد عبد الملك، مانشستر، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

ذلك مع أن قوات الثوار هذه وما تحوزه من سلطة لم تجلب إلّا الوبال على ليبيا وعلى مرحلتها الانتقالية، إذ تعرض "المؤتمر" لتخويف متنامٍ على يد هذه القوات بتنظيمها اعتصامات أو باقتحامها مبنى "المؤتمر" لتحقيق ما تشاء من أغراض سياسية. لكن هذه القوات بدأت، عبر قانون العزل السياسي الذي وصفه بعض الثوار بأنه "صمام الأمان للثورة" [378]، تفرض هيمنتها فعليّاً على الساحة السياسية. فقد حذر "المجلس الأعلى لثوار ليبيا"، وهو ائتلاف من تشكيلات مسلحة في العاصمة، من يصوت من أعضاء "المؤتمر" ضد أي مادة، فإنه يرتكب "خيانة عظمى تجاه الثورة ومقاصدها النبيلة" [379]. وفي ٥ آذار/ مارس، اقتحم ٥٠٠ شخص من الثوار جلسة لـ"المؤتمر الوطني" منعقدة سرّاً كما يفترض في مركز للأرصاد الجوية في إحدى ضواحي طرابلس الجنوبية وذلك لدفع "المؤتمر" إلى إقرار القانون. وأصبح أعضاء "المؤتمر" الـ٢٦ الذين

تجرؤوا على حضور الجلسة رهائن في ذلك اليوم، وتعرضوا لتهديدات وعنف جسدي، بينما تعرضت سيارة رئيس "المؤتمر"، المقريف، لوابل من الرصاص عندما سمح له في النهاية بمغادرة المكان [380].

378 .Libya Focus, Menas Associates, March 2013

379 المرجع السابق.

380 المرجع السابق.

تحت مثل هذه الضغوط اقترع المؤتمر في نيسان/ أبريل ٢٠١٣ لمصلحة جملة من التدابير لتحصين قانون العزل السياسي حتى قبل صدوره. ومنها تعديل الإعلان الدستوري الصادر في آب/ أغسطس ٢٠١١ إذ لا يحق لمن حظر عليه بموجب القانون الطعن، وتخفيض عدد الأصوات اللازمة لإقرار القانون في المؤتمر من ١٣٤ صوتاً إلى ١٠١ (أي نصف أعضاء البرلمان زائداً واحداً). لئن أدخلت هذه التعديلات الذعر في قلوب كثرة من أعضاء "المؤتمر"، لكن ما كان بوسعهم فعل شيء حيال ذلك، ولا سيما كما عبر صحافي ليبي في ذلك الوقت، أن "الجو مشحون وخطر السلاح يدوّم باستمرار" [381].

381 المرجع السابق.

وفي نهاية نيسان/ أبريل، ساءت الأحوال أكثر بعدما أحاط نحو مئتين من الثوار، معظمهم من مصراتة، وزارة الخارجية بمركبات "البيك آب" المحملة بصواريخ مضادة للطائرات، وضربوا عليها الحصار. لقد مرت "قوات ثوار مصراتة" التي هي من أقوى مجموعات الثوار في ليبيا بتجربة مروعة أثناء الثورة عندما ضربت قوات القذافي حصاراً وحشيّاً على مصراتة دام ثلاثة أشهر، فهي ومعها ممثلو مصراتة في "المؤتمر" كانوا من أشد المناصرين لقانون العزل السياسي. ورفعت هذه العناصر الثورية التي حاصرت وزارة الخارجية لافتات تدعو إلى تطهيرها من أعوان القذافي، فيما أخبر آمرهم وسائل الإعلام أن الوزارة ستبقى موصدة الأبواب حتى يمرر قانون العزل السياسي، ثم اُقتحمت وزارة المالية بعد ذلك بمدة وجيزة، وأعقب ذلك ضُرِب الحصار أيضاً على وزارة العدل. وعليه، كان أمراً محتوماً تقريباً أن يوافق "المؤتمر" لمّا جرى الاقتراع أخيراً في ٤ أيار/ مايو على القانون بأكثر صيغه قسوة بالإجماع تقريباً.

لما أُقِرَّ القانون فعلاً، بدت حركة "الإخوان" رغم اعتراضاتها الأولى على الطبيعة المتطرفة لمسوّدة القانون في غاية الاغتباط، إذ وصف مثلاً عضو "الإخوان" عمر بوشاح إقرار القانون بأنه "يوم تاريخي، ويوم السقوط الحقيقي لنظام القذافي" [382]. لكن هذا القانون مضى إلى ما هو أبعد من مجرد منع أفراد كانوا على صلة بالنظام السابق؛ لقد أدى غرضاً خبيثاً مضفياً صبغة رسمية على التقسيم والاستقطاب الذي حل بالبلاد وأعاق المرحلة الانتقالية

فيها. لقد غذى هذا القانون مباشرة خطاباً يقوم على فصل الثوار عمن باتوا يُدعَون الآن باسم "أزلام القذافي". هذا التقسيم اتخذ أبعاداً مقدّسة تقريباً، إذ صُنف الثوار بوصفهم "الأطهار" و"الشهداء"، ومن كانت لديهم روابط بالنظام السابق، نُبذوا بوصفهم نجسين أو فاسدين حتى لو كانوا قد انشقوا عن النظام أيام الثورة.

382 "العزل يطاول شخصيات ليبية كبيرة"، "الجزيرة"، ٥ أيار/ مايو ٢٠١٣: www.aljazeera.net لقد آثرت جماعة "الإخوان"، رغم تعالقها البين مع النظام السابق عن طريق سيف الإسلام، أن تحلّ نفسها بثبات في المعسكر الأول، واضعة نفسها بموضع المدافع عن حِمَى الثورة جنباً إلى جنب أشد القوى تنفذاً وأوسعها تسلطاً. بالفعل، تلاقت مصالح الجماعة شيئاً فشيئاً مع مصالح الثوار الذين امتدحهم بلحاج بوصفهم "صالحين" و"مستعدين للموت في سبيل البلد" [383]، وذلك لسعي كلا الطرفين إلى استغلال مسألة الشرعية الثورية ليفاقموا إضعاف خصومهما، ومن ضمنهم أعضاء في "المؤتمر" الذي قلبه قانون العزل السياسي رأساً على عقب. أول الضحايا كان رئيس "المؤتمر"، محمد المقريف، الذي انسحب متوقعاً أن يشمله العزل. ومع أن المقريف كان واحداً من أشهر معارضي القذافي وأوفرهم نشاطاً، فإنه عمل سفيراً لليبيا لدى الهند لمدة قصيرة في سبعينيات القرن الماضي، ما عنى سقوطه ضحية للتشريع الجديد. وحل محله نوري أبو سهمين من "كتلة الوفاء للشهداء" التي هيمن عليها الإسلاميون ضامة عدداً من الجهاديين وعناصر جهادية سابقة. انتخب "المؤتمر الوطني" أبو سهمين في نهاية حزيران/ يونيو ٢٠١٣، وهو أمر عكس حقيقة ما أسفر عنه قانون العزل السياسي أيضاً من طرد عدد من أعضاء "التحالف"، الأمر الذي عمّق فوضى "التحالف" المقسم أصلاً.

383 من مقابلة للكاتبة مع الأمين بلحاج، مانشستر، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

في النتيجة، أحكم الإسلاميون، وقد غمرهم شعور بصلاح النفس نابع من إحساسهم بأنهم يقفون في جانب الصالحين والأطهار، قبضتهم على "المؤتمر". ومن ثَمَّ حولوا انتباههم إلى رئيس الوزراء الذي سبق أن طالبه الثوار بالتنحي. زيدان برهن أنه قطعاً جزء من المعسكر الليبرالي، وشيئاً فشيئاً أصبح له ولـ"التحالف" قضية مشتركة أثناء رئاسته الحكومة. وكحال المقريف، عمل زيدان سابقاً ديبلوماسيّاً في سبعينيات القرن الماضي. وبهذا، فهو من وجهة نظر الثوار جزء من "أزلام القذافي" وينبغي استبعاده. أما بالنسبة إلى "الإخوان"، فلم يحبوا أبداً زيدان، أو حتى أرادوا له أن يكون رئيساً للوزراء، ورأوا فيه عقبة تحول دون طموحاتهم السياسية.

وإذ أكد الأمين بلحاج وشخصيات إخوانية كبيرة أخرى، منها محمد الحريزي، أن الجماعة ردعت الثوار عن الانقلاب على زيدان في ذلك الأوان تقريباً، زاعمين أن الجماعة كانت "وسيطاً بين الحكومة وبين الثوار" [384]، فإن الجماعة سعت جدياً من ناحية أخرى إلى تحقيق الأغراض نفسها عبر القنوات السياسية. فبدأت بالهجوم على زيدان ونشدت إضعافه في كل مناسبة. وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٣، اتهمت رئيس الوزراء بأنه ضعيف، وأعلنت أنها ستسحب الثقة من حكومته بسبب "إخفاقاتها المتعاقبة في أداء واجباتها" [385].

384 المرجع السابق. وراجع أيضاً: الحريزي: "حزب العدالة والبناء الضحية القادمة للثوار"، **ليبيا المستقبل**، ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٥: [http://archive2.libya–al–mostakbal.org/news/clicked/65610]

385 *Libya Focus*, Menas Associates, June 2013.

وبحلول صيف ٢٠١٣، بدا "الإخوان" والعناصر الإسلامية الأخرى في سباق، وبدعم من الثوار على الأرض، استوفزوا لإسقاط زيدان، وتعزيز سيطرتهم على الساحة السياسية.

ضربة غير متوقعة

على كل حال، تلقت جماعة "إخوان ليبيا" ضربة غير متوقعة في تموز/ يوليو ٢٠١٣ ألا وهي الإطاحة بمحمد مرسي في مصر. هذه الضربة كانت بالأساس نفسية إذ إنها أصابت إصابة مباشرة صميم المشروع الإسلامي، وأنهت آمال مستقبل إخواني بالهيمنة على شمال أفريقيا. وبعدُ، أثار سقوط "إخوان مصر" أيضاً مخاوف حقيقية داخل الجماعة الليبية لجهة أنها قد تواجه المصير نفسه، إذ حذرت الجماعة من أن هناك "قوًى سياسية داخل ليبيا تريد استغلال ما يحدث في مصر، وتحاول الضغط للوصول إلى النتيجة نفسها في ليبيا، وذلك بدعوتهم إلى إسقاط المؤتمر والحكومة" [386]. واعتقدت الجماعة أن هناك مؤامرة تحاك ضدها، وبعض ذلك مرده اتهامات متكاثرة انهالت عليها، ومنها مزاعم بأنها وحّدت جهودها مع الثوار لإقرار قانون العزل السياسي بهدف محدد: الاستيلاء على السلطة. ورغم إعلان الجماعة مراراً أنها لا تسعى إلى السلطة، فإنها لم تتمكن من تبديد اعتقاد مفاده أن الجماعة نوت، لعجزها عن الهيمنة على الساحة السياسية عن طريق صناديق الانتخابات، فعل ذلك بأي وسيلة ممكنة.

386 المرجع السابق.

وفي الوقت نفسه، وجّه لوم إلى الجماعة ومعها القوى الإسلامية كافة على أعمال العنف التي ما ونيت تستفحل في البلاد. مثال ذلك هجمات وعمليات اغتيال حدثت في بنغازي فضلاً عن حوادث من قبيل "السبت الأسود" التي أطلقت فيها "كتيبة درع ليبيا ١" ذات التوجه الإسلامي النار على محتجين غير مسلحين خارج قاعدتها في بنغازي، ما أودى بحياة ٣٢ شخصاً. ومع أن جماعة "الإخوان" لم تكن متورطة مباشرة في أي من هذه الهجمات، فإن عدداً كبيراً من الليبيين لم يميزوا بين الجماعة والقوى الإسلامية المقاتلة التي يُشتبَه في أنها تقف وراء تلك العمليات. كما كان هناك قلق شديد من صِلات الجماعة بالقوى الخارجية وبالأخص قطر. وعلى حين أن مناقشة دور قطر في الأزمة الليبية أمر خارج نطاق هذا الكتاب، فإن الإحساس بقرب الجماعة من الدوحة راكم شكوكاً بالغة إزاءها وإزاء خططها. وكان "إخوان ليبيا" بحلول وقت سقوط مرسي هدفاً للعداء والاستياء المتناميين من قوتها التي كان يُتصوَّر أنها تحوزها. وما يبعث على السخرية بعض الشيء أنه إذا كانت قدرة الجماعة على

تسديد لكمات تفوق طاقتها قد أسعفتها في مسعاها لإحراز قوة، فإن تضخيم مقدار نفوذها جاء الآن يطاردها.

وخوفاً من فعل ارتجاعي عنيف، كان رد "الإخوان" الأولي على سقوط مرسي – باستثناء شجبها الحدث بوصفه انقلاباً على السلطة الشرعية – خفيف اللهجة، ونأت بنفسها عن "إخوان مصر"، فقد صرح الكبتي لوسائل الإعلام: "مبدؤنا ليس كمبدأ "الإخوان" في مصر، فمبدؤنا هو المشاركة لا المغالبة. ونحن أيضاً مجتمع متجانس والكل مسلمون، ولا أحد يزايد على أحد بالإسلام" [387]. كما شدد هشام الكريكشي، وهو من كبار "الإخوان" في طرابلس، على أن "إخوان مصر" قد أخطؤوا في أنهم "لم يشاركوا الأحزاب الأخرى بصورة كافية"، وأكد بقوله: "علينا أن نكون على يقين أننا منفتحون، ولنقل: كلنا ليبيون وعلينا أن نقبل كل ألوان الطيف للعمل معاً" [388]. ثم أعلن حزب "العدالة والبناء" في ٥ تموز/ يوليو، في مسعى لتبيان أنه غير متعطش للسلطة، تجميد أعماله في الحكومة و"المؤتمر"، وإن أكد أيضاً، على نحو بعث على الحيرة، أن أعضاءه سيتابعون خدمة هاتين الهيئتين بصفتهم الشخصية لا بصفتهم أعضاء في الحزب. وهكذا، كان كلٌّ من "العدالة والبناء" وجماعة "الإخوان" غامضَين في ما سيكون عليه دورهما في الساحة السياسية. وهذا عائد بعض الشيء إلى الاختلافات الداخلية بشأن الانسحاب من الحكومة أو البقاء. لكنه عكس من ناحية أخرى أيضاً جهود جماعة "الإخوان" في تثبيت موطئ قدم لها في معسكرات مختلفة خلال وقت واحد، مطمئنة عموم الناس إلى أنها لا تكترث للهيمنة السياسية، على حين تجهد لضمان ألّا تخسر ما أحرزته من مكاسب في ميدان السياسة.

387 "إخوان ليبيا: زيدان ليس رجل المرحلة وتنظيمنا لم يتخبط بعد سقوط قيادات إخوان مصر"، **القدس العربي**، ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣: www.alquds.co.uk/?p=82458

388 *Libya Focus*, Menas Associates, July 2013.

في تلك الأثناء، بينما وظفت الجماعة خطاباتها ذات اللهجة التصالحية، واظبت في مسعاها لشغل مساحة أكبر لنفسها عن طريق التخلص من زيدان. ففي تموز/ يوليو ٢٠١٣، أعلن البرعصي، وهو نائب رئيس الوزراء، فجأة استقالته، وشن هجوماً لاذعاً على رئيس الوزراء وحكومته، متهماً إياهم بالتعامل مع مشكلات البلاد باستخدام المسكِّنات والمهدئات لا غير [389]. كما اتهم البرعصي زيدان بأنه قلص عن عمد سلطات نواب رئيس الوزراء [390]، ثم أصدر بياناً آخر في ٢٦ آب/ أغسطس اتهم فيه زيدان بأنه يجمع "كل القرارات في يديه"، وبأنه لم ينجز شيئاً في عملية بناء جهازي الجيش والشرطة [391]. اتهامات مثل هذه ذات مغزى، فـ"الإخوان" كانوا يعلمون جيداً أن زيدان ما كان في موقع يؤهله لعمل شيء على هذا الصعيد إذا أخذنا في الاعتبار العجز العام لمؤسسات البلاد السياسية للبلاد. وفي الشهر نفسه، أصدر حزب "العدالة

والبناء" عدداً من البيانات الأخرى التي تهاجم زيدان، ملقياً اللوم على حكومته في جملة قضايا، منها إخفاقه في معالجة تقديم الخدمات والحالة الأمنية المتردية.

389 Libya: *Politics and Security*, Menas Associates, 7 August 2013.

390 المرجع السابق.

391 المرجع السابق.

لكن الهجوم الأكثر حدة على رئيس الوزراء جاء في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ – الشهر نفسه الذي أدانت فيه الجماعة زيدان بسبب زيارته إلى حكام مصر الجدد – إذ دعا "العدالة والبناء"، "المؤتمر الوطني" إلى مساءلة الحكومة عن أدائها، وجادل بأنه في حال لم يرضَ "المؤتمر" عن أداء الحكومة، فلا بد له أن يُجري اقتراع سحب الثقة من الحكومة. كما أعلن بشير الكبتي في ذلك الوقت أن هناك "شبه إجماع وطني في ليبيا على أن زيدان لا يصلح لهذه المرحلة. والتركيز ينصب الآن على البحث عن بديل يخلفه" [392].

392 "إخوان ليبيا: زيدان ليس رجل المرحلة وتنظيمنا لم يتخبط بعد سقوط قيادات إخوان مصر"، **القدس العربي**.

لكن التخلص من زيدان، مع كل معاناته، ما كان سهلاً، وجاهد حزب "العدالة والبناء" للحصول على ١٢٠ صوتاً لازمة لاقتراع سحب الثقة. وأبى الحزب وواصل الدعوة إلى إجراء ذلك الاقتراع في كل مناسبة، مدرجاً مراراً جلسات نزع الثقة التي عملت بقايا "التيار الليبرالي" على تأجيلها أو فَرْتَكها، ثم وجد "الإخوان" والمعسكر الإسلامي في آذار/ مارس ٢٠١٤، فرصتهم في أزمة أخرى أمسكت بتلابيب البلاد. فقد أحدث إبراهيم الجضران، وهو قائد فيدرالي وآمر قوات حرس المنشآت النفطية – فرع الوسطى، الذي أغلق عدداً من الموانئ النفطية الليبية في الأشهر السابقة، اهتياجاً عارماً بمحاولته بيع النفط بصورة مستقلة عن الدولة، فحمّل ناقلة نفط تحمل علم كوريا الشمالية بالنفط الخام في ميناء السدرة المحاصر. ردّ زيدان بإصدار أوامره إلى قوات البحرية و"ثوار مصراتة" بإيقاف الناقلة ومرافقتها إلى ميناء ليبي آخر. وفي ١٠ آذار/ مارس، أعلن زيدان أن العملية نجحت، وأن ناقلة النفط باتت تحت "السيطرة الكاملة" لقوات الدولة. لكن الحكومة أُجبِرت في اليوم التالي على الاعتراف بأن الناقلة قد أفلتت ليلاً، وأن الظروف الجوية السيئة حالت دون الإمساك بها مجدداً. وفي تطور مهين، احتجزت القوات البحرية الأميركية الناقلة نهاية الأمر قبالة سواحل مالطا.

اغتنم الإسلاميون الحادثة التي أذكت غضباً شعبيّاً عارماً، واندفعوا يعجلون بإجراء اقتراع على سحب الثقة من الحكومة. وكان النجاح حليفهم هذه المرة، إذ أقرّ حجب الثقة في ١١ آذار/ مارس ١٢٤ عضواً من ١٤٥ ممن حضروا جلسة "المؤتمر"، ما دفع زيدان، الذي كان قاسى مهانة خطف الثوار له من غرفةِ

فندق في طرابلس في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ إلى الفرار من البلاد خوفاً على حياته في آذار/ مارس ٢٠١٤.

وبذلك، دبّرالإسلاميون ما كاد يكون انقلاباً داخليّاً، وأزالوا العقبة الأخيرة في وجه استحواذهم على الساحة السياسية. كانوا كأنهم لم يتعلموا شيئاً من التجربة المصرية، إذ هبوا، لما تراءت فرصة الاستيلاء على السلطة قريبة جداً، إليها من دون التفكير في العواقب. وهذا بالضبط ما تبدت عليه الأمور لما حان انتخاب بديل عن زيدان في أيار/ مايو ٢٠١٤. لا شك أن "الإخوان" (مع فاعلين إسلاميين آخرين) كانوا مصممين على تعزيز قبضتهم على الساحة السياسية حتى لو عنى ذلك الدَّوس على العملية الديموقراطية التي تروِّج لها خطاباتهم نفسها. فلما عجز مرشح الإسلاميين أحمد معيتيق – الذي لم يكن إسلاميّاً لكنه متعاطف مع القضايا الإسلامية والمدعوم من مجموعة الضغط المصراتية القوية في "المؤتمر الوطني" – عن تأمين أصوات كافية ليصبح رئيساً للوزراء، التجأ مؤيدوه في "المؤتمر" إلى طرائق غير تقليدية لتأمين انتصاره، إذ هبَّ مؤيدو معيتيق محمومين بحصوله على ١١٣ صوتاً –أقل بسبعة أصوات من الحد الأدنى الكافي لإشغال المنصب – للاتصال هاتفيّاً بأعضاء المؤتمر الغائبين يدعونهم إلى المجيء على عجَل للإدلاء بأصواتهم. استفزت هذه الطريقة حفيظة الليبراليين، ومنهم النائب الأول لرئيس "المؤتمر"، عز الدين العوامي، الذي كان يترأس الجلسة، فاندفع خارجاً وسط تشابك بالأيادي وصراخ صاخب ليعلن انتهاء الجلسة، وأصر على أن أي أصوات إضافية لمصلحة معيتيق هي أصوات لاغية.

لكن الاسلاميين ما كانوا ليتراجعوا وهم على حافة النصر، فوثب عضو حزب "العدالة والبناء" صالح المخزوم، الذي كان النائب الثاني لرئيس "المؤتمر"، لتولي رئاسة الجلسة وسمح باحتساب الأصوات التي اقترعت متأخرة حتى بلغت ١٢١ صوتاً لمصلحة معيتيق. وأعلن مخزوم من فوره، لكيلا يسمح للخصوم بأي قدر من الاعتراض على ما حدث، أن معيتيق هو رئيس الوزراء الجديد، وأمهله أسبوعين ليشكل الحكومة الجديدة. ومرة أخرى اعترى مزاج "الإخوان" الابتهاج والانتشاء بالنصر. أطرى نزار كعوان على القرار قائلاً: "معيتيق هو رئيس الوزراء بصرف النظر عمن أراده أو اعترض عليه" [393].

393 *Libya Focus*, Menas Associates, May 2014.

المبعث لبعض فعل الاستيئاس هذا استعداد البلاد للانتخابات من أجل اختيار كيان جديد بدلاً من "المؤتمر الوطني" الذي انتهت ولايته كما هو مقرر في شباط/ فبراير ٢٠١٤، لكن هنالك ممانعة داخل الكيان الحاكم، وبالأخص وسط الإسلاميين، للتنحي وعقد انتخابات جديدة. هذه الممانعة لإنهاء عمل ما بات الآن كياناً أعرج (نظراً إلى أن عدداً كبيراً من الليبراليين انسحبوا منه) أشعلت غضباً شعبيّاً واسعاً أساسه الاعتقاد بأن الذين بقوا داخل "المؤتمر الوطني"

متشبثون بالسلطة بأي ثمن. وهكذا، تحت الضغط الشعبي، أجرى "المؤتمر" الذي بات غير محل ثقة تعديلاً على الإعلان الدستوري سمح بموجبه بإجراء انتخابات لمجلس للنواب من ٢٠٠ مقعد في حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

خشى الإسلاميون، إحساساً منهم بأن الرياح المواتية تنصرف عنهم، أن هذه الانتخابات ستنقلب عليهم وتجعلهم في موقف أضعف مما كانوا عليه. لذلك، أرادوا أن يضمنوا أن هنالك على الأقل حكومةً بهيمنة إسلامية تظل تدير الأمور ريثما تثبّت الهيئة التشريعية المنتخبة الجديدة نفسها وتتعامل مع المهمات الأولية المنوطة بها، ومنها إجراء انتخابات مباشرة أو غير مباشرة لمنصب رئيس البلاد المستحدَث. مرة أخرى إنّما تعرضت طموحات الإسلاميين إلى الإحباط. ففي أوائل حزيران/ يونيو، حكمت المحكمة العليا في ليبيا بأنه لا قانونية لانتخاب معيتيق، وأجبرته على التنحي، مفسحةً المجال أمام رئيس الوزراء المؤقت عبد الله الثني الليبرالي النزعة، الذي تولى رئاسة الحكومة بعد زيدان، للبقاء في منصبه. وعليه، أخفق الإسلاميون، رغم ما بذلوه من جهود، في تعبيد الطريق للاستحواذ على السلطة.

لكن أمراً أشد خطراً أُعدّ له في هذه المرحلة، وذلك على يد ضابطٍ عسكري متقاعد كان من كبار الضباط في جيش القذافي، قبل أن ينشق عنه في أوائل ثمانينيات القرن العشرين بينما كان يقاتل في حرب ليبيا الكارثية ضد تشاد. انضم خليفة حفتر، الذي أقام في المنفى في الولايات المتحدة الأميركية سنين طويلة، إلى الثورة منذ بدايتها، لكنه شخصية تثير الجدل أينما حل. وفي شباط/ فبراير ٢٠١٤، أحدث ضجة بظهوره على شاشة التلفزيون الليبي، داعياً "المؤتمر الوطني" إلى حل نفسه في ما بدا محاولة لانقلاب عسكري. لكن حفتر وضع حقاً بصماته في أيار/ مايو بتدشينه وطائفة من الضباط العسكريين المتقاعدين حملة باسم "عملية الكرامة". قصد من هذه الحملة طرد المقاتلين الإسلاميين من بنغازي، الذين كانوا قد أحكموا قبضتهم على المدينة، والذين اشتُبه بتنفيذهم عمليات اغتيال وقتل لليبراليين ورجال أمن بصورة يومية تقريباً. لم يطاوِل حفتر الجماعات الإسلامية المقاتلة فحسب، بل امتدت يداه أيضاً إلى كتائب الثوار في بنغازي المتحالفة مع "المؤتمر الوطني"، إذ كان بعضها جزءاً من "قوات درع ليبيا" التي تتقاضى رواتب من الدولة، بل مضى حفتر إلى أبعد من ذلك، مبدياً رغبته في "تطهير" ليبيا من الإسلاميين على أطيافهم شتى بمن فيهم "الإخوان" الذين وصفهم بأنهم "مرض خبيث يحاول التمدد في جسد العالم العربي" [394].

394 Khalid Mahmoud, 'Libyan Muslim Brotherhood Condemns Haftar "Coup"', Asharq Al–Awsat, 23 May 2014, at english.aawsat.com/2014/05/article55332524/libyan–muslim–brotherhood–condemns–haftar–coup.

إذن، ليس غريباَ أن رأى "الإخوان" في حفتر عبدَ الفتاح السيسي الليبي، كما رأت الجماعة في حفتر التجسيد الحقيقي للثورة المضادة ولأزلام القذافي. ففي بيان أصدرته الجماعة في ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٤، استنكر "الإخوان" حملة حفتر "عملية الكرامة" ورأوا فيها "محاولة انقلاب متهورة" من شخص "ذي شرعية منبوذة" [395]. وكان موقف "الإخوان" تجاه حفتر قد تلخص أيضاً في منشور على "فايسبوك" كتبه محمد عبد الملك في أيار/ مايو ٢٠١٤، قال فيه:

395 'Libya Muslim Brotherhood Statement on General Haftar's Desperate Coup Attempt', Ikhwanweb, 21 May 2014, at www.ikhwanweb.com/article.php?id=31656&ref=search.php

يا الله، يا الله، احفظ ليبيا من مجرم الحرب حفتر... هذا المجرم الذي لن يتردد في قتل آلاف الليبيين إذا حاول السيطرة على البلاد... أتمنى على رفاقي الثوار الموقرين في الإقليم الشرقي أن يأخذوا العبرة ويطهروا ليبيا من هذه الجِيَف التي لا تفتأ تحاول سحب البساط من تحت أقدام ثورة ١٧ فبراير [396].

396 صفحة "فايسبوك" لمحمد عبد الملك، ١٨ أيار/ مايو ٢٠١٤: www.facebook.com/abusondes كذلك، خشيت الجماعة من اعتزام حفتر توسيع حملته حتى العاصمة. ففي أيار/ مايو، اقتحم عدد من كتائب الثوار من الزنتان، الذين يرتبطون بالمعسكر الليبرالي، "المؤتمر الوطني" وطالبوا بحله وأعلنوا تأييدهم لحفتر. رأى رئيس المؤتمر، نوري أبو سهمين، هذا التحرك خطيراً بما يكفي لاستدعاء ثوار مصراتة إلى العاصمة للمساعدة في حماية "المؤتمر". وفي النتيجة، خشى "الإخوان" والإسلاميون الآخرون أن تفضي تلك الحملة إلى القضاء عليهم رغم غضاضتها. وزاد الأمر سوءاً على سوء تمخض انتخابات حزيران/ يونيو ٢٠١٤ عن نتائج أسوأ مما توقعها الإسلاميون. فلم يفز الإسلاميون والمصراتيون معاً، في انعكاس لخيبة الأمل المتنامية على الصعيد الشعبي في المعسكر الإسلامي، إلا بثلاثين مقعداً في مجلس النوب من مقاعده الـ٢٠٠، وبات جلياً أن الليبراليين أو من يُدعَون باسم التيار المدني هم من سيهيمن عليه. ولهذا، بدت ليبيا، بالنسبة إلى الإسلاميين والثوار كأنها تسقط في أيدي قوى الثورة المضادة على جهتين: الجبهة العسكرية بوساطة حفتر، والجبهة السياسية بوساطة مجلس النواب الجديد.

أثار هذا التهديد رد فعل كبير من جانب الثوار، إذ اصطفت "كتائب مصراتة" القوية مع كتائب الثوار في طرابلس، ومعظمها ذات توجه إسلامي، وأطلقت عملية "فجر ليبيا". هدفت هذه العملية، التي كان المقصود منها إعادة الثورة إلى مسارها المستقيم، إلى إجبار الكتائب المتحالفة مع حفتر والمعسكر الليبرالي على الخروج من العاصمة على نحو حاسم وإلى الأبد. فبدأت قوات عملية "فجر ليبيا" بمهاجمة "كتائب الزنتان" التي تحكمت بالمطار الدولي في طرابلس منذ الثورة. وسرعان ما تفاقمت حدة الأزمة، ونشأ صراع دموي باصطفاف مدن أخرى في غرب ليبيا إلى جانب "فجر ليبيا". وفي آب/ أغسطس ٢٠١٤، نجحت قوات "فجر ليبيا" المتفوقة عسكريّاً في دفع خصومها "الزنتان" خارج العاصمة، ضامنين بذلك هيمنة إسلامية عليها وعلى معظم غرب ليبيا.

وليس مفاجئاً أن تنحاز جماعة "الإخوان"، مع القوى السياسية الإسلامية الأخرى، إلى "فجر ليبيا" وأن تؤيد الهجوم على "الزنتان". فوفق تقارير، أخبر

محمد صوان وكالة **الأسوشيتد برس** أن الهجوم كان ردّاً "شرعيّاً" على حملة حفتر للقضاء على الإسلاميين [397]. ومن اللافت أن "الإخوان" أظهروا كذلك ما هو أكثر من استعدادهم لتبرير عملية "فجر ليبيا" سياسيّاً، إذ عملوا مع القوى السياسية الإسلامية الأخرى على إعادة تنصيب "المؤتمر الوطني" في طرابلس وتعيين حكومة إنقاذ وطني في العاصمة مع أنه ليس لديهم ولاية قانونية لفعل ذلك. وبتعبير محمد الحريزي، القائد الإخواني، فإن حزب "العدالة والبناء" لم يدعم "فجر ليبيا سياسيّاً وماديّاً" فحسب، بل أدى أيضاً "دوراً بارزاً في إعادة تجميع أعضاء "المؤتمر الوطني" والاقتراع على تشكيل حكومة الإنقاذ" [398].

397 Bouazza Ben Bouazza and Maggie Michael, 'Thousands of Libyans Flee to Tunisia to Escape Fighting', Associated Press, 30 July 2014, at www.washingtontimes.com/news/2014/jul/30/thousands–flee–to–tunisia–to–escape–libya–fighting/?page=all

398 "الحريزي: حزب العدالة والبناء الضحية القادمة للثوار"، **ليبيا المستقبل**، ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٥: http://archive2.libya–al–mostakbal.org/news/clicked/65610

أصر هذا "المؤتمر" المعاد تنصيبه على أنه السلطة الشرعية الوحيدة في ليبيا، ورفض قبول أن يكون لمجلس النواب – الذي انزوى بنفسه في مدينة طبرق في أقصى الشرق وافتتح جلساته هناك مع أنه لم تجرِ مراسم التسلم والتسليم المفترضة فضلاً عن مقاطعة عدة أعضاء – سلطة شرعية صحيحة. هذه كانت بداية تقسيم البلاد بين سلطتين متصارعتين تدَّعي كلٌّ منهما الشرعية لنفسها وحدها، وتصارع إحداهما الأخرى للسيطرة على موارد البلاد ومؤسساتها إلى أن تباطأت ليبيا تدريجياً حتى توقف فيها كل شيء. وفي الأشهر التالية، اتضحت معالم الانقسام أكثر بعدما تبنى مجلس النواب، مدعوماً من مصر ودولة الإمارات، حفتر، ثم سوّى وضعه رسمياً بتعيينه قائداً عامّاً للقوات المسلحة في آذار/ مارس ٢٠١٥، على حين أخذ معسكر طرابلس يزداد تطلعاً إلى دول من قبيل تركيا وقطر لمده بالشرعية والدعم، ولا سيما بعدما اختار المجتمع الدولي الاعتراف بمجلس النواب بدلاً من "المؤتمر الوطني".

وبذلك، فقد المؤتمر مصداقيته، وبات يُنظَر إليه بصورة متزايدة على أنه إحدى العقبات الكبرى أمام عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة منذ سنة ٢٠١٤ (العقبة الكبيرة الأخرى هي حفتر). "الإخوان" الآن إنّما اصطفوا تماماً بجانب بعض أكثر القوى تطرفاً ومعاداة للديموقراطية في ليبيا. فمع كل حديث الجماعة عن التوافق وإعادة بناء البلاد معاً، فإنها اصطفت في صف واحد مع عناصر تمثل النقيض التام لبناء الدولة وذات قناعة بأن الدولة في أمسّ الحاجة إلى إتمام الثورة. فالجماعة، حالها في ذلك مثل حال هذه العناصر، ستمضي إلى النهاية من دون ندم إذا ما تعلق الأمر بالقضاء على من لهم روابط بالنظام السابق وأودعت مستقبلها في محفظة الشرعية الثورية فوق

كل شيء آخر. لقد بدا أن الجماعة قد أخفقت في التمييز بين سياسة الانتقام وبين ما يراد في المرحلة الانتقالية.

يضاف إلى ذلك أن هذه العناصر الثورية، التي تحالف "الإخوان" معها في نضالها من أجل إثبات شرعيتها وأهميتها، كانت على استعداد لاستخدام العنف لتحقيق أهدافها. إن إخفاق "الإخوان" في النأي بأنفسهم عن هذه الأفعال والجماعات، ورغبتهم في تسخيرها لجني مكاسب سياسية، أفضى إلى نفور الناس الذين هم مرتابون أصلاً من دوافعهم. إن غموض أيديولوجيا "الإخوان" لم يزدهم حظوة عند معظم الليبيين.

أكثر من ذلك، لم تعبّر جماعة "الإخوان" عن أي رؤية أو برنامج سياسي رصين محكَم وبدت سياستها ارتكاسية وانتهازية المنحى. لا ريب في أن الجماعة كانت تعمل في ظروف صعبة للغاية، فالبلاد تشرذمت إلى حد غير قابل للإصلاح، والساحة السياسية أصابها الوهن وغدت رهينة لدى القوى ذات السلطة الفعلية على الأرض. لكن الجماعة كانت عاجزة مثلها مثل القوى السياسية الليبية الأخرى، رغم عقودٍ من التجربة بوصفها جزءاً من حركة إسلامية دولية، على التعالي على سياسة المجموع الصفري التي هي ليست أكثر من السعي إلى السيطرة.

وما كان لدى الجماعة ما تقدمه حتى في المجال الديني. لقد قزَّمتها القوى الإسلامية الأخرى، ومنها القوى ذات الميول المتشددة، التي نجحت في زرع نفسها بصورة أكثر فعالية في النسيج الاجتماعي الليبي. فعلى سبيل المثال، تمكنت "حركة أنصار الشريعة"، وهي وافد جديد على المشهد الليبي، من اجتذاب الآلاف من المتطوعين في بنغازي ومدن أخرى، وفي وقت قصير جدّاً. وكما لاحظ محمد عبد الملك آسفاً، "لقد كانوا يشاركون في الأعمال الخيرية بلا ضوضاء. لقد فعلوا ما كان يجدر بنا فعله. ونتيجة لذلك كسبوا الكثير من الشعبية" [399]. فعلى ما يبدو، صبّت الجماعة جهودها في الاتجاه الخطأ، فلا هي عملت بصفتها جماعة دينية، ولا حزباً سياسيّاً فعالاً، واستحالت قصة "إخوان ليبيا" بعد الربيع العربي قصة قاتمة تملؤها الآمال المحطَّمة والفرص الضائعة.

399 من مقابلة للكاتبة مع محمد عبد الملك، مانشستر، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

الجزء الثالث

تونس

الفصل السادس

"حركة النهضة" تقود الدفة

"لقد تمكنت من جعل الغنوشي ديموقراطيّاً، لكنه لم يتمكن من جعلي إسلاميّاً" [400]. هذا ما قيل أن أول رؤساء تونس ما بعد الثورة، المنصف المرزوقي، قد عبر به هزواً عن راشد الغنوشي، مؤسس وزعيم "حركة النهضة". وسواء أقال المرزوقي ذلك أم لم يقله، فهذه الكلمات تكشف الكثير على كل حال. لا شك أن تجربة "النهضة" بعد الثورة التونسية، التي خرجت فيها من الظلال إلى السلطة بتزعمها الائتلاف الثلاثي (الترويكا)، أجبرت الحركة على تبني جملة من المعايير الديموقراطية المختلفة كل الاختلاف عن الأهداف الإسلامية التي شكلت صلب أيديولوجيتها لعقود.

400 من مقابلة للكاتبة مع الشيخ خميس الماجري، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

تبني هذه المعايير مثّل تغييراً كاملاً في وجهتها. لقد صُنّفت "النهضة"، قبل الثورة التي اندلعت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ بعدما أضرم البائع الجوال الشاب محمد البوعزيزي النار في نفسه، أكثر حركات الطيف السياسي الإسلامي تقدميةً. وهذا عائد بدرجة كبيرة إلى شخصية الغنوشي نفسه، الذي مالت مقاربته أثناء سنواته في المنفى في بريطانيا إلى الاعتدال، وشرع يحاجج في أن الإسلام ليس متناقضاً مع الديموقراطية الغربية التي، كما يؤكد، توجز تماماً مفهوم الشورى الإسلامي [401]. الحقيقة أن الغنوشي واحد من الشخصيات البارزة التي دعت مثلما يطلق عليه بنفسه إلى "الإسلام الديموقراطي"، وهو مفهوم يدمج مبادئ الديموقراطية الغربية بالظروف الخاصة للمجتمع المسلم.

401 Lorenzo G. Vidino, *The New Muslim Brotherhood in the West*, New York, Columbia University Press, 2010, p. 60.

لا يرجع موقف "النهضة" المستنير إلى شخصية الغنوشي فقط، بل يرجع كذلك إلى عدم تقيد الحركة بقيود فروع حركة "الإخوان المسلمون" الدولية. لقد حافظت حركة "النهضة"، التي نشأت من التقليد الإسلامي الإصلاحي نفسه الذي نهلت منه جماعة "الإخوان"، وتتشاركان المنبر الأيديولوجي العريض نفسه والكثير من المراجع الدينية، دوماً على استقلالها. وعلق وليد البنّاني وهو واحد من قادة الحركة على ذلك: "انتماؤنا إلى "الإخوان" لكننا لا

نتدخل في شؤون الآخرين. وبيننا تنسيق واتصالات، ونشاركهم المراجع نفسها. لكن بعضنا لا يتدخل في شؤون وخطط بعضنا الآخر“ [402]. وعليه، ما كانت ”النهضة“ محدودة أبداً بما لدى جماعة ”الإخوان“ من إحساس قوي إزاء تراثها أو إحساسها بالواجب إزاء المبادئ الأيديولوجية للحركة عالمياً. كما أن ”النهضة“ حررت نفسها من وسواس ”الإخوان“ القائم على الولاء والطاعة، فمكّن ذلك الغنوشي ليس بتطوير أفكاره باستقلالية عن الجماعة بل أصبح كذلك شخصية متفردة بذاتها. وهكذا، فلئن احتفظت ”النهضة“ بلا ريب على روابط قوية مع ”الإخوان“، فإنها خطت على الدوام لنفسها مساراً متميزاً.

402 من مقابلة للكاتبة مع وليد البنّاني، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

وعليه، أفردت ”النهضة“ نفسها قبل الثورة التونسية سنة ٢٠١١ بوصفها واحدة من أكثر الحركات السياسية الإسلامية انفتاحاً وتقدمية، لكنها كانت أيضاً في وضع متبلبل. لقد نخرت الحركة عشية الثورة التصدعات والمواقف المتناقضة، بعضها ناشئ عن الظروف، وبعضها الآخر من صُنْع يديها. أولاً ثمة انقسام بين أعضائها في داخل البلاد، حيث كانت الحركة محظورة ومقموعة بشدة، وبين أعضائها في المنفى خارج البلاد، إذ ما استطاعت المجموعتان التواصل في ما بينهما بسبب الوضع الأمني. وثانياً ازدياد علاقات المنفيين في باريس وأقرانهم في لندن توتراً. لقد كانت الأمور في غاية في السوء إلى حدّ أنها دفعت بعض عناصر الحركة بصورة متزايدة إلى التخلص من الغنوشي الذي بدت أيامه في زعامة الحركة معدودة.

لذلك، مثلت ثورة ٢٠١١ هدية لـ”النهضة“ وللغنوشي، ونفخت حياةً جديدة في الحركة العليلة. وشرح عضو سابق في الحركة ذلك: ”الغنوشي كان في طريقه إلى الخروج، لكن الثورة أنقذته... ولولا الثورة، لنسيه التاريخ“ [403]. ومع ما في هذا الكلام، ربما، من قسوة بعض الشيء، فإن الغَنُّوشي بدا من غير شك أكثر فأكثر خارج السياق وعاجزاً عن إبقاء جميع تيارات الحركة المختلفة تحت جناح واحد.

403 من مقابلة للكاتبة مع رياض الشايبي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

وبعدما عاد الغنوشي إلى تونس سنة ٢٠١١، مثل الابن الضال، برزت ”النهضة“ في المشهد السياسي، وخطت طريقها لتفوز في الانتخابات إلى ”المجلس الوطني التأسيسي“ – هيئة مهمتها كتابة دستور جديد للبلاد – في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، إذ نالت ٨٩ مقعداً من ٢١٧ إجماليّاً. ومثلما الحال مع قرينتيها من ”الإخوان“ في مصر وليبيا، اغتمنت ”النهضة“ الفرصة لتولي السلطة، فشكلت حكومة ترويكا مع حزبين علمانيين، هما: ”المؤتمر من أجل الجمهورية“ و”التكتل الديموقراطي من أجل العمل والحريات“ المعروف

باسم "التكتل". صار المشهد جاهزاً لـ"النهضة" لتحقِّق أخيراً ما كانت تسعى إليه منذ عقود.

لكن سرعان ما اتضح أن "حركة النهضة"، مثل نظيرتها جماعة "الإخوان" المصرية، قد أُلقِمت شيئاً أكبر مما تستطيع مضغه. فالحركة، التي لم تحظ بوقت كافٍ بعد سنوات طويلة من الغربة لإحكام بناء هويتها الخاصة أو مواقفها الأيديولوجية، ناهيك عن الإتيان برؤية جادَّة مُحكَمة في السياسة والاقتصاد، واجهت من الفور مستنقعاً من المشكلات المعقدة. ففضلاً عن إدارة دولة في مرحلة انتقالية واقتصاد متداعٍ كان على "النهضة" كذلك منازعة معارضة علمانية تعاديها عن إصرار منذ البداية، وحركة سلفية متنامية تأبى التدجين.

واتضح بسرعة في الواقع أن "النهضة" كانت غير جاهزة لتولي مقاليد الحكم. فعلى ما أظهرته من أوراق اعتماد تقدمية وأيديولوجيا متطورة، فإن فرصة الحكم ما إن أتتها فعلياً، حتى برهنت مثل نظيرتها المصرية قلة كفاءتها السياسية. لقد هرعت الحركة صوب السلطة قبل أن تكون مُتَهَيّئة، ووجدت صعوبة في العمل بأسلوب توافقي صادق، وعجزت تماماً عن نفض ذهنية الحركة المعارضة عن نفسها، ثم تكشفت الحال عن أنها لا تحوز برنامجاً أو أفكاراً سياسية أو اقتصادية ملموسة. أما إسلاميتها، فذابت حالما احتكت بوقائع الحكم. لقد وجدت "النهضة"، التي اعتقدت مثل جماعة "الإخوان" المصرية أنها قوة خلاص وأصالة، صعوبة في التعبير أو الاستجابة لآمال قطاع كبير من المجتمع التونسي.

قبل الثورة

ترجع بداية حركة "النهضة" إلى "الجماعة الإسلامية" التي تشكلت في تونس في سبعينيات القرن العشرين عندما عمّت نزعة الإحياء الإسلامي في المنطقة بأسرها. تكونت الجماعة في المقام الأول من طلاب وتلاميذ تحلقوا حول شخصية الغنوشي، وجمعتهم كما أبان بنفسه "الأفكار العامة والآراء والميل إلى الدعوة الإسلامية" [404]. ثم اجتذبت الجماعة سراعاً أتباعاً كثراً لأنهم وجدوا فيها صدى لمشاعر الاغتراب التي لم يثرها مشروع التحديث فحسب، بل أيضاً مقاربة الرئيس الحبيب بورقيبة العلمانية ذات المنحى الشرس. لقد قام مشروع بورقيبة السياسي بكليته، منذ نيل الاستقلال، على بناء دولة حديثة تحاكي التقاليد العلمانية الغربية، وذلك خلّف قطاعاً واسعاً من السكان نهباً لمشاعر الاغتراب. وأفصح عن ذلك الغنوشي بالقول: "أذكر أننا كنا نشعر بالغربة في وطننا. لقد تعلمنا أننا مسلمون وعرب، لكننا نرى البلاد وهي تصاغ صوغاً كاملاً بالهوية الثقافية الفرنسية" [405]. وجادل الأكاديمي التونسي

المنصف ونَّاس بأنه مع "ارتباط العلمانية في تونس بهيمنة الدولة الوطنية وسيطرتها على المجتمع المدني، فإنها لم تخلق القوة الاجتماعية ولا حتى البنى الذهنية القادرة على إسنادها" 406. لئن كان هذا الاستنتاج غير صحيح تماماً بدليل أن ثمة طبقة وسطى متينة البنيان في تونس ما ونيت تواصل دفاعها عن الطابع العلماني للدولة، فإن قطاعاً واسعاً من المجتمع مع ذلك غرّبته المقاربة العلمانية لبورقيبة.

404 Quoted in Mohammed Elhachmi Hamdi, *The Politicisation of Islam, Boulder, CO, Westview, 1998, p. 22.*

405 Emad Eldin Shahin, Political Ascent: Contemporary Islamic Movements in North Africa, Boulder, CO, Westview, 1998, p. 70.

406 المنصف ونَّاس، **الخطاب العربي: الحدود والتناقضات**، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٩٢، ص. ١٥٥.

كان الشغل الشاغل للشباب التونسيين الإسلاميين في ذلك الوقت هو قضايا الدِّين والأخلاق. ومثلما لاحظ إحميدة النيفر، وهو عضو سابق في الجماعة، "في البداية، كان الجانب الديني أساسياً، ومن الجهة الأخرى، كان الجانب السياسي مبهماً جدّاً... لم نكن نعلم فعلاً ما نريد. فلم نكن بصورة عامة نتفق مع الحكومة، لكن لم تكن لدينا خطة عمل محددة جيداً" 407. لكن تطور جماعة "الإخوان"، وخاصة في مصر، ترك بصمات عميقة على الحركة التونسية، فمالت أكثر صوب النشاط السياسي. وكما أبان النيفر، فإن لفعل إطلاق الرئيس المصري أنور السادات سراح "الإخوان" في أوائل سبعينيات القرن العشرين تأثير بالغ، إذ "أثَّر فينا وحضنا على التعالق على نحو أكثر مباشرة بالعمل السياسي، كما بتشكيل تنظيم سري... لقد قرأنا كل شيء يخص تشكيل فرع إخواني، وكيف أعد إخوان مصر خلاياهم الأولى، ونحو ذلك" 408. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩، وبتأثير الثورة الإيرانية إلى حدٍّ ما، شيدت الجماعة لنفسها هيكلاً تنظيمياً على امتداد البلاد على غرار جماعة "الإخوان" من خلايا سرية قاعدية تخضع لهرمية صارمة من الفروع واللجان التنفيذية.

407 Francois Burgat and William Dowell, *The Islamic Movement in North Africa*, Austin, TX, University of Texas Press, 1993, p. 184.

408 المرجع السابق.

لكن هذه البنية التنظيمية لم تكن تعني تماسك "الجماعة الإسلامية" أيديولوجياً، إذ حوت اتجاهاتٍ مختلفة متعددة مقسمة بصورة عامة في ثلاثة أجنحة: ممثلو التدين التونسي التقليدي، والقريبون من الاتجاه الإخواني والسلفي، والمتدينون "العقلانيون" بوصف الغنوشي، وإن كانت المجموعة الأخيرة قليلة بعددها قياساً بالأخريين. وابتعدت الكثرة الكثيرة من المجموعة الأخيرة عن الحركة في ثمانينيات القرن العشرين اعتراضاً على الروابط

الوثيقة التي طفقت "الجماعة الإسلامية" تعقدها مع "إخوان مصر". ومثلما أوضح صلاح الدين الجورشي، وهو إسلامي تقدمي خرج من الحركة في ذلك الوقت، "عندما تحدثنا في الأزمة العقائدية، كان ذلك يعني قبل كل شيء أن هناك شكوكاً تحوم حول المدرسة الفكرية لـ"الإخوان المسلمين"، التي كانت نموذجاً لنا" [409]. وعلق النيفر، الذي خرج عن الجماعة في ذلك الوقت أيضاً، أنه والعناصر الليبرالية في الجماعة كانوا يفضلون مقاربة أكثر تونسيةً تقترن بالأمة التونسية وليس النص [410]. لقد شرعت هذه المجموعة من التقدميين فعلاً في تقديم فكرة الإسلام التونسي الخاص المتجذر مباشرة في تجربة الأمة التونسية، والمتحرر من العبء الثقيل للنموذج المصري. لكن ذلك لم يلقَ قبولاً عند الغنوشي. وكما استحضر النيفر قائلاً: "لقد بدأتُ استخدام فكرة كانت تابو هي الإسلام التونسي. الإسلام التونسي؟ ما هو؟ فكانت هناك بعض الحوارات الصعبة مع الغنوشي [الذي قال لي]: الإسلام هو الإسلام. لا يمكن أن يكون هناك إسلام تونسي! إله واحد! رسول واحد! إسلام واحد!" [411]. ولئن طفق الغنوشي بعد ثورة ٢٠١١ يتحدث أكثر فأكثر عن إسلام متجذر في التجربة الوطنية (بخلاف الجماعات السلفية التي تستلهم أجندة خارجية)، فإنه في ذلك الوقت كان قد دانَ بوضوح بأيديولوجيا عبر وطنية على شاكلة أيديولوجيا "الإخوان المسلمون".

409 المرجع السابق ص. ٢٢٠.

410 من مقابلة للكاتبة مع إحميدة النيفر، تونس، آذار/ مارس ٢٠١٠.

411 Burgat and Dowell, *Islamic Movement in North Africa*, p. 218.

لكن الغنوشي، على نقيض "الإخوان"، ليس لديه تَرَيُّب في تأسيس حزب سياسي، وهو شيء قاومه "إخوان مصر" على الدوام (راجع الفصل الأول). إن التحول الذي طرأ على البيئة السياسية في بداية الثمانينيات من القرن المنصرم بقيام بورقيبة لمدة وجيزة على لبرلة نظام الحزب الواحد، حث "الجماعة الإسلامية" على إعلان وجودها في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨١، وإن تحت اسم جديد: "حركة الاتجاه الإسلامي". كما أعلنت عزمها نيل الاعتراف بها حزباً سياسيّاً. هذه الخطوة لم تدعمها العناصر الراديكالية في الجماعة، التي آثرت، بتعبير عضو سابق، "التعبئة والمواجهة السياسيتين" [412]. اعترض هذا الجناح المتشدد، بقيادة صالح كركر، بشدة على طلب الاعتراف بالحركة لتكون كياناً قانونيّاً بحجة أن ذلك يضفي شرعية على النظام. لكن الغنوشي وشخصيات مؤثرة أخرى، مثل عبد الفتاح مورو، مضوا قدماً، رائين في هذا الانفتاح الضيق من النظام فرصةً للحركة من أجل فرض نفسها في الساحة السياسية.

412 من مقابلة للكاتبة مع المهدي مبروك، تونس، شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

رأى النظام في ذلك خطراً عظيماً عليه. فشن حملة قمعية ضد الحركة، ونفذ اعتقالات جماعية طاولت قيادات الحركة. ثم تغير قدر "حركة الاتجاه الإسلامي" سنة ١٩٨٤ من جديد بعدما بدّل النظام تكتيكه وطفق يستخدم سياسة تمزج القمع بالاحتواء والتطويق. فأطلق سراح عدد كبير من أعضاء الحركة وعفا عنهم، ودخل رئيس الوزراء محمد مزالي في حوار مع قيادتها، وإن لم يعن ذلك انتهاء المضايقات. قد يكون الغنوشي قد أُطلِق من السجن، لكن حُظِر عليه الحديث في المساجد أو التجمعات العامة، وحُظِر عليه نشر كتاباته، وأن يدرّس، وأن يسافر إلى الخارج، فضلاً عن حملة تضييق خناق مُعَمَّمة على ذوي النزعة الإسلامية [413].

413 على سبيل المثال، مُنِعت المؤسسات العامة من إعادة توظيف الإسلاميين الذين فقدوا وظائفهم في الحملة القمعية بين سنتي ١٩٨١ و١٩٨٤، وحُظِر على المحجبات دخول الجامعات وأماكن العمل، كما طُرِد الطلاب الإسلاميون الذكور من الجامعات.

رغم هذه القيود، تحركت "حركة الاتجاه الإسلامي" سريعاً للاستفادة من هذه المرحلة الجديدة من التسامح النسبي. فأصدرت كراسة دعائية بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لتأسيسها أعلنت فيها قبولها المبادئ الديموقراطية، مؤكدة أنه "لأول مرة في ما نعلم، يقف الإسلاميون في العالم العربي بأنفسهم موقفاً واضحاً لمصلحة الديموقراطية التي يطالبون بها، ويطالبون بحق الدفاع عن... حرية التعبير والتنظيم لكل الأحزاب، حتى لو كانت تمثل في المستوى الفكري – كما الحال مع الشيوعيين – الطرف النقيض لها" [414]. ومن المحتمل أن موقف الحركة هو ما شجع الغنوشي على أن يتباهى في أول مقابلة له بعد ثورة تونس في ٢٠١١: "لقد شربنا كأس الديموقراطية بجرعة واحدة في ثمانينيات القرن الماضي، فيما كان الإسلاميون الآخرون يشربون منه رشفة بعد أخرى" [415]. تعليق كهذا غير صادق لأنه في السنة التي أصدرت فيها "الاتجاه الإسلامي" تلك الكراسة، كان "الإخوان" في مصر يتنافسون في الانتخابات البرلمانية وإن تحت يافطة "حزب الوفد".

414 Third Anniversary of the MTI, Tunis, 1984. Cited in The Islamic Movement in North Africa. The Islamic Movement in North Africa. Francois Burgat and William Dowell. University of Texas Press, 1993, p. 196–7

415 Shadi Hamid, ‘Ennahda and the Islamic Project in Tunisia’, Muftah, 9 July 2014, at muftah.org/tunisias–battles/#.VtWROs9WKUk

والأهم من ذلك أن الحركة مع كل حديثها عن الديموقراطية، تبنت موقفاً مجابهياً على نحو متزايد لما أدركت أن بورقيبة لن يمنحها المجال الذي تلتمسه، بل هو مال بدلاً من ذلك إلى تشديد قمعه لها. فوفق صلاح الدين الجورشي، كان "التفكير الديموقراطي ضعيفاً في الحركة، وذلك هو السبب الذي حدا ببعض العناصر في القيادة إلى التفكير باستخدام الجيش للوصول

إلى السلطة“ [416]. والواقع أن ”حركة الاتجاه الإسلامي“ كانت قد أسست جماعة سرية – هي ”مجموعة الإنقاذ الوطني“ [أو المجموعة الأمنية] – ضمن الحركة، وتضم عناصر من الجيش والقوات الأمنية، وبحلول سنة ١٩٨٧، كانت تفكر في تنظيم انقلاب على بورقيبة الذي تفاقم مرضه [417]. وكما شرح أحد مؤسسي الجناح الطلابي في ”حركة الاتجاه الإسلامي“، ”ظننا أن الانقلاب العسكري أمر طبيعي سنة ١٩٨٧. وظننا أن الناس سيؤيدون أي جماعة تفعله، فقد كانت تلك الطريقة الوحيدة لتغيير النظام“ [418]. فضلاً عن ذلك حثت ”الاتجاه الإسلامي“، بتعارض صارخ لنفور ”الإخوان المسلمون“ التقليدي من الثورة، في وثيقة داخلية أصدرتها سنة ١٩٨٦، على أنه ”علينا أن نجذر نظرية الثورة، وفي الآن نفسه علينا أن نفجر التناقضات السياسية والثقافية والاجتماعية ليتهيأ المناخ الثوري... إن الثورة تقتضي ألّا تبقى المواجهة بيننا وبين النظام بل تقتضي تشريك الشعب“ [419]. وليس من الواضح مدى علم الغنوشي بهذا النوع من الأنشطة في تلك المرحلة، لكن موقف المواجهة المتزايد لدى ”الاتجاه الإسلامي“ لم يكن ليتلاءم مع موقفها المعلن من دعم للديموقراطية، الذي كان على ما يبدو يدور بصورة رئيسية حول ضمان الاعتراف بها في الميدان السياسي.

416 المرجع السابق.

417 صلاح الدين الجورشي، ”سنة على اكتشاف المؤامرة“، مجلة **المجلة**، ١٣–١٩ أيار/ مايو ١٩٩٢، متوفر على:

https://rsistancedespeuples.blogspot.co.uk/2010/05/tunisie–un–apres–le–complot.html?m=0

418 من مقابلة للكاتبة مع المهدي مبروك، تونس، شباط/ فبراير ٢٠٠٨.

419 د. أعْليّه علاني، **الحركات الإسلامية في الوطن العربي: تونس نموذجاً ١٩٧٠–٢٠٠٧**، الرباط، دفاتر وجهة نظر، ٢٠٠٨، ص. ١٨٤.

وفي ذلك الحين، سبق وزير الداخلية زين العابدين بن علي الحركة بتنظيم انقلاب بنفسه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، فأقال بورقيبة لأسباب صحية. ومن الفور، تبنى الرئيس الجديد موقفاً أكثر ليونةً تجاه الإسلاميين من سلفه، فأطلق سراح كثيرين منهم من السجون، وفتح المجال للعمل السياسي. ومرةً أخرى تلقفت الحركة هذه الفرصة، وفي ١٩٨٨ غيرت اسمها إلى ”حركة النهضة“ – لأن النظام ما زال يرفض السماح بالأحزاب القائمة على أساس ديني، وسعت إلى نيل الاعتراف بها حزباً سياسيّاً بغية التنافس في الانتخابات البرلمانية في نيسان/ أبريل ١٩٨٩. ومع أن النظام ما كان مستعدّاً للمضي إلى هذا الحد، فهو إن أبدى قبولاً لترشح الإسلاميين، فإنه أصر على أن يدخلوا الانتخابات بصفة أفراد مستقلين.

وأظهرت النتائج الرسمية فوز المرشحين المستقلين بنحو ١٣% من أصوات الناخبين، وإحراز ”حزب التجمع الدستوري الديموقراطي“ الحاكم أكثر من

٨٠% من الأصوات. اتهمت "النهضة" النظام بفعل عمل شائن، مدعية أن النتائج زُوّرت، وأن مرشحيها فازوا بما يقارب ٦٠% إلى ٧٠% من الأصوات [420]. ولئن بولغ بهذه النسب على الأرجح، فما لا شك فيه أن "النهضة" آمنت بأنها فازت بالغالبية وينبغي السماح لها بتسلم السلطة. وعَلّل الجورشي ذلك بأن "النهضة رأت في نفسها الكفاءة والمشروعية للقول إنها صاحبة الأغلبية في مجلس النواب... وبدا الحكم كأنه ثمرة حان قطافها" [421].

420 Zakya Daoud, 'Chronique Tunisienne', *Annuaire de l'Afrique du Nord 28 (1989), p. 685*.

421 صلاح الدين الجورشي، مجلة **المجلة،** "سنة على اكتشاف "المؤامرة""، ١٣–١٩ أيار/ مايو ١٩٩٢، متوفر على:

https://rsistancedespeuples.blogspot.co.uk/2010/05/tunisie un apres le complot.html?m=0

أوقِفت "النهضة" فوراً من جديد، إذ قَضَى النظام بأن تجربته مع التحرر السياسي قد بلغت حدّاً كافياً، فتراجع سريعاً وانقض على الحركة بقسوة مرة أخرى، ورفض في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٨٩ منح "النهضة" الترخيص بالعمل، ثم حظرها في تشرين الثاني/ نوفمبر. أعقبت ذلك مرحلة قاتمة وطويلة الأمد من القمع الوحشي والاعتقالات الجماعية، وحكم على الغنوشي، الذي أطلق سراحه سنة ١٩٨٩ وفر إثرها إلى أوروبا، غيابياً بالسجن مدى الحياة. وبمرور الوقت، تراخى النظام بعض الشيء، فأطلق سجناء "النهضة" في موجات متعددة منذ ١٩٩٧ وما بعدها، لكن بشرط منعهم من الاشتراك في أي نوع من النشاط السياسي أو الديني، وخضعوا لمراقبة شديدة. وعليه، فلئن احتفظت "النهضة" بشبكات تنظيمية في تونس، فلم يكن بوسعها العمل علانيةً إلّا في المنفى.

حتى في المنفى ازدادت على ما يبدو هشاشة "النهضة"، وبحلول الثورة، كانت تصدعات خطيرة قد أخذت بالظهور على الحركة، إذ صارعت من أجل التصالح مع ماضيها وترددت في إجراء مراجعة سليمة لما حدث. لقد حاول أحد أعضائها الكبار السابقين الذي أصبح داعية سلفياً، وهو الشيخ خميس الماجري، في منفاه في فرنسا، وبتشجيع من بعض قادة آخرين، الشروع في إجراء مراجعة للمرحلة السابقة؛ "واجهت "النهضة" تلك الفكرة بقسوة" [422]. فوفقاً لما سرده الماجري، أفضت محاولته إلى طرده من الحركة بذريعة أنه يعمل مع أجهزة الاستخبارات الفرنسية. واستطرد يقول: "لم يقبلوا حتى إجراء حوار داخلي في بلاد الحرية (فرنسا)" [423].

422 من مقابلة للكاتبة مع الشيخ خميس الماجري، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

423 المرجع السابق.

لقد بلغ اليأس بالحركة حداً ألجأ بعض أعضائها في المنفى إلى التفكير في التصالح مع النظام. رفض آخرون هذا الرأي، ومنهم الغنوشي، وانتهى ذلك

بخلافات حادّة في صفوف أعضاء الحركة في المنفى. وكما بيّن عضو مجلس شورى "النهضة" رضا إدريس، فإن ثمة رأياً مفاده أن النظام ضعيف ولا مستقبل له، بمعنى أن أفضل سبيل تتخذه الحركة هو الثبات مع قوى المعارضة الأخرى بالعمل ضده [424]. ذلك هو الرأي الذي استقر عليه الغنوشي الذي ما وني يعتقد حينذاك أن بوسع حركة اجتماعية أن تضع حدّاً للنظام. أما الرأي الآخر، الذي تقاسمه "أعضاء النخبة" في الحركة وفق وصف إدريس، فمفاده أن هناك اختلافاً بين السلطات والدولة، وأنه بالإمكان فتح حوار مع الدولة [425]. وبيّن عامر العريِّض، الذي صار في ما بعد رئيس كتلة "النهضة" في المجلس التأسيسي، أن هنالك رأياً في "حركة النهضة" يبغي العمل مع الجماعات السياسية الأخرى وجماعات حقوق الإنسان لدفع النظام إلى تبني "عملية مصالحة شاملة ترتكز على الحرية وتحترم الهوية العربية والإسلامية" [426]، أما الرأي الآخر، مثلما شرح، فمفاده أن ممارسة الضغط على النظام، حتى لو كان بقدر ضئيل جدّاً، سيضطره إلى إغلاق الأبواب، والمقاربة الفضلى هي "بناء جسور وقرع الأبواب والتخلي عن خطاب المعارضة والامتناع عن استفزاز النظام" [427]. واستنتج أنصار هذا الرأي الثاني أنهم إذا وضعوا قدماً في معسكر الأحزاب المعارضة، وقدماً أخرى في معسكر النظام، فبإمكانهم إنجاز الكثير [428].

424 من مقابلة للكاتبة مع رضا إدريس، باريس، نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

425 المرجع السابق.

426 من مقابلة للكاتبة مع عامر العريِّض، باريس، نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

427 المرجع السابق.

428 المرجع السابق.

ورافق هذا الانقسام شعورٌ نما شيئاً فشيئاً وسط بعض أقسام الحركة، وبخاصة المقيمون في باريس، وهو أن أيام الغنوشي في قيادة الحركة قد أشرفت على الانتهاء. وعلى حين انشغل الغنوشي في الترويج لنفسه في الدوائر الأوروبية، حيث كان يتلقى الإطراء على نظرياته التقدمية في "الإسلام الديموقراطي"، اشتكى بعض من حوله بمرارة متزايدة من تربعه على دفة الحركة منذ بدايتها في سبعينيات القرن الماضي، وأنه قد حان وقت التنحي جانباً.

وعليه، كانت "حركة النهضة" بحلول الثورة منقسمة وجزعة: حركة على شفير الانشطار.

الثورة وما بعدها

قليلون من كان بمستطاعهم توقع الأحداث التي ستجري في تونس بعد إضرام محمد البوعزيزي ذي الستة والعشرين ربيعاً النار في نفسه، داخل المدينة الفقيرة سيدي بوزيد. ففي طرفة عين، انتشرت الاحتجاجات الغاضبة التي اندلعت في سيدي بوزيد ممتدةً على امتداد حزام الفقر من مدن المناطق الداخلية إلى أن وصلت إلى مدينة جَنْدُوبة في الشمال، وهي مناطق عانت طويلاً من التخلف الاقتصادي بالمقارنة مع المدن الساحلية الغنية مثل سوسة والمنستير، وهما المدينتان اللتان خرجت منهما تاريخيّاً النخبة الحاكمة في تونس. والواقع أن الثورة التونسية أشعلها فقراء تونس والمهمشون فيها، وغذّاها في مراحلها الأولى بصورة رئيسية السخط من البطالة وارتفاع الأسعار وصعوبة العيش. ولم يمضِ وقت طويل حتى وصلت الاحتجاجات إلى العاصمة، حيث اتسعت قاعدتها وحملتها قُدماً الطبقات الوسطى بالقدر نفسه مع الفقراء. لقد شعرت الطبقات الوسطى بالإحباط من الفساد الذي عمّ الحياة السياسية والاقتصادية في تونس، ومن طريقة إدارة بن علي البلاد الشبيهة بإدارة المافيا. كما ساعد في التمرد دعم النقابات المهنية القوية والأحزاب السياسية التي حركت أنصارها للانضمام إلى المظاهرات، وساعد فيه أيضاً الجيش التونسي الذي رفض منذ البداية الدفاع عن بن علي.

لم تقد هذه الثورة، كما الحال بالضبط مع ثورتي مصر وليبيا، أيديولوجيا أو حركة بعينها، بل هي تعبير عفوي واسع الإطار عن الإحباط من الوضع الراهن والرغبةِ في رؤية تغيير نحو الأفضل. وبما أن أكثر قيادات "النهضة" كانت تقيم في المنفى، لم تكن الحركة التي فاجأها هذا الظهور غير المتوقع لقوة الشعب كما فاجأ سائر العالم، جزءاً من هذه الثورة بصفتها التنظيمية. وإذ انضم بعض أفراد "النهضة" داخل البلاد إلى الاحتجاجات، فإن آخرين أحجموا عن ذلك لأنهم ما لبثوا عرضة للرقابة الأمنية ولم يعرفوا عن يقين ما يحدث [429]. في واقع الأمر، كانت ثمة حيرة عامة في الحركة ناجمة عن الخشية من عواقب ما يتكشف من أحداث وكيف يمكن أن يؤثر ذلك في وضعها.

429 المولدي الأحمر، "الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ومشكلات نجاح حزب النهضة الإسلامي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١:

www.dohainstitute.org/file/Get/6b4fe295–a935–4153–8e86–d9d1b3177ea9

لكن "النهضة"، مثلها مثل نظيرتيها في مصر وليبيا، ما إن رحلت السلطة الحاكمة بخروج بن علي في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، حتى تحركت سريعاً لقطف الثمار. وفي ٢٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، عاد الغنوشي إلى تونس مستقبَلاً استقبال الأبطال، فالآلاف من أنصاره ومحبيه تدفقوا إلى مطار تونس للترحيب بعودته، بل وصف بعض التونسيين عودة الغنوشي كأنها تقرُب من عودة المسيح [430]. مثل هذا الوصف مبالغ فيه بعض الشيء. فالغنوشي لم يكن آية الله الخميني وهو يعود إلى طهران من باريس سنة ١٩٧٩. فليس بوسع

الغنوشي، بعكس الخميني، ادعاء الشرعية الثورية، وإن احتفظ، كما هو جلي من الاستجابة الشعبية، برصيد رمزي كبير داخل تونس. وعلى النقيض من تصور بعض المقربين من الحركة – الذين أكدوا في السنوات السابقة للثورة أن عهد الغنوشي قد انتهى وأن الشباب التونسيين لن يتعرفوا إليه [431] –، فإنه من الواضح أن زعيم "النهضة" ما لبث يحظى بالاحترام، إذ إنه في نظر كثيرين شخصية نقية نبيلة تمثل نوعاً من الخَلاص للبلاد.

430 See, for example, Hamdi Redrissi, 'La Nahdha et la transition democratique' in 'La Transition Democratique en Tunisie Etat des Lieux: Les Acteurs', L'Observatoire Tunisien de la Transition Democratique, Tunis, L'Observatoire, Tunis, 2012, p. 113.

431 من مقابلات للكاتبة مع تونسيين مقربين من "النهضة" في تونس وباريس سنة ٢٠١٢.

وبعد عودة الغنوشي، شرعت "النهضة" في تنظيم نفسها، فأعادت الاتصال بأعضائها وحرَّكت شبكاتها التي كانت في سباتٍ في العقدين السابقين. تلك مهمة كانت صعبة نظراً إلى الظروف التي قاستها الحركة. وشرعت بعدما أصبحت الحركة حزباً سياسيّاً، بصفة قانونية بقرار من الحكومة المؤقتة في آذار/ مارس ٢٠١١، في إقامة مكاتب ومؤسسات خيرية لها في أرجاء البلاد، كما بدأت الاستعداد لانتخابات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ لـ"المجلس التأسيسي". ثم أطلقت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١ برنامجها السياسي، وهو وثيقة طموحة من ٣٦٥ نقطة، أُعلنت في مؤتمر كبير حضره أكثر من ألفٍ من أتباع الحركة، تحت شعار "حرية، عدالة، تنمية". لا ريب في أن البرنامج قدَّم رؤية أكثر شمولاً وتطوراً من البرامج الانتخابية لنظراء الحركة من "الإخوان" في المنطقة، وإن أُعِدَّ على عجَل. لقد حدّد ثلاثة أهداف رئيسية هي: "بناء نظام ديموقراطي يقطع مع الاستبداد ويقوم على أساس المواطنة والحريات والكرامة وعلوية الدستور واحترام القانون وسائر شروط الحُكْم الرشيد"، وتنفيذ خطة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى "توفير الشغل للتونسيين والتونسيات ومرافق الحياة الكريمة وتحقيق التنمية الجهوية المتوازنة ودفع الاستثمار في سائر القطاعات الاقتصادية"، وأخيراً بناء "مجتمع معاصر ومتوازن ومتضامن متجذر في هويته وفي ثقافة عصره". كما تضمن البرنامج جملةً من التدابير الملموسة في المجالين السياسي والاقتصادي. والحق أن الوثيقة كانت شاملة جدّاً إلى حد أنها فصّلت معدلات الضريبة المقترحة، والنماذج التنموية، وتخفيض أجور النقل العام للطلاب الجامعيين. إنها نص حديث تماماً، على ما يبدو، شمل الأسس الضرورية كلها.

الذي اشترك فيه هذا البرنامج مع برنامجي نظيرتيها الإخوانيتين هو من غير شك طموحاته المفرطة والوعد بالمستحيل. فعلى سبيل المثال، الْتَزَم إنشاء ٥٩٠٠٠٠ وظيفة بين سنتي ٢٠١٢ و٢٠١٦، وتحقيقَ متوسط معدل نمو سنوي قدره ٧% في السنوات نفسها. والواقع أن برنامج "النهضة" كان في نظر

كثيرين برنامجاً خلاباً، لكن ليس أكثر من قائمة طويلة من الوعود المنفصلة عن الحقائق الفعلية، والغرض الأساسي منه ليس إلّا اجتذاب الناخبين.

لم يقدَّم البرنامج الانتخابي لـ"النهضة"، بفرق شاسع عن "إخوان مصر" و"إخوان ليبيا"، على أنه مشروع خلاص أخلاقي لإنقاذ القيم والأخلاق، بل هو مثال بارز على "الإسلام المتخفف". فمع إدراج الإسلام في البرنامج على أنه "مرجعية وسطية عليا"، والنص على رغبته في تثبيت هوية تونس العربية والإسلامية، ليس ثمة سوى إشارات قليلة صريحة إلى الإسلام وهوية الدولة. حتى إن الفقرة المتصلة بالثقافة شددت على الحاجة إلى حماية الحريات الثقافية وتطوير الثقافة التونسية من دون أن تذكر أن يكون ذلك ضمن أي إطار أخلاقي معين. وفي الفصل المتصل بالطفولة، فإن تعهد الحركة العمل على "تنشئة الطفولة في إطار القيم والأخلاق الإسلامية والعربية" اختفى تقريباً في ثنايا البنود عن الحاجة إلى حماية حقوق الأطفال وتحسين الرعاية اليومية وتوفير دور الحضانة لهم.

على أي حال اللافت أن البرنامج احتوى على عبارة تنص على أن "النهضة" ترى في نفسها

> امتداداً لمدرسة الإصلاح التي عرفتها بلادنا في القرن التاسع عشر من أجل الإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي ضد الاستعمار والتبعية. وفي هذا الإطار، ترى الحركة أن الفكر الإسلامي بحاجة إلى تجديد مستمر ليكون قادراً على مواكبة التطور والمساهمة فيه انطلاقاً من أن الإسلام يستوعب كل نافع ويحض عليه من مثل ما ورد في المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي تتماشى بصفة عامة مع قيم الإسلام ومقاصده [432].

432 An–Nahda Movement Programme For Freedom, Justice & Development in Tunisia 2011:
http://kurzman.unc.edu/files/2011/06/Nahda_2011_summary_in_English.pdf

ولئن ظاهرياً لا يوجد شيء ذو طابع جدالي في هذه النقطة، فإنها حوت إقصاءً ضمنيّاً لمرحلة كاملة منذ الاستقلال بوصفها نوعاً من الانحراف عن الهوية التونسية.

وعلى العموم "النهضة" ببرنامجها هذا إنّما طرحت نفسها بجلاء بوصفها حزباً إسلاميّاً إصلاحيّاً تقدميّاً أكثر شبهاً بـ"حزب العدالة والتنمية" في تركيا منه بـ"إخوان مصر". وهذه المقارنة استخدمها الغنوشي نفسه في لقاء مع قناة "الجزيرة" الإخبارية في شباط/ فبراير٢٠١١، قائلاً إن "أقرب مقارنة لـ"النهضة" هي "حزب العدالة والتنمية""" [433]، مع أن الغنوشي حرص أيضاً على تأكيد أن "العدالة والتنمية" اتخذ من كتبه ومقالاته مرجعاً لا العكس!

433 Nazanine Moshiri, 'Interview with Rachid Ghannouchi', Al–Jazeera, 7 Feb 2011, at www.aljazeera.com/news/africa/2011/02/2011233464273624.html

مقارنات مثل هذه لا بد أن تكون صادرة من القلب لكنها أيضاً محاولة لتهدئة العناصر العلمانية في تونس التي ألصقت بـ"النهضة" تهمة ازدواج القول وتمنيها سرّاً أن تفرِض دولةً إسلامية. كما أن "النهضة" أرادت بهذه المقارنات

طمأنة المجتمع الدولي إلى أنها غير عازمة على الاستيلاء على السلطة، ولا الشروع في مشروع شامل لأسلمة الدولة التونسية. لقد شدد الغنوشي في مناسبات عدة، في ما بدا أحياناً أنه خطة علاقات عامة مرسومة بعناية، على أنه لا يسعى إلى تقديم نفسه إلى الرئاسة، وأنه يعتقد أن تونس بحاجة إلى حكومة وحدة وطنية تضم كل الاتجاهات والتيارات. كما أبلغ وسائل الإعلام العالمية أنه إذا وصلت "النهضة" إلى سدة الحكم، فإنها لن تحرِّم الخمور ولن تمنع النساء من تعريض أجسادهن للشمس على شواطئ تونس [434]. كما شدد كثيراً على أن الحركة ليس لها أي نية في تعديل أو إلغاء قانون الأحوال الشخصية الليبرالي. وفي مقالة لصحيفة **الغارديان**، شرح الغنوشي:

434 'We Won't Ban Bikinis and Beer, Says Islamist Politician', The Times, 15 July 2011, at www.thetimes.co.uk/tto/news/world/middleeast/article3094677.ece

> لقد أيدنا الديموقراطية وقتاً طويلاً ضمن الاتجاه الرئيسي للإسلام السياسي، التي نشعر أنها أفضل نظام يحمي من الظلم والاستبداد. يضاف إلى ذلك أنها تقدم المؤسسات والآليات التي تكفل الحريات الشخصية والعامة، وأهم شيء الانتقال السلمي للسلطة عن طريق آلية الانتخابات، واحترام الإرادة الشعبية، وحماية حقوق المرأة، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام، وحماية حقوق الأقليات [435].

435 Rachid Ghannouchi, 'A Day to Inspire All Tunisians – whether Islamic or Secular', Guardian, 17 October 2011, at https://www.theguardian.com/commentisfree/2011/oct/17/tunisians–islamic–secular–ennahda–election

لكن الموقف التقدمي للتنظيم وبرنامجه المحكَم ظاهريّاً لم يتناسقا مع ما كان يدور داخل الحركة حينذاك. فقد كافحت "النهضة"، زيادة على إعادة ربط أعضائها ببعضهم بعضاً وإعادة بناء شبكاتها المتآكلة، من أجل التوفيق بين التيارات والتوجهات الفكرية المختلفة التي كانت فيها دوماً. وأبان رياض الشايبي، وهو عضو سابق في مجلس شورى الحركة وانشق عنها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣، أن ثمة "اختلافات كبيرة" بعد الثورة في الرؤية داخل الحركة: بين من يريدون فصل الدين عن السياسة، وبين من لا يريدون ذلك. هذه مسألة استمرت بملازمة الحركة، ومع أنها بدت ظاهريّاً لا تعاني الأزمة نفسها التي تعانيها نظيرتاها الإخوانيتان، نظراً إلى أنها حولت نفسها إلى حزب سياسي قبل سنوات من الثورة، لكن واقع الحال أنها ما لبثت تكافح للتوفيق بين هويتيها الاثنتين: حزب سياسي وحركة دينية.

"حركة النهضة" لم تفعل أي محاولة للتغلب على هذه الاختلافات. أبانَ ذلك البنَّاني قائلاً: "لقد أقمنا حزباً سياسيّاً وفقاً للدستور. أما بالنسبة إلى العلاقة بين السياسة والدعوة، فتركناها لتُبحَث في مؤتمر استثنائي" [436]. لكن حتى في ذلك المؤتمر، الذي عُقد في آذار/ مارس ٢٠١٢، بقيت "النهضة" عاجزة عن حل الانقسام الثنائي، كما أخفقت في تحديث رؤيتها الفكرية المتشددة نوعاً ما، التي تبنتها منذ أواسط ثمانينيات القرن العشرين، وهي رؤية حركة

دينية محافظة جداً، بما يتساوق مع ذلك الوقت الذي كتبت فيه، والآن هي بعيدة كل البعد عن البرنامج الانتخابي الذي طرحته الحركة [437].

436 من مقابلة للكاتبة مع وليد البنّاني، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

437 من مقابلتين للكاتبة مع: صلاح الدين الجورشي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤، ود. أعْليّه علاني، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

ومِثْلَمَا اشتكى الشايبي، لم تبذل الحركة محاولة حقيقية لمراجعة تلك الرؤية الفكرية رغم التغيرات الهائلة التي حدثت على الأرض؛ "لم يكن للثورة أي تأثير عميق في (الموقف الفكري) للحركة" [438]. والواقع أن رغبة "النهضة" في الظفر بالانتخابات طغت على أي شعور بالحاجة إلى ترتيب بيتها أو حل قضاياها الملحة الداخلية الخاصة.

438 من مقابلة للكاتبة مع رياض الشايبي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

وقد آتى خيار التركيز على الانتخابات أُكُله. فنالت "النهضة" ٨٩ مقعداً في "المجلس التأسيسي"، وهو ما يمثل أكثر من ٣٧% من الأصوات بقليل، متقدمة بذلك على سائر الأحزاب. وحل "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" بقيادة المنصف المرزوقي، المحامي المخضرم عن حقوق الإنسان الذي أمضى كذلك سنوات في المنفى ثانياً، ولم يظفر إلّا بـ٢٩ مقعداً، بما يمثل ٨.٧% من الأصوات. وبذلك، اكتسحت "النهضة" المجلس متجاوزةً الأحزاب الأخرى بكثير، التي لم يستطع الكثير منها الفوز إلا بمقعد أو اثنين.

لم تكن النتيجة مفاجئة، إذ بسقوط نظام بن علي لم يكن هناك بديل صميمي عن "النهضة". وبرغم تسابق البعض إلى تأسيس أحزاب سياسية بغية التنافس في الانتخابات، فإن "النهضة" كانت الحزب الوحيد بعمق حقيقي. كما أنها، أكثر من ذلك، الحزب الوحيد الذي لم يكن نخبويّاً بطبيعته – باستثناء وحيد هو "حزب العريضة الشعبية" الذي يرأسه إعلامي إسلامي وعضو سابق في "النهضة"، وقد حصل على ٢٩ مقعداً في الانتخابات. وفي واقع الحال أن لا البرنامج التقدمي لـ"النهضة" ولا أفكارها المزدهية عن توافق الإسلام والديموقراطية هما ما مكّناها من إحراز النصر في الانتخابات، بل إن نجاحها ضمنته لها الطاقة غير الملجومة التي استثمرتها في تنظيم حملات شعبية، وتماسها المباشر مع الناس في المدن والقرى في كل أنحاء البلد. وبخلاف ذلك، ركزت سائر الأحزاب الأخرى في حملاتها على المدن والمراكز الحضرية الكبيرة. وما هو ذو أهمية بالغة الجهود التي بذلها الغنوشي زائراً ٢٢ محافظة من محافظات تونس الـ٢٤ قبل أن تُجرى الانتخابات، وغالباً ما قوبل بالترحاب من التجمعات الحاشدة المحلية كأنه نجم شهير [439]. وبالفعل إن كاريزما شخصية الغنوشي ومكانته كانا مكسباً إضافيّاً لـ"النهضة" مكّنها من تمييز نفسها بسهولة بالغة عن منافسيها في الانتخابات.

[439] Marc Lynch, ‘Tunisia’s New al–Nahda’, *Foreign Policy, 29 June 2011, at* foreignpolicy.com/2011/06/29/tunisias–new–al–nahda

كذلك، أبدت "النهضة" حرصاً على ألَّا تغفل الطبقة الوسطى العلمانية، فنجحت في إقناع قطاعات منها، وذلك عائد عموماً إلى تمكن "النهضة" في سنوات العقد الأول من القرن الحالي من الظفر بثقة بعض أطراف النخبة عن طريق مشاركتها في "هيئة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات"، وهي تحالف من أحزاب معارضة جمعها تحدي النظام. ولم يكن استعداد "النهضة" فحسب للمشاركة مع اليساريين والأحزاب الأخرى هو ما بعث الاطمئنان لدى أطراف من هذه النخبة، بل عمل استعدادها أيضاً للتوقيع على نصوص أصدرتها الهيئة تنادي فيها بالدولة الديموقراطية المدنية والتعاقب السلمي على السلطة، وكذلك الحفاظ على مجلة الأحوال الشخصية القائمة، على توطيد عرى الثقة بين الحركة وبعض النخبة التونسية. كما بذلت "النهضة" قبل الانتخابات زيادة على ذلك جهداً خاصاً لطمأنة من كانوا على ارتباط بالنظام السابق إلى أنها لن تتعقبهم أو تستهدفهم، مؤكدة أن الثورة "تَجُبُّ ما قبلها" [440].

[440] من مقابلة للكاتبة مع إد. أعْليّه علاني، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

تمتعت الحركة أيضاً بشرعية خاصة نشأت من سنوات الكفاح ضد النظام السابق. وكما لاحظ الشايبي، فإن "فوز النهضة بالانتخابات ليس بسبب الغنوشي، رغم أهمية وجوده. لا، بل كان فوزها نتيجة كفاح أعضائها. فالناس كانوا يرون فيهم ضحايا، لذلك أعطوهم أصواتهم... الناس لم يقترعوا للبرامج، بل اقترعوا لبواعث عاطفية" [441]. والأهم من ذلك أن هذا الكفاح هو ما مكّن "النهضة" من تمييز نفسها عن النظام السابق بطريقة لم تستطع فعلها الأحزاب التي شكلت المعارضة في أيام بن علي. وبُعيد عودة الغنوشي إلى البلاد، أعلن بدراية: "إنني أعتز بعودتي مرفوع الرأس، دون فضل لأحد إلا لخالقي، ودون أن أقدم أي تنازلات أو أي شيء إلى الدكتاتور الساقط" [442]. إن مثل هذا القول في مثل ذلك الوقت الذي ما لبثت فيه نشوة الثورة على غضاضتها عنى كثيراً، إذ أتاح لـ"النهضة" دخول المشهد السياسي برصيد.

[441] من مقابلة للكاتبة مع رياض الشايبي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٣.

[442] Moshiri, Interview with Rachid Ghannouchi.

لقد مكَّنت تجربة "النهضة" جنباً إلى جنب تركيزها على قضايا كالأخلاق ومكافحة الفساد وحكم القانون، مكَّنها كل ذلك من أن تطرح نفسها بديلاً نقياً وجديداً سيجعل تونس قادرة على استعادة احترامها ذاتها. فـ"النهضة"، كما علق الصحافي التونسي جمال الدريدي، "مثّلت في عيون بعض الناس، سواء أكان ذلك صحيحاً أم خطأ، عودة الفضيلة والاستقامة والعدالة... الأمر ليس دينياً حتى، بل هو تطلع نحو الاتجاه والقيم التي سيتخذها البلد" [443]. وكل هذه

العوامل إلى جانب قائمة طويلة من الوعود بالكيفية التي ستحسّن فيها الحركة ظروف الحياة في كل المستويات كانت كافيةً لإقناع بما يكفي من التونسيين بأن مستقبل البلاد ينبغي أن يوضع رهن يديها.

Jamel Dridi, 'Pourquoi Ennahdha rencontre un succès populaire en Tunisie?', Kapitalis, 18 October 2011, at kapitalis.com/tribune/6378–pourquoi–ennahdha–rencontre–un–succes–populaire–en–tunisie.html 443

لكن "النهضة" كانت واضحة منذ البداية في أنها لا تريد تحمّل أعباء الحكم وحدها. ويعود ذلك في جزء منه إلى حرصها على الإبقاء على انطباع مفاده أنها حزب توافقي لا مصلحةَ له في الهيمنة على المشهد السياسي. وفي الجزء الآخرفهو نتاج أيضاً لإدراكها ضخامة حجم التحديات المقبلة ومدياتها. ثم إن "النهضة" مع حلولها في المرتبة الأولى بالانتخابات لم تحظَ بغالبية كافية لكي تحكم من دون دعوة الآخرين. وعليه، دعت الأحزاب الأخرى إلى المشاركة في ائتلاف، آملة أن يفضي ذلك إلى تعاون قاعدة عريضة من الأحزاب. وهذا ليس معناه أنها لن تواجه معارضة حقيقية فحسب بل ستكون قادرة على أن تشترك مع الآخرين في تحمل المسؤولية.

ولئن كسبت الحركة ثقة فئات واسعة من الناخبين، فإنها تبقى في نظر كثير من أحزاب المعارضة مشانة بتوجهاتها الفكرية. وإذ أبدت بعض هذه الأحزاب رغبة عالية في العمل مع "النهضة" شريكاً في منصة المعارضة لـ"هيئة ١٨ أكتوبر"، فإن العمل معها على أنها الجهة الفعالة الرئيسية لهو أمر غير محبذ حتى التفكير فيه، فرفض أكثرها مقترحات "النهضة". وفي النتيجة، وافقت الحركة في نهاية المطاف على ائتلاف ثلاثي (ترويكا) مع حزبي "المؤتمر من أجل الجمهورية" و"التكتل". ذلك تحالف كان مُسْتَصْعَباً منذ البداية، بحكم التنافر الأيديولوجي لهذه الأحزاب. الواقع أنه تحالف مصطنع انبنى على زواج مصلحة بين أحزاب لا خبرة لها، اثنان منها أقام قادتهما في المنفى لعقود سالفة، وليس تحالفاً انبنى على قيم أو أهداف مشتركة.

مع ذلك، بلغت "النهضة" أخيراً ما كانت تصبو إليه بعد سنين طويلة وبائسة، وأعدت على ما يبدو نفسها للشروع في مرحلة جديدة متألقة في تاريخها.

النهضة في الحكم

رغم ما داخلَ "النهضة" من شعور عالٍ بالفوز، لم يمضِ وقت طويل حتى بدأت التصدعات بالظهور. لقد تعرضت منذ البداية للانتقادَ بسبب سعيها إلى الهيمنة على الساحة السياسية. ذلك بدأ مع تسمية وزراء الحكومة، إذ اتضح أن حزباً واحداً، رغم كل حديث الحركة عن التوافق، سيتسلم دفة القيادة. وإذا ما كانت أحزاب الترويكا قد وافقت على تقاسم السلطة إذ يكون رئيس "حزب

المؤتمر من أجل الجمهورية" المنصف المرزوقي رئيساً للبلاد، وحمادي الجبالي، وهو عضو مخضرم في "النهضة" أمضى سنوات طويلة في السجن، رئيساً للوزراء، ومصطفى بن جعفر من "التكتل"، رئيساً لـ"المجلس الوطني التأسيسي"، فإن تركيز القوة انتهى في قبضة "النهضة". وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، أقر "المجلس التأسيسي" دستوراً مؤقتاً للتشريع في تلك المرحلة حتى اختيار دستور دائم. هذا الدستور المؤقت كان موضوع جدال حامي الوطيس لأن "النهضة" عهدت، انسجاماً مع تفضيلها النظام البرلماني، إلى رئيس الوزراء بسلطات مهمة على حساب الرئيس الذي تقلص دوره بدرجة عالية. مناقشة هذا الدستور اتسمت بالصخب، وقاطعت بعض الأحزاب العلمانية الاقتراع لأنه علامة على بداية سعي "النهضة" إلى الهيمنة على العملية السياسية.

وبتولي الجبالي منصب رئيس الوزراء، أمسكت "النهضة" بأقوى منصب في يدها. وإذا كان من الطبيعي أن يشغل الحزب الفائز في الانتخابات هذا المنصب، فإن مصادرتها مناصب حكومية أخرى كان أمراً يصعب تفسيره. لقد استحوذت "النهضة"، في ما بدا أنه النقيض التام لسياسة التوافق التي دعت إليها منذ الثورة، تقريباً على جميع المناصب الوزارية السيادية. وعلى حين احتفظ عبد الكريم الزبيدي، وهو وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة السابقة بمنصبه، استقرت الداخلية بيد علي العريِّض، وهو عضو قيادي في "النهضة" وسجين سياسي سابق. وشغل نور الدين البحيري، وهو قيادي آخر، منصب وزير العدل. أما الشؤون الخارجية، فذهبت إلى صهر الغنوشي، رفيق عبد السلام. وبالفعل، لم تذهب هذه المناصب إلى أي عضو في "النهضة"، بل شغرتها شخصيات رفيعة في قيادة الحركة، ليس لدى الكثير منها مؤهلات حَرية بالمناصب التي تسلموها. ووزع ما تبقى من مناصب على أعضاء في "النهضة" وشريكيها في الترويكا ومستقلين. وعليه، فلئن قدمت "النهضة" بعض التنازلات من أجل التوافق، فقد اتُّهِمت بإفادتها من ضَعف شريكيها في ملاوذة نفسها وصولاً إلى السلطة.

كما اتُّهِمت "النهضة" بأنها أتخمت إدارة الدولة بأعضائها، وبأنها لا تثق إلّا بنفسها. فقد اشتكى أبو يعرب المرزوقي، وهو مستشار للجبالي استقال سنة ٢٠١٣، بمرارة من أن رئيس الوزراء ما كان يصغي إلا إلى من أحاط نفسه به من مستشارين من "النهضة"، رغم تقديمه التماساً بإشراك آخرين [444]. كما اتهم أبو يعرب المرزوقي الحركة بالتعامل مع السلطة كأنها "غنيمة حرب"، إذ وزّعت المناصب الحكومية على "أصدقائها وحلفائها ومقربين منها"، رغم "قلة كفاءتهم" [445]. وقد وجه عضو مجلس شورى "النهضة"، جلال الورغي، شكوى مماثلة ضد حركته نفسها، إذ قال: "لقد اختارت "النهضة" في سياق محاولة الاستفادة من كفاءاتها الحزبية من جهة، وأيضاً بخلفية تأمين الولاء ومنع

الانقلاب عليها، أن تعطي الأولوية لأعضائها في شغل المناصب وتحمل المسؤوليات" [446]. وعلق الورغي أيضاً بأن الحركة وزعت المناصب في نوع من التعويض على من كانوا سجناء سياسيين بغض النظر عن أن كثيرين منهم انقطعوا عن الاتصال بالعالم الخارجي، وتنقصهم الخبرة اللائقة، ويعانون كل أنواع المشكلات النفسية بحكم تجاربهم [في السجن]. وطابقه في ذلك وزير الثقافة في حكومة الجبالي، المهدي مبروك، شارحاً أن "وزراء "النهضة" لم يكونوا أفضل ذوي الكفاءات في الحزب"، بل اختيروا "لعلاقات شخصية، والحاجة إلى المحافظة على توازن جهوي ومبدأ التعويض، أي تعويض عدد السنوات التي أمضوها في السجن" [447]. وعليه، بدا أن "النهضة"، رغم سنين المنفى في أوروبا، غير مخلصة لخطابها عن سياسة التوافق وتقاسم السلطة بأسلوب أكثر إنصافاً. بدلاً من ذلك، وهبت الحركة المعارضةَ هدفاً سجلته في مرماها، مبررة كبشها السلطة بالإشارة إلى نصرها الانتخابي، والإحساس بأنها ذات حق نوعاً ما في تولي المناصب الرفيعة في الدولة بسبب ما عانته تحت وطأة النظام السابق.

444 من مقابلة للكاتبة مع أبو يعرب المرزوقي، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

445 Abou Yaâreb Marzouki, ‘Ennahdha est débile, hypocrite et assoiffé de pouvoir’, Kapitalis, 6 March 2013, at www.kapitalis.com/politique/14860–abou–yaarebmarzouki–Ennahda–est–debile–hypocrite–et–assoiffe–depouvoir.html

446 جلال الورغي، **الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة**، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٤.

447 من مقابلة للكاتبة مع المهدي مبروك، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

كل ذلك مجتمعاً ولّد انطباعاً بأن "النهضة" حزب مغلق لم يستطع نفض الماضي ورأى قوى معادية عند كل منعطف، كما نمى هذا الاعتقاد بأن الحركة أولت مصالحها الخاصة الأولوية على مصالح الدولة. حتى الجبالي اعترف بالمشكلة، إذ أبانَ في ٢٠١٤ أن "ما آخذه على النهضة أن أعضاءها غير مهتمين بصورة كافية بالشؤون العامة. فعلى الحزب الحاكم أن يكون منفتحاً لا أن يكون منغلقاً على نفسه، لا بد له أن يغير ذهنيته التنظيمية بمعنى مفهوم الانتماء. كل التونسيين هم أناسنا" [448]. في واقع الأمر: مع كل حديث "النهضة" عن أنها ستكون حزباً لكل التونسيين، فقد صارعت أن تمضي إلى أبعد من نفسها، أو لتزيل الانطباع بأنها نادٍ خاص مغلق على أعضائه لا يرحب بانضمام أصحاب الأيديولوجيات المختلفة إليه.

448 من مقابلة للكاتبة مع حمادي الجبالي، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

هذه الذهنية ستجلب الوبال على الترويكا، وستشرع في الانحلال على وجه السرعة. فأعضاء من أحزاب الترويكا اعترضوا على إصرار "النهضة" على تعيين أعضائها في البنى الإدارية والسياسية والديبلوماسية، واتهموها بمحاولة

الهيمنة على الحكومة. وانقلب بعض أعضاء "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" و"حزب التكتل" على قياداتهما، واتهموهما بالاستسلام لمطالب "النهضة" بسهولة بالغة. فقد اشتكى عضو المجلس التأسيسي في "حزب المؤتمر"، سهير الدردوري، بمرارة من أن المرزوقي "أعطى النهضة صكّاً على بياض"، وأن الحركة فعلت ما تريد [449]. مِثْلُ هذا السلوك تَمَثَّل في قرار "النهضة" تسليم رئيس الوزراء الليبي في عهد القذافي، البغدادي المحمودي، لليبيا في حزيران/ يونيو ٢٠١٢. تمت هذه الصفقة المثيرة للجدل، كما زعم، في اجتماع في باريس ضم سالم الحاسي (مدير الاستخبارات الليبية) وسيد الفرجاني (مستشار الغنوشي ويده اليمنى وكان آنذاك مستشار وزير العدل)، مقابل مبلغ مالي ضخم وفق تقارير إعلامية [450]، وذلك من دون رضا ولا معرفة شريكي "النهضة" في ائتلاف الترويكا. أحدثت الواقعة ضجة واتهم الشريكان الحركة بتجاوز الدولة. وتذمر المستشار الرئاسي أيوب المسعودي، الذي استقال احتجاجاً على الواقعة، قائلاً:

449 من مقابلة للكاتبة مع سهير الدردوري، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

450 Abderrazak Lejri, 'L'extradition de Baghdadi Mahmoudi: une raison d'état commune à trois pays', Mediapart, 28 June 2012, https://blogs.mediapart.fr/abderrazak–lejri/blog/280612/l–extradition–de–baghdadi–mahmoudi–une–raison–d–etat–commune–trois

> أتساءل: هل كانت "حركة النهضة" تعترف بالدولة؟ حقيقةُ أنها استخدمت كل أدوات مؤسسات الدولة (وزارات الدفاع والعدل والداخلية والخارجية) لتسليم رئيس الوزراء الليبي السابق من مطار العوينة على متن طائرة ليبية خاصة وبالاشتراك مع عقيد ركن ليبي هي خيانة للممثِّل القانوني للدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة [451].

451 Lilia Weslaty, 'Les dessous de la crise au sommet de l'Etat selon l'ex Conseiller de la Présidence', Nawaat, 16 July 2012, at nawaat.org/portail/2012/07/16/lex–conseiller–principal–a–/la–presidence–ennahdha–est–un–parti–anti–revolutionnaire

حوادث من هذا القبيل ألقت ثقلاً كبيراً على حكومة الترويكا، وغذت التصور بأن "النهضة" تتصرف باستعلاء إزاء شريكيها.

في النتيجة، بدت الحركة بالنسبة إلى كثيرين كأنها ارتَدَت قناع التوافق والإجماع قبل الانتخابات، ونزعته حالما بلغت سدة الحكم. إن "النهضة"، مثل "إخوان مصر"، عجزت حقاً عن إزالة الانطباع بأنها حركة لا يسعها العمل بأسلوب توافقي حقيقي، بل همها الحقيقي الاستيلاء على مؤسسات الدولة وتحدوها غاية بعيدة الأمد في أسلمة الدولة. لقد ألحق إخفاقها في تصحيح هذا التوجس، وإخفاقها في التواصل مع قطاعات انتخابية أخرى، الضرر. ومثلما عبر صلاح الدين الجورشي، "لدى أعضاء "النهضة" ثقة مفرطة في أنفسهم... فهم يفهمون الأمور على نحو خطأ. ولم يفهموا أن هذه المرحلة تتطلب الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية معاً" [452].

452 من مقابلة للكاتبة مع صلاح الدين الجورشي، تونس، ٢٠١٣.

وبالقَدْر نفسه، أضر بها أيضاَ إخفاقها في تبديد فكرة أن الغنوشي، بغض النظر عما يحدث داخل الحكومة، كان هو من يدبِّر الأمور. فلشدّما لفتت وسائل الإعلام المحلية الانتباه إلى الدور الغامض للغنوشي، فضلاً عن عادته في الإدلاء بتصريحات تخص سياسات الدولة مثل إعلانه لوسائل الإعلام المغربية في أوائل ٢٠١٢ أنه رغبةً في اجتذاب استثمارات من دول الخليج، فسوف تلغى شروط الحصول على تأشيرة الدخول للمستثمرين من الدول الخليجية [453]. ذلك التصريح دفع صحافياً تونسياً إلى التساؤل: "مَنْ مِنْ بين الغنوشي والمرزوقي وحتى الجبالي يدير تونس فعلاً؟... سيظل هذا السؤال يُطرَح ما دام زعيم "حركة النهضة" يعطي الانطباع بأنه هو من يوجه أفعال الحكومة التي يبدو أن رئيسها يطيعه بصورة مطلقة" [454]. واشتكى أحد جيران الغنوشي في حي المنزَه ٩ الراقي في تونس العاصمة من أن سيارات وزراء الحكومة تصطف كل صباح عند السادسة خارج فيلّا الغنوشي قبل توجههم إلى أعمالهم اليومية. وهكذا، بدا لبعضهم أن الغنوشي، الرجل غير المنتخب والمدافع عن الديموقراطية، هو السلطة الحقيقية التي تعمل من وراء الكواليس.

453 Mohamed Farouk, 'Politique: Rached Ghannouchi dirige–t–il "de fait" la Tunisie?', webmanagercenter, 16 February 2012, at www.webmanagercenter.com/2012/02/16/116249/politique–rached–ghannouchi–dirige–t–il–de–/fait–la–tunisie

454 المرجع السابق.

واعترف حمادي الجبالي على نحو كاشف بأنه لم يكن حرّاً في اتخاذ القرارات بنفسه:

> ينبغي أن يكون رئيس الحكومة لجميع التونسيين. وقد عَهِد إليّ حزب "النهضة" لأكون رئيس الحكومة لا لأجعل الدولة في خدمة الحزب... لذلك، أردت من كل الوزراء، ولاسيما من هم من "حركة النهضة"، أن يحترموا حكم الدولة وقوانينها ومؤسساتها ومؤسسات الرقابة فيها ومحاكمها الإدارية. ورأيت أن الأحزاب الحاكمة تجد صعوبة في أن تتقبل امتثال الوزراء لرئيس الحكومة لا لأحد غيره. فبإمكان الحزب أن يطرد رئيس الحكومة، لكنه عندما يعطي ثقته لأحدهم ليكون رئيس الحكومة، فعلى هذا الشخص أن يكون في خدمة الدولة، لا في خدمة الحزب. وهكذا لم تُتْرك لي الحرية في اختيار وزرائي، كما أنني لم أكن حرّاً في أن أفعل ما أريد. لقد شعرت أن الوزراء يتبعون أحزابهم أكثر مما يتبعون الحكومة. لقد أردت أن أصلح ذلك لكنني لم أستطع [455].

455 من مقابلة للكاتبة مع حمادي الجبالي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٣.

وسواء أتعلق الأمر بالغنوشي أم بقيادة الجماعة، من الواضح أنه ليس هناك فصل صحيح للسلطات بين "حركة النهضة" والدولة.

كما أن "النهضة" ما كانت قادرة على تبديد الانطباع بأنها تعوم في مكان يفوق قدرتها تماماً، إذ في غمرة اندفاعها لبلوغ الحكم "لم تعطِ نفسها فرصة التعلم" [456]. وتجلت قلة الخبرة هذه عند إعلان الجبالي في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ في تجمع حاشد في مدينة سوسة أن الوقت الآن هو "لحظة

ربانية في دورة حضارية جديدة؛ إن شاء الله، في الخلافة الراشدة السادسة؛ إن شاء الله"... "من هنا ينطلق، بعون الله، فتح القدس؛ إن شاء الله" [457]. واللغط الذي تبع ذلك الخطاب أجبر الحزب على تراجع سريع، مدعياً أن الكلام قد أسيء فهمه. لكن تلك الزلة كانت هدية لوسائل الإعلام، فيما رأت فيه الأحزاب العلمانية برهاناً على أن "النهضة" تتحدث بوجهين.

456 من مقابلة للكاتبة مع صلاح الدين الجورشي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٣.

457 *Sana Ajmi, 'Ennahdha Discourse: The Sixth Caliphate or a Misunderstanding?', Tunisia Live Net, 16 November 2011, at www.tunisia–live.net/2011/11/16/ennahdha–flipflopping–the–sixth–caliphate–a–misunderstanding/#sthash.9BmTX0qM.dpuf*

وما إن جاءت "النهضة" إلى السلطة وتكشفت أمام الناس، حتى ساءت الأحوال أكثر فأكثر، إذ تبددت على ما يبدو برامجها الكبرى السياسية والاقتصادية التي حملت الكثير من الوعود في الهواء، ما جعلها أشبه بمبتدئ غلبه ثقل المهمة الملقاة على عاتقه وتعقيدها.

إن افتقار الحركة إلى إستراتيجية إلى حدٍّ ما مرده بؤس فكر "النهضة" السياسي والاقتصادي. وبتعليق الشيخ خميس الماجري، وصلت الحركة "إلى السلطة بلا أي شيء. لا إستراتيجية، ولا شيء" [458]. ولاحظ صلاح الدين الجورشي أن التونسيين اكتشفوا أن ""النهضة" تعاني من الغياب الكامل للفكر السياسي المتعلق بكيفية إدارة المرحلة الانتقالية" [459]، والأسوأ من ذلك أن الحركة "ليس لديها برنامج سياسي، فتعاملت مع شؤون الدولة معاملة الهواة" [460]. مثل هذا التعليقات قد لا تخلو من قسوة مفرطة، لكن "النهضة" بدت فعلاً خالية من رؤية حقيقية. ولعل هذا الأمر ليس مفاجئاً. فعلى غِرار "الإخوان"، نهضت "النهضة" على أيديولوجيا تركِّز على إصلاح المجتمع والفرد، لا إصلاح الدولة أو إعادة معايرتها. ذلك هو الانشغال المحتم لحركة معارضة تركز على الفوز بتأييد الكتلة الحرجة لها من الجماهير. والتزام "النهضة" الصريح "الإسلامَ الديموقراطي" بدا أقرب إلى أن يكون في ما يبدو تبريراً أيديولوجياً للعمل داخل الإطار الموجود للحكم أكثر منه التزاماً أصيلاً بفكرة سياسية جديدة أو فريدة.

458 من مقابلة للكاتبة مع الشيخ خميس الماجري، تونس، ٢٠١٤.

459 من مقابلة للكاتبة مع صلاح الدين الجورشي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٣.

460 المرجع السابق.

من ناحية أخرى، فمع التزام "النهضة" المعلَن بالديموقراطية، فإن الخط الأخير للتفكير السياسي للحركة عند تعاطيها مع التطبيقات العملية للحكم نهض على فكرة، وهي هنا لا تختلف عن "الإخوان"، مفادها أنه إذا أدار المزيد من أصحاب التقوى المشهد، لعمّ الخير البلاد ولحلت مشكلاتُها. وكما علّق إذْ

وبْ في ما يتصل بالسياسة الاقتصادية لـ"النهضة"، فإن "الأداة الرئيسية التي قدمتها الحركة لتحسين معاناة تونس الاقتصادية كانت الرجل المسلم؛ فهو فاعل اقتصادي فاضل سيكون منضبطاً إلى حد يُحجِم فيه عن ممارسات الفساد، وسيلهِمُ العمال بزيادة الإنتاجية عن طريق تعويدهم عادات صحيحة من الناحية الثقافية" [461]. الشيء نفسه يمكن أن يقال عن رؤيتها السياسية التي تستلزم فكرة أن الإنسان الفاضل هو الأساس في حفظ البلد وإعادة تونس إلى مسارها الصحيح الذي انحرفت عنه أيام الحكام العلمانيين المتعاقبين. بكلمات أخرى: إن الرؤية السياسية لـ"النهضة" تعتمد بصورة حصرية تقريباً على الأخلاق والفضيلة، والإيمان بأن الإسلام هو الحل الشامل. والحق أن انتخاب الحركة كان على هذا الأساس تحديداً.

461 Ed Webb, "Economics in Ennahda's Tunisia: Neoliberal Continuity or Redistribution; Liberal Individualism or Nomocentric Communalism":

http://www.academia.edu/3236360/Economics_in_Ennahdas_Tunisia_neoliberal_continuity_or_redistribution_liberal_individualism_or_nomocentric_communalism

انعدام الرؤية السياسية هذا عنى أن صنع السياسة في "النهضة" كان إلى حدٍّ كبير ارتكاسياً، يقوم على التجربة والخطأ أكثر منه على خطة موضوعة. وكحال نظيريتها من "الإخوان"، وجدت "النهضة" نفسها في وقت مبكر تفعل ما ليس أكثر من إطفاء الحرائق مع استفحال الأزمات، وافتقرت على ما يبدو إلى الرغبة أو القوة اللازمة لتطبيق أي من السياسات التي تضمنها برنامجها، لكن ليس هذا مؤداه أن تطبيق هذه السياسات سهل. لقد وجدت الحركة نفسها، زيادة على ما لديها من مهمات جسيمة، تواجه معارضة تعاديها بضراوة وعازمة على الإطاحة بها عند كل منعطف. والواقع أن "النهضة" لم تحسِن تقدير قوة المعارضة، معتقدةً، على ما يظهر، أن النتائج الضعيفة للمعارضة في الانتخابات تعني أنه بالإمكان تجاهلها. لكنها ما لبثت أن اكتشفت أن مهمة الحكم أكثر تعقيداً وصعوبة بكثير مما توقعت. وكما بيّن البنَّاني، وهو من كبار أعضاء الحركة سنة ٢٠١٣، "ظننا أن الأمور بسيطة لكننا سرعان ما أدركنا أن يدينا مُوثَقتان. ففي العهود الغابرة، كانت الدولة تدار باتصالات هاتفية. أما الآن، فلدينا الحرية، ولا شيء يتحرك بسهولة" [462].

462 من مقابلة للكاتبة مع وليد البنَّاني، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

لكن هنالك تردداً ملحوظاً من جانب "النهضة" في الانخراط في إجراء إصلاح حقيقي للدولة أو لأي من بناها التي ارتكز عليها النظام القديم. ومثال ذلك سياسة "النهضة" إزاء القطاع الأمني. فلئن كانت المظالم الاجتماعية الاقتصادية القوة الدافعة إلى حد كبير لثورة ٢٠١١، فإن ثمة مطلباً واسعاً أيضاً في تونس بإجراء إصلاح شامل لأجهزة الدولة الأمنية التي مارست القمع الوحشي على مدى عقود من الزمن. وإذ أعلن وزير الداخلية علي العريِّض،

الذي أمضى سنوات في السجن، وجوب انسجام القطاع الأمني مع متطلبات النظام الديموقراطي، فما كانت هنالك مساعٍ فعلية بمباشرة إصلاحات بنيوية، أو حتى رسم خطة لتلك الإصلاحات[463]. إنّما انشغلت "النهضة" عوضاً عن ذلك في أمور لا طائل منها، وبوادر فاترة الهمة اتكأت على إقالة كبار الموظفين. وحاول وزير الداخلية العريِّض في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ طرد المدير العام لوحدات التدخل، المنصف العجيمي، المتهم بإصدار أوامر بإطلاق النار على المحتجين أيام الثورة، وكذلك في الاضطرابات الاجتماعية التي اندلعت في السنوات السابقة على ذلك، لكنن الوزير ما عَتّمَ أن تراجع بعدما احتجّ بضع مئات من أنصار العجيمي أمام مقر الوزارة. إن استعداد العريض للتراجع، بل الأسوأ مضيُّه في ترقية العجيمي إلى منصب المدير العام لديوان وزير الداخلية، أثار شكوكاً في صلابة شكيمة "النهضة"، وفي دخولها تحالف الأمر الواقع مع بقايا النظام القديم، حتى يستفيد الطرفان[464].

463 Derek Lutterbeck، "After the Fall: Security Sector Reform in Post–Ben Ali Tunisia"، Arab Reform Intiative, September, 2012:

http://www.arab–reform.net/en/file/687/download?token=UhmpRf8P

464 المرجع السابق.

تصرف من هذا القبيل استتبعه خسارة "النهضة" مصداقيتها. وكذلك الأمر مع الطريقة القاسية التي تعاملت بها الإدارة الحكومية مع الاحتجاجات التي بدأت تزداد تواتراً. لقد استخدمت قوات الأمن يوم ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٢، لمّا تجمع آلاف التونسيين في قلب العاصمة تونس إحياء لذكرى قتلى وجرحى انتفاضة ٢٠١١، قوة مفرطة لا ضرورة لها لتفريق المحتجين، فيما راجت اتهامات بأن رجالاً بالزي المدني اعتدوا على المحتجين تحت أنظار أعوان الشرطة[465]. فانعدام أي جهد فعلي لجلب الجناة إلى العدالة، وعدم تمخض التحقيقات في حوادث العنف عن شيء، إنّما عزّزا التصور بأن "النهضة" لا تختلف في سلوكها عن النظام السابق كثيراً.

465 "Tunisia: One year on, no accountability for repressed protest", Amnesty International, April 2013: http://nawaat.org/portail/2013/04/09/tunisia–one–year–on–no–accountability–for–repressed–protest/

وعليه، بدا الأمر كأن الحركة فضَّلت الاعتماد على الدولة بمنظومتها القديمة على تَبْدِئة العمل مع الجهات السياسية الفعالة الأخرى دفعاً للإصلاح؛ كأن التحكم بالدولة هو مفتاح كل شيء. وكما لاحظ الورغي، أسهب الغنوشي أيام كان معارضاً في الحديث عن الحاجة إلى تقوية عُرَى المجتمع، لكن ما إن اعتلت "النهضة" سُلَّم السلطة حتى انصب كل تركيزها على الدولة؛ إذ رأت فيها "أداةً لتحقيق كل شيء"، مضيفاً أن "النهضة" بأفعالها هذه أثبتت أن

"ثقافة تبجيل الدولة... هي في صميم الفكر الإسلامي، بالضبط كما هي في صميم الفكر العلماني والليبرالي والقومي [466]".

466 جلال الورغي، **الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة**، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٤.

وفي النتيجة، تحولت "النهضة" في غضون أشهر قليلة من اعتلائها سدة الحكم من حزب بوسعه إنقاذ البلاد إلى حزب سياساته خاوية وخالٍ من شهية صميمية لإصلاح مؤسسات العهد الماضي، ومن دون عُدَّة يستخدمها لمواجهة التحديات. وإذا أبانت الرؤية السياسية لـ"النهضة" عن نفسها بأنها ليست إلا واجهة، فإن رؤيتها الاقتصادية كانت سراباً خالصاً، إذ ما ونيت تتبع أجندة النظام السابق ذات التوجه النيوليبرالي الداعم لرجال الأعمال، لكنها سعت إلى تجنب تهميش الفئات الفقيرة في المجتمع، الذين انتصرت الثورة بمظالمهم [467]. لكن الحركة عجزت مع وعودها بفرص عمل وتنمية جهوية عن الوفاء بذلك، ما حدا بسُكَّان الأقاليم الداخلية الفقيرة إلى التحول عنها. كما اندلعت احتجاجات غاضبة في سيدي بوزيد، إضافةً إلى إضرابات متكررة في البلاد في آب/ أغسطس ٢٠١٢، لإخفاق الحكومة في تخفيف المعاناة الاقتصادية. ولذا، انقلب مهد الثورة الأول على "النهضة". ثم انفجر بعدها الغضب بأربعة أشهر في مدينة سليانة بسبب قلة الوظائف والاستثمارات فيها. رد الشرطة كان قاسياً، إذ أصيب ٣٠٠ شاب على الأقل بجراح – أصيب كثيرون منهم بالعمى – وهو ما دفع المحتجين إلى اتهام "النهضة" بأنها "تعيد إنتاج سلوك نظام بن علي"، وأعلن أحدهم: "يا لها من حكومة متغطرسة! تظن أن الفوز الانتخابي يعني أنه بإمكانها استخدام الغاز المسيل للدموع ورصاص الخرطوش في وجه الناس بدلاً من منحهم وظائف واستثمارات" [468].

467 K. Dalacoura، 'Islamism and Neoliberalism in the Aftermath of the 2011 Uprisings', in Emel Akçali, Neoliberal Governmentality and the Future of the State in the Middle East and North Africa, London, Palgrave, 2016.

468 Tarek Amara, 'Protests in Tunisian Town Show Anger at Islamist Government', Reuters, 2 December 2012, at www.reuters.com/article/us–tunisia–protests–idUSBRE8B108620121202

بدت الأحوال كأنها آخذة بالتخلخل، وما عرفت "النهضة" كيف ترد؛ ليس لأنها تفتقر ببساطة إلى الموارد المالية اللازمة لحل القضايا الاجتماعية – الاقتصادية الملحة، بل لأنها عولّت لمّا سَطّرت برنامجها الطموح على تلقي المساعدات من الخليج وليبيا. فقد أملت "النهضة" كل الأمل على أنها ما إن تصل إلى السلطة، حتى يتدفق المستثمرون الخليجيون على البلاد دعماً لها. والأهم من ذلك أنها توقعت أيضاً من الأحزاب الإسلامية، وبخاصة "إخوان ليبيا"، أن تمسك زمام السلطة في ليبيا، وهذا سيمكِّنها من شراء النفط بأسعار تفضيلية، ويعطيها الأمل في إيجاد آلاف الوظائف للتونسيين [469]. لقد

أقامت "النهضة" بمثل ما علق أعْليّه علاني، "برنامجها الاقتصادي على التوقعات والآمال لا على الوقائع والحقائق" [470]. وما عتّم أن تكشفت حماقة ذلك. لقد أخفق الإسلاميون في ليبيا في الفوز بانتخابات ٢٠١٢، وغرقت ليبيا في فوضى كبيرة. أما أموال الخليج، فلم تأتِ على النحو الذي توقعته "النهضة". والأنكى أن تدهور الوضع الأمني في ليبيا عنى أن الأموال المخصصة للتنمية لا مناص من تحويلها لتمويل النفقات الأمنية المرتفعة التي لم تكن بالحسبان.

469 من مقابلة للكاتبة مع د. أعْليّه علاني، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

470 المرجع السابق.

لكن افتقار الحكومة إلى الواردات لم يحُل دون محاولة "النهضة" الخروج من المأزق بمزيد من الإنفاق. فقد عالجت فشلها بخلق فرص عمل وتكثيف سياستها الاسترضائية، فوظفت آلاف الأشخاص في القطاع العام الفائض أصلاً، ومضت كثير من هذه المناصب إلى أعضاء حركة "النهضة" [471]. أثارت هذه المحاباة مشاعر العِدَاء، مشاعر أثارها أيضاً بدء العمل بقانون التوظيف في القطاع العام في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ الذي فوّض التوظيف المباشر لأحد أفراد عائلة كل شهيد من شهداء ثورة ٢٠١١، بالإضافة إلى جميع منافع العفو العام الذي مُنِح لكل السجناء السياسيين بعد الثورة [472]، ومعظمهم إسلاميون تنتمي كثرتهم إلى "النهضة". فإذا لم يقوَ السجين السياسي السابق على شغل الوظيفة، فإنها تُمنح لفرد آخر في عائلته. ثم أثارت "النهضة" فضيحة أكبر عندما شاءت أن تدفع تعويضات مالية لنحو عشرين ألفاً من هؤلاء السجناء السياسيين السابقين، وهي خطوة أدت بوزير المالية حسين الديماسي، وهو مستقل، إلى الاستقالة في تموز/ يوليو ٢٠١٢ [473].

471 المرجع السابق.

472 Domenica Preysing, *Transitional Justice in Post–Revolutionary Tunisia 2011–2013*, Berlin, Springer, 2016, p. 144.

473 Tarek Amara, 'UPDAT E 2 – Tunisia Finance Minister Quits, Adds to Transition Fears', Reuters, 27 July 2012, www.reuters.com/article/tunisia–finance–resignation–idUSL6E8IRM2V20120727

[http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE86Q0F920120727?sp=true]

ورغم الوعود التي رافقت حملة "النهضة" الانتخابية بالانتعاش الاقتصادي والازدهار، فما لبث أن اتضح أن الميدان الاقتصاد في فوضى كاملة، وأن الحركة لا تصنع المعجزات. لم يكن بوسع "النهضة" فعل شيء أكثر من منح بضعة مسكّنات ذهبت غالبيتها إلى أعضائها، على حين مضى اقتصاد البلاد من سيئ إلى أسوأ.

وإجمالاً شرعت قبضة ”النهضة“ على السلطة في التضعضع، واَتهمت الحركة بأنها وجماعة ”الإخوان المسلمون“ في مصر تتقاسمان بعض السمات. وإذا كان عمل ”النهضة“ في الائتلاف الثلاثي قد أنقذها إلى حدٍّ ما، فإنها ما أعتمت تسيء تقدير المناخ السياسي والاقتصادي، مخفقة في فهم تعقيد كلٍّ من المرحلة الانتقالية والمجتمع الذي تعمل فيه. وعليه، فمع كل ما أحاط الإسلام السياسي والإسلام الديموقراطي من ضجيج، فقد أبانت سياسة ”النهضة“ عن كونها قوقعة فارغة. ومن بعد سنة ونصف السنة في الحكم، فهي إنّما فقدت ثقة قطاعات واسعة، لكن الأمور الآن على وشك أن تسوء بكثير.

الفصل السابع

مداهنة، فأزمة، فانهيار

إذا كانت مدة السنة ونصف السنة الأولى لـ"النهضة" وهي في السلطة قد انتهت بها تقف على أرض مهتزة، فإن الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في مصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣ نزلت نزول الصاعقة مباشرة على قلب الحركة. وإذ ميزت "النهضة" نفسها على الدوام عن "الإخوان المسلمون"، فما كان انهيار حكومة مرسي ليكون إلّا ضربة خطيرة لها. فسقوط ما مثّل قلب المشروع السياسي الإسلامي كان لا بدَّ أن تكون له تداعيات مؤسساتية وأيديولوجية على الحركة. وبرحيل أكبر قوة إسلامية في المنطقة وأبعدها تأثيراً، فإن الفجر الإسلامي الجديد الذي انبثق عن الربيع العربي قد أصابه المقتل فجأة. انهيار مرسي ترك "النهضة" في عزلة وهشاشة أكثر من ذي قبل. وبعودة قوى الثورة المضادة إلى سدة الحكم في مصر، وانتشار الفوضى في ليبيا، ولبوث الجزائر على مناعتها الحصينة من الربيع العربي، لقيت الحركة نفسها فجأةً وهي محاطة بمزيج من القوى المعادية والفوضى.

كان لهذه التطورات عواقب محلية خطيرة. فلئن كانت الحال في تونس من غير شك تختلف عن تلك التي في مصر – ليس أقلها أن الجيش التونسي لا يشكل قوة توازي نظيره المصري – إنّما حَمّس سقوط مرسي المعارضة التونسية التي تكاتفت بحيوية متجددة وتصميم راسخ على إسقاط الحكومة التي تقودها "النهضة"، بل مضت الجماعات العلمانية في تونس إلى حد تأسيس حركة تمرد خاصة بها تحاكي بها التنظيم الذي ظهر بالاسم نفسه في مصر، ودعت إلى حل "المجلس التأسيسي" وتمزيق مسودة الدستور.

المقلق أكثر من ذلك أن انهيار "الإخوان" في مصر أثار عدداً من الأسئلة الوجودية الخاصة بمستقبل مفهوم الإسلام السياسي وقدرته على البقاء. فإخفاق التجربة المصرية تمخضت عن مناداة عالية داخل تونس وأماكن أخرى بأن الإسلام السياسي بلغ شوط نهايته. وبدا التيار كأنه انقلب على الإسلام السياسي و"النهضة"، وأن مستقبل الحركة بات معلقاً على كفّ عفريت. ولئن أعلن الغنوشي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ أن ما يحدث في مصر ليس انتكاسة للإسلام السياسي، الذي ما لبث، كما زعم، يمضي قدُماً بسرعة لا مثيل لها على "بساط ديني هو الأوسع اليوم في العالم" [474]، فإن هذا التبجح

على نقيض ما كانت تعانيه "النهضة" من أزمة فعلية. لقد زعزع سقوط مرسي بالفعل الأساسات نفسها التي تقف عليها الحركة.

474 راشد الغنوشي، "مدى مصداق دعوى فشل الإسلام السياسي؟"، "الجزيرة"، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣:

www.aljazeera.net

تفاقم الوضع سوءاً لأن الإطاحة بـ"الإخوان المسلمون" في مصر تزامن و"النهضة" في تقهقر. فإضافة إلى تزايد الاستياء من ضعف الأداء السياسي والاقتصادي للحركة، فإن اغتيال الناشط العلماني المعارض شكري بلعيد يوم ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣ أشعل أزمة كبرى، واتُّهمت "النهضة"، إن لم يكن بالتورط المباشر، فهي على الأقل هيّأت البيئة لحدوث مثل هذه الجريمة البشعة. ومن ناحية أخرى، ثبت حضور وتنامي جرأة التيارات السلفية التونسية، ومنها الميَّال إلى العنف، على إثارة المصاعب بصورة متزايدة في وجه "النهضة". في البدء، حاولت الحركة استقطاب الفصائل السلفية المختلفة – اعتقاداً منها بإمكانية طوي تلك الفصائل تحت جناحها ببعض من "التوجيه" – ثم ما عتمت أن أدركت أن السلفيين وحش لا يمكن ترويضه. وهكذا، وجدت نفسها حبيسةً بين مطرقة المعارضة العلمانية التي تريد النيل منها، وسِنْدان السلفيين الذين بتأويلهم المتزمت للإسلام اتهموا "النهضة" بالتنكر للمبادئ.

استحدثت جهود "النهضة" لشق مسار يتوسط هذين التيارين المتعارضين طائفة جديدة من المشكلات، إذ رأت صعوبة متزايدة في التوفيق بين طموحاتها السياسية وبين رغبات قواعدها. لقد جاءت القيادة السياسية لـ"النهضة" إلى السلطة بغرض تصوير الحركة على أنها معيار مِثَالّي للإسلام السياسي التقدمي، وإثبات أن بوسع حركة بطابع ديني أن تقولب نفسها بصورة ناجحة وفق متطلبات الحكم الحديث، وأن تجربة "النهضة" في السلطة تمثل ذروة المشروع الإسلامي الإصلاحي في الحقبة المعاصرة، وتعطي دليلاً حيّاً على أن مدرسة الغنوشي الفكرية يمكن أن توضع موضع التطبيق، وتمضي أبعد حتى من النموذج التُّركي.

لكن ذلك ترجم واقعياً بإجبار "النهضة" على التضحية بعدد من مبادئها الدينية الأساسية بغية البقاء في المنافسة السياسية. فرأت نفسها تهادن وتهادن حتى بدت حزباً إسلامياً يحكم من دون إسلام. ذلك قطع نوعاً ما القيادة السياسية في الحركة عن قاعدتها التي اتسمت على الدوام بكونها أكثر محافظة من القيادة، ودعمت "النهضة" لما لها من مصداقية إسلامية تحديداً.

إن هذا الغياب للتطابق الأساسي بين النخبة والقاعدة – أي بين السياسة والأيديولوجيا –، مع أن قيادة "النهضة" أفلحت في سحب القواعد الشعبية للحركة خلفها، طرح أسئلة صعبة كثيرة داخل الحركة، وهي أسئلة ستصبح

أكثر إلحاحاً بعدما غادرت "النهضة" منصة الحكم وشرعَت في مراجعة تجربتها. وأفلحت "النهضة" بفضل براغماتيتها في الإفلات من المصير الكارثي الذي حاق بنظيرتها المصرية. لكن مدة حكم الحركة مَثَّلت لحظة خيبة ساحقة اتصفت ليس بسياسات فاشلة فحسْب، بل كذلك بمهادنات وأزمات، إذ انحصر عمل الحركة في أشهرها الأخيرة على إدارة انهيارها.

مهادنات، ومهادنات...

رغم أن بلوغ "النهضة" السلطة جاء بتذكرة إسلامية، فإنها صارعت منذ البداية في إيضاح أي إستراتيجية مُحْكَمة، دينية أو أيديولوجية. وذلك لا يكاد يبعث على الدهشة. فعلى حين أدركت "النهضة" جيداً أن أنصارها الأساسيين ينشدون ويتوقعون كل التوقع منها أن تحافظ على مكنونية مبادئ الإسلام وقِيَمِه في الدولة، فإنها تعلم كذلك أنها إذا أرادت البقاء في المنافسة السياسية، فعليها أن تلبي مطالب دوائر انتخابية أخرى ذات تصميم مماثل في المحافظة على الطابع العلماني للدولة. وفعلاً أدركت "النهضة" أن تركيزها على القضايا الدينية أو الأيديولوجية سيشعل الوضع المكهرب باتهامات مسعورة بأنها تعتزم أسلمة المجتمع التونسي، وهذا سيقوِّض بدوره جهودها في أن ينظر إليها بصفتها قِبْلة التوافق والإسلامِ السياسي المعتدل.

وعليه، آثرت قيادة "النهضة" السياسةَ على الدين. وقد عَلّل ذلك رئيس كتلتها في "المجلس التأسيسي"، عامر العريِّض، بالقول:

> لقد تجنبنا أمر الأيديولوجيا لأن الجدل يشتد فيها، وركزنا على ما هو سياسي. فعلى سبيل المثال، كان بإمكاننا تشكيل حكومة مع حلفائنا في الدين والأيديولوجيا، فهم الأقرب إلينا، لكننا فضلنا السياسة على الأيديولوجيا [475].

475 من مقابلة للكاتبة مع عامر العريِّض، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

لكن هذا التفضيل انتهى بـ"النهضة" إلى تقديم سلسلة من المساومات في ما يتصل بقضايا ومبادئ أساسية في الصميم مما دافعت عنه الحركة منذ تأسيسها.

ويمكن القول إنّ أهم مساومة كان على الحركة تقديمها هي دَور الشريعة الإسلامية في الدولة التونسية، وهي قضية مثيرة للجدل كثيراً. لا شك أن "النهضة" تطمح إلى ضم الشريعة الإسلامية إلى الدستور. ووفق كاتب سيرة الغنوشي والناشط الإسلامي عزام التميمي، فإن "الدولة المثلى في قناعة الغنوشي هي دولة إسلامية ديموقراطية تكون فيها مصادر التشريع هي الشريعة الإسلامية والأمة الإسلامية [476]". في الحقيقة إن عضواً بارزاً في "النهضة" أسرّ لي سنة ٢٠١٠ بالقول: "الغنوشي يؤمن بأن الديموقراطية إحدى المراحل، لكنها ليست المرحلة الأخيرة [477]".

476 A. Tamimi, Rachid Ghannouchi, A Democrat within Islamism, Oxford, Oxford University Press, 2001, p. 151.

477 من مقابلة للكاتبة مع قيادي بارز في "النهضة"، باريس، نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

لقد كان واضحاً، نظراً إلى المناخ السياسي في تونس، أن أي مسعى لذِكْر الشريعة الإسلامية بوصفها مرجعاً سيفجر الوضع على الأرجح. وقد أشار قادة "النهضة" منذ البداية إلى أن لا نية لهم في فعل شيء من هذا القبيل. الغنوشي نفسه وعد قبل الانتخابات بأن الحزب سيرتضي الإبقاء على المادة الأولى في الدستور، التي تنص على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة؛ الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها". أكثر من ذلك، إن ذكر الشريعة الإسلامية بوصفها مرجعاً في الدستور ليست في البرنامج السياسي لـ"النهضة"، الذي ابتعد كثيراً عن معالجة قضايا الهوية بصورة مباشرة.

مع ذلك، فاجأت كتلة "النهضة" الجميع، حين ناقش "المجلس التأسيسي" القضية في آذار/ مارس ٢٠١٢، إذ اقترحت إدخال الشريعة الإسلامية للدستور بوصفها مصدراً للتشريع من بين مصادر أخرى. المقترح كان في جزء منه استجابةً لمطالب القواعد الشعبية للحزب وأنصاره، كما كان نتيجة لضغط الجماعات الإسلامية التي تقف على يمين الحزب، وهم السلفيون الذين مارسوا ضغطاً شديداً كذلك مطالبين بقانون إسلامي، إضافةً إلى أن عدداً بارزاً من مجلس شورى "النهضة"، زائداً شخصيات رئيسية في قيادتها، ابتغوا أن يرد ذكر الشريعة في الدستور بوصفها مصدراً للتشريع، على أقل القليل، وأحسوا أنه أمر طبيعي أن تطالب الحركة بذلك. ومن بين هذه الشخصيات، المنطوية تحت الجناح الأكثر محافظة في الحركة، الحبيب اللوز والصادق شورو، والأخير هو من أخبر محطة إذاعة تونسية في بداية آذار/ مارس ٢٠١٢ أنه "لا بد أن تذكر توطئة الدستور الشريعةَ الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع"[478]، كما أكد أن "لجنة الدستور يجب أن تشير إلى ثلاث ركائز كبرى هي: القرآن والسنة وإجماع علماء الأمة" [479]. كذلك، قال شورو لوسائل الإعلام "إن مركزية الإنسان تبقى مركزية نسبية يجب وضعها ضمن مركزية الله المطلقة" [480]. مثل هذه الأقوال، والمقترح نفسه حقيقةً، لهي تبعد بوضوح بعداً شاسعاً صورة الحركة التي عمل الغنوشي جاهداً على إنمائها. فلئن لم يشكل تباين التوجهات الفكرية في "النهضة" مشكلة خطيرة على عملها أيام كانت حركةً معارضة سرية، بات عسيراً معالجة هذه التباينات لمّا صارت في السلطة.

478 Hacen Ouali, 'Débats houleux en Tunisie: Ennahda veut imposer la charia', El Watan, 3 March 2012, at forumdesdemocrates.over–blog.com/article–debats–houleux–en–tunisie–ennahda–veut–imposer–la–charia–100665836.html

479 Camille le Tallec, 'La charia inscrite dans la Constitution?', La libre, 7 March 2012, at www.lalibre.be/actu/international/la–charia–inscrite–dans–la–constitution–

51b8e6c8e4b0de6db9c5bb36

480 "حركة النهضة تريد دستوراً تونسيّاً مستمدّاً من القرآن والسنة والشريعة"، **أصداء المغرب**، ١٩ شباط/ فبراير ٢٠١٢:

www.assdae.com

http://www.assdae.com/12333]

حركة–النهضة–تريد–دستوراً–تونسياً–مستمداً–من–القرآن–والسنة–والشريعة.html]

ليس جميع أعضاء كتلة "النهضة" في "المجلس التأسيسي" يؤيدون هذا المقترح. شرحت سعاد عبد الرحيم التي انتخبت عن قائمة "النهضة": "كما الحال معي، رفض بعض أعضاء كتلة "النهضة" تضمين الشريعة الإسلامية في الدستور". ومع ما خاضته من جدال مع أعضاء الكتلة وتذكيرهم بأن المقترح لم يورد في البرنامج السياسي للحركة، فإنهم أجابوا، كما تقول، بأنه "لا يمكننا الوقوف ضد الحركة" 481.

481 من مقابلة للكاتبة مع سعاد عبد الرحيم، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

كما هو متوقع، إن محاولة "النهضة" تضمين الشريعة الإسلامية في الدستور أحدثت جلبةً لا بين صفوف المعارضة والمجتمع المدني فحسب، بل كذلك داخل حكومة الترويكا. وهدد زعيم "حزب التكتل"، مصطفى بن جعفر، بالاستقالة ما لم يُسحَب الاقتراح 482. كما مورس ضغط أيضاً من الاتجاه المعاكس، من السلفيين، الذين نظموا احتجاجات كبيرة في تونس للمطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية ورفض أي دستور لا يذكر أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي أو الوحيد للتشريع. في النتيجة، وقعت "النهضة" في مأزق. وعلق صلاح الدين الجورشي بأن "النهضة لم تعلم ماذا عليها أن تفعل. فأنصارها وقادتها مختلفون على هذه القضية الكبرى" 483. وقال وليد البنَّاني: "كانت المطالبة بتضمين الشريعة الإسلامية في الدستور أمراً إشكالياً، لأن التونسيين مختلفون بشأن مفهوم الشريعة. ونحن، في "النهضة"، لم نكن نريد حدوث أي قلقلة بشأن المفهوم" 484. وعلى ما يبدو أن "النهضة" لم تولِ فعلاً هذه المسألة، على مركزيتها بالنسبة إلى الدستور والتوجه المستقبلي للدولة التونسية، الاهتمام اللازم لتربيع هذه الدائرة التي لا محيد عنها، آملة أن تموّه بطريقةٍ أو بأخرى.

482 Sarah J. Feuer, 'Islam and Democracy in Practice: Tunisia's Ennahdha Nine Months In', *Middle East Brief*, September 2012, at www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB66.pdf

483 من مقابلة للكاتبة مع صلاح الدين الجورشي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

484 من مقابلة للكاتبة مع وليد البنَّاني، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

في نهاية المطاف، آثرت الحركة الجانب البراغماتي. فبعد مناقشات مطولة ومحتدمة، اقترع مجلس الشورى في "النهضة" على تجنب تضمين الشريعة

في الدستور، فيما تدخل الغنوشي شخصياً، طبقاً لسعاد عبد الرحيم، لإقناع كتلة "النهضة" في "المجلس التأسيسي" بسحب المقترح. شرح الحبيب خضر وهو عضو "النهضة" ومقرر لجنة الدستور ذلك:

في ما يخص الشريعة، لقد تجاوزنا هذه المشكلة بوساطة قرار سياسي من قيادة "النهضة" التي طلبت من أعضاء كتلتها بالكف عن المطالبة بتضمين الإشارة إلى الشريعة، مقابل إبقاء الفصل الأول من دستور سنة ١٩٥٩ بلا تغيير [485].

485 من مقابلة للكاتبة مع الحبيب خضر، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

وعليه، عقد الغنوشي مؤتمراً صحافيّاً يوم ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٢ أعلن فيه أن حركته تؤيد الإبقاء على المادة الأولى من الدستور. وأصدر المكتب التنفيذي للحركة في تلك الأثناء بياناً أكد فيه تصويته على ألا تُضمّن الشريعة في الدستور لمصلحة توحيد التونسيين بدلاً من تعميق فرقتهم. وقد شدد البيان على أن "الاعتراف بتونس دولةً عربية مسلمة أمر أكثر من كافٍ لتعزيز هوية البلاد". وقد بررت "النهضة" موقفها من الشريعة بحجة مفادها أن الشريعة تكافئ الحرية والعدالة الاجتماعية، وإذا كان الدستور يدعم هذه القيم، فهو استطراداً يدعم الإسلام. كما حاججت أيضاً بأن الإسلام أوسع من الشريعة، والإبقاء على المادة الأولى كما هي كافٍ. وأبان عضو "المجلس التأسيسي" الهادي بن إبراهيم:

لم نُدخِل الشريعة بالطريقة التي أرادها الناس. فذلك كان مستحيلاً بالنسبة إلينا... لكن النص على الشريعة لن يجلب شيئاً أوسع مما يجلبه النص على الإسلام... لقد جئنا بشيء أوسع من الشريعة. لقد وضعنا الإسلام في الدستور. فإسلامنا يحث على الحريات [486].

486 من مقابلة للكاتبة مع الهادي بن إبراهيم، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

في الوقت نفسه، علَّق وليد البنَّاني قائلاً:

نحن نؤمن بأنه ينبغي أن تكون هناك حرية الدين، وحرية التملك، وحرية العمل، ونؤمن أن كل الحريات جزء من الشريعة. فالحريات هي أصل الشريعة... والدستور يدعم الدين ما دام يدعم الحرية. وهذا كافٍ لدولة مسلمة، فتقريباً كل شعبنا هم مسلمون [487].

487 من مقابلة للكاتبة مع وليد البنَّاني، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

سعت "النهضة" بواسطة هذه المحاجة إلى إقناع قواعدها الشعبية بصحة موقفها. وكما استحضر عامر العريِّض الذي أصر على أن "النهضة" لم تتنازل في ما يتصل بالشريعة لأنها لم يجرِ تضمينها في برنامجها الانتخابي قائلاً:

لقد تناقشنا مطولاً مع أولئك الشباب المطالبين بالشريعة. وهناك صنفان من هؤلاء الشباب: أوَّلهما لديه صورة معينة للشريعة، ويعتقد أن الدستور لا معنى له إذا لم ينص عليها... ولا يمكننا إقناع هذا الصنف، والصنف الثاني، وهو الغالبية... مخدوع بفكرة أن النص على الشريعة في الدستور يعني صون حرية العبادة. قابلت كثيرين من هؤلاء وأخبرتهم أن الحرية الدينية جزء من الحريات الأخرى، كحرية التعبير، وحرية الانتقال، وأنه لا بد لنا أن نصون هذه الحريات بكل أنواعها [488].

488 من مقابلة للكاتبة مع عامر العريِّض، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

وبينما بدأت حملة العلاقات العامة داخل "النهضة" تجدي نفعاً، ظل لدى بعض أنصار دوائرها الانتخابية شعور عميق بالقلق إزاء السهولة التي تخلت بها الحركة عن هذا المبدأ الديني الأساسي. وكما أكد العريِّض أيضاً:

> كان هناك قلق لدى القواعد الشعبية لـ"النهضة" من أن الحركة تقدم تنازلات أكثر مما ينبغي. لكننا كنا نعتقد على مستوى القيادة ونخبة الحركة أن تلك التنازلات كانت لمصلحة البلاد. فنحن حريصون جدّاً على تجنب التصرف بطريقة حزبية.[489]

489 المرجع السابق.

ولاحظ عبد الحميد الجلاصي وهو نائب رئيس الحركة:

> هذا الموقف جاء ليوقِف السِّجال في موضوع مكانة الشريعة الإسلامية في الدستور الجديد، وفي النتيجة تفكيك هذا اللغم وطمأنة الشعب التونسي والأطراف الإقليمية والدولية وأصحاب رؤوس الأموال، وفتح الفرصة للانتقال من سِجال فكري عقائدي إلى سِجال في البرامج [السياسية].[490]

490 "قيادي في حركة النهضة التونسية يقول إنه تم (تفكيك لغم) التنصيص على الشريعة الإسلامية بالدستور، القدس العربي، ٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٢:

http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=data%5C2012%5C03%5C03–28%5C28qpt959.htm

لكن سجالات أيديولوجية ستترتب على ذلك، وستنتهي بـ"النهضة" إلى التنازل من جديد عن مبادئها الدينية باسم السياسة. ففي حزيران/ يونيو ٢٠١٢، اقترح أعضاء من كتلة "النهضة" في لجنة الحقوق والحريات لـ"المجلس التأسيسي" إضافة عبارة إلى المادة الثالثة من مسوّدة الدستور تجرِّم المساس بالمقدسات. ونصت العبارة على أن "تكفل الدولة حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وتجرِّم كل اعتداء على المقدسات". ومضت العبارة في تحديد الأديان الإبراهيمية الثلاثة – الإسلام واليهودية والمسيحية – بأنها أديان يحميها القانون.

الذي حفز "النهضة" على اقتراح هذه العبارة هو نوعاً ما استجابة لأعمال الشغب التي اندلعت في الشهر نفسه في ضاحية المرسَى الراقية قرب تونس العاصمة احتجاجاً على معرض فني اعتبر مسيئاً للإسلام. لم تكن تلك هي المرة الأولى التي ينزل فيها ناشطون إسلاميون إلى الشوارع باسم حماية دينهم، إذ جرت قبل الانتخابات مباشرة في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ احتجاجات ضخمة على عرض فيلم برسبوليس، وهو فيلم صور متحركة مأخوذ من مذكرات الكاتبة والمخرجة الإيرانية مرجان ساترابي تروي فيها سنين بلوغها الرشد تحت ظل الثورة الإيرانية. حوادث متعددة من هذا القبيل كانت كفيلة بدفع "النهضة" إلى الشعور ليس بالحاجة إلى حماية الإسلام من هذه (الاستفزازات) فحسب، بل لا بد أن يراها الآخرون وهي تفعل ذلك. فليس بوسع "النهضة"، وهي حركة ذات أساس إسلامي، أن تتجاهل أنصار دوائرها الانتخابية والإسلام عرضة للهجوم بهذه الطريقة المباشرة. كما شعرت بأنها فقدت شيئاً جراء هزيمتها في قضية الشريعة، لأسباب ليس أقلها ما جلبه

عليها قرارها التراجع من إدانات غاضبة من الجماعات السلفية التي اتهمت الحركة بالانبطاح. وعليه، أملت "النهضة" بعبارة تجريم المساس بالمقدسات في استعادة شيء من مصداقيتها لدى قواعدها الشعبية والجماعات الإسلامية التي تقف على يمينها.

لما طرحت "النهضة" المقترح، لا بد أنها شعرت بثقة كاملة بأن الأحزاب السياسية الأخرى، بما فيها شريكاها في الائتلاف الثلاثي، لن تقف علناً ضده، لأنه لو حاولت الأحزاب العلمانية الدفاع عن الحق في ازدراء الإسلام باسم صون الحريات المدنية، فستجد نفسها مذمومة شعبياً، بحكم التعلق العميق بالتقاليد الثقافية والدينية التي تجعل معظم التونسيين ينظرون إلى الهجمات على الدين باشمئزاز، إن لم يكن باستهجان شديد [491]. وهكذا، إن إدخال هذه العبارة كان طريقة مُريحة لـ"النهضة" لاسترجاع شيء من شرعيتها الدينية التي فقدتها عند تراجعها في مسألة الشريعة.

[491] Monica Marks, 'Speaking on the Unspeakable: Blasphemy and the Tunisian Constitution', Carnegie Endowment, 4 September 2012, at carnegieendowment.org/sada/?fa=49259

بل مضت "النهضة" أبعد من مجرد اقتراح تلك العبارة الدستورية، إذ وافقت في مؤتمرها الاستثنائي في تموز/ يوليو ٢٠١٢ على إدراج جملة من المبادئ في برنامجها السياسي المحدَّث. ولم تتضمن هذه المبادئ مجرد مقترحات من قبيل تفضيل النظام السياسي البرلماني على الرئاسي، بل طالبت كذلك بتجريم المساس بالمقدسات. ثم تبع ذلك طرح "النهضة" في ١ آب/ أغسطس ٢٠١٢ قانون المساس بالمقدسات على "المجلس التأسيسي". مسوّدة القانون تلك كانت متشددة في لهجتها نوعاً ما، إذ جعلت المس بـ"السب أو الشتم أو السخرية أو تشخيص الذات الإلهية والنبي محمد" غير قانوني وتعهدت سجنَ مرتكبيه مدة تصل إلى السنتين، ويضاعف ذلك إلى أربع سنوات في حال العود [492]. وما كان جلياً الكيفية التي سينجم بها ذلك مع حديث "النهضة" عن قداسة حرية التعبير. أكثر من ذلك، تميزت صياغة المسودة بالإبهام، ما أفسح المجال واسعاً لتفسير ما هو بالضبط الذي يشكل مساساً بالمقدسات. لكن "النهضة" اعتزمت بهذا القانون اعتزاماً جلياً أن تقدم نفسها النصير والمدافع عن الإسلام والقيم الإسلامية.

[492] Pesha Magid 'Newly Proposed Blasphemy Law Raises Concerns about Freedom of Expression', Genocide Watch, 2 August 2012, at www.genocidewatch.org/images/Tunisia,_12_08_02,_Newly_Proposed_Blasphemy_Law_Raises_Concerns_About_Freedom_of_Expression.pdf

ثم بحلول تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢ تخلت "النهضة" عن القانون، إذ أثارت صرامة لغته إدانات غاضبة من أطراف في المعارضة والمجتمع المدني، وكذلك من جماعات حقوق الإنسان الدولية. "هيومن رايتس ووتش" رأت على

سبيل المثال أن "القانون خطوة إلى الوراء في حرية التعبير في تونس" [493].
وفجأة أصبح دور "النهضة" بوصفها نصيرة الإسلام المعتدل التقدمي، على ما يبدو، محل تساؤل. من ناحية أخرى، اتضح أكثر فأكثر صعوبة أن تمرر القانون في "المجلس التأسيسي"، لأنه ما كان بمستطاعها التعويل بالخصوص على شريكيها في ائتلاف الترويكا في تقديم دعمهما الكامل للقانون. إلى جانب ذلك، واجهت "النهضة" بحلول تشرين الأول/ أكتوبر، اتهامات متزايدة بتواطئها مع الجماعات السلفية، بما فيها الجماعات التي تتبنى العنف والتي عاثت في البلاد فساداً. لذلك، آثرت "النهضة" مرة أخرى أن تولي حظوظها السياسية الأولوية على مبادئها الدينية.

493 المرجع السابق.

كذلك، انتهى الأمر بـ"النهضة" إلى إلغاء صيغة اقترحت إدراجها في الدستور في ما يخص دور المرأة، وهي قضيةٌ كانت قيادة الحركة قد أبرزتها كثيراً قبل الانتخابات لإثبات موقفها المستنير والتقدمي. ففي ٢٠١٢، اقترح أعضاء "النهضة" في لجنة الحقوق والحريات داخل "المجلس التأسيسي" إدراج بند إلى المادة ٢٨ تنص على أن الرجل والمرأة "يكمل بعضهما بعضاً داخل الأسرة". عكس هذا البند، مثلما يرى كثيرون من أعضاء "النهضة"، اعتقادهم بأن الرجل والمرأة متساويان، لكنّ لهما أدواراً مختلفة بيولوجيّاً وأُسَريّاً. لكن هذا البند أثار، كما هو متوقع، صخباً، خاصة بين المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة. ذلك دفع "النهضة" إلى التراجع على عجَل، وموافقتها على نصٍّ معدَّل يضمن المساواة بين الرجل والمرأة. ومع أن هذه القضية لم تكن ذات طابع خلافي كسابقتيها في قضيتي الشريعة والمساس بالمقدسات، فإن عودة "النهضة" عن موقفها عزز الانطباع بأن الحركة ليست منخرطة في عملية صنع القرار السياسي بناءً على ردود الأفعال فحسب، بل إنها فَرّطت في مبادئ دينية جوهرية كانت من أساسات غالبية ما تتلقاه الحركة من دعم قواعدها. في واقع الأمر، بات من الصعب جداً تمييز ما يجعل "النهضة" حركةً إسلامية تحديداً، أو تحديد ما يميزها عن الجهات الفعالة الأخرى في الساحة السياسية. وباختصار: التحدي الذي واجهته "النهضة" تمثل في كونها حركة إسلامية مجبرة على أن تحكم بلا إسلام.

التحدي السلفي

لعل استعداد "النهضة" للعدول عن بعض معتقداتها الدينية الأساسية قد هَدَّأ معارضيها العلمانيين بطريقة ما، لكن ذلك أتى عليها بِركام جديد من المشكلات ممثلاً في التيار السلفي الذي أبى أن يتقبل كثيراً مبررات الحركة في فعل ذلك.

إن علاقة "النهضة" بالتيار السلفي، بوجوهه المختلفة، بالفعل، علاقة معقدة[494]. فقبل الثورة، شاب نظرة الحركة إلى نمو السلفية في تونس شيء من القلق، إذ فتح النظام السابق المجال أمام بعض التيارات السلفية اللاسياسية، ومرد ذلك جزئياً طبيعة تعاليمها التي تحاجج بتحريم الخروج على الحاكم. إن الانجذاب الظاهر لعدد وفير من شبَّان تونس إلى هذه التيارات أزعج "النهضة"، ليس أقلها لأن تلك التيارات كانت تنافسها على الهيمنة على المشهد الديني. ورغم هذه الشواغل، آمنت قيادة "النهضة"، وبالذات الغنوشي، بأن التعامل مع هؤلاء السلفيين الشباب بالغ السهولة، وقد أخبر مساعداً مقرباً منه في لندن سنة ٢٠١٠ أنه إذا عاد إلى تونس، فسيستميلهم إليه سريعاً[495].

494 إن مناقشة التيارات السلفية المختلفة، التي تمتد من السلفية غير المسيسة حتى السلفية الجهادية، هي خارج إطار هذا الكتاب. فالسلفيون ليسوا كتلة واحدة متراصة.

495 من مقابلة للكاتبة مع عضو سابق في "حركة النهضة"، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

إن قلة فهم الغنوشي حقيقة الاتجاه السلفي تبدت بوضوح كذلك في محادثةٍ دارت بينه وبين صلاح الدين الجورشي في فندق في جنيف سنة ٢٠٠٧، حيث أعلم زعيم "النهضة" الجورشي أن

> الصحوة الدينية في تونس – في ذلك الوقت – مبعثها عقدة الذنب عند الشعب التونسي، لأنه عندما تعرض الإسلاميون للاضطهاد والقمع الواسع، لم يقف الشعب إلى جانبهم أو يدافع عنهم، وهو اليوم يكفّر عن ذلك الإحساس بالتقصير في حق الحركة الإسلامية.

فعلق الجورشي قائلاً:

> لقد فوجئت فعلاً بتعليل الظاهرة من شخصية خبيرة في شؤون الحركات الإسلامية بحكم الانتماء والتأسيس، ووجدت نفسي مضطرّاً أن أشرح له المسألة من زاوية مختلفة. فأشرت له إلى أن البلاد بدأت تمر مع نهاية تسعينيات القرن الماضي بتحول نفسي وثقافي ملموسين، وأن هؤلاء الشبَّان الذين أقبلوا على التدين لا يعرفون الشيء الكثير عن "حركة النهضة"، ولم يطَّلعوا على أدبياتها، ولا يعرفون قياداتها، بل منهم من هو ناقدٌ للحركة، ورافضٌ لخطابها، وساحبٌ منها شرعية التحدث باسم الإسلام[496].

496 صلاح الدين الجورشي، "هذا ما جناه السلفيون الراديكاليون على حركة النهضة"، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤:

www.mominoun.com

/http://www.mominoun.com/articles]

هذا–ما–جناه–السلفيون–الراديكاليون–على–حركة–النهضة–١٠٠٢]

إن استهانة الغنوشي بظاهرة السلفية مبعثه بعض الشيء كونه قضى زمناً طويلاً خارج البلاد، وكذلك قناعة تتشاطرها كثرة من قيادات "النهضة" مفادها أن ظهور السلفية ونموها هو نتيجة مباشرة للقمع. بعبارة أخرى: إن قمع نظام بن علي للحركة أحدث فراغاً عقائدياً استطاع السلفيون ملأه بأفكارهم المستوردة الأجنبية. فكما بيّن عضو "النهضة" محمد بن سالم في ٢٠٠٦، فإن

النفوذ السلفي يتوسع "لأن المساجد أغلِقت دون الدعاة الحقيقيين والشيوخ الحقيقيين... وعند اعتقال الآلاف من الإسلاميين المعتدلين، تُرِك المجال مفتوحاً لمن يشاء أن يأتي بأفكار غريبة" [497]. كما اعتقدت قيادات الحركة هؤلاء أنفسهم أنه إذا فُسح المجال لمن يحملون الفهم "الصحيح" للإسلام، فإن هذه الانحرافات لن تحدث. وبعبارة أخرى: إذا أتيح لـ"النهضة" العمل بحرية، فبإمكانها إيصال فهمها الصحيح للدين، وستختفي مثل تلك التيارات سريعاً. وقد عقّب عضو مجلس شورى "النهضة" رضا إدريس سنة ٢٠١٠:

497 "مجلة الكلمة تحاور قيادات من المكتب السياسي لحركة النهضة"، مجلة **الكلمة**، ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥:

http://tunisie.over–blog.org/article–1458532.html

> إن السلفيين ليسوا إلا تقليعة مستحدَثة نشأت في فراغٍ ناتج عن غياب الفكر المستنير، وناتجٍ عن السقَطات الأخلاقية للمجتمع... و"النهضة" هي الحركة الأكثر كفاءة في التعامل معهم. فلدينا الأدوات الفكرية، وبإمكاننا مناقشتهم حتى يفهموا [498].

498 من مقابلة للكاتبة مع رضا إدريس، باريس، نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

وعليه، اتصف موقف "النهضة" بشيء من الغرور إزاء السلفيين كأنهم ليسوا إلا شبَّاناً هائمين على وجوههم يمكن بشيء من الإرشاد إعادتهم إلى الصراط المستقيم.

وهذا الموقف هو الذي أقنع "النهضة" بعد الثورة بأن في وسعها استمالة السلفيين وتحويلهم إلى حلفاء وأنصار لها. ولهذه الغاية، شرعت الحركة في التودد إليهم لمحاولة إقناعهم أن يصبحوا فاعلين سياسيين. وحاولت العناصر الأكثر محافظة في قيادة الحركة، مثل الحبيب اللوز والصادق شورو، إقناع الجماعات السلفية المختلفة بتأسيس أحزاب سياسية عارضةً عليهم الدعم والمرافق اللازمة لذلك [499]. ومثلما ذكر وليد البنَّاني، بذل "الحبيب اللوز والصادق شورو كل ما في وسعهما لتشجيع السلفيين على الدخول في السياسة... لقد قلنا للسلفيين: اعترفوا بالدولة والقانون، ثم افعلوا ما شئتم. لقد تكفلنا لهم بذلك" [500]. كما دعت "النهضة" السلفيين المصريين، الذين شكلوا أحزاباً سياسية إلى القدوم إلى تونس، وتنظيم لقاءات لهم مع السلفيين التونسيين. من ناحية أخرى، عقدت "النهضة" قبل انتخابات ٢٠١١ لقاءً مشتركاً مع السلفيين في ضاحية سُكَّرة في تونس العاصمة حضره نحو ٧٠٠٠ شخص تمخض عن اتفاقات عدة منها اتفاق نص على دعم السلفيين مرشحي "النهضة" في الانتخابات [501].

499 من مقابلة للكاتبة مع د. أعْليّه علاني، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

500 من مقابلة للكاتبة مع وليد البنَّاني، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٣.

501 د. أعْليّه علاني، **الإسلاميون التونسيون من المعارضة إلى الحكم: النشأة – التطور – الآفاق**، تونس، هانس سايدل، ٢٠١٤، ص. ٢٤١.

بادئ ذي بدء، بانَ أن هذه السياسة قد تؤتي أكُلها. لكن "النهضة" ما لبثت أن أدركت أن آمالها في ترويض السلفيين واستمالتهم كانت في غير محلها تماماً. لقد صار السلفيون، بدلاً من كونهم مؤيدين مفيدين للحركة، يمثلون أكثر فأكثر قوة فعالة لا يسع الحركة احتواءها، وبات أعضاؤها مُتَوَفِّزين إلى إدانة ما تقدمه الحركة من تنازلات يمليها الواقع السياسي. وفيما خرج السلفيون من الظلال ونزلوا إلى الشوارع والمساجد التي استولوا على كثير منها، بدؤوا الدعوة بصوت مرتفع إلى تطبيق الشريعة وذم العلمانية والاندفاع إلى الدفاع عن الإسلام حيثما اعتقدوا بتعرضه للخطر. وبذلك، استطاعوا على وجه السرعة أن يبزُّوا "النهضة" في تنصيب أنفسهم أنهم الحماة الحقيقيون للإسلام في وجه النخبة العلمانية.

بعض هذه التيارات السلفية غدت على جانب كبير من الجرأة إذ نزعت إلى مهاجمة الحانات والفنادق التي تقدم الخمور. وفي شهر رمضان، استخدمت لغة التهديد والوعيد لثني أصحاب المطاعم عن فتح أبواب محلاتهم في النهار. حمل ذلك حكومة الجبالي على إصدار الأمر بإغلاق المطاعم والمقاهي أثناء ساعات النهار في رمضان، والمستغرب أن مثل هذه القيود لم تُفرَض على المناطق الراقية. والأكثر إقلاقاً من ذلك أن بعض الجماعات السلفية سيطرت على مناطق معينة في بعض المدن حيث أعلنت فيها إماراتها، وتصرفت فيها كأنها قوةُ شرطةٍ محلية تفرض القوانين الإسلامية الصارمة على الأهالي.

فبدلاً من أن تُحتوى أو تقتنع هذه التيارات السلفية بمقاربة "النهضة" الأكثر براغماتية، استخدمت الحريات الجديدة التي جاءت بها الثورة لتفرض نفسها وتفرض عقيدتها المتزمتة. وعلى النقيض مما تجادل به "النهضة"، ليس القمع هو سبب نشوء هذه التيارات السلفية بما في ذلك المتطرفة منها، بل إن هذه الجماعات، كما حدث في مصر، ازدهرت بقوة كبيرة بعدما رفع عنها غطاء القمع، وكذلك عندما أمسك الإسلاميون المعتدلون مقاليد السلطة.

لكن "النهضة" التزمت مقاربتها في المحافظة على الحوار مع السلفيين، ومحاولة جلبهم، أو على الأقل جلب أولئك الذين لم يتورطوا في أعمال عنف مباشرة، إلى جانبها. شرح عامر العريِّض ذلك قائلاً إن "الذين لم يحملوا السلاح والذين لم يشتركوا في أعمال عنف خطيرة، إنّما ارتكبوا بعض المخالفات أو أعمال عنف لفظية، سواء أكانوا يساريين أم إسلاميين، نرغب في إقامة حوار مع كل هؤلاء وجلبهم إلى منطقة وسطى" [502]. في الحقيقة، كان هنالك نفور مستطير داخل "النهضة" من تكرار سلوك النظام السابق في تضييق الخِناق على الناس بسبب معتقداتهم.

502 من مقابلة للكاتبة مع عامر العريِّض، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

على أي حال، صعب على "النهضة" الثبات على موقفها هذا بعد أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، عندما هاجم سلفيون متطرفون السفارة الأميركية في تونس

العاصمة احتجاجاً على فيلم سينمائي يسيء إلى النبي محمد. خلّفت الاشتباكات التالية قتيلين و٢٩ جريحاً. ليس لدى الحركة، والعالم يراقب ما يحدث، من خيار سوى التصرف بحزم، فاعتقلت الشرطة ١٤٤ سلفيّاً بعد الحادثة، وكان منهم حسن بريك، وهو قيادي بارز في "جماعة أنصار الشريعة". استنكر الغنوشي علانيةً ما حدث، وأعلن قائلاً: "في كل وقت تتجاوز فيه تلك الأحزاب أو الجماعات حرياتنا بصورة سافرة، علينا أن نتصرف بحزم، وأن نشدد القبضة، والإلحاح على النظام العام... هؤلاء الأشخاص لا يشكلون خطراً لا على "النهضة" فقط بل على الحريات العامة في البلاد وعلى أمنها أيضاً" [503].

503 Kaouther Larbi, 'Under–Pressure Ghannouchi Vows Crackdown on Hardline Salafists', Middle East Online, 22 September 2012, at www.middle–east–online.com/english/?id=54505

تلك الإجراءات الأكثر حزماً لم تُزِل مع ذلك التصور العام بأن "النهضة" كانت مسرفة بتساهلها مع السلفيين، وليس لديها إستراتيجية للتعامل معهم سوى إستراتيجية استرضائهم. لا شك أن الحركة لم تساعد نفسها في هذا الأمر. ففي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، انتشر مقطع تسجيلي مصور يظهر فيه الغنوشي وهو يعقد اجتماعاً مع مجموعة من القيادات السلفية كان قد التأم في شباط/ فبراير من السنة نفسها، وينصحهم فيه بالصبر لتعزيز مكتسباتهم، وبـ"إنشاء قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية ومدارس وجامعات"، كما أعلمهم الغنوشي أن "النهضة" تريد إضافة مواد إلى الدستور تنص على أن الشريعة ينبغي أن تكون المصدر الرئيسي أو الوحيد للتشريع، لأنه رغم إدراج المادة الأولى في الدستور، فإن "[الدولة سابقاً] فعلت كل المنكرات" [504]. ولكنّه بيَّن أن تونس غير جاهزة بعد لهذه الخطوة: "أنتم ونحن، لا نختلف في الدين؛ نحن نختلف في كيفية التعامل مع الواقع... نحن نختلف في الدواء الذي على هذا المريض أن يتناوله" [505]. وأكد الغنوشي ذلك على نحو معبر بقوله: "السياسي الإسلامي طبيبٌ يصف الدواء المناسب [من صيدلية الإسلام]" [506].

504 Dr Ghannouchi & Mr Blunder', 25 October 2013, video clip at' www.freearabs.com/index.php/politics/73–video–gallery/771–jb–span–leaked–video–jbspan–dr–ghannouchi–and–mr–blunder

505 المرجع السابق.

506 المرجع السابق.

ومع نبرة التَكَرَّم التي استخدمها الغنوشي مع هذه القيادات السلفية، أثارت أقواله ضجة في المعسكر العلماني. فإلى جانب حقيقة مقارنة الغنوشي المجتمع التونسي برجل عليل يحتاج الدواء، فإن تقديمه النصح بهذه الطريقة إلى السلفيين عملت على تغذية الاعتقاد بأن "النهضة" متواطئة معهم وتشاركهم أهدافهم وغاياتهم الأساسية البعيدة. اتهامات كهذه مبالِغ فيها بعض

الشيء، فتسجيل هذا الاجتماع دلل، على ما يبدو، على أن اهتمام الغنوشي كان منصبّاً أكثر على احتواء ما كان يعتقد أنهم شبَّان ذوو طباع حادة ومضللون، بإقناعهم بحكمة المقاربة البراغماتية لـ"النهضة". لكن باعتقاد التيارات العلمانية المعارضة المسبق بأن "النهضة" قريبة جدّاً من السلفيين، كما بحذرها المفرط إزاء أي شيء قد يوحي بازدواجية الخطاب، فإن الغنوشي أثبت في هذا الشريط المسرب جميع الشكوك السيئة التي تدور في خَلَد معارضيه السياسيين.

إن إخفاق "النهضة" في تمييز نفسها بصورة أكثر وضوحاً عن التيار السلفي، قلص في النتيجة الثقة بالحركة تقلصاً كبيراً وسط معارضيها السياسيين طبعاً، وكذلك داخل المجتمع بوجه عام. وبانتشار الاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف، اتُّهمت "النهضة" بأنها فرّخت وحشاً لا يمكنها كبحه.

كما مثّل السلفيون تحدياً داخليّاً لـ"النهضة"، فإصرارهم على التمسك بالمبادئ الإسلامية بشدة بالغة كان صداه يرن قوياً داخل الحركة، وبالأخص لدى قواعدها الشعبية، حيث لدى كثرة منهم إحساس حقيقي بالقلق من الاتجاه الذي تسير فيه "النهضة"، إذ علق وليد البنَّاني قائلاً:

> إن قواعدنا الشعبية أكثر تشدداً من قيادة الحركة. فقد عاشوا تحت حكم بن علي ٢٥ سنةً في السجن، ولا وظائف لهم، ولديهم صعوبات في الحياة. ولذلك، هناك عواقب لذلك... و"النهضة" حركة منفتحة لكن قواعدنا الشعبية تصر على وجهات نظرها... هم يرون أننا بحوارنا نقدم الكثير من التنازلات إلى المعارضة[507].

507 من مقابلة للكاتبة مع وليد البنَّاني، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٣.

زيادة على ذلك، ثمة نسبة مهمة من هذه القواعد الشعبية، وفق عدد من الأعضاء السابقين في "النهضة"، لهم أقرب عقائديّاً إلى السلفيين منهم إلى القيادة السياسية التقدمية للحركة. ومثلما لاحظ، على سبيل المثال، عضو مجلس شورى "النهضة" السابق رياض الشايبي، فإن "هناك تياراً سلفياً عارماً داخل قاعدة الحركة نفسها"[508]. ووصف في الوقت نفسه وزير الثقافة السابق في حكومة الجبالي، المهدي مبروك، حجم شباب "النهضة" أصحاب "الذهنية السلفية"، إذ غصت قاعة، كما لاحظ، مؤتمر الحركة سنة ٢٠١٢ بشبَّانٍ يحملون لافتات كتبت عليها شعارات من قبيل: "الإسلام هو الحل"، و"الله وليُّنا"[509].

508 من مقابلة للكاتبة مع رياض الشايبي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

509 من مقابلة للكاتبة مع المهدي مبروك، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

بكلمات مبروك، فإن "النخبة في "النهضة" تعَلْمنت بينما من هم تحتهم على خلاف ذلك. فخطاب الحركة قد يوحي بأنها قد تقدمت إلى الأمام لكن قاعدتها لم تتقدم"[510]. وبالمِثْل، رأى عامر العريِّض "قلقاً لدى القواعد الشعبية للنهضة من أن الحركة تقدم تنازلات أكثر مما ينبغي. لكن على مستوى القيادة ونخبة

الحركة، كنا نعتقد أن تلك التنازلات كانت لمصلحة البلاد. نحن حريصون جدّاً على تجنب التصرف بطريقة حزبية" [511]. ورغم حقيقة أن "النهضة" تنامت بحكم نزعتها الشعبوية، فإن قيادتها، كما تكشّف لها من تجربة الحكم، زجت نفسها أكثر فأكثر في نوع من السياسة النخبوية التي اتهمت في التمادي فيها الكثير من الأحزاب السياسية الأخرى.

510 المرجع السابق.

511 من مقابلة للكاتبة مع عامر العريِّض، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٣.

غياب الاتساق هذا بين النخبة وبين المعارضة سيخلق توترات خطيرة، وستطلق تساؤلات أخرى عن هوية الحركة نفسها. رأى الجورشي أن "النهضة"

> ما لبثت لا تفهم ما إن كانت حركة سياسية أو دينية. فقيادتها تريد الاثنتين معاً. وكلما زاد قربها من طبيعتها الدينية، تعود الطمأنينة إلى قواعدها الشعبية... وكلما حاولت أن تثبت طبيعتها السياسية، تجد نفسها أقرب إلى الناشطين السياسيين لكنها تبتعد عن جزء مهم جدّاً من قواعدها الشعبية. وهذه هي المشكلة الرئيسية عند "النهضة" [512].

512 من مقابلة للكاتبة مع صلاح الدين الجورشي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

وهكذا، وجدت "النهضة" نفسها في موقع شبه محال محصورةً بين المعارضة العلمانية وبين السلفيين، فيما سعت في الوقت نفسه إلى المحافظة على قاعدتها الشعبية موحدة. ما كان بإمكانها قبل مجيئها إلى السلطة تصور مدى صعوبة هذه المهمة.

تعميق الأزمة

بينما كانت "النهضة" تناجز هذه المسائل الشائكة، ابْتُلِيت بأزمة كبيرة. ففي ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٣، صُدِمت تونس باغتيال الناشط المعارض شكري بلعيد الذي أصيب بطلق ناري في رأسه وصدره أمام منزله في العاصمة. بلعيد كان جريئاً في انتقاده "النهضة" والتيار الإسلامي بصورة واسعة، وحرَّك مقتلُه موجة من الغضب على الحكومة و"النهضة" تحديداً. جاءت الاتهامات بمسؤولية "النهضة" عن مقتل بلعيد من أرملته وأطراف أخرى، إذ قالت: "لا يمكنني اتهام شخص بارتكاب الجريمة، لكن ائتلاف "النهضة" الحاكم يتحمل المسؤولية. ولنقل إنهم مسؤولون سياسياً" [513]. تدفق التونسيون إلى الشوارع رداً على حادثة الاغتيال في العاصمة ومدنٍ وبلدات أخرى، منها: سيدي بوزيد وصفاقس وقفصة، حيث أُحرِقت مكاتب حزب "النهضة" بالكامل. مقتل بلعيد كان بالنسبة إلى كثيرين من التونسيين القشة الأخيرة في سلسلة من المطاعن، ونشأ خوف حقيقي من تفكك البلاد، ومن أن الحكومة التي تقودها "النهضة" عاجزة تماماً عن معالجة الفوضى.

Ali Hashem, ‘Chokri Belaid’s Widow Holds Ennahda ”Politically Accountable“’, Al–Monitor, 513 11 February 2013, at www.al–monitor.com/pulse/originals/2013/02/chokri–belaid–widow–ennahda–responsible–assassination.html#ixzz43MXe2y6r

وحِيَال عِدَاء ضارٍّ كهذا، أعلن حمادي الجبالي لوسائل الإعلام أن حكومته يجب أن تحلّ وأن تحل محلها حكومة تكنوقراط. أثار تصريحه غضباً عارماً داخل حركته ”النهضة“، لأسباب ليس أقلها أنه لم يستشر الحركة بنياته. ووفق صديق مقرب من الجبالي، كان قد تدخل بطلب من الأخير لإقناع الغنوشي بصواب مقترح رئيس الوزراء، فإن زعيم ”النهضة“ رد عليه بغضب متهماً الجبالي بأنه ”خائن“، وأنه يسعى إلى تنظيم انقلاب أبْيض على الحركة [514]. ما كانت ”النهضة“ فعلاً تنوي مطلقاً التنازل عن السلطة على ما في الشوارع من غضب يغلي وتهديد ”حزب المؤتمر“ الشريك في الائتلاف بالانسحاب من الحكومة. وفي ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٣، أخبر نائب رئيس ”النهضة“، عبد الحميد الجلاصي، وسائل الإعلام أن

514 من مقابلة للكاتبة مع وزير حكومة سابق في حكومة الجبالي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

رئيس الوزراء لم يطلب رأي حزبه... ونحن نعتقد في ”النهضة“ أن تونس بحاجة إلى حكومة سياسية اليوم. وسنستمر في مناقشاتنا مع الأحزاب الأخرى بشأن تشكيل حكومة ائتلافية [515].

Jeffrey Fleishman and Radhouane Addala, ‘Tunisia Ruling Party Rejects Prime Minister’s Call 515 for New Cabinet’, Los Angeles Times, 7 February 2013, at articles.latimes.com/2013/feb/07/world/la–fg–tunisia–islamists–20130208

كما أخبر الغنوشي أنصاره الذين كانوا قد احتشدوا في تونس العاصمة لرفض مقترح الجبالي: ““النهضة“... لن تتخلى عن السلطة أبداً ما دامت تحظى بثقة الشعب وشرعية الانتخابات“ [516]. لا ريب أن ”النهضة“، رغم ما يتكشف حواليها من كوارث، ما عتمت تتشبث بفكرة أن نصرها في الانتخابات يخولها حق إدارة الدفة مهما حدث. فكما ترى الحركة، أنعم صندوق الانتخابات عليها، على ما يبدو، شرعية الاستمرار في الحكم، شرعية لا ينقضها شيء مهما بلغ حجم إخفاقها.

Tunisia PM Sees Government Plan Collapse’, AL–Jazeera, 18 February 2013, at‘ 516 www.aljazeera.com/news/middleeast/2013/02/2013218194218416135.html

وأمام تصلُّب حزبه وعدائه، قدّم الجبالي استقالته في نهاية شباط/ فبراير، وشغل علي العريِّض (وزير الداخلية وأحد المبرَّزين في ”النهضة“) موقعه رئيساً للوزراء، وأوكلت إليه مهمة تشكيل حكومة جديدة. وإذ قدمت ”النهضة“ بعض التنازلات إلى معارضيها، بالتخلي عن وزارتي الخارجية والداخلية، فإنها كانت غير مستعدّة أن تتنازل عن أرضية أكبر من ذلك. الحق أن حكومة العريِّض لم تكن تختلف جوهريّاً عن حكومة سلفه، مبقية على ١٦ وزيراً من أصل ٢١ من حكومة الجبالي. وبتعبير أحد الصحافيين التونسيين، حكومة

العريِّض هي "إعادة إنتاج لحكومة الترويكا التي أثبتت إخفاقها في قيادة البلاد في المرحلة السابقة" [517]. لقد بدا كأن الحركة لم تتعلم شيئاً من تجربتها في السلطة، وأنها عازمة على متابعة المسير في الطريق نفسه بصرف النظر عن الظروف المحيطة بها باسم الشرعية الانتخابية.

517 Noureddine Hlaoui, 'No Major Changes in New Tunisian Government', al–Monitor, 12 March 2013, at ww.al–monitor.com/pulse/politics/2013/03/new–tunisian–government–no–change.html#ixzz43MftoVe8

وما كاد ينقضي وقت طويل حتى عصفت بالحركة ضربة جديدة. لقد نزلت الإطاحة بمحمد مرسي، في ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ نزول الصاعقة على الحركة، إذ بدت في أعقاب ذلك مَشْدُوهة. أعضاء "النهضة" ممن قابلتُهم في ذلك الوقت كانوا بلا شك في صدمة، واعترف لي وليد البنَّاني بصراحة بقوله: "إنني أخشى مما يحدث في مصر" [518]. وبالمِثْل، علق عضو في المكتب السياسي للحركة بأن "ما حدث في مصر خطر حقيقي على الديموقراطية، لأننا رأينا الإطاحة برئيس شرعي... لا أظن أن أي بلد يأمَن بعد الآن أن يحدث فيه ما حدث في مصر" [519]. ومع أن "النهضة" عملت على إفراد نفسها عن جماعة "الإخوان المسلمون" – خاصة في فرعها المصري – مبرزةً تميُّزَها لوسائل الإعلام في العمل بالتوافق مع الأحزاب الأخرى، فإن سقوط أكبر قوة إسلامية في المنطقة لن يجلب سوى الخطر. ونظراً إلى الحجم المحدود لتونس وهشاشتها الاقتصادية، اعتمدت "النهضة" منذ البداية على أن تكون جزءاً من منطقة إسلامية واسعة يمكنها أن تتشارك معها في الاتجاه السياسي، وذلك كما جاء على لسان الغنوشي في مقابلة أجريت معه سنة ٢٠١١:

518 من مقابلة للكاتبة مع وليد البنَّاني، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٣.

519 Vivienne Walt, 'After Morsi's Ouster in Egypt, Tunisia's Islamists Fear a Similar Fate', *Time*, 16 July 2013.

> تعمل الحركات الإسلامية (في بلدان الربيع العربي) على الارتقاء بمستوى العلاقات مع البلدان الشقيقة للوصول إلى مستوىً أعلى من التعاون والاعتماد المتبادل وتشابك المصالح، وتحقيقِ مستويات متدرجة من الوحدة المغاربية والعربية والخليجية والإسلامية. هناك مؤسسات للوحدة تذكِّرنا بأننا أمة واحدة. [520]

520 'A Talk with the Ennahda Movement's Rachid Ghannouchi', Al–Sharq Al–Awsat, 26 December 2011, at english.aawsat.com/2011/12/article55243841/a–talk–with–the–ennahda–movements–rachid–ghannouchi

لم يبدد سقوط مرسي أحلام "النهضة" فحسب بترابط إقليمي كبير، بل ترك الحركة عُرْضَة للخطر بحكم موقعها الجيوإستراتيجي الذي لا تحسد عليه، إذ انحشرت بين الجزائر – التي ما زالت تلوح إلى حدٍّ كبير في أذهان أعضاء "النهضة" الطريقة التي قمعت فيها الدولة حركتها الإسلامية بعدما أوشكت على تسلم دفة السلطة في انتخابات سنة ١٩٩١ –، وبين ليبيا التي بدت أشبه

بدولة فاشلة أكثر فأكثر؛ صار الإسلاميون التونسيون مكشوفين أكثر الآن بعودة قوى القمع والثورة المضادة في مصر، فشعرت "النهضة" فجأة أنها معزولة يطوِّقها محيط عدائي بكل معنى الكلمة.

كثرة رأت يداً للغرب في ما يحدث. وكما قال الجبالي لاحقاً في ٢٠١٤، بعدما أطلق خليفة حفتر حملته للتخلص من الإسلاميين بمن فيهم "الإخوان المسلمون" في ليبيا، "لقد وجدوا (أي الغرب) السيسي في مصر، وحفتر في ليبيا، ولا أعلم من سيجدونه في تونس ليكون ذريعة لإيقاف الإسلام السياسي" [521]. ولئن عكس مثل التعليق عقلية تآمرية، فما لا شك فيه أن الحركة أحست كأن العالم انقلب عليها، وأن أيام شهر عسل الربيع العربي قد آذنت شمسُها بالغروب.

521 من مقابلة للكاتبة مع حمادي الجبالي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

الأسوأ من ذلك أن أحداث مصر شدَّت عضد المعارضة التونسية فطفقت الدعوات الموجهة إلى "النهضة" بمغادرة السلطة تتعالى باطراد. ومثلما أفاد الهادي بن إبراهيم، فإن "أحداث مصر أثرت في تونس بصورة كبيرة. فما فعله السيسي في مصر استهوى بعض من هم من اليسار المتطرف (في تونس). وبدءاً من تموز/ يوليو ٢٠١٣، أخذت الطبول تُقرَع مطالِبةً حكومة الترويكا بالرحيل" [522]. شكّل أعضاء في المعارضة التونسية "حركة تمرد" خاصة بهم، وشرعوا في جمع التوقيعات في طول البلاد وعرضها للدعوة إلى حل "المجلس التأسيسي" وكل المؤسسات الناتجة منه. كما أدانت "تمرد" مسودة الدستور بذريعة كونها "إقصائية". ومع أن "حركة تمرد" التونسية، التي سرعان ما رفضها الغنوشي، لم تكن قادرة على إحراز شيء قريب من الزخم الذي بلغته نظيرتها المصرية، فإن ما كان على درجة بالغة من الأهمية أن الإطاحة بمرسي شكّل سابقةً لإسقاط حكومة منتخبة ديموقراطيّاً بالضغط الشعبي واحتجاجات الشوارع، وإن حدث ذلك في مصر، فمن السهولة بمكان حدوثه في تونس رغم تباين خصائص البلدين. وخشيت "النهضة" في النتيجة من أن تستقطب المظاهرات والدعوات إلى رحيلها زخماً أكبر ومن ثم إعلان نهايتها كحركة، كما خشيت من أن تسخّر المعارضة الجيش، الذي بقي على الحياد حتى الآن، بغية الإطاحة بها. وعلى حين بغتة، بدت مخاوف "النهضة" من أنه سيجري انتزاع هذه الفرصة التاريخية للحكم منها كأنها على وشك التمثل.

522 من مقابلة للكاتبة مع الهادي بن إبراهيم، تونس، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

وسط هذا الذعر، تعَرَّضت "النهضة" إلى أزمة أخرى. ففي ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣، اغتيل السياسي اليساري المعارض محمد براهمي. وكما حدث مع بلعيد من قبل، أطلق مسلحون مجهولون الرصاص على براهمي خارج منزله، وقيل أنه قتل بالمسدس نفسه. ومرة أخرى، انفجر التونسيون غضباً، وطفقت

الأوضاع في البلاد تخرج عن السيطرة بصورة أكبر، فقد انهمر آلاف المحتجين إلى الشوارع بعد مقتل براهمي للمطالبة بحل الحكومة، على حين أضرم المحتجون في سيدي بوزيد النار في مكاتب "النهضة".

لقد أهبَّ مقتل براهمي المعارضة، إذ اجتمعت بعد يوم من اغتياله أحزاب المعارضة العلمانية واليسارية تحت شعار "جبهة الإنقاذ الوطني". ودعت الجبهة، التي جمعها قاسم كراهية "النهضة"، إلى حل "المجلس التأسيسي" وحكومة الترويكا، وتأسيس حكومة إنقاذ وطني. كما طالبت باستكمال كتابة الدستور والاستفتاء عليه بغية إجراء الانتخابات. في تلك الأثناء، جَمَّد ٦٠ عضواً من "المجلس التأسيسي" عضويتهم في هذه الهيئة التشريعية ونظموا اعتصامات خارج المبنى.

لكن "النهضة" أبت التنازل. فبعد بضعة أيام على مقتل براهمي، قال رئيس الوزراء العريِّض لوسائل الإعلام إن حكومته لديها التصميم الكامل للبقاء في السلطة إلى أن تجرى الانتخابات التي أعلن أنها ستكون في كانون الأول/ ديسمبر. وأضاف قائلاً: "إننا لا نتمسك بالسلطة، لكنَّ علينا واجباً ومسؤولية أنْ نعمل حتى النهاية" [523]. وداومت "النهضة" على تشبثها بالتفويض الانتخابي كأنه يبز كل الاعتبارات الأخرى. كما التجأت "النهضة" في هذا الوقت إلى التحشيد. فعلى النقيض تماماً من "إخوان مصر"، أحجمت "النهضة" أثناء توليها سدة الحكم بصورة كبيرة عن مناداة أنصارها إلى النزول إلى الشارع. لكن في هذا الوقت إنّما بلغت الأزمة حدّاً من العمق عبأت فيه الحركة في آب/ أغسطس أعضاءها ومؤيديها للتجمع في مظاهرات حاشدة دعماً لـ"شرعيتها في الحكم". وبحلول صيف ٢٠١٣، كانت الشوارع تمور وكانت تونس أكثر انقساماً من أي وقت مضى.

523 'Tunisia Government Will Not Quit – PM Ali Larayedh' BBC Online, 29 July 2013, at www.bbc.co.uk/news/world–africa–23496929

لكن "النهضة"، أملاً في استرضاء بعض معارضيها، قدمت عدداً من التنازلات. لقد أعلن الغنوشي، في آب/ أغسطس ٢٠١٣، بينما الاحتجاجات الضخمة ضد حكومة "النهضة" ما فتئت تمسك بخِنَاق البلاد، أن قانون العزل السياسي المقترح، الذي يحرِم أعضاء الحزب الحاكم السابق تولي مناصب رفيعة في الدولة، لن يُطبق. وإذ كان "حزب المؤتمر" هو من جاء بمقترح القانون وأعده سنة ٢٠١٢، فإن "النهضة"، في البداية على الأقل، ناصرت تنفيذه بقوة. غيرت الحركة موقفها من هذا القانون وهي في دست الحكم، وذلك عائد جزئياً إلى اعتقاد الغنوشي أن عملية التطهير ستُحدِث انقسامات كبرى، كما أنه عائد إلى أن الحركة بدأت تدرك شيئاً فشيئاً أن ذلك القانون سيعزل النخبة، وبخاصة رجال الأعمال الذين كانوا مرتبطين بالنظام السابق ويُحتمَل أن يكونوا حلفاء مفيدين [للحركة] [524]. لكن القانون لم يجرِ التخلي عنه رسمياً إلا عندما وصلت

الحال بالبلاد إلى شفا الانهيار واستقوت المعارضة كثيراَ. وفي الشهر نفسه، صنفت حكومة العريِّض "أنصار الشريعة" تنظيماً إرهابياً، مدعية أن لديها قرائن على وقوف تلك الجماعة وراء عمليتي قتل بلعيد وبراهيمي، وأكدت أن أي شخص ينتمي إلى تلك الجماعة "سيساق إلى القضاء" [525].

524 من مقابلة للكاتبة مع وزير سابق في حكومة الجبالي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

525 'Tunisia Declares Ansar al–Sharia a Terrorist Group'. BBC Online, 27 August 2013, ww.bbc.co.uk/news/world–africa–23853241

لكن تحركات على هذه الشاكلة لم تكن كافية لإنقاذ "النهضة"، كما أن سلطتها القائمة على الشرعية الانتخابية استنفدت تماماً، فأبلغ عامر العريِّض في نهاية آب/ أغسطس وسائل الإعلام التونسية أن "النهضة" ستقبل تشكيل حكومة تكنوقراط. لكن الحركة ما برحت غير مستعدة بعدُ للتنحي، وأوضحت أنها ستفعل ذلك فقط عندما يتم التوصل إلى اتفاقٍ حول الدستور والقانون الانتخابي والجدول الزمني للانتخابات. وحافظت على هذا الموقف عندما وقعت اتفاقاً مع المعارضة في نهاية أيلول/ سبتمبر، توافق فيه على تسليم السلطة لحكومة مؤقتة. كما واصلت الإصرار على أن عملية إنجاز الدستور ينبغي أن تستمر إلى جانب تشكيل حكومة مؤقتة من التكنوقراط لمّا قَبِلت، تحت الضغط المتزايد، الوساطة التي تقدمت بها "اللجنة الرباعية للحوار الوطني" التي تألفت من "الاتحاد العام التونسي للشغل"، و"الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية" و"الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان" و"الهيئة الوطنية للمحامين".

اقترحت الرباعية خريطة طريق تستقيل الحكومة بموجبها في غضون ثلاثة أسابيع بعد الجلسة الأولى من المحادثات، وتحل محلها حكومة تكنوقراطية يختار أعضاؤها أثناء الحوار. كما أصدرت قرارات تدعم تشكيل لجنة مستقلة للانتخابات، وتعديل مسودة الدستور وإقرارها. وفي حفل رسمي عُقد في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر، اجتمعت "النهضة" وأحزاب المعارضة معاً للتوقيع على هذه الخريطة. ولم يمضِ الحفل من غير دراما، إذ حرن بعض السياسيين لما أدركوا أنه يتعين عليهم التوقيع على الوثيقة أمام عدسات التلفزيون، فالأهم من ذلك أنها ستكون وثيقة مُلْزِمة. وكان منهم الغنوشي، الذي لم يقتنع بالتوقيع إلا بعد ثلاث ساعات من المناقشات الحادة، بل لإغاظة "الرباعية" أضاف ملاحظة إلى توقيعه مفادها أن خريطة الطريق ليست إلّا "أساساً للحوار" [526]. وقد أثار ذلك اتهاماتٍ لـ"النهضة" بأنها غير ملتزمة الخريطة، ما فرض على الأحزاب الأخرى انتزاع وعد خطي من رئيس الوزراء علي العريِّض بأنه سيلتزم مقررات الخطة ويستقيل.

526 Sarah Chayes, 'How a Leftist Labor Union Helped Force Tunisia's Political Settlement', Carnegie Endowment, 27 March 2014, at carnegieendowment.org/2014/03/27/how–leftist–

labor–union–helped–force–tunisia–s–political–settlement

ولعل بعض كراهية الغنوشي التوقيعَ على اتفاقية مُلْزِمة نابعٌ من حقيقة أنه كان قد اتخذ القرار بالموافقة على خريطة الطريق رغم المعارضة التي لقيها داخل "النهضة" نفسها. ومثلما روى بنفسه:

> التوقيع على خريطة الطريق كان موقفاً فرديّاً. وقد اتخذت القرار بمفردي. وحين ذهبت إلى الحوار، كنت برفقة عبد الحميد الجلاصي (رئيس مجلس الشورى)، وحمادي الجبالي (الأمين العام السابق للحركة ورئيس حكومة سابق)... قررت بمفردي، وعند ذهابي إلى مجلس الشورى، واجهت نقداً شديداً. من الصحيح أن الخيار لم يلقَ استحساناً، لكنه أيضاً لم يُواجَه بالرفض. [527]

527 وليد التليلي، "راشد الغنوشي: تماسك النسيج التونسي أنقذنا في بنقردان"، **العربي الجديد**، ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٦:

www.alaraby.co.uk

كذلك، كشف الغنوشي أنه هدد بالاستقالة من قيادة "النهضة" في حال لم يوافِق مجلس الشورى على قراره.

وتَبِع التوقيعَ على خريطة الطريق شهران من المشاحنات اللاذعة وصفها جلال الورغي بأنها "محادثات الاستسلام"، وكان فيها الطرفان يَجْهَدان للتوصل إلى اتفاق. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣، اتفقا على تشكيل حكومة تكنوقراط يرأسها مهدي جمعة، وهو وزير الصناعة في حكومة العريِّض. وفي ٩ كانون الثاني/ يناير، تخلت "النهضة" أخيراً عن السلطة... وانتهى كل شيء.

سعت "النهضة" إلى إضفاء مِسحة إيجابية على هذه الأحداث، فأشارت من دون كلل إلى أنها تنحت من تلقاء نفسها حرصاً على مصلحة البلاد، فقد قال الغنوشي لصحيفة **الشرق الأوسط** في حزيران/ يونيو ٢٠١٤: "لم ينقذ الوضع إلا خروج "النهضة" من السلطة إلى حكومة محايدة، ونحن أقدمنا على التضحية بالسلطة من أجل شيء أثمن هو تونس... هو استقرار البلد واستمرار الانتقال الديموقراطي" [528]. لقد صورت "النهضة" تنحيها على أنه هدية قدمتها بكل سماحة إلى تونس.

528 Hatim Betioui, 'Ghannouchi: Ennahda Left the Government, but Not Its Position of Authority', Al–Sharq Al–Awsat, 6 June 2014, at english.aawsat.com/2014/06/article55332976/ghannouchi–ennahda–left–the–government–but–not–its–position–of–authority

[http://aawsat.com/home/article/107071]

لكن "النهضة" في واقع الأمر لم يكن لديها خيار آخر، فقد أجبرت عملياً على ترك إدارة الحكومة مع أن ذلك كان بطريقة أقل وحشية مما حدث مع "إخوان" مصر. إنها نهاية مؤسفة لحركة بدا مستقبلها مشرقاً جدّاً. فبعد انتخابات سنة ٢٠١١، أخبر الغنوشي أنصاره مراراً أننا "سوف نحكم سنوات طويلة" [529]. ثقة مثل هذه كانت من غير شك في غير موضعها، فقد أخفقت

"النهضة" في تحقيق وعودها على كل المستويات تقريباً. وكما علق رياض الشايبي:

529 جلال الورغي، **الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة**، ضفاف، بيروت، ٢٠١٤.

> كان على "النهضة" أن تكيِّف نفسها مع الواقع الجديد. لكنها لم تنجح في النهوض ببرنامج سياسي، أو الحكم مع الأحزاب السياسية الأخرى. حتى إنها لم تكن قادرة على حماية وجودها الرمزي في المجتمع [530].

530 من مقابلة للكاتبة مع رياض الشايبي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

الأهم من ذلك أنه إذا ساعدتها مقاربتها التقدمية والبراغماتية على حفظ ماء وجهها، فما كان ذلك وافياً لكي تصار حركة وطنية بكل معنى الكلمة. فمع كل حديثها عن الأصالة والعودة بتونس إلى حالتها الطبيعية، لم تستطع إقناع التونسيين، بعدما تنكبت قيادَ الحكم، أنها تعمل لمصلحة البلاد لا لمصالحها الخاصة بها. أكثر من ذلك، وعلى حين جاهدت الحركة للخروج من تصورها الضيق للعالَم، فقد أضاعت بانتظام حسن ظن من هم خارج قاعدتها الأساسية، الذين كانوا على استعداد لمنحها الفرصة.

هذا ليس مؤداه نكران أو إهمال ضخامة التحديات التي واجهتها "النهضة". فالمعارضة العلمانية كانت ضارية منذ البداية، فيما جابهت البلاد حزمة من المصاعب، وبالأخص اقتصادياً، وكان من المستحيل تقريباً حلها. لكن "النهضة" في هفوة اندفاعها للإمساك بالسلطة حُمّلت بأكثر مما تقوى عليه، وبكلمات الجورشي، كان لدى الحركة "فرصة تاريخية اغتنمتها لكنها أخفقت في التمييز بين ما هو فرصة وما هو فخّ" [531].

531 من مقابلة للكاتبة مع صلاح الدين الجورشي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

خلال هذه العملية ساومت "النهضة" على هويتها الخاصة، وتخلت عن المبادئ الإسلامية واحداً بعد الآخر إلى أن كاد يصعب تمييزها حتى من لدن قواعدها. ومن حسن طالع "النهضة" أن هذه القواعد لم تهجرها بالمطلق، لأسباب ليس أقلها كاريزما الغنوشي الذي ما لبث يعمل على المحافظة على لُحمة الحركة. فقد خرج أنصار للحركة، زائداً بعض العناصر السلفية، إلى مؤازرتها في الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤، إذ فازت "النهضة" بـ٦٩ مقعداً، بتمثيل أكثر من ٣١% من الأصوات. مع ذلك، وباعتراف الغنوشي نفسه، أعطانا "الشعب التونسي فرصة لنحكم، وفي ٢٠١٤ وجَّه إلينا تنبيهاً، لأن أداءنا لم يكن في المستوى المطلوب" [532].

532 وليد التليلي، "راشد الغنوشي: تماسك النسيج التونسي أنقذنا في بنقردان"، **العربي الجديد**.

لئن تدبرت "النهضة" الخروج من هذه التجربة وقاعدتها الأساسية سليمة، فإن التجربة خلفتها وهي تعاني من رضوض شديدة. يضاف إلى ذلك أن

جلوسها على كرسي السلطة استدعى بعض التساؤلات الداخلية الكبيرة بشأن هوية الحركة، وما الذي تمثله بالضبط. شرح الجورشي قائلاً:

عندما يتحدث المرء مع قيادة الحركة يشعر أن هناك أزمة أخلاقية بين الخطاب وبين الممارسة، فقد بدأت الكوادر العليا في الحركة تطرح الأسئلة: أين هي هويتنا بصفتنا حركة إسلامية؟ لقد أتينا لنطبق الإسلام، لكن ما الذي حدث لنا؟ [533]

533 من مقابلة للكاتبة مع صلاح الدين الجورشي، تونس، تموز/ يوليو ٢٠١٤.

الواقع أن السجالات القديمة بشأن هل وجب على الحركة فصل نشاطها الديني عن عملها السياسي قد عادت إلى الظهور بإلحاح أكبر مع سعي "النهضة" إلى التوفيق بين كونها حركة دينية وحزباً سياسيّاً في الوقت نفسه. فبالنسبة إلى حركةٍ جاءت إلى السلطة وهي تَعِدُ بوثوق بإعادة ربط تونس بالهوية الإسلامية، فإن تجربة "النهضة" في نهاية المطاف طرحت سؤالاً جوهريّاً عن معنى وجود حزب سياسي إسلامي في تونس الحديثة.

الخاتمة

ما كان ثمة شك، منذ البداية، من سيقطف ثمار الربيع العربي. وإذ سارعت وسائل الإعلام العالمية إلى الإشادة بحقيقة أن الاحتجاجات غير عقائدية في طابعها، وقادها على ما يبدو بصورة أساسية شباب علمانيون – أو ما يسمى "جيل فايسبوك" – فإن ما كان واضحاً على الدوام أن الإسلاميين هم من سيحل في المقدمة سياسياً. لقد حذرت الأنظمة الحاكمة في المنطقة على مر العقود الماضية من أنه إذا أطيح بها، فسيحل الإسلاميون محلها (أو وفق مصطلحاتهم: الإرهابيون)، مستخدمة هذا التهديد مطيَّةً لتبرير الطبيعة الدكتاتورية لحكمها. فلطالما شدد الرئيس المصري حسني مبارك على احتمال ظهور الغُول الإسلامي. أما نجل القذافي، سيف الإسلام، فنبّه ذات مرة إلى أنه لو جرت انتخابات حرة وعادلة في العالم العربي، فسيجتاح الإسلاميون الطريق بيسر إلى السلطة. في حقيقة الأمر: ليس هنالك بالإطلاق بديل حقيقي عن جماعة "الإخوان المسلمون" وقريناتها، فهي من أوسع القوى قاعدة ومن أكثر التنظيمات تنظيماً في الساحة، على أن السبب الذي صيّر بلوغهم السلطة أمراً حتميّاً لا يعود إلى التنظيم الفائق للإسلاميين وقدرتهم على التعبئة فقط، ولا حتى قدرتهم على إظهار أنفسهم بمظهر الخَلَف غير الملوث للأنظمة الساقطة، بل هو نتيجة أيضاً لعجز مجتمعات المنطقة عن إفراز أي بديل حقيقي يتجاوز تأثيرُه النخبة المدينية الضيقة. ثُمّ، مع أن الربيع العربي كان حقّاً سلسلة من الأحداث المهمة جداً والبالغة الأثر التي تبدَّدَ بها أخيراً خوفٌ امتد عقوداً من الزمن بنزول الناس إلى الشوارع، فإنه وعد بما لا يسعه الوفاء به. الحقيقة أن الربيع العربي لم يقم على أساسات فكرية أو أيديولوجية، ولم تقده حركة ثورية محملة بتصور جديد عن الدولة وعلاقتها بالمجتمع؛ بالأحرى إن تلك الانتفاضات إنّما هي تعبير جمعي عن السخط على الوضع الراهن، والمطالَبة بحياة أفضل وأوفر كرامة. هذه المطامح الفضفاضة لم تترجم إلى واقع ملموس – أقلها إنشاءِ قوةٍ سياسيةٍ جديدة مؤثرة بما يكفي لملء الفراغ الناجم عن سقوط الأنظمة السابقة. لذلك، بغضِّ النظر عن كون التنظيمات الإسلامية هيئات عليلة أنهكتها سنوات من القمع، فإنها شرعت في الهيمنة على المراحل الانتقالية لبلدان المنطقة، إذ ظفرت في مصر وتونس بالسلطة، وفي ليبيا نفخت نفسها بما يفوق وزنها الانتخابي.

وهذا ما كان: إن أول ثلاثة انتخابات حرة في المنطقة منذ عقود إنّما جلبت إلى السلطة بعض أكثر القوى رجعية ولا ديموقراطية في المنطقة، قوى ثمّنت على الدوام الطاعة والولاء على ما عداهما، وانصب همُّها الرئيسي على مر

السنين على حفظ وجودها. ومع غَضَارة الربيع العربي كلها، انتهت المجتمعات التي عرفته باختيار قوى عفّى عليها الزمن كانت قد أخفقت في إصلاح ذاتها وما عرفت قط تحولا أيديولوجياً أصيلاً منذ نشوئها. ولئن طرح الغنوشي أفكاراً تقدمية، وخاصة أيام منفاه البريطاني، فإن حركته "النهضة" ما كان بمستطاعها أن تطور برنامجها الفكري منذ أواسط ثمانينيات القرن العشرين لسببين: أحدهما تباين المقاربات داخل الحركة، والآخَر خشيتها من رد فعل عنيف من قواعدها. ثم أصدر "الإخوان المسلمون" في مصر سلسلة من البرامج الإصلاحية في العقد الأول من القرن العشرين، لكن تبين أنها نصوص مبهمة ومُقَيّدة، وأخرجت في ما ظهر أساساً لفائدة أطراف دولية. جماعة "الإخوان" المصرية كانت على الدوام كتلة ضخمة متثاقلة أثبتت عجزها عن إصلاح نفسها عملياً. ومن أبرز مفارقات الربيع العربي، تأكيداً، الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المصرية التي تحتَّم فيها على المصريين أن يختاروا بين محمد مرسي وأحمد شفيق، والاثنان يمثِّلان قوتان من الماضي صارعت إحداهما الأخرى لعقود من الزمن.

وعليه إن التحدي الذي جابَهه "الإخوان" و"النهضة" هو كيفية تحويل نفسيهما إلى حركتين تمثلان الحاضر والمستقبل معاً. فكما أخبر العضو القيادي في "النهضة" سيّد الفرجاني صحيفة **نيويورك تايمز** في شباط/ فبراير ٢٠١٢، فإن "هذا اختبارٌ لنا"، ثم بيّن أن التاريخ سيحاكم جيله لا على قدرته على الظفر بالسلطة، بل على ما فعله بها بعد أربعة عقود من النشاط [534]. لكن هذه الحركات الإسلامية التي كانت قد وعدت بإنقاذ مجتمعات المنطقة عبر إعادة ربطها بذاتها الأصيلة بدت لما ظفرت بالسلطة ضائعة. وبدا الأمر كأن شعورها بأهمية نفسها وبأهمية رسالتها جرفها بعيداً، فأخفقت في استيعاب ضخامة المهمة التي كانت تنتظرها بالكامل، فضلاً عن غياب استعدادها لها. وفي الواقع، بدت غِراراً. وكما جادل القيادي الكبير في "حركة النهضة" الشيخ عبد الفتاح مورو:

534 Anthony Shadid, ‘Islamists’ Ideas on Democracy and Faith Face Test in Tunisia’, New York Times, 17 February 2012, at www.nytimes.com/2012/02/18/world/africa/tunisia–islamists–test–ideas–decades–in–the–making.html?_r=0

> الإسلاميون لديهم فهمٌ جزئي للواقع الذي يعيشون فيه. وليس لديهم فكرة عن الاقتصاد ولا الساحة الدولية. والأهم من ذلك أنهم لا يعلمون سبب تخلف شعوبنا [535].

535 "عبد الفتاح مورو... تجربة الحركات الإسلامية"، "الجزيرة"، "بلا حدود"، ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٤: www.aljazeera.net

فضلاً عن ذلك بلغت هذه الحركات دست السلطة، على ما يبدو، وهي على اعتقاد بأنَّ جعلَ الإسلام محورَ الأشياء سيكون وحده بالفعل الحلَّ. فرغم كل برامجها السياسية التي أسهب بعضها أكثر من بعضها الآخر، لم تحاول أيٌّ من

هذه الحركات تغيير أي جوانب أساسية في الدول التي تقلدت الحكم فيها. هذا ليس معناه إغفال القيود والصعوبات الحقيقية التي أُجبِرت على العمل في ظلها، وليس أقلها المقاومة من داخل الدولة، كما من أطراف من المعارضة ووسائل الإعلام التي كانت مصممة على إضعاف الحركات الإسلامية عند كل منعطف. لكن المدهش أن أيّاً من هذه الحركات لم تأتِ بخريطة طريق أو خطة جدية لتغيير ركائز الدولة، أو حتى إصلاح مؤسسات الدولة بأي طريقة ذات جدوى. بدلاً من ذلك آثرت العمل عبر البنى القائمة للدولة، سواء أكان ذلك بكَيْل المديح لها أملاً في استمالتها، أم بالإيمان بأن الأمور ستتحسن إذا ما أبعد بعض كبار الموظفين وعُيّن آخرون محلهم مِن "ذوي الأخلاق الفاضلة". وباستثناء ليبيا، حيث لم يترك القذافي وراءه دولة لإصلاحها، رأت هذه الحركات في الدولة مركز القوة الفعلي الوحيد. ومثلما لاحظ عضو مجلس شورى "النهضة" جلال الورغي، فإن أيام الإسلاميين في السلطة تُظهر أن "ثقافة تبجيل الدولة ودورها التاريخي الطليعي هو في قلب التفكير الإسلامي، كما هي تشغل تفكير القوى العلمانية والليبرالية والقومية في المنطقة" [536].

536 جلال الورغي، **الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة**، بيروت، ضفاف، ٢٠١٤.

وعلى هذا، أصبح الهمُّ الأكبر عند جماعة "الإخوان" ونظيراتها هو من يسيطر على الدولة، وهذا يشرح جزئياً لِمَ كانت مترددة جداً في مشاطرة السلطة أو التعاون بصدق مع القوى السياسية الأخرى. كما حالت نزعاتها الاستبدادية دونها ودون قبولها الحاجة إلى جلب الآخرين إليها خلال هذه المرحلة الانتقالية، أو محاولة إقامة منبر مشترك يمكنها من مواجهة ما يعترضها من تحديات بصورة أفضل. وحتى "حركة النهضة"، المنفتحة أكثر وذات الاستعداد الأوفر لتشكيل حكومة ائتلاف ثلاثية، انتهى بها الأمر إلى تغريب شركائها بسبب غياب رغبتها في العمل بروح الشراكة الحقيقية. كذلك، غرّبت هذه الحركات الآخرين عنها جرَّاء إخفاقها في التحرر من ذهنية قوى المعارضة السرية، أو شبه السرية، التي لا تثق إلا بنفسها، وتتحسس الخطر عند كل زاوية. نكصت مراراً إلى نظريات المؤامرة كأنها قادرة على تفسير كل انحراف أو انعطاف في جادَّة السياسة. وعللت الجماعة المصرية تزايد احتكامها إلى الشارع بفكرة أن التعبئة الشعبية هي السبيل الوحيد لصد خطر ابتلاعها من القوى المعادية، ففشلت في رؤية أن هذا أفضى إلى تعميق الاستقطاب داخل المجتمع.

كما نمّت هذه الحركات شرخ الاستقطاب بسعيها إلى سن قوانين للعزل السياسي لحرمان من كانوا على صلة بالأنظمة السابقة تولي مناصب عامة. في مصر، تراجعت جماعة "الإخوان" عن ذلك المطلب في وقت مبكر بعدما لاقته من اعتراضات من لدن القضاء. لكن "النهضة" في تونس، التي كانت منقسمة إزاء دعم ذلك القانون أو العكس (الذي اقترحه بدايةً "حزب

المؤتمر")، لم تتراجع عنه إلا سنة ٢٠١٣ لما خضعت لضغط متزايد، وخشيت ابتعاد النخبة عنها بصورة كبيرة. وعلى نقيض ذلك، دفع "إخوان ليبيا" بقوة، إلى جانب الثوار على الأرض، لضمان تمرير هذا القانون الجائر، إذ نظرت إليه بصفته تأويجاً للثورة. لكن للقانون في ليبيا غاية مهمة أخرى هي صد مناوئي "الإخوان" السياسيين والتخلص من شخصيات وزعامات في التيار الليبرالي كان لها صِلات بنظام القذافي.

في الواقع، رغم تصريحات "الإخوان" عن دعمهم الديموقراطية، أو على الأقل الديموقراطية في إطار إسلامي، فقد صارت الديموقراطية بالنسبة إلى هذه الحركات الإسلامية ليست أكثر من عملية، إذ فهمت الديموقراطية بمفرداتها الإجرائية لا الثقافية، أي إنها وإن سعدت ببلوغها السلطة عن طريق الانتخابات، والميل إلى إبراز شرعيتها الانتخابية عند كل حين، فهي أقل انفتاحاً تجاه القيم الديموقراطية كالتسامح واحترام المؤسسات والمعارضة الفردية. ومن الملاحظ أن "إخوان مصر" قد أجازت قانوناً حزبها السياسي، "الحرية والعدالة"، لكنها لم تعر اهتماماً البتة لإجازة الجماعة نفسها قانوناً. وبذلك، ظلت جماعة "الإخوان" كياناً غير قانوني في دولة اختير حزب الجماعة نفسها لحكمها. وما زاد الطين بِلَّة إخفاق الجماعة في التمييز عملياً بين حزب "الحرية والعدالة" والجماعة، ما طرح تساؤلات شتى بشأن من يدير الدفة فعلاً. الحق أن هذه القضية واجهت الحركات الثلاث إذ عجزت عن إقناع الآخرين بأن أحزابها، أو ممثليها السياسيين، يعملون باستقلالية عن كيانات أو قيادات غير منتخبة، وهو ما أضر بمصداقيتها أكثر. من ناحية أخرى إن ميل أطراف في هذه الحركات إلى معادلة الديموقراطية بحكم الأغلبية ما عمل إلا على زيادة التصورات السلبية حيالهم. كل ذلك آل بكثيرين إلى استنتاج أن هذه الحركات كانت تعمل لمصالحها الخاصة لا مصالح الناس الذين تدعي أنها تمثلهم.

وإذا افتقر الإسلاميون إلى رُؤى أو إستراتيجيات سياسية ملموسة، فإن سياساتهم الاقتصادية كانت على القدر نفسه من الهزال. فكل من "الإخوان" و"النهضة" بدتا راضيتين إلى حدٍّ كبير باتباع سياسات الليبرالية الجديدة التي سارت عليها الأنظمة السابقة، وأحجمتا عن تحدي البنى الاجتماعية الاقتصادية للبلدان التي انتهت بيدها [537]. من الصحيح أنها اختارت عدداً من التدابير الشعبية مثل قرار مرسي زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين في القطاع العام بنسبة ١٥% وقرار "حركة النهضة" إحداث آلاف الوظائف في القطاع الحكومي، لكن هذا ما كان يختلف البتة عن سياسات الأنظمة القومية السابقة التي كانت تعوِّل دائماً على الدولة بصفتها وسيلة لابتياع شرعيتها وامتصاص التذمر الشعبي. وعلى حين كان البلدان يغالبان أزمة اقتصادية تلو الأخرى، ما كان بحيازة هاتين الحركتين أي حلول جذرية. حتى آمالُها بتدفق الاستثمارات الخليجية لم تتحقق بالطريقة التي تخيلتها، بل في حالة ليبيا أفضت العلاقة مع

قطر، التي اتخذت مظهر الدولة الراعية أكثر من كونها الدولة المستثمرة، إلى نتائج عكسية، صاحبه ردّ فعلٍ عنيف على التدخل الخارجي. فكما الحال مع سياسات الإسلاميين، اختصرت سياساتهم الاقتصادية ليس بأكثر من محاولة تغيير النخبة في المنظومة القائمة، كأن ذلك وحدَه كفيلٌ بحلِّ جميع الأزمات الاقتصادية التي كانت تعانيها البلدان الثلاثة.

537 K. Dalacoura, 'Islamism and Neo–Liberalism in the Aftermath, in Emel Akçali, ed., *Neoliberal Governmentality and the Future of the State in the Middle East and North Africa*, London, Palgrave Macmillan, 2016.

أما في المجال الدولي، فبرهن الإسلاميون عجزهم عن تمييز أنفسهم بطريقة جادة. لقد انبنت سياستهم الخارجية إلى حدٍّ كبير على ردود أفعال، وافتقرت إلى رؤية. ولئن تحدثت عن إعادة توجيه العلاقات الدولية شطر العالم الإسلامي بصورة كبرى، فما كان هنالك سوى تغيير طفيف ملموس، في ما عدا إيماءات قليلة مثل محاولة مرسي تعميق العلاقات مع إيران. مرسي بذل جهوداً كذلك زائراً الصين وروسيا، وهي طريقة لتبيان استقلاليته عن الغرب وتصميمه على تمكين مصر من استعادة استقلاليتها وكرامتها. لكن تلك الجهود كان مآلها الخيبة، إذ وجدت الجماعة نفسها عاجزة باستمرار عن تبديد الاعتقاد العام بأنها صنيعة الولايات المتحدة. وما هو معبِّر ظهور لوحات إعلانية في شوارع القاهرة، عقب الإطاحة بمرسي، تحمل صورة الرئيس أوباما بلحية وعمامة، عاكسة بذلك التصور السائد بأن واشنطن دعمت تولي "الإخوان" السلطة، وفضلت استمرارها فيها.

من غير شك: لقد بولغ بمثل تلك التصورات، وهي في المقام الأول نتاج الدعاية الأيديولوجية لمنتقدي "الإخوان". إن صعود "الإخوان" و"النهضة" إلى السلطة في مصر وتونس، على الترتيب، وضع الولايات المتحدة في معضلة كبيرة. فمع حفاظ واشنطن على اتصالات أولية مع "الإخوان" قبل الربيع العربي، ومع أنها أبدت، بعد وصول الرئيس أوباما إلى السلطة، سياسة أكثر انفتاحاً تجاه الإسلاميين شريطة النأي بأنفسهم عن الإرهاب والتطرف، فإن البيت الأبيض بقي قلقاً من تطور الأوضاع، وظل في حيرة لصياغة الرد المناسب [538]. ولما بلغت هذه الحركات السلطة بانتخابات ديموقراطية، ما كان لدى واشنطن من خيار سوى التأقلم مع الوقائع على الأرض.

538 Steven Brooke, 'US Policy and the Muslim Brotherhood', Al–Mesbar Studies and Research Centre, 19 January 2015, at www.fpri.org/docs/chapters/201303.west_and_the_muslim_brotherhood_after_the_arab_spring.chapter1.pdf

لكن ما يلفت النظر بخصوص "الإخوان" ونظيراتها أنه مع أن معاداة الغرب شكلت عَصَب خطابها لأمد طويل، فإن سياستها الخارجية دارت، لما باتت في موقع السلطة، على ما يبدو، حول جعل نفسها مقبولة لدى القوى الغربية.

وكما لاحظ نبيل فهمي، وهو السفير المصري السابق في واشنطن والعضو في "حزب الدستور"، فإن "تحركات السياسة الخارجية لمرسي تسعى إلى إرسال رسالة إلى العالم بأن التيار الإسلامي تيار معتدل ويمكن التعامل معه"[539]. هذا الموقف ما كان يستسيغه بعض أعضاء "الإخوان". وبكلمات شقيق سعد الكتاتني، إسلام الكتاتني، "لقد جعلونا نُكِنُّ البغضاء للغرب. وفجأةً أصبحنا الآن جزءاً من ذلك المعسكر الذي كنا نكرهه، لأن "الإخوان" اتكلوا على الولايات المتحدة والقوى الغربية. لم أستطع الائتلاف مع ذلك"[540]. وعلى نحو مشابه: لئن حاولت "النهضة" إعادة تركيز السياسة الخارجية التونسية أكثر فأكثر صوب تركيا وقطر، فإن انشغالها الأساسي بدا في تقديم نموذج عن النزعة الإسلامية التقدمية، ولم تسعَ بصورة كبيرة إلى إعادة توجيه أو إعادة التفكير في السياسة الخارجية. ورغم كل حديث هذه الحركات عن إعادة بناء الأمة الإسلامية، التي كانت على الدوام تخيلاً غير واقعي، فإنها ما عتمت أن غاصت في أوحال المشكلات والأزمات الوطنية.

539 Alaa Bayuoumi, 'Morsi's Foreign Policy Record Reviewed', Al–Mesbar Studies and Research Centre, 19 January 2015, at www.aljazeera.com/indepth/features/2013/06/2013625114318963367.html

540 من مقابلة للكاتبة مع إسلام الكتاتني، القاهرة، حزيران/ يونيو ٢٠١٤.

وعليه، استماتت هذه الحركات لإقناع مجتمعاتها أنها قادرة على الحكم، وقادرة على كسر قوالبها التاريخية لتصبح قائدة للجميع، بل ما يلفت النظر أكثر أن رائدات هذه النزعة الإسلامية أثبتت عجزها عن تقديم أي شيء ملموس في المجال الإسلامي نفسه. فرغم كل الترجيف الذي روجت له النخب العلمانية من أن جماعة "الإخوان" و"النهضة" ستحولان بلادهما إلى قندهار شمال أفريقيا، فإن حقيقة الأمر أن هذه الحركات بذلت أقل القليل في أسلمة مجتمعاتها. ولئن كان ذلك يعود في جزء منه إلى رغبتها في تقديم وجه معتدل إلى العالم، فإن ذلك يعود أيضاً إلى اكتشافها حين وصلت إلى السلطة أن لا شيء ثمة تفعله على هذه الجبهة: على الأقل اجتماعياً. لقد مرت مجتمعات المنطقة بتغيرات عميقة في العقود الماضية، إذ أزاحت القوة الزاحفة للنزعة الإسلامية التي ترسخت جذورها منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي العلمانية إلى الخلف إزاحة راسخة. وما عدا بعض أطراف النخبة، فإن المجتمعات في البلدان الثلاثة (لكن بدرجة أقل في تونس) لهي مجتمعات محافظة، إذ ترسخ التدين إلى حدٍّ ولوجه تقريباً مناحي الحياة كافة، حدّ تخطى بكثير ما حلم به مؤسسو تلك الحركات الإسلامية. إن الوعود التي حملتها البرامج السياسية لتلك الحركات بإنقاذ الأسرة وحماية قدسية الزواج، مثلاً، بدت تجريدية نظراً إلى الأعراف الاجتماعية السائدة، بل إن مسعى "النهضة" في تمرير قانون تجريم المساس بالمقدسات لم يثر ضجة كبيرة إلا عند النخبة

العلمانية، لأن الرُوحِيّة الكامنة في القانون المقترح ما كانت لتقلِق قطاعات واسعة من المجتمع التونسي.

نتيجة لذلك تمركزت معركة الدين على محاولات ربط التشريع بصورة مباشرة بالشريعة الإسلامية. وهنا برهن "الإخوان" و"النهضة "، مع ذلك، أنهما غير مستعدتين للمخاطرة بمكاسبهما السياسية من أجل تحقيق ذلك الهدف. ففي سبيل إقرار الدستور على وجه السرعة، انتهى الأمر بالجماعة المصرية إلى كبح مطالب السلفيين المتمثلة بالإشارة إلى الشريعة الإسلامية بصورة أكثر جلاءً في الدستور. أما "النهضة"، فأسقطت دعواتها إلى الإشارة إلى الشريعة الإسلامية بوصفها مصدراً من مصادر التشريع بتلفيق حجة أن الإسلام أوسع من الشريعة. وهكذا، انتهت الحال بهذه الحركات إلى التنازل عن أولوياتها الإسلامية إلى درجة أصبح من الصعب معرفة اتجاهها الفعلي. وهذا وضع حزب "النهضة" في تونس على خلاف مع قواعده الشعبية.

على نقيض ذلك كانت الحال في ليبيا، فـ"الإخوان" آزروا إدراج الشريعة في الدستور بوصفها مصدراً رئيسياً للتشريع. ونظراً إلى النزعة المحافظة المفرطة للمجتمع الليبي، حيث لا وجود فيه لأحزاب علمانية حقيقية، ما كانت هنالك قوة سياسية تجادل بالضد من ذلك المبدأ، بل حتى ما يدعى الأحزاب الليبرالية في ليبيا طالبت بإدراج الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع في برامجها الانتخابية، ما دفع "إخوان ليبيا" إلى اتهامها بسرقة ثيابهم. ونتيجة لذلك لم يضطر "إخوان ليبيا" إلى تقديم التنازلات التي قدمها نظراؤهم في مصر وتونس، وإن كان ذلك قد عقّد مهمة تمييز أنفسهم عن سائر القوى في الساحة الليبية، وحتى عن الجهات الإسلامية الأخرى الفعّالة التي تنافسها.

لقد أخفقت هذه الحركات الإسلامية الثلاث، التي كانت قد وعدت بالخلاص، بصورة منقطعة النظير في الإتيان بالثمار. ومع كل ادعاءاتها بالأصالة، أخفقت في فهم تعقيد مجتمعاتها التي بغت إنقاذها. كما كشفت أيامها في السلطة عن ضعف رؤيتها، ومن ذلك ضعف مفهومها للإسلام السياسي. ورويداً رويداً بدت الحركات الثلاث كأنها أضاعت طريقها، وما عادت على بينة مما تنشد.

ما هو مستقبل "الإخوان"؟

إن الطبيعة السريعة والساحقة لنهاية "الإخوان المسلمون" في مصر، وردَّ الفعل العنيف الذي صاحب ذلك، أدخل الحركة في اضطراب وبلبلة. فبإيداع كثير من قادتها داخل السجون، واضطرار آخرين إلى الفرار خارج البلاد، وخضوع من لبث منهم داخل مصر للملاحقة، تركت الجماعة تصارع من أجل النجاة بنفسها، وخصوصاً بعدما صنفتها السلطات المصرية منظمة إرهابية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٣. وساء الأمر باقتفاء بلدان أخرى أثر مصر، فقد

أدرجتها السعودية في لائحة المنظمات الإرهابية في آذار/ مارس ٢٠١٤، ثم دولة الإمارات العربية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤. وحتى بريطانيا، التي كانت تقليديّاً ملجأً لـ"الإخوان" المضطهدين، شرعت في نيسان/ أبريل ٢٠١٤ في مراجعة مثيرة للجدل عن الجماعة يعتقد على نطاق واسع أنها نتجت من ضغوط للإمارات. نشرت نتائج هذه المراجعة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥، وجاء فيها: لئن فضلت جماعة "الإخوان" المصرية التغيير التدريجي غير العنيف، فإنها "على استعداد لتأييد العنف – بما في ذلك، بين فينة وأخرى، الإرهاب – إذ لا يكون التدرج مجدياً" [541]. لذلك، بدا فجأة كأن العالم أوصد أبوابه في وجه "الإخوان"، وذلك تحصيل حاصل بصورة كبيرة لإخفاقاتهم السياسية.

541 "Muslim Brotherhood Review: Main Findings, UK Government", 2015: www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/486932/Muslim_Brotherhood_Review_Main_Findings.pdf

وإذ حاولت جماعة "إخوان مصر" التماسك في وجه هذه التحديات، فإن حالة اليأس كانت بادية عليها، واتضح ذلك أكثر ما اتضح في ما نشب من مشادات بين "الإخوان" داخل البلاد، وبين القيادات القديمة خارج البلاد. وما هو معبّر هنا أن هذه المشادات لم تركّز على الأيديولوجيا ولا على قضية إصلاح الحركة، بل تركزت على من سيدير ما تبقَّى من الجماعة. فقد ظهرت سنة ٢٠١٥ سلسلة من التصريحات والتفنيدات في وسائل الإعلام اصطدمت فيها القيادة التاريخية القديمة للجماعة في الخارج، المؤلفة من الأمين العام محمود حسين (يقيم في الدوحة وإسطنبول)، ورئيس التنظيم الدولي للجماعة إبراهيم منير (المقيم في لندن)، ودار القوة في الجماعة محمود عزت الذي لا يُعرَف مكانه اليوم، مع أعضاء من "الإخوان" داخل مصر شكلوا، في شباط/ فبراير ٢٠١٤، جزءاً من "اللجنة الإدارية العليا" لإدارة شؤون الجماعة في الأزمة. تمحور الخلاف بصورة رئيسية حول من يحوز سلطة إصدار القرارات وتعيين القيادات بمن فيهم المرشد. أصرت القيادة التاريخية في المنفى على أنه انسجاماً مع اللائحة الداخلية للجماعة، فإن محمود عزت هو المرشد، على حين رأى من هم داخل مصر أن محمد بديع هو من يقود الدفة رغم سجنه.

كما كان هنالك، على ما يبدو، شيء من الاختلاف أيضاً بشأن الموقف الذي ستتخذه الجماعة تجاه نظام السيسي. فقد نادت بعض العناصر الشابة من "الإخوان"، شعوراً منها بالإحباط من أعمال القمع الجارية، بمقاربة ميالة إلى التصعيد والصدام إزاء القوى التي تقمعهم. لكن بالضد من ذلك حافظ الاتجاه العام للجماعة على الاستمرار في العمل السياسي السلمي بما في ذلك من مظاهرات واحتجاجات متى كان ذلك ممكناً. ولئن جاز، كما جادل الباحث ستيفن بروك، أن تنزع عناصر معينة إلى العنف، إذا سلمنا أن هذه المظاهرات

ستخفق في تحقيق غاياتها، فليس هناك دليل على أنه سيكون ثمة تحول على مدى واسع في الاتجاه نحو أعمال العنف. ومثلما رأى عمار فايد، "تبني العنف يناقض بوضوح النموذج الثقافي السائد داخل الجماعة. ومن الصحيح طبعاً من الناحية النظرية أن أي ثقافة سائدة عرضة للتغيير، لكن ذلك يحتاج إلى بيئة مساعدة حتى يحدث مثل ذلك الشيء" [542].

542 Ammar Fayed, 'Is the Crackdown on the Muslim Brotherhood Pushing the Group Toward Violence?', Brookings, March 2016, at www.brookings.edu/research/papers/2016/03/muslim–brotherhood–crackdown–violence–fayed

وكما أظهر هذا الكتاب، فإن جماعة "الإخوان" ما كانت يوماً جماعة ثورية وعرضة لأعمال مفاجئة أو عنيفة. ولئن كانت قد ضمت بين جنبيها بضعة مفكرين متشددين، من أمثال سيد قطب، فإنها لم تروج يوماً قط لسياسات أو تحولات راديكالية في الساحة السياسية، ناهيك عن المجال الاجتماعي. لقد أعادت مراجعةُ الحكومة البريطانية، سنة ٢٠١٥، إسباغ صفات غير صحيحة تماماً على الجماعة لما خَلُصت إلى أن "جماعة الإخوان روجت لسياسات راديكالية وتحويلية تتعارض مع ألف سنة من الفقه الإسلامي وأصول حكم الدولة المسلمة، سياسة تكون فيها إعادة بناء هوية الفرد خطوةً أولى باتجاه التحدي الثوري للدول والنظم العلمانية القائمة، وإن كانت محافظة اجتماعياً" [543]. إن تركيز "الإخوان" على تغيير الفرد ما كان ذا صلة بالثورة قط، بل رمى دائماً إلى الإصلاح التدريجي للفرد. ومن غير المرجح على الأغلب أن تقرر جماعة "الإخوان" أن مصالحها تكمن في اللجوء إلى استخدام المقاومة العنيفة. كما أن هناك رادعاً آخر يحول دونها ودون السير في هذه المقاربة ألا وهو العلاقات الوثيقة التي تربط الجماعة بقطر وتركيا.

543 "Muslim Brotherhood Review, UK Government".

حركة "الإخوان" ما لبثت ملتزمة خوضَ اللعبة على المدى الطويل، مرابضة حتى النهاية ومتشبثة بالشرعية الدستورية – واستطراداً بموقفها الأخلاقي العالي – في انتظار إخفاق نظام السيسي. لقد عادت إلى قناعة مفادها أن قوتها الأساسية إنّما تكمن في الصبر والقدرة على التحمل، كأن ذلك غاية في حد نفسه. وفي الحقيقة أن هنالك القليل من المؤشرات التي تدل على أن لدى "الإخوان" نية في الشروع في أي عملية جادة للإصلاح وللمراجعة. وذلك عائد جزئياً إلى أن الجماعة لا يمكنها أن تصلح نفسها وهي في عمق الأزمة، كما هو عائد إلى طبيعة "الإخوان" التي لم تكن يوماً منفتحة على إجراء مراجعة داخلية جادة وما انفكت تلقي اللوم بشأن ما حدث في مسار تجربتها على قوى خارجية.

الحق أن الانتظار ليس بالسياسة السيئة. فرغم الفعل الارتجاعي الفعلي الذي أثارته أيامها في السلطة، كما بالقمع الوحشي الذي مورس بحق

أعضائها، فإن الجماعة لم تُسحَق، ولا تزال لديها دائرة كبيرة من المناصرين داخل مصر، والأهم من ذلك: ليس هنالك قوة أخرى قادرةٌ على ملء الفراغ الذي تركته، أو قادرةٌ على أن تشكِّل ثقلاً موازياً للنظام الحالي. زد على ذلك أنه ليس بوسع مصر الاستمرار في تهميش قطاع واسع بأكمله من المجتمع إلى ما لا نهاية. لذلك، كلُّ هذا ينبئُ بأن مصر ستستمر حبيسة الصراع القديم نفسه بين "الإخوان" والنظام، وهما القوتان العجوزان من الماضي.

أما "إخوان ليبيا"، فلا ريب في أن سقوط مرسي خضهم في العمق. لكن الظروف الصعبة في ليبيا التي عمتها الفوضى والنزاعات باطراد سنة ٢٠١٤ وما بعدها، شملت "الإخوان" بطريقة ما. ذلك ليس معناه القول إنّ الجماعة لم تؤدِّ دوراً في النزاع، فقد انحازت إلى أحد الأطراف عندما انقسمت البلاد بين سلطتين متنافستين في آب/ أغسطس ٢٠١٤، إذ كانت جزءاً من "المؤتمر الوطني العام" الذي أعيد تشكيله في طرابلس، ودعمت قوات "عملية فجر ليبيا" في صراعها مع قوات خليفة حفتر. ومثل حال الكثير من الجهات السياسية الفعالة في ليبيا، عارض "الإخوان" عملية السلام برعاية الأمم المتحدة التي استُهلت سنة ٢٠١٤. لكن الوضع في البلاد بلغ في أواخر ٢٠١٥ حدّاً كارثيّاً جعل "إخوان" ليبيا يغيرون وجهتهم ويدعمون خطة خريطة الطريق للأمم المتحدة، ثم "حكومةَ الوفاق الوطني" التي تمخضت عنها. هذا التحول وضع الجماعة على خلاف مباشر مع بعض العناصر المتطرفة التي كانت شريكاً لها من قبل، ومنهم مفتي ليبيا المحافظ المتزمت، الشيخ الصادق الغرياني، الذي انتقد الجماعة لخيانتها تلك.

ولئن كانت المقاربة السياسية لـ"الإخوان" قد أضرت سمعتها ومكانتها عند بعض الدوائر الانتخابية في ليبيا، فمن غير المرجح أن تختفي. فهي القوة الوحيدة التي تتمتع بامتداد وطني حقيقي في الأقاليم الليبية المختلفة. وقد تدعي بعض الأحزاب الليبرالية أن لها الامتداد نفسه، لكنها تظل إلى حدٍّ كبير أحزاباً محلية ترتبط بأفراد أو قبائل أو مدن. فحتى "تحالف القوى الوطنية" – التحالف الليبرالي الأكبر والأكثر نفوذاً – لم يكن إلا مظلةً تستظل بها الجماعات المحلية المختلفة، ولم يكن كياناً سياسيّاً وطنيّاً. هذا يعني أنه ما إن تستقر الأحوال في ليبيا، فقد تفلح الجماعة في تثبيت نفسها داخل المجتمع بطريقة أكثر جدوى. لكنها ستبقى دوماً مقيدة من القوى الأخرى كالقوى القبلية ومراكز القوة المحلية التي ستعمل على الحد من تأثيرها.

تواصل "حركة النهضة" في هذه الأثناء استيعاب أزمة التجربة المصرية، وشرعت، بخلاف "إخوان مصر" كما يبدو، في عملية جادة لإعادة النظر والمراجعة. فأظهرت الحركة بَعْدَ لَأْيٍ عزمها على مراجعة وثيقة برنامجها الفكري، وهنالك دلائل قوية على أنها ستقدِم على فصل عملها السياسي عن أنشطتها الدينية. وكما أعلن الغنوشي نفسه في ٢٠١٦: "لقد أنشأنا حركةً شموليةً، شموليةَ الإسلام، ولكن تغيَّر الزمن. ونحن نتجه إلى حزب عصري

متخصص في شؤون الدولة“ [544]. وبيّن سيّد الفرجاني، وهو أحد كبار أعضاء ”النهضة،“ بصراحة كبيرة:

544 محمد بن رجب، ”حركة النهضة التونسية: مخاض فصل الدين عن الدولة“، **إيلاف**، ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٦:

http://elaph.com/Web/News/2016/3/1075637.html

> إن القوى المحركة للدعوة التي تنتمي إلى حيز الإيمان مختلفة جدّاً عن القوى المحركة للسياسة وحيز سياسات الأحزاب... وفي ”النهضة“، بعد مناقشات واسعة، هناك إجماع بين كل الاتجاهات الفكرية في الحركة على أن الدعوة والحزب ينبغي فصلهما تماماً، لأن الدعوة لا تنسجم مع طبيعة الحزب السياسي الحديث الذي ينبغي لـ”النهضة“ أن تكون عليه [545].

545 Said Ferjani, ‘The ”End of Islamism“ and the Future of Tunisia’, Hudson Institute, 29 April 2016, at www.hudson.org/research/12349–the–end–of–islamism–and–the–future–of–tunisia

ومضى الفرجاني أبعد من ذلك، فقال:

> لقد خلُصنا إلى أن الإسلامية يمكن صوغها في قالب للدفاع عن هوية المسلمين من الناحية الفكرية والفلسفية، لكنها ليست نافعة جدّاً في ما يتصل ببناء دولة مزدهرة ومجتمع ينعُم بالرخاء... لذلك، أصبحت خارجةً عن السياق بالنسبة إلينا، ويمكن للمرء أن يقول إننا نعيش في عصر ”ما بعد الإسلامية“ [546].

546 المرجع السابق.

هكذا، حزمت ”النهضة“ أمرها بوضوح في أن العلمانية – رغم نفورها من هذا المصطلح – هي الطريق الوحيدة للنجاة سياسياً. الحق أن ”النهضة“ باشرت كما يظهر في عملية إعادة إختراع نفسها، والغنوشي باشر في الترويج لفكرة أن الحركة حزب ديموقراطي مسلم. وما من شك في أن هذه التحركات ستلقى في الأغلب الأعم استحساناً مُتَوَاصلاً في الساحة الدولية، لكن ليس واضحاً بعد ما سيكون عليه صدى ذلك في قواعد الحركة. هذه القواعد هي ما يمنح ”النهضة“ قوتها وتميزها عن الأحزاب السياسية الأخرى العاملة في الساحة، التي عجزت الوصول إلى ما هو أبعد من نخبة ضيقة. وعلى حين ستبقى ”النهضة“ قوة كبيرة داخل تونس، فإن التحدي المحوري الذي يجابهها هو ببساطة الحفاظ على تماسكها. وسيكون هذا التحدي ملحّاً جدّاً عندما يخلو المشهد السياسي من الغنوشي الذي كان على الدوام القوة المحركة للحركة وترياق لُحمتها.

كما تبنَّت ”النهضة“، في الوقت نفسه، مقاربة أكثر حدةً إزاء التطرف، ومن ذلك إدانتها ”داعش“، أو ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“. وهذا إلى حدٍّ ما مثّل رحيلاً عن معسكر الإسلاميين. هذا لا يعني أن ”النهضة“ أو ”الإخوان“ لم تنتقدا التشدد من قبل؛ فلطالما أدانتا الإرهاب، وسعتا إلى النأي بنفسيهما عنه. من ناحية أخرى: إن اعتبرت جماعة ”الإخوان“ في مصر منظمة إرهابية، فإنه لا دليل مباشراً على أن الجماعة قد اشتركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أي هجمات إرهابية حدثت في مصر بعد سقوط مرسي. فتقليدياً

اتخذت الجماعة بصورة عامة موقفاً يتمثل في أن أفضل طريقة للتعامل مع المتشددين الإسلاميين هي بفهم أنهم شبان متحمسون حملهم الدين بعيداً وبالوسع إعادتهم إلى الصراط المستقيم إذا ما بينت لهم الطريقة "الصحيحة" لتفسير الإسلام. وهذه هي مقاربة الغنوشي حيال السلفيين قبل عودته إلى تونس، وفي المرحلة الأولى من حكم "النهضة".

لقد قدمت هذه الحركات الإسلامية نفسها على الدوام على أنها حصن في مواجهة التشدد، وهو افتراض دعمته بعض الدول الغربية كذلك بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر، ودعمته مرة أخرى في أحداث الربيع العربي. ومثلما عبرت عن ذلك صحيفة **نيويورك تايمز** في نيسان/ أبريل ٢٠١٢، لما كانت هناك مخاوف من نجاح القيادي السلفي حازم صلاح أبو إسماعيل في انتخابات الرئاسة، إن "صانعي السياسة الأميركية الذين كانوا يخافون في السابق من استيلاء "الإخوان" على السلطة، يبدو الآن أنهم يرون في الجماعة حليفاً لا بديل عنه في مواجهة المحافظين المتزمتين في مصر" [547]. مع ذلك، مثل هذه الافتراضات تبيّن أنها في غير مكانها" لقد أثبتت هذه الحركات الإسلامية عند بلوغها السلطة ببساطة عجزها عن احتواء العناصر المتشددة الآخذة بالكبر. وبدلاً من أن يكون الإسلاميون المعتدلون حصناً يحول دون التطرف وجدوا أنفسهم في النتيجة عرضة لتحدٍّ متعاظم من لدن هذه الجماعات الأكثر تشدداً، التي بدت بدرجة ما، في نظر بعضهم، تقدِّم الصفاء والأصالة التي وعدت بها جماعة "الإخوان" لكن أخلفت في تحقيقها. فمع كل ثقتها الموضوعة في غير محلها بخصوص قدرتها على إعادة الشبان المتحمسين إلى الجادة المستقيمة، انتهى الأمر بـ"داعش" إلى أن يبز "الإخوان". فبينما ينتقل الصنف الإخواني من نكسةٍ إلى نكسة، بدا صنف "الدولة الإسلامية في العراق والشام" يزداد قوةً على قوة.

547 David D. Kirkpatrick, 'In Egyptian Hard–Liner's Surge, New Worries for the Muslim Brotherhood', New York Times, 1 April 2012, at www.nytimes.com/2012/04/02/world/middleeast/attacking–the–west–islamist–gains–in–egypt–presidential–bid.html

هذا ليس مؤداه أن أيام "الإخوان" قد آذنت بالرحيل، أو أنها باتت قوة مستنفدة، فلعل الإسلام السياسي تعرض لضربة كبيرة، لكنه بكل تأكيد لم يمت، وسيبقى معلماً رئيسياً من معالم المنطقة. فـ"الإخوان" و"النهضة" حركتان اجتماعيتان جماهيرتان مضيتا دائماً إلى أبعد من العالَم المحدود للسياسة، ولا يمكن إقصاؤهما بسرعة أو بسهولة. والأهم من ذلك أن الظروف التي أنتجت وحافظت على جماعات كجماعة "الإخوان" لم تتغير كثيراً. وإذ اتسع المجال للتعبير السياسي اليوم، على الأقل في تونس وليبيا، فإن المنطقة ما انفكت تعاني المعضلة القديمة نفسها التي جابهتها منذ عقود، وتحديداً كيفية مواجهة نزعة الحداثة والتغرب، وكيفية بناء الإحساس بالذات

والهوية. كما أن المنطقة مكثت حبيسة حلقة مفرغة من الاستبداد والقمع على مدى أجيال. ولئن أفضى انعدام الثقافة السياسية إلى نشوء سياسات تصفير تقوم على الشعارات، ففي واقع الأمر إن ”الإخوان“ و”النهضة“ نتاجا مجتمعيهما، ولعلهما لم تتصرفا على نحو أفضل أو أسوأ مما فعلته القوى السياسية الأخرى، أو ما تعمله الآن في الواقع. وعليه إن إخفاق ”الإخوان“، وانكفاءهم المخزي إلى الظل، ليس انعكاساً لإخفاق الإسلام السياسي فحسب، بل هو أيضاً مأساة منطقة عاجزة عن ترجمة ثوراتها إلى مستقبل أفضل وأوفر ثباتاً.

المراجع

الكتب باللغة العربية

- جلال الورغي، **الإسلاميون في الدولة: تجربة حركة النهضة التونسية في سياق الدولة الحديثة**، منشورات ضفاف، بيروت، ٢٠١٤.
- جهاد عودة، **سقوط دولة الإخوان**، القاهرة، كنوز، ٢٠١٤.
- سعد القرش، **الثورة الآن: يوميات من ميدان التحرير**، القاهرة، مكتبة كُتُب خان، ٢٠١٢.
- عامر شمَّاخ، **الإخوان المسلمون وثورة ٢٥ يناير**، دار التوزيع والنشر، مصر، ٢٠١٣.
- عقيل حسين عقيل، **أسرار وحقائق من زمن القذافي**، دار المجموعة الدولية، بلا تاريخ.
- أعليه عَلَّاني، **الإسلاميون التونسيون من المعارضة إلى الحكم: النشأة – التطور – الآفاق**، تونس، هانس سايدل، ٢٠١٤.
- محمد حبيب، **الإخوان المسلمون: بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية**، القاهرة، سما للنشر، ٢٠١٣.
- محمود عبد الحليم، **الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ، رؤية من الداخل**، المجلد الثاني، الإسكندرية دار الدعوة، ٢٠٠٤.
- محمود الناكوع، **رحلتي مع الناس والفكر**، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٧.
- محمود الناكوع، **مسارات الحركات الإسلامية في ليبيا**، لندن، دار الحكمة، ٢٠١٠.
- مصطفى بكري، **سقوط الإخوان: اللحظات الأخيرة بين مرسي والسيسي**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠١٣.
- المنصف ونَّاس، **الخطاب العربي: الحدود والتناقضات**، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٩٢.

الكتب باللغات الأجنبية

- Brown, Nathan, *When Victory is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics*, Ithaca, NY, Cornell University Press, 2012.

- Burgat, Francois, and William Dowell, *The Islamic Movement in North Africa*, Austin, TX, University of Texas Press, 1993.

− Cesari, Jocelyne, *The Awakening of Muslim Democracy*, Cambridge, Cambridge University Press, 2014.

− Cole, Peter, and Brian McQuinn, *The Libyan Revolution and its Aftermath*, Oxford, Oxford University Press, 2015.

− Djait, Hichem, *La Personnalité et le Devenir Arabo–Islamiques*, Paris, Editions Du Seuil, 1974.

− Hamdi, Mohammed Elhachmi, *The Politicisation of Islam, Boulder*, CO, Westview Press, 1998.

− Joffe, George, ed., *Islamist Radicalisation in North Africa*, London, Routledge, 2012.

− Kandil, Hazem, *Inside the Brotherhood*, Cambridge, Polity, 2015.

− Labat, Severine, *Les Islamistes Tunisiens: Entre L'etat et la mosque*, Paris, Demopolis, 2013.

− Maktouf, *Lotfi, Sauver La Tunisie*, Fayard, Paris, 2013.

− Pargeter, Alison, *The Muslim Brotherhood: The Burden of Tradition*, London, Saqi Books, 2010.

− Preysing, Domenica, *Transitional Justice in Post–Revolutionary Tunisia (2011–2013)*, Springer, Berlin, 2016.

− Roy, Olivier, *The Failure of Political Islam*, Harvard, Harvard University Press, 1996.

− Rubin, Barry, ed., *The Muslim Brotherhood: The Organisation and Politics of a Global Islamist Movement*, London, Palgrave Macmillan, 2010.

- Shahin, Emad Eldin, *Political Ascent: Contemporary Islamic Movements in North Africa*, Boulder, CO, Westview, 1998.
- Tamimi, A., *Rachid Ghannouchi: A Democrat within Islamism*, Oxford, Oxford University Press, 2001.
- Tadros, Mariz, *The Muslim Brotherhood in Contemporary Egypt: Democracy Redefined or Confined?*, London, Routledge, 2012.
- Vidino, Lorenzo G., *The New Muslim Brotherhood in the West*, New York, Columbia University Press, 2010.
- Wickham, Carrie Rosefsky, *The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movement*, Princeton, NJ, Princeton University Press, 2013.
- Zoubir, Yahia, and Gregory White, eds, *North African Politics: Change and Continuity*, London, Routledge, 2016.

مقالات المجلات وأوراق الأبحاث والفصول في المصنفات المجموعة

- Al Anani, Khalil, ‘The Muslim Brotherhood after Morsi’, 2 October 2013, Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS), Doha.
- ——— ‘Egypt’s Freedom and Justice Party: To Be or Not to Be Independent’, Carnegie Endowment, 1 June 2011.
- Al–Ahmar, Al Mouldi, ‘Intikhabat at–Tounsia: Khafia Fashal Alqua Alhadathia Wamashakil Najah Hizb an–Nahda’ (‘Tunisian Elections: The Reasons Behind the Failure of the Modernists and the Problems of An–Nahda’s Success’), Arab Center for Research and Policy Studies, December 2011.
- Allani, Alaya, ‘Democratic Transformation in Libya: The Path and Horizons’, in *Maghrebi Islamists and Democratic Transition: Libya,*

Tunisia, Algeria, Morocco, Mauritania, Maghrebi Monitor for Democratic .Transition, 2012–13

Al–Shater, Khairet, ‘The Nahda Project’ (Complete Translation), − .*Current Trends in Islamist Ideology* (Hudson Institute), 10 April 2012

Alwadi, Hicham, ‘Al–Islamiyoun fi alssulta: Halat Misr’ (‘Islamists in − .Power: The Case of Egypt’), *Mustqbal al–Alaraby* 413 (Jyly 2013)

Ashour, Omar, ‘Collusion to Crackdown: Islamist–Military Relations in − .Egypt’, Brookings Doha Center, March 2015

Brooke, Steven, ‘US Policy and the Muslim Brotherhood’, Al–Mesbar − .Studies and Research Centre, 19 January 2015

Brown, Nathan J., and Michele Dunne, ‘Egypt’s Draft Constitutional − Amendments Answer Some Questions and Raise Others’, Carnegie .Endowment, 1 March 2011

Brown, Nathan J., ‘The Muslim Brotherhood as Helicopter Parent’, − .ForeignPolicy.com, 27 May 2011

Burgat, François, ‘Qadhafi’s Ideological Framework’, in Dirk − Vandewalle, ed., *Qadhafi’s Libya 1969–1994*, New York, St Martin’s Press, .1995

Chayes, Sarah, ‘How a Leftist Labor Union Helped Force Tunisia’s − .Political Settlement’, Carnegie Endowment, 27 March 2014

Chernitsky, B., ‘Libyan Muslim Brotherhood on the Rise’, MEMRI, 24 − .April 2012

Dalacoura, K, ‘Islamism and Neoliberalism in the Aftermath of the 2011 − Uprisings’, in Emel Akçali, ed., *Neoliberal Governmentality and the Future .of the State in the Middle East and North Africa*, London, Palgrave, 2016

Daoud, Zakya, ‘Chronique Tunisienne,’ *Annuaire de l’Afrique du Nord* − .28 (1989)

El–Sherif, Asharf, ‘The Egyptian Muslim Brotherhood’s Failures’, − .Carnegie Endowment, 1 July 2014

Fayed, Ammar, ‘Is the Crackdown on the Muslim Brotherhood Pushing − .the Group Toward Violence?’, Brookings, March 2016

Ferjani, Said, ‘The ”End of Islamism“ and the Future of Tunisia’, − .Hudson Institute, 28 March 2016

Fitzgerald, Mary, ‘The Libyan Revolution and its Aftermath’, in Peter − Cole and Brian McQuinn, *The Libyan Revolution and Its Aftermath*, .Oxford, Oxford University Press, 2015

Lombardi, Clark, and Nathan Brown, ‘Islam in Egypt’s New − .Constitution’, *Foreign Policy*, 13 December 2012

Lutterbeck, Derek, ‘After the Fall: Security Sector Reform in Post–Ben − .Ali Tunisia’, Arab Reform Initiative, September 2012

Al–Magariaf, Mohamed Yousef, ‘Libya Bayn Al–Madi Wal–Hadir: − Safahat min Al–Tarikh Al–Siyasi (‘Libya between the Past and the Present: Chapters in Political History’), part 1, vol. 1, Oxford, Centre for Libyan .Studies, 2004

Mattes, Hanspeter, ‘The Rise and Fall of the Revolutionary − Committees’, in Dirk Vandewalle, ed., *Qadhafi’s Libya 1969–1994*, New .York, St Martin’s Press, 1995

Osman, Tarek, ‘Failings of Political Islam’, *Cairo Review of Global* − .*Affairs*, Fall 2015

− Redissi, Hamdi, ‘La Nahdha et la Transition Democratique’ in ‘La Transition Democratique en Tunisie. Les Acteurs’, *L’Observatoire Tunisien de la Transition Democratique*, 2012.

− Saleem, Mohamed Elsayed, ‘Al’da Alsiasi Liltayarat Al’islamia fi Misr Mundh Thawrat 25 Yanayir’ (‘The Political Performance of the Islamic Currents in Egypt since the Revolution of 25 January’) in *Al–Islamiyoun wa Nizam al–Hukum al–Democrati* (‘The Islamists and the Democratic System: Trends and Experiences’), Beirut, Arab Centre for Research and Plicy Studies, September 2013.

− Sayigh, Yezid, ‘Above the State: The Officers’ Republic in Egypt’, Carnegie Endowment, 1 August 2012.

− ——— ‘Missed Opportunity: The Politics of Police Reform in Egypt and Tunisia’, Carnegie Endowment, March 2015.

− Tamam, Hassan, ‘Al–Ikhwan al–Muslimoun: Sanwat Ma Kabl Althawra’ (‘The Muslim Brotherhood: The Years before the Revolution’), 2nd edn, Cairo, Dar al–Shorouk, 2013.

− Webb, Ed, ‘Economics in Ennahda’s Tunisia: Neoliberal Continuity or Redistribution; Liberal Individualism or Nomocentric Communalism?’

− Wickham, C., ‘The Path to Moderation: Strategy and Learning in the Formation of Egypt’s Wasat Party’, *Comparative Politics* 36: 2 (2004).

مصادر الصحافة والجمعيات المدنية غير الربحية

Adnkronos International (AKI), Ahram Online, Akhbar Alwadi, *Al–Arabiya, Alaraby, Al–Hayat*, Al–Jazeera, *Al–Masry al–Youm*, Al–Monitor, *Al–Quds Al–Arabi, Al–Sharq Al–Awsat, Al–Watan (Kuwait),* Amnesty International, Assda Al–Maghreb, Associated Press, BBC Online, *Christian Science Monitor,* Correspondents, *Daily Mail, Dostor, Economist, El Watan*,

Financial Times, Foreign Policy, *Frontline*, Genocide Watch, *Global Post*, *Guardian*, *Ha'aretz*, Huffington Post, Human Rights Watch, Ikhwan Wiki, Ikhwanweb, International Crisis Group, *International Herald Tribune*, Jaddaliya Website, Kalima Magazine, Kapitalis, La Libre, Libya Aljadidah, Libya al–Mostakbal, *Los Angeles Times*, *Masrawy*, *Mediapart*, *MEMRI*, *Middle East Brief*, Middle East Online, Mominoun without Borders, *Nawaat*, *New York Daily News*, *New York Times*, *New Yorker*, Reuters, *RIA Novosti*, *Rowaq Magazine*, Shorouk News, Sout al–Malaien, *Spiegel* .*Online*, *The Times*, Tunisia Live, *Washington Post*, YouTube

حول الكتاب

نبذة

آذن «الربيع العربي» بحدوث تغيير جذري في الشرق الأوسط، وجعل الحركات الإسلامية تتبوّأ مقاعد السلطة، بعدما كانت تعمل سابقاً في الخفاء. فحقّق «الإخوان المسلمون» نصراً كاسحاً في مصر، وظهر لهم دور رئيسي في الساحة السياسيّة الناشئة في ليبيا، ووجدت «حركة النهضة» نفسها تقفز إلى دائرة السلطة رئيساً للحكومة الائتلافية التونسية.

مع ذلك، بدت إدارة هذه البلدان، في خضم تحوّلات صعبة ومؤلمة، أمراً بالغ الصعوبة على هذه القوى؛ فأُطيح بـ «الإخوان المسلمون» في مصر بصورة دراماتيكية، وأُضعِفت قوّتهم في ليبيا. وفي تونس، دبَّرت «حركة النهضة» لنفسها الانسحاب من الأزمة، لكنّ إخفاقها في تحقيق آمال شريحة كبيرة من المجتمع التونسي أضرّ بمصداقيتها.

تقدِّم بارجيتر، بالاعتماد على مقابلاتها مع كبار أعضاء «الإخوان المسلمون» و»حركة النهضة»، تحليلاً مقارناً لحركة «الإخوان» في شمال أفريقيا، وتشرح عواقب سقوطها على المنطقة، وعلى المشروع السياسي الإسلامي الكبير.

قيل في الكتاب

1- «محللة سياسية بارعة» Guardian 2- «من أفضل المحلّلين السياسيين في مجال التطرّف الإسلامي» Jason Burke عن المؤلف

أليسون بارجيتر محللةٌ سياسية بريطانية متخصّصة في سياسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي الإسلام السياسي. تشغل منصب باحثة أولى مشاركة في «معهد الخدمات المتحدة الملكي» (RUSI).